الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة
2020-1990

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: العولمة والتكتلات الإقليمية

إعداد الطالب: بوقرورة إلياس
تحت إشراف: أ.د. طحطوح مسعود

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ خلوط علاوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/ طحطوح مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د/ مزاهدية رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا
د/ لونانسة رمضان	أستاذ محاضر – أ –	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د / العابد سميرة	أستاذة التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د / لطرش ذهبية	أستاذة التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه،
إلا قال في غده لو غُيِّر هذا لكان أحسن،
ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو ترك ذلك
لكان أجمل. وهذا من عظيم العبر، وهو
دليل على إستيلاء النقص في جملة البشر.

العماد الأصفهاني

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم نكن لنصل لولا فضل الله علينا أما بعد.

أهدي هذا العمل المتواضع للوالدين الكريمين حفضهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما.

إلى إخوتي، وأختي حفظهم الله ووفقهم إلى ما يحبه ويرضاه.

إلى زوجتي وابنتي الغاليتين، اللتين كانتا دائما عونا وسندا لي لإتمام هذا البحث.

إلى نعم العم والمربي، رحمه الله وجعله من أهل الجنة.

إلى كل أفراد العائلة.

للأصدقاء بوخرباش هارون الرشيد، رزقي وائل، بن ناصر أسامة، لكم مني إهداء خاص.

إلى جميع الأحبة، وزملاء وزميلات الدراسة والعمل.

إلى كل محب للعلم، وباحث بنية صادقة.

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده وأشكره على توفيقه، وإمدادي بالقوة والارادة لإتمام هذا العمل، وأصلي وأسلم على محرر العقول ومعلم الخير، سيدنا محمد صلوات ربي وسلامه عليه.

ثم لا يفوتني إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى مشرفي الأستاذ الدكتور" طحطوح مسعود" الذي كان دائما مصدر إلهام، ولم يتوانى في مد يد المساعدة طوال مساري التكويني، وحرصه المتواصل على إنجاز العمل، وكل كلمات الشكر تبقى مقصرة في حق كرمه وجود علمه، فأسأل الله عز وجل أن يكتب له ذلك في ميزان حسناته، وعسى الله أن يطيل عمره ليبقى منارة تضيء بنور العلم.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، كل باسمه وكل بمقامه، بكلمات التقدير والعرفان على قبولهم لمناقشة هذه الأطروحة.

هذا ولا يفوتني كذلك أن أشكر كل الأساتذة الذين أخذت من علمهم ونصائحهم، في كل الأطوار التعليمية، كما أشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
تقديم.....	**I**
الإهداء.....	**II**
شكر وعرفان.....	**III**
فهرس المحتويات.....	**IV**
فهرس الجداول.....	**IX**
فهرس الأشكال.....	**XII**
فهرس الملاحق.....	**XV**
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي، النظريات والنماذج	**01**
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....	03
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	03
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.....	07
المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي.....	10
المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.....	**11**
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي.....	11
الفرع الأول: تفسير آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723-1790).....	13
الفرع الثاني: روبرت مالتوس (1766-1834).....	15
الفرع الثالث: تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772-1823).....	17
الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.....	19
المطلب الثاني: إسهام المدرسة الكينزية في تفسير النمو الاقتصادي.....	19
الفرع الأول: التحليل الكينزي.....	20
الفرع الثاني: نموذج هارود-دومار (HARROD-DOMAR) للنمو الاقتصادي.....	24
المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.....	29
الفرع الأول: نظرية (SCHUMPETER, 1911) في النمو الاقتصادي.....	30
الفرع الثاني: نموذج صولو (SOLOW) للنمو الاقتصادي.....	32
المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.....	**48**

المطلب الأول: نموذج "ROMER".....	48
الفرع الأول: نموذج "ROMER" تراكم رأس المال المادي (1986).....	48
الفرع الثاني: العناصر الأساسية لنموذج "ROMER" (1990).....	52
المطلب الثاني: نموذج "LUCAS" تراكم رأس المال البشري.....	57
المطلب الثالث: النماذج الحديثة الأخرى المفسرة للنمو الذاتي.....	58
الفرع الأول: نموذج (AK) "REBELO".....	58
الفرع الثاني: نموذج بارو "BARRO" (1990).....	61
الفرع الثالث: نموذج غروسمان وهيبلمان "GROSSMAN ET HEPLMAN" (1991)	64
الفرع الرابع: إسهامات وانتقادات نظريات النمو الداخلي.....	66
المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي.....	67
الفرع الأول: رأس المال البشري.....	68
الفرع الثاني: تراكم رأس المال المادي.....	71
الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي.....	72
الفرع الرابع: التجارة الخارجية.....	74
خلاصة الفصل.....	76
الفصل الثاني: التجارة الخارجية ما بين الانفتاح التجاري والسياسات الحمائية	**77**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية والانفتاح التجاري.....	**79**
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.....	79
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....	80
الفرع الثاني: معدل التبادل الدولي وطرق قياسه.....	86
المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية.....	90
الفرع الأول: سياسة الحماية التجارية.....	92
الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية.....	106
المطلب الثالث: ماهية الانفتاح التجاري.....	109
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.....	**112**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية.....	112
الفرع الأول: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.....	113
الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية.....	114

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية.....	116
الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية.....	117
المطلب الثاني: النظرية الحديثة للتجارة الدولية.....	118
المطلب الثالث: إختبار نظرية هكشر–أولين (لغز ليونتيف).....	122
المطلب الرابع: الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية.....	124
الفرع الأول: النظرية التكنولوجية.....	124
الفرع الثاني: نظرية تشابه الأذواق.....	129
المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.....	**130**
المطلب الأول: ماهية منظمة التجارة العالمية.....	130
المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية ودورها في تحرير التجارة الخارجية.....	133
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة إلى منظمة التجارة العالمية.....	135
خلاصة الفصل.....	138
الفصل الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي: الإطار النظري	**139**
المبحث الأول: النظريات المفسرة لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.....	**141**
المطلب الأول: الانفتاح التجاري ونظرية النمو الداخلي.....	141
المطلب الثاني: المقاربات النظرية الحديثة المفسرة لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.....	143
المطلب الثالث: التفسير النظري للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية.....	146
الفرع الأول: نظريات التبعية.....	146
الفرع الثاني: نظرية التبادل اللامتكافئ.....	152
الفرع الثالث: نظرية المرض الهولندي "DUTCH DISEASE".....	155
الفرع الرابع: آثار الانفتاح التجاري على اقتصاديات الدول النامية.....	158
المبحث الثاني: علاقة مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالنمو الاقتصادي	**162**
المطلب الأول: الصادرات والنمو الاقتصادي.....	162
المطلب الثاني: أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي.....	165
المطلب الثالث: الواردات والنمو الاقتصادي.....	166
خلاصة الفصل.....	169

الفصل الرابع: تجربة الانفتاح التجاري في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية	**170**
المبحث الأول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.....	**172**
المطلب الأول: التجارية الخارجية والنمو الاقتصادي في ظل البرامج التنموية.....	172
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري في الجزائر ومسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	188
المطلب الثالث: الشراكة الأورو جزائرية كاستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري.....	193
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر ولعينة من الدول العربية والمتقدمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.....	**202**
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري لعينة من الدول المتقدمة والعربية للفترة 1990-2020.....	202
المطلب الثاني: تحليل معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.....	212
المطلب الثالث: تحليل هيكل الصادرات والواردات في الجزائر للفترة 1990-2020.....	216
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020.....	**221**
المطلب الأول: تقديم المتغيرات ودراسة استقراريتها.....	222
المطلب الثاني: تحليل دوال الاستجابة وتحليل التباين.....	227
المطلب الثالث: اختبار سببية "Granger" بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.....	231
المطلب الرابع: تحليل ومناقشة النتائج.....	232
خلاصة الفصل.....	234
خاتمة.....	235
قائمة المراجع.....	244
الملاحق.....	268

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	نقاط الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية.....	06
(2-1)	اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة.....	73
(1-2)	كيفية قياس معدل التبادل الدولي.....	87
(2-2)	تكاليف الإنتاج مقدرة بساعات العمل.....	114
(3-2)	وحدات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتوج في السنة.....	115
(4-2)	الاحتياجات من رأس المال لكل مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة ومن السلع المنافسة للواردات.....	122
(1-4)	إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي.....	174
(2-4)	تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي خلال الفترة: 1990-2004.....	176
(3-4)	مؤشر تقييد التجارة لسنة 2001 الخاص بصندوق النقد الدولي.....	178
(4-4)	برنامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005-2009.....	179
(5-4)	تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي للفترة 2005-2009....	179
(6-4)	تطور كل من الاستثمار العام والخاص.....	181
(7-4)	مضمون البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014.....	182
(8-4)	التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)	185
(9-4)	توزيع المخصصات المالية في إطار النموذج الجديد للنمو (2017-2019).....	186
(10-4)	تطور رصيد الميزانية العامة والميزان التجاري للفترة (2017-2019).....	187
(11-4)	كفاءة صرف الإلتزامات برنامج (MEDA) للفترة (1995-2005).....	197
(12-4)	المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة 2000-2015	199
(13-4)	معدل الانفتاح التجاري: صادرات السلع والخدمات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم والاتحاد الأوروبي وعينة من الدول المقدمة للفترة (1990-2020).....	203
(14-4)	متوسط معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الاتحاد الأوروبي ولعينة من الدول المتقدمة خلال الفترة (1990-2020).....	206

(4-15)	معدل الانفتاح التجاري: صادرات السلع والخدمات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي ولعينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2020).....	207
(4-16)	متوسط معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري لعينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2020).....	211
(4-17)	توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2014-2019).....	220
(4-18)	نتائج اختبار (ADF).....	224
(4-19)	فترات إبطاء نموذج (VAR).....	225
(4-20)	الاختبارات القياسية التشخيصية.....	226
(4-21)	تحليل مكونات التباين لمعدلات النمو الاقتصادي	230
(4-22)	نتائج اختبار السببية.....	231

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	حالة التوازن بين معدل النمو الفعلي والمضمون.....	27
(2-1)	عدم الاستقرار الديناميكي لنموذج "HARROD-DOMAR".....	28
(3-1)	دالة الإنتاج للفرد كوب-دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة.....	35
(4-1)	التمثيل البياني لمخطط صولو بدون تقدم تقني.....	38
(5-1)	أثر زيادة معدل الاستثمار على كل من y وK وفق نموذج صولو.....	39
(6-1)	أثر الزيادة السكانية على كل من y وK وفق نموذج "صولو".....	40
(7-1)	توضيح بياني للديناميكيات الأساسية لرأس المال.....	45
(8-1)	الديناميكيات في نموذج "صولو".....	46
(9-1)	الديناميكيات في نموذج "صولو" – اقتصاديات مختلفة-.....	47
(10-1)	مخطط "SOLOW" في نموذج "AK".....	60
(1-2)	التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد (حالة الدول الصغيرة).....	98
(2-2)	التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد (حالة الدول الكبيرة).....	100
(3-2)	تأثير دعم الصادرات.....	101
(4-2)	الآثار الجزئية لسياسة تحصيص الواردات.....	103
(5-2)	منحنيا إمكانيات إنتاج البلد (1) والبلد (2).....	120
(6-2)	الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قبل وبعد قيام التجارة.....	121
(7-2)	مراحل دورة تطوير منتج جديد.....	127
(8-2)	قيمة المبادلات التجارية العالمية من السلع والخدمات خلال الفترة: 1985-2019.....	134
(1-3)	نموذج "Corden".....	157
(2-3)	النمو الاقتصادي الناجم عن توسع الصادرات.....	163
(3-3)	التوسع في الصادرات بفعل النمو الاقتصادي.....	164
(1-4)	مراحل عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	189
(2-4)	تطور مؤشرات الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: (1990-2020).....	215
(3-4)	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2020).....	216

(4-4)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2020).....	218
(4-5)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-2020).....	219
(4-6)	نتائج اختبار استقرار نموذج (VAR).....	226
(4-7)	استجابة النمو الاقتصادي لنفسه ولصدمة لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري...	227
(4-8)	استجابة لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت لنفسه ولصدمة لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري.....	228
(4-9)	استجابة معدل نمو الاقتصادي لصدمة لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت.....	229

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	معدل الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (1990-2020).....	269
2	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020).....	270
3	أسعار النفط في الجزائر للفترة (1990-2020).....	271
4	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2020).....	273
5	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-2020).....	274
6	رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2020).....	275
7	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة (1990-2020).....	276
8	اختبار (ADF) للسلاسل المدرجة في نموذج الدراسة.....	278
9	نتائج تقدير نموذج (VAR).....	288
10	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج (VAR).....	289
11	تحليل دوال الاستجابة النبضية لنموذج (VAR).....	291
12	نتائج اختبار سببية "Granger".....	296

مقدمـــــــــــة

تظل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، إحدى القضايا البارزة في كل من السياق النظري والسياسي، وقد حظيت باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى الاختلافات المستمرة والواسعة النطاق في الأداء الاقتصادي بين البلدان، وخاصة بين البلدان النامية في أعقاب تزايد التكامل التجاري الدولي. هذا واتبعت العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مسارا مشابها لتحرير الاقتصاد بحيث اعتمدت على سياسات تحرير التجارة في السنوات الأولى من التحول. في ضوء ذلك، ليس من المستغرب أن تظل فوائد تحرير التجارة مثيرة للجدل ومناقشتها بشكل متزايد في خطاب السياسة الدولية والأكاديمية. وذلك نتيجة لعدم اليقين النظري المتعلق بتأثير الانفتاح التجاري على أنماط الإنتاج، والتغيرات في التكوين التكنولوجي لتلك الأنماط، ولا يزال عدم اليقين النظري هذا مرتبطا بأدلة تجريبية مختلطة وغير حاسمة حول هذه المسألة، أي تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي. إن كيفية تحديد وقياس درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد هي بالفعل مهمة صعبة، ومشكلة شائعة مرتبطة بالدراسات عبر البلدان، ووفقا لـ "Alcala and Ciccone" (2003)، يمكن قياس الانفتاح التجاري بطرق مختلفة، ومن الصعب بناء مقياس مقبول عالميا للانفتاح التجاري. بحيث هناك العديد من المقاييس المتنافسة للانفتاح مثل كثافة التجارة، والحواجز الجمركية، والغير جمركية.

هل تنمو الاقتصادات المفتوحة أسرع من الاقتصادات المغلقة؟ على الرغم من أن الأدبيات النظرية تؤكد الدعم المهيمن لمكاسب التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، إلا أن تأثيرها لا يزال مفتوحا وقابلا للنقاش. بحيث أثبتت مجموعة من الدراسات التجريبية، على وجود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين، على سبيل المثال دراسة "Sachs and Warner" (1995)، كما يشير "Frankel and Romer" (1999) إلى أن الانفتاح التجاري تسبب في الرفع من مستويات الدخل. بينما الدراسة التي أجراها "Dollar and Kraay" (2004)، أكدت على مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي. كما توصل كل من " Freund and Bolaky" (2008)، باستخدام بيانات عبر البلدان من 126 دولة، أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على دخل الفرد، وأن التجارة تؤدي إلى مستويات أعلى للمعيشة في الاقتصادات المرنة، ولكن ليس في الاقتصادات الجامدة. وتوصل"Calderon et al" (2004)، أن الانفتاح له آثار إيجابية على النمو في البلدان ذات الدخل المرتفع، لكنه لم يكتشف أي تأثير على النمو بسبب الانفتاح في البلدان ذات المستوى المنخفض من دخل الفرد. بالإضافة إلى ذلك أكد "Chang et al" (2009)، على أن العلاقة الإيجابية بين النمو والانفتاح قد تتحسن بشكل كبير إذا ما تم اتباع سياسات تكميلية. لقد قدمت جميع دراسات النمو التجريبية تقريبا إجابة

إيجابية على هذا السؤال. يعود سبب هذا التحيز القوي لصالح تحرير التجارة جزئيا إلى استنتاجات مجموعة واسعة من الدراسات التجريبية، التي ادعت أن الاقتصادات الموجهة نحو الخارج تتمتع باستمرار بمعدلات نمو أعلى من البلدان ذات التوجه الداخلي. ويرجع ذلك جزئيا إلى إخفاق لاستراتيجيات استبدال الواردات، ربما يكون أفضل وصف لهذا هو أنه تم المبالغة في مزايا سياسات إحلال الواردات في حقبة سابقة، فإن فوائد الانفتاح اليوم يتم التسويق لها بشكل مبالغ فيه وروتيني في الأدبيات ذات الصلة، وفي منشورات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. ومع ذلك من الصعب للغاية فهم هذا التفاؤل الغير مشروط لصالح تحرير التجارة في ظل إقرار العديد من الدراسات، بأن هذه الآثار معقدة للغاية. علاوة على ذلك، توجد حقيقة أن الدراسات التجريبية تختلف في اعتماد مقياس موحد لتصنيف البلدان، وفقا لمستوى انفتاحها مهمة هائلة. ومن ثم فليس من المستغرب أن يؤدي استخدام مقاييس مغايرة إلى نتائج مختلفة بين الدول.

ويشير الحدس التقليدي إلى أن الانفتاح التجاري الذي تسببه الموارد الطبيعية يساعد على زيادة النمو الاقتصادي للبلد، على عكس ذلك تشير الأدبيات إلى أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يميل إلى أن يكون نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أقل مقارنة ببلدان فقيرة من حيث الموارد، تعرف هذه المفارقة باسم "لعنة الموارد"، على سبيل المثال لا الحصر تعتبر جمهورية كونغو الديمقراطية غنية بالمعادن إلا أن متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990– 2020 قدر ب 1,36%، في حين أن بعض البلدان فقيرة الموارد مثل كوريا الجنوبية، حققت متوسط معدل نمو ولنفس الفترة قدر ب 4,99%، تحدد الأدبيات عدة عوامل تفسر هذا التناقض مثل رداءة الجودة المؤسسية، والسعي وراء الريع السياسي، وتقلب أسعار السلع الأساسية، والافتقار إلى التنويع ومع ذلك، ولا تزال عدة عوامل أخرى غير مستكشفة.

مثل العديد من البلدان النامية الأخرى، تعد الجزائر دولة غنية بالمحروقات، والتي تمثل قرابة 94% من صادراتها، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. يفسر هذا الاعتماد على ريع النفط والغاز حقيقة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مقيدا في تنوعه، ومن ثم الحاجة إلى استيراد جميع المنتجات الصناعية والاستهلاكية. مثل هذا الوضع قد يضعف توازن متغيرات الاقتصاد الكلي ويطرح مشكلة امتصاص الصدمات الخارجية، في ضوء ذلك ونظرا للمزايا المحتملة للانفتاح التجاري، سعت الجزائر لتسريع وتيرة الإصلاحات التي مست سياستها التجارية، في هذا السياق تبنت الجزائر برامج التكيف الهيكلي بمرافقة صندوق النقد الدولي، منذ بداية التسعينيات بهدف استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وانتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق تجسد ذلك في تقليص القيود الكمية، والجمركية، وتوقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي

دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، والتي تحدد إطار العلاقات الثنائية بين الطرفين على المستوى التجاري، كما أنها تتابع منذ سنوات مفاوضات طويلة بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونتيجة لذلك، فإن هذا التفكير يقترح إبراز آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

بناءا على التباين بين الباحثين حول وجود علاقة إيجابية بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبما أن الجزائر انخرطت منذ سنوات في افتتاح تجارتها الخارجية، فمن الطبيعي أن نتساءل عن تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال طرح السؤال التالي:

ما هو نوع ومقدار التأثير الذي يمكن أن تحدثه صدمة مؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم آليات التأثير، والتي يمكن من خلالها أن يساهم الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي؟
- هل الانفتاح التجاري في الجزائر ناتج عن مورد طبيعي بحت، أم راجع إلى السياسات التجارية المتبعة؟
- هل استطاعت الجزائر استغلال الواردات من التجهيزات الصناعية، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي؟
- كيف يمكن للجزائر الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري؟
- هل يعتبر الاقتصاد الجزائري مهيأ للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة نقترح التحقق من الفرضيات التالية:

- يستجيب النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل قوي ومستمر لصدمة الانفتاح التجاري.
- معدل الانفتاح التجاري في الجزائر مقاس بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتحدد من خلال أسعار المحروقات، والقيود الكمية والسعرية على الواردات.
- إن اتباع الجزائر لتوجه استراتيجي للسياسة التجارية قائم على الانفتاح التجاري، ساهم في تغيير أنماط الإنتاج، وانعكس ذلك بالإيجاب على هيكل الصادرات والواردات.

– يعتبر الاقتصاد الجزائري غير مهيأ للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، كونه لا يملك القدرات الاستيعابية اللازمة لاستيعاب اقتصاديات الحجم، كما أن للمنافسة الناتجة من الانفتاح التجاري، انعكست بشكل سلبي على الصناعات المحلية.

– إن ارتفاع نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والتي تشكل منها التجهيزات الصناعية نسب مرتفعة، لم تساهم في زيادة معدلات النمو.

– ارتفاع نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ساهمت في تمويل الاستثمار المحلي والبرامج التنموية، إلا أن ذلك لم تكن له آثار إيجابية على معدلات النمو.

أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

بما أن الجزائر مقبلة على تحديات كبيرة، ولعل من أهمها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وابرامها خلال الآونة الأخيرة عدة اتفاقيات تجارية، جاءت هذه الدراسة لتبين أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ولذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم دراسة تحليلية وقياسية تكمل الدراسات السابقة، وتوضح الآليات التي يمكن للجزائر استخدامها للاستفادة من الفرص التي يوفرها الانفتاح التجاري.

أما فيما يتعلق بالدوافع الشخصية، إن القضايا محل النقاش التي يشتمل عليها الموضوع أثارت فضول الطالب، والمتمثلة أساسا في النتائج المتباينة للدراسات السابقة حول أثر الانفتاح التجاري على اقتصاديات الدول سواء متقدمة أو نامية، حيث أن الحدس التقليدي يشير إلى أن الانفتاح التجاري الذي تسببه الموارد الطبيعية يساعد على زيادة النمو الاقتصادي للبلد. كما تظل فوائد تحرير التجارة مثيرة للجدل، وتختلف حسب طبيعة الاقتصاد محل الدراسة. والنتائج المتوصل لها ستبين لنا هل الانفتاح التجاري استفادت منه الجزائر، وبالتالي من المستحسن الاستمرار في السياسات التجارية الحالية، أم يجب على صناع القرار تغيير السياسات الحالية، وتهيأت الاقتصاد الوطني للاستفادة من إنفتاح التجارة الخارجية. وما شد أيضا الطالب للبحث في الموضوع، محاولة معرفة صحة فرضية أن النمو قائم على التصدير، ومدى تطابق ذلك على الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر، ومعرفة أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2020، وتسليط الضوء على الآثار الجانبية المترتبة على الاقتصاد الجزائري نتيجة سياسة الانفتاح التجاري، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت الهدف الرئيسي نوجزها فيما يلي:

– تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى جاهزيته للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري.

– وضع تصور للسياسات الملائمة، والتي من شأنها توجيه الانفتاح التجاري لصالح الاقتصاد الجزائري، مع محاولة تقديم بعض الاقتراحات التي تمكن الجزائر من الاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف، على أساس المصالح المشتركة.

– محاولة تحديد العوامل التي تؤثر على معدلات الانفتاح التجاري في عينة من الدول المتقدمة والنامية، ومدى تطابق تلك العوامل على الاقتصاد الجزائري.

– معرفة الآليات التي يمكن من خلالها للانفتاح التجاري من التأثير على النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المسطرة، واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال عرض أهم المراحل التاريخية التي مرت بها النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وذلك من خلال عرض الأدبيات التي تناولت الموضوع، وبالأخذ بطبيعة الموضوع تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب يمكننا من تحليل واقع النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر. بالإضافة إلى استعمال مقاربة كمية تعتمد على أدوات القياس الاقتصادي، من خلال بناء نموذج من نماذج القياس الرياضي والمعروف بنموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، والذي يوضح أثر صدمة مؤشر الانفتاح التجاري على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر، هذا وتمت معالجة البيانات الخاصة بالدراسة القياسية عن طريق برنامج EVIEWS .12

حدود الدراسة:

حتى يكون التحليل دقيق وغير متشعب، لا بد من تحديد حدود للدراسة، بحيث تتناول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. ولقد شملت الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2020. وهي فترة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وأبدت الجزائر اهتمامها بالتجارة متعددة الأطراف، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها من أجل الانفتاح على العالم الخارجي، تجسد ذلك من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومواصلة المفاوضات حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، فإن البحث سيتضمن إضافة إلى المقدمة والخاتمة أربعة فصول كما يلي:

– **الفصل الأول:** حاولنا من خلاله عرض الإطار النظري للنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول تقديم المفاهيم، وطرق قياس النمو، أما المبحث الثاني والثالث تطرقا إلى نظريات النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، إضافة إلى النظريات الحديثة المفسرة للظاهرة، وصولا إلى محددات النمو الاقتصادي، وبالتالي يبدأ اهتمامنا بالنمو من الافتراض الضمني بأن فهم محدداته سيسمح لنا بتعبئة نفس النوع من العوامل في البلدان النامية.

– **الفصل الثاني:** يعرض هذا الفصل وجهات النظر المتعارضة لكل من مؤيدي الانفتاح التجاري والسياسات الحمائية، وذلك في ثلاث مباحث كان الهدف منها إعطاء مفهوم دقيق للانفتاح التجاري والتجارة الخارجية واستعراض النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، مع تسليط الضوء على دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية.

– **الفصل الثالث:** نتناول فيه الإطار النظري للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، من خلال مبحثين، يتضمن المبحث الأول النظريات المفسرة لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مع التركيز على النظريات التي تفسر الظاهرة في اقتصاديات الدول النامية، لنخصص المبحث الثاني لعلاقة مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالنمو الاقتصادي.

– **الفصل الرابع:** في حين تطرق الفصل الرابع والأخير للدراسة التحليلية والقياسية، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني خصص لتحليل مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر ولعينة من الدول العربية والمتقدمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، بينما المبحث الثالث تمت فيه الدراسة القياسية من خلال اختيار نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، لمعرفة مدى استجابة النمو الاقتصادي لصدمة مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990–2020.

– **الدراسات السابقة:**

لقد تناولت عدة دراسات أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى نتائج متباينة، كما اعتمدت على مؤشرات انفتاح مختلفة، فمساهمة سياسات الانفتاح التجاري في زيادة معدلات النمو خاصة في البلدان النامية، جلبت اهتمام العديد من الباحثين، وعلى العموم من بين أهم الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع نجد:

1- دراسة: "سموك نوال" (2019)، أطروحة دكتوراه بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري والصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج التوازن العام القابل للحساب، بالاعتماد على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2013. بحيث تم محاكاة للسياسة الخارجية، والمتمثلة في تخفيض أو إزالة التعريفة الجمركية، التخفيض في سعر الصرف الحقيقي، صدمات أسعار النفط، وذلك بإجراء نوعان من المحاكاة إما بارتفاع سعره أو بانخفاضه. وقد كشفت الدراسة أن ارتفاع سعر النفط بنسبة 10%، كان ذلك سبب في استمرار التبعية لقطاع المحروقات بدلا من زيادة الإنتاج في باقي القطاعات، أما في حالة انخفاض أسعار النفط بنسبة 30%، سيؤثر ذلك بشكل سلبي على مستوى الإنتاج في أغلب القطاعات باستثناء الفلاحة والتعدين والمحاجر، والصناعة الكيماوية، كما عرف كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار، تراجع بسبب انخفاض الدخل والادخار.

كما أظهرت النتائج أنه بتخفيض الواردات سيعرف الإنتاج المحلي زيادة في معظم القطاعات لكن الارتفاع في قيمة الواردات كانت أكبر منها في الصادرات مما تسبب في عجز في الميزان التجاري، ويصاحب ذلك ارتفاع في الاستهلاك الخاص، أما دخل الحكومة وادخارها فقد انخفض في ظل هذا السيناريو.

تتشابه هذه الدراسة مع موضوع البحث من حيث تحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر، وإظهار الصعوبات التي تواجهه حتى يحقق الأهداف المرجوة، غير أن هذه الدراسة أهملت مؤشرات الانفتاح التجاري وأثرها على النمو الاقتصادي مكتفية بتسليط الضوء على إزالة أو تخفيض التعريفات الجمركية وأثره ذلك على الإنتاج المحلي.

2- دراسة: "بورداش شهرزاد" (2017)، أطروحة دكتوراه بعنوان: أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة إقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR" للفترة (1970-2012):

تناولت هذه الدراسة واقع الانفتاح المالي والتجاري في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2012، بحيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي تفسر الانفتاح المالي كنسبة الائتمان للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة من الناتج الداخلي الخام، في حين أن الانفتاح التجاري مقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الرفع من قيمة الائتمان للقطاع الخاص سيمثل مصادر إضافية للاستثمار مما يفسر التأثير الإيجابي على النمو في المدى القصير، غير أنه يتحول بعد ذلك إلى تأثير سلبي على النمو بسبب عدم كفاءة القطاع الخاص في استغلال الائتمان للرفع من قدراته الإنتاجية. بينما في حالة حدوث صدمة في معدلات الانفتاح التجاري، من شأن ذلك أن يحدث أثر إيجابي على النمو الاقتصادي طول فترة الاستجابة، أي أن الاقتصاد الجزائري يستجيب بشكل قوي للصدمات الخارجية (صدمة معدلات الانفتاح التجاري، وصدمة أسعار النفط)، بالمقابل فإن مؤشرات الانفتاح المالي تأثيرها ضعيف على النمو الاقتصادي.

3- دراسة: "فرحول ميلود" (2020)، أطروحة دكتوراه بعنوان: أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015:

عالجت هذه الدراسة تحليل وقياس أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر بدءا من مرحلة التخطيط إلى الإصلاحات. وذلك بالاعتماد على نموذج القياس الرياضي والمعروف بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). وتقييم أداء قطاع التجارة الخارجية بشكل عام واتفاق الشراكة الأورو-جزائرية بشكل خاص.

أظهرت عملية القياس في كل من الأمد القصير والطويل بأن الاقتصاد الجزائري لا يملك القدرة للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، وذلك لا يتناقض مع العديد من النظريات الاقتصادية والتي أشارت إلى الآثار السلبية المحتملة للانفتاح على اقتصاديات الدول النامية، مستدلة بفرضية أن النمو قد يكون قبل الانفتاح على الأسواق الخارجية.

4- دراسة: "Balassa" (1978) بعنوان: Exports and economic growth: Further evidence

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، في مجموعة من إحدى عشرة دولة نامية أنشأت بالفعل قاعدة صناعية، خلال الفترة 1960-1973، استخدم "Balassa" معامل الارتباط للرتب لـ "بريمان" لاختبار الارتباط الممكن تواجده بين الصادرات والنمو الاقتصادي، بحيث توصل إلى أهمية نمو الصادرات في تفسير النمو الاقتصادي، وذلك راجع إلى إعادة تخصيص الموارد بحيث تحقق أعلى كفاءة، ومساهمة التكنولوجيا في الرفع من القدرات الإنتاجية، وانعكاس ذلك على تحسين وضعية الميزان التجاري.

5- دراسة: "Merale Fetahi-Vehapi, Luljeta Sadiku, Mihail Petkovski" (2015) بعنوان: Empirical Analysis of the Effects of Trade Openness on Economic Growth: An Evidence for South East European Countries

تهدف هذه الورقة إلى تحليل آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لبلدان جنوب شرق أوروبا، على الرغم من أن هذه البلدان في مراحل مختلفة من التنمية والتكامل مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لا توجد اختلافات واضحة حول الانفتاح التجاري. وقد تم توجيه السياسات التجارية الخاصة بهم نحو التعاون التجاري الإقليمي وكذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي. يتكون التحليل التجريبي لهذه الدراسة من بيانات مدتها 16 عاما لـ 10 دول من جنوب شرق أوروبا خلال الفترة: 1996 إلى 2012. ويستخدم نظام (GMM) باعتباره أكثر طرق التقدير ملاءمة التي تعالج تحديات الاقتصاد القياسي المختلفة، بما في ذلك مشاكل التجانس الداخلي.

تشير نتائج التقدير إلى أن الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مشروطة بدخل الفرد الأولي، والمتغيرات التفسيرية الأخرى مثل: رأس المال البشري، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقوى العاملة، وعدد من متغيرات التفاعل مع التجارة، إلا أنه لا يوجد دليل قوي بين هذين المتغيرين. علاوة على ذلك فإن الانفتاح التجاري أكثر فائدة للبلدان ذات المستوى الأعلى من الدخل الأولي للفرد، فضلا عن الانفتاح التجاري لصالح البلدان ذات المستوى الأعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتمتع بتكوين رأس مال ثابت إجمالي أعلى.

6- دراسة: "Betsy M. Oloyede, Evans S. Osabuohien, Jeremiah O. Ejemeyovwi" (2021) بعنوان: Trade openness and economic growth in Africa's regional economic communities: empirical evidence from ECOWAS and SADC

تحلل هذه الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتوقعات الاقتصادية الكلية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، مع التركيز على الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC). تطبق الدراسة تقنيات تقدير الآثار المجمعة والثابتة والعشوائية واختبار Durbin-Wu Hausman للتجانس على البيانات الثانوية المصنفة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI) وقواعد بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

تظهر النتائج بوجود علاقة إيجابية ولكن غير مهمة بين معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في كل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي. كما تؤكد أنه يجب على

الحكومات اتباع السياسات التي من شأنها تحقيق مكاسب تجارية معتبرة، للسير نحو مزيد من الانفتاح التجاري في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

7- دراسة: "Monoj Kumar Majumder, Mala Raghavan, Joaquin Vespignani"

(2020) بعنوان: Oil curse, economic growth and trade openness

تنطلق هذه الدراسة من المفارقات الاقتصادية المهمة في الأدبيات الاقتصادية، التي تنص على أن البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة فقيرة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. هذه المفارقة المعروفة باسم "لعنة الموارد"، تتعارض مع الحدس التقليدي بأن الموارد الطبيعية تساعد على تحسين النمو لاقتصادي والازدهار. باستخدام بيانات لـ 95 دولة، تعيد هذه الدراسة النظر في مفارقة لعنة الموارد من حيث وفرة الموارد النفطية للفترة 1980-2017. بالإضافة إلى ذلك تبحث الدراسة في دور الانفتاح التجاري في التأثير على العلاقة بين وفرة النفط والنمو الاقتصادي.

وجدت الدراسة أن الانفتاح التجاري هو وسيلة ممكنة للحد من لعنة الموارد، حيث أن الانفتاح التجاري يقلل من لعنة النفط بحوالي 25%، كما يتيح لها الحصول على أسعار تنافسية لمواردها في السوق الدولية والوصول إلى التقنيات المتقدمة، والتي تساعد على استخراج الموارد بشكل أكثر كفاءة. لذلك يمكن للاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية أن تقلل من لعنة الموارد من خلال زيادة التعرض للتجارة الدولية.

8- دراسة: "Rudra P. Pradhan, Mak B. Arvin, John H. Hall, Neville R. Norman"

(2017) بعنوان: ASEAN economic growth, trade openness and banking-sector depth: The nexus

بحثت هذه الورقة في الروابط بين عمق القطاع المصرفي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام مجموعة بيانات تغطي بلدان المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة من 1961 إلى 2012. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازن عامة طويلة المدى بين الانفتاح التجاري وعمق القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى علاقة قصيرة المدى بين هذه المتغيرات. وتشمل التوصيات إلى تعزيز تنمية القطاع المصرفي بشكل أكبر بالإضافة إلى زيادة الانفتاح التجاري.

9- دراسة: "Halit Yanikkaya" (2003) بعنوان: Trade openness and economic a crosscountry empirical investigation growth

توضح هذه الورقة أن تحرير التجارة ليس له علاقة بسيطة ومباشرة بالنمو، وذلك من خلال استخدام مجموعة متنوعة من مقاييس الانفتاح التجاري لعينة من البلدان على مدى العقود الثلاثة الماضية. بالإضافة إلى الحصص التجارية وحصص الصادرات وحصص الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي استخدمت على نطاق واسع في الأدبيات، وجدت العديد من الدراسات أنها مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بالنمو.

فقد تم إيلاء قدر أقل بكثير من الاهتمام للقياسات المصنفة لكثافة التجارة في الأدبيات التجريبية. وبالتالي، تستخدم هذه الدراسة العديد من المقاييس الجديدة لكثافة التجارة، وهي التجارة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول الغير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأرقام التجارة الثنائية الأمريكية. وأظهرت النتائج أن الحواجز التجارية إيجابية، وترتبط بشكل كبير بالنمو، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، كما تعتمد هذه العلاقة في الغالب على خصائص معينة للبلدان، ما إذا كانت دولة متقدمة أم نامية، وما إذا كانت دولة كبيرة أم صغيرة، وما إذا كانت الدولة تتمتع بميزة نسبية في تلك القطاعات التي تتلقى الحماية.

10-دراسة: "Marilyne Huchet, Chantal Le Mouëlm, Mariana Vijil" (2017) بعنوان: The relationship between trade openness and economic growth: Some new insights on the openness measurement issue

كان الهدف من هذه الورقة هو إثراء طريقة قياس الانفتاح التجاري مع مراعاة بعدين مختلفين لتكامل البلدان في التجارة العالمية: جودة الصادرات وتنوع الصادرات، واستنادا إلى تقدير نموذج النمو الداخلي على مجموعة من 169 دولة بين عامي 1988 و2014 باستخدام طريقة معممة لتقدير اللحظات.

تؤكد النتائج أن البلدان المصدرة لمنتجات عالية الجودة وأنواع جديدة تنمو بسرعة أكبر، والأهم من ذلك مع وجود نمط غير خطي بين نسبة الصادرات وجودة سلة الصادرات، مما يشير إلى أن الانفتاح على التجارة قد يؤثر سلبا على النمو في البلدان المتخصصة في المنتجات منخفضة الجودة. مع وجود علاقة غير خطية بين تنوع الصادرات ونسبة الصادرات والنمو، مما يشير إلى أن البلدان التي تزيد صادراتها ستنمو بسرعة أكبر بعد الوصول إلى درجة معينة من هامش الصادرات الواسع.

11-دراسة: "Mohamed Karim, Abou Bacar Attoumane" (2021) بعنوان: L'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Afrique: Une étude en pane

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كان الانفتاح التجاري على المدى الطويل والقصير يحفز النمو الاقتصادي مع التركيز على إفريقيا خلال الفترة من 1999 إلى 2019 لـ 35 دولة إفريقية باستخدام اختبارات لوحة التكامل المشترك ونموذج تقدير مجموعة المتوسط المجمع (PMG) لـ "Shin & Smith" (1999) باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح التجاري لاستكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.

تظهر النتائج أن الانفتاح التجاري يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو طويل الأجل، ومع ذلك على المدى القصير، تكشف النتائج عن ارتباط سلبي بالنمو الاقتصادي وأن الانفتاح التجاري يجب أن يكون مصحوبا بسياسات تكميلية تهدف إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الاستثمارات، ورأس المال البشري الذي يمكن اعتباره مصدرا للتجارة عالية التقنية والمعرفة التكنولوجية، التي تسمح بتحسين أداء التجارة الدولية وبالتالي النمو الاقتصادي. حيث أكدت على إلزامية تحسين جودة المؤسسات والقدرة على التكيف وتعلم مهارات جديدة. لذلك لا ينبغي النظر إلى عولمة التجارة بمعزل عن غيرها، هناك حاجة إلى سياسات إضافية لتعزيز تأثيرها على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي، النظريات والنماذج

تهدف معظم السياسات الاقتصادية للدول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، والتقليل من معدلات البطالة، ومحاولة الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، إذ يعد موضوع النمو الاقتصادي من بين المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا من الأهمية سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والأعمال البحثية الأكاديمية، أو على مستوى اهتمامات المؤسسات الدولية والإقليمية والتي على رأسها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

إذ أن تحقيق معدلات نمو موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى إليها حكومات الدول على اختلافها لذا يعتبر النمو الاقتصادي المحور الرئيسي الذي ترتكز عليه السياسات الاقتصادية، سيتم خلال هذا الفصل تحديد المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي، وأهم الطرق المستخدمة لقياسه، وكذلك ما يميزه على التنمية الاقتصادية، وإلى النظريات العديدة والمختلفة التي حاولت إعطاء تفسير للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال عرض أفكار المدرسة الكلاسيكية، وأهم مساهمات النظريات النيوكلاسيكية، وصولا إلى نماذج النمو الداخلي والتي برزت في منتصف الثمانينات، أين عرفت ظاهرة النمو الاقتصادي قفزة نوعية.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

إن كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، من بين المفاهيم التي استقطبت اهتمام العديد من الباحثين وذلك باعتبارهما من أهم المؤشرات التي تعكس الوضعية الاقتصادية، لكن عادة ما يحدث هناك خلط وتشابك بين المفهومين، حيث يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي، لذلك سيتم من خلال هذا المبحث تحديد المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي، وأهم الطرق المستخدمة لقياسه، وما يميزه على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

حيث توجد العديد من التعريفات للنمو الاقتصادي لذا سنحاول إبراز بعضها فيما يلي: يعرف على أنه: «عملية كمية ناتجة على الزيادة لمؤشر ممثل بحجم الإنتاج والثروة لبلد ما، هذا المؤشر يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني الإجمالي، وذلك على مدى فترة زمنية طويلة».[1]

ويرى "فريدمان" FRED MAN:* «أن النمو الاقتصادي يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر من دون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي».[2]

ويعرف أيضا «بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية».[3]

كما يعرفه "SIMON KUZNETS"* بأنه: «الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية وفي القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتنظيمات المؤسسية، والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها».[4]

---

[1]– Fidelis Ezeala-Harrison, **Economic Developement: Theory and Policy Applications,** Green Wood ublishing Group, united states of America, 1996, p 01.

*– FRED MAN: هو عالم اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد عام 1976، لانجازاته في تحليل الاستهلاك والمعروض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

[2]– العربي رحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2015، **مجلة أبعاد اقتصادية**، المجلد 08، العدد 01، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، جويلية 2018، ص 17.

[3]– محمد عبد الله شاهين محمد، **أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الاقتصادي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص 195.

*– SIMON SMITH KUZNETS: اقتصادي وإحصائي أمريكي من مواليد 1901، حصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971، من أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي الحركات العلمانية في الإنتاج والأسعار في سنة 1930.

[4]– محمد شريكات، صارة زعيتري، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2017، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، المجلد 03، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر 2019، ص 213.

ويبرز هذا التعريف عناصر النمو الاقتصادي والتي تتمثل في زيادة الناتج بشكل مستمر، والتكنولوجيا المتطورة باعتبارها شرط أساسي، ويدعمها في ذلك التعديلات والتغيرات الإيديولوجية، كما يعرف النمو الاقتصادي في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" على أنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية.[1]

ومن وجهة نظر "JOSEPH SCHUMPETER"* فإن النمو الاقتصادي يشير إلى: «ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة».[2] وحسب "P.SAMUELSON"* «فإن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني للبلد، أو بطريقة أخرى يكون نموا اقتصاديا لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي، حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته».[3]

كما يعرفه اقتصاديون آخرون على أنه: «الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بشرط أن تكون هذه الزيادة أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو».[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف إجرائي شامل للنمو الاقتصادي، بأنه الزيادة في القدرات الإنتاجية للبلد، والتي تساهم في الزيادة الحقيقية للدخل القومي وما يرافق ذلك من الزيادة في نصيب الفرد من هذا الدخل، والتي تكون مبنية على عدة عوامل من بينها توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، وكذلك التطور التكنولوجي لوسائل الإنتاج، والتعديلات المؤسسية المرافقة لذلك. بينما يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية، ويمثل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فالتنمية الاقتصادية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا، بينما يمثل النمو الاقتصادي حالة تغير كمي وكل من مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، استخدما كمرادفين خاصة في الأدبيات الاقتصادية

---

[1]– مولود كبير، مراد بهلول، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة: 1980–2014، **مجلة البديل الاقتصادي**، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2017، ص 257.

*– Joseph schumpeter: عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي، أشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد، وفي عام 1912 نشر كتابه الشهير "نظرية التطور الاقتصادي".

[2]– ميلود فرحول، **أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة: 1980–2015**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، السنة الجامعية: 2019–2020، ص 73.

*– PAUL SAMUELSON: اقتصادي أمريكي ولد عام 1915 حصل على دكتوراه في الفلسفة عام 1941، ومنح جائزة ديفيد عام 1941، من جامعة هارفرد وحصل على ميدالية الرابطة الاقتصادية الأمريكية عام 1947، صدر أول عمل كبير له في أسس التحليل الاقتصادي عام 1947.

[3]– مولود كبير، مراد بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[4]– حمزة علي، الياس حفيظ، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي حالة الجزائر خلال الفترة: 1980–2010، **مجلة التنظيم والعمل**، المجلد 03، العدد 01، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، جانفي 2014، ص 65.

الأولى، وذلك لأن المفهومان يقتربان من بعضهما وتتداخل أيضا مضامينهما، وكلاهما يشير إلى عمليات تحسين الاقتصاد الوطني من وضعه الأولي إلى وضع مثالي.[1]

وطرح "DUDLEY SEERS"[*] السؤال الأساسي حول معنى التنمية بإيجاز، ما الذي يحدث للفقر؟ ماذا حدث للبطالة؟ ما الذي يحدث لعدم المساواة؟ حيث إذا تراجعت من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة فلا شك أن هذه كانت فترة تطور للبلد المعني، أما إذا كانت واحدة أو اثنان من هذه المشاكل المركزية تتفاقم بشكل أسوء، خاصة إذا كانت الثلاثة جميعها فسيكون من الغريب تسمية النتيجة تنمية حتى لو تضاعف دخل الفرد،[2] ويعرف "FRANÇOIS PERROUX"[*]التنمية الاقتصادية بأنها: «جميع التحولات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتركيبة السكانية المصاحبة للنمو، وجعلها مستدامة وبشكل عام تحسين الظروف المعيشية للسكان».[3] كما أن للتنمية الاقتصادية نطاق أكبر، بالإضافة إلى الاهتمام بكفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية ونموها المستدام مع مرور الوقت، يجب أن تتعامل أيضا مع الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية العامة والخاصة، اللازمة لتحقيق تحسينات سريعة وواسعة النطاق في مستويات معيشة الشعوب، ولذلك يجب النظر إلى التنمية على أنها عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الوطنية،[4] وإن الفهم العام لكلمتي "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية"[*] ينصرف إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسين، لكنه توجد العديد من الفروقات الأساسية بينهما ويفرق الاقتصاديون بين النمو

---

[1]– ليلى بعوني، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ماي 2017، ص 777.

[*]– DUDLEY SEERS: اقتصادي بريطاني ولد عام 1920 متخصص في اقتصاديات التنمية، قام بالتدريس بجامعة أكسفورد، كما ترأس معهد دراسات التنمية في جامعة ساسكس (SUSSEX) ببريطانيا من عام 1967 إلى عام 1972.

[2]– Michael P.Todaro, Stephen C. Smith**, Economic Dévelopment**, Eleventh Edition, Pearson, United states of America, 2012, pp 14-15.

[*]– FRANçOIS PERROUX: اقتصادي فرنسي ولد عام 1903 وعضو في اللجنة الأولى للمصطلحات الاقتصادية والمالية.

[3]– Abbas Hirzellah, Said Chaouki, Abdellatif Chelil, Paradigme du Progrés: de la Croissance au Développement Durable, **Revue les Cahiers du Poidex**, Vol 06, N°02, Université Abdelhamid ibn Badis, Mostaganem, Décembre 2018, p 14.

[4]– Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, op.cit, PP 8, 16.

[*]– يمكن أن نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال المفهوم اللغوي للنمو والتنمية الاقتصادية، حيث الاختلاف في كتابة الكلمتين ليس وارد فقط في اللغة العربية، بل وارد أيضا في اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية ففي الأولى تكتب تنمية: DEVELOPMENT وتكتب كلمة نمو GROWTH، وفي العربية كلمة "تنمية" هي مصدر مشتق من الفعل "نمي" بتشديد الميم، أما كلمة "نمو" فهي مصدر مشتق من الفعل "نما" وهو فعل مجرد ثلاثي، كما أن القاموس العربي يميز بين مدلول الكلمتين فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره ذاتيا من حال إلى حال أكبر أو أحسن، أما تنمية الشيء فمعناها فعل وإحداث النمو، أي بإرادة فاعلة واعية وليس بطريقة عشوائية وعفوية وبالتالي الإرادة الواعية والفعالة تدفع بالمتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادي.

الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من عدة جوانب:[1]

– النمو الاقتصادي لا يتطلب بالضرورة تغييرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، فالنمو يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ومقرونة بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

– حالة النمو يمكن أن تكون وليدة الصدفة أو ظروف عابرة، تسمح بزيادة حجم الناتج الوطني، بينما حالة التنمية الاقتصادية فهي وليدة تغييرات عميقة، ولا تتأثر بمصادفات ظرفية وتستلزم إرادة واعية فعالة.

– مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل مقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يقتصر على التغير الكمي الايجابي، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فيتضمن التغير الكمي والكيفي.

– أن التنمية الاقتصادية وحتى ما يترتب عنها من نمو اقتصادي، تهدف في النهاية إلى تحقيق رفاهية الفرد وإشباع حاجاته.

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد أبرز نقاط الاختلاف بين مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1: نقاط الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية

أساس المقارنة	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المفهوم	**النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، دون أي تغييرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.**	**جميع التحولات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، من أجل تمكين المجتمع من إحداث تطورات ذاتية ومستمرة في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تسمح بتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع إلى جانب تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية وثقافية أخرى.**

[1]– أنظر إلى:

– فطيمة بزعي، **الإشهار والنمو الاقتصادي مع إشارة خاصة لحالة فرنسا والجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، السنة الجامعية: 2018-2019، ص 08.

– ليلى بعوني، مرجع سبق ذكره، ص 781.

طريقة الحدوث	**يحدث بطريقة تلقائية، إذ يتطلب وجود عمل ورأس مال، وعمليات فنية، وتقنية لاستغلال هذين الموردين.**	**تستوجب التدخل والتخطيط عن طريق إستراتيجية تنمية واضحة، كما أنها تتطلب وجود تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي، لأحداث دفعة قوية في كل القطاعات.**
الآثار والأهداف	**يترتب عليه زيادة في الإنتاج من السلع والخدمات، أي يهدف إلى زيادة الإنتاج داخل الاقتصاد.**	**يترتب عليه إعادة توزيع الدخل، وانخفاض معدلات الفقر والبطالة، مع حدوث تغيرات في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلد، أي تهدف إلى التغيير الهيكلي داخل الاقتصاد.**
الفوارق في توزيع الثروة والدخل	**يمكن أن يحدث نمو مع وجود فوارق في توزيع المداخيل، فقد نجد دول تحقق معدلات نمو معتبرة، لكن أغلب أفرادها يعانون الفقر خاصة في الدول النامية.**	**لا يمكن حدوث تنمية دون إزالة هذا التفاوت فالجانب الاجتماعي، وعدالة توزيع الدخل من بين أهم أهداف التنمية، فإذا ما تدهور المستوى المعيشي للأفراد فإن التنمية لا يوجد مبرر لحصولها.**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مفاهيم النمو والتنمية.

يجب الإشارة إلى نقطة التحول في النمو الاقتصادي، والتي تتمثل في التحول من النمو الموسع (EXTENSIVE GROWTH)، والذي يتمثل في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي مع معدل الزيادة في عدد السكان، أي في حالة النمو الموسع يعتبر الدخل الفردي ثابت، إلى النمو المكثف (INTENSIVE GROWTH)، والذي يعني أن معدل نمو الناتج المحلي أكبر من معدل نمو حجم السكان وبالتالي يكون الدخل الفردي مرتفع.[1]

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يرى العديد من الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغيير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار، ويختلف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لقياس النمو الاقتصادي من بلد لآخر، ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في مستوى وكيفية استخدام العوامل التي يقوم عليها النمو الاقتصادي،[2]

[1]– نوري حاشي، علي حبيطة، دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: 1980–2014، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، جوان 2019، ص 96.

[2]– محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

وتستخدم عدة مؤشرات لقياس النمو الحاصل في الدول، وتعتبر هذه المقاييس الوسيلة التي يمكن من خلالها معرفة ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو.

أولا: المعدلات النقدية للنمو

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدمية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من الانتقادات والتحفظات على ذلك الأسلوب، والذي يرجع أغلبها إلى إغفال أثر التضخم، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة، خاصة بعد التعديلات التي تجري لتجنب الملاحظات السابقة.[1] ويظم هذا النوع من المقاييس ما يلي:[2]

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية

عادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، وذلك استنادا إلى البيانات الخاصة بها سنويا، وهذا الأسلوب صالح عند دراسة معدلات النمو المحلية، ولفترة قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي.

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة

مع الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، وهذا ما يستلزم تعديل الأسعار استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، وعلى هذا الأساس يتم الحصول على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، وهذا الأسلوب صالح عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية

حيث عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار صرف العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها

---

[1]- المرجع نفسه، ص 196.

[2]- أنظر إلى:

- شهرزاد بورداش، **أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2016-2017، ص ص 5-6.

- محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

بعملة واحدة (عادة ما تكون بالدولار الأمريكي)، ثم يتم حساب المقاييس المراد حسابها، ويستخدم هذا الأسلوب في الدراسات الخاصة بالتجارة الدولية. وانطلاقا مما سبق يقاس معدل النمو باستعمال العلاقة التالية:[1]

$$r\% = \frac{y_{t1} - y_{t0}}{y_{t0}} \times 100\%$$

حيث يمثل y_1 الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الزمنية t=1، ويمثل y_0 الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الزمنية السابقة t=0، ويمكن حساب معل النمو بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الحقيقية الثابتة (أي باستعمال المؤشر العام للأسعار ونزع تأثير التضخم).

ويعتبر الاقتصاد الوطني في حالة نمو إذا كان الناتج المحلي الإجمالي y للفترة الزمنية t=1 أكبر من الناتج المحلي الاجمالي للفترة الزمنية السابقة t=0 أي: $y_1 > y_0$، ويمكن القول إن الاقتصاد الوطني حقق نمو عندما تكون قيمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي موجبة.

أي: $\frac{y_1 - y_0}{y_0} > 0$

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

نتيجة للتأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان خاصة في الدول النامية، بدرجة تقارب معدلات نمو الناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشر نمو متوسط نصيب الفرد حيث يقيس هذا المعدل النمو الاقتصادي في علاقاته بمعدلات النمو السكاني، أي معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.[2]

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

تعتمد الهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها المتعلقة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوبه أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تتغير فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد انتبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم الاعتماد على مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى: حجم السلع والخدمات التي يتحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في البلدان الأخرى.[3]

---

[1]– نوري حاشى، علي حبيطة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2]– محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-197.

[3]– أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر: 1989-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015، ص 13.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي

يتعرض النمو الاقتصادي وخاصة في الدول النامية للعديد من العقبات، الأمر الذي ينتج عليه استمرار الركود وتتمثل هذه المعوقات أساسا في:[1]

أولا: الحلقات المفرغة

يرجع العديد من الاقتصاديين حالة ضعف النمو الاقتصادي في العديد من البلدان وخاصة منها النامية إلى وجود حلقات مفرغة، حيث معنى الحلقات المفرغة إلى أن العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي غير منفصلة، بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها.

ومن بين أهم الحلقات المفرغة أحدهما من جانب العرض والأخرى من جانب الطلب على رأس المال، وتتمثل الحلقة الأولى في أن انخفاض الدخل الفردي في الدول النامية يعني انخفاض القدرة على الادخار وبالتالي يترتب على ذلك انخفاض رأس المال المستثمر، ويترتب على ذلك انخفاض في الطاقات الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل الفردي، وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جانب جهة العرض.

أما الحلقة الثانية تتمثل أساسا في انخفاض حجم السوق، ويترتب على ذلك ضعف الحافز على الاستثمار وانخفاض رأس المال المستثمر، وبالتالي انخفاض في الطاقات الإنتاجية ومستوى الدخل الحقيقي للفرد أي انخفاض للقوة الشرائية، ويترتب على ذلك ضعف حجم السوق المحلية والحافز على الاستثمار وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب.

ثانيا: السوق

يمكن القول إن نواقص السوق من أبرز العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي، وخاصة بعد تحول أغلب البلدان إلى تبني الاقتصاد الحر، الذي يعتمد على آلية السوق، ومن أبرز المعوقات التي تواجه البلدان خاصة منها النامية، عند اعتمادها على فتح أسواقها نجد جمود عناصر الإنتاج، وعدم مرونة الأسعار وقلة التخصص وكل هذه العوامل تؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

كما أن كبر حجم السوق يساهم في الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، إذ يعتبر السوق أمر ضروري للتخصيص، وتقسيم العمل، عن طريق زيادة الإنتاج واتساع حجم المبادلات، بينما ضيق السوق يؤدي إلى

---

[1]– أنظر إلى:

– عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2000–2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2013–2014، ص ص 53–54.

– فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص 108.

تقليل إمكانيات التخصيص وتقسيم العمل، ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية كأداة هامة تعمل على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

ثالثا: الاعتماد على المواد الأولية في التصدير

تشكل قيمة الصادرات من المواد الأولية إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول النامية نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة، وهذا ما يجعل كل من مستويات الدخل والتوظيف في الدول النامية يتوقف على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج، ويضاف إلى ذلك أن العديد من الدول النامية تعتمد في صادراتها على سلعة أو سلعتين فقط، مما يعني العدد المحدود من السلع التي تتخصص في تصديرها من جهة، واعتمادها على الدول المتقدمة للحصول على العديد من السلع الأساسية وخاصة منها المصنعة التي لا تنتجها محليا من جهة أخرى.

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

قد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وذلك ابتداءا من كتابات التجاريين ثم الفيزيوقراط، التي تفتقر إلى الأفكار الأساسية التي تؤسس لنظرية مفسرة للتطور الاقتصادي، كما أنه بدأت الدراسة الجدية لكيفية حصول النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاد المركنتيليين "MERCANTILISTS" أمثال الانجليزيين ويليام بتي "W.PETTY" وجون لوك "J.LOCKE"، فلقد رأى هؤلاء العلماء أن النقد، وخاصة المسكوك منه مثل الذهب والفضة من الثروة الوطنية التي يجب تكديسها، من خلال الترويج الفعال للتصدير، ووضع قيود على أسعار وحصص ما يجري استيراده، بينما أكد الفيزيوقراطيون على دور القطاع الزراعي كقطاع رئيسي يساهم في خلق الثروة، وكرد على كل هذه التفسيرات برز التيار الفكري الكلاسيكي منتقدا التجاريين في طرحهم، حيث أسست أفكار هذا التيار الفكري مدرسة تضم العديد من الاقتصاديين والباحثين الأوائل ليسهبوا في تحليلهم للنمو الاقتصادي، حيث أن عيوب كل نظرية تسهم في بروز نظرية أخرى تحاول إعطاء تفسيرات وتحليلات علمية لعملية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي

عرف الاقتصاد عهدا جديدا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث ظهر العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال آدم سميث وريكاردو، وستيوارت ميل ومالتوس، وقدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية الانجليزية

وبعض أفكار هذه المدرسة وجدت بشكل متناثر عند المفكرين السابقين، ولكن أهمية هذه المدرسة ترجع على أنها استطاعت أن تعطي لهذه الأفكار المتفرقة انسجام وتناسق في بناء متكامل لنظرية اقتصادية واحدة.[1]

رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد النظرية الكلاسيكية، إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن توضيحها في النقاط التالية:[2]

– اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الأرض، وأن التغير في إحدى هذه العوامل يؤدي إلى التغير في الإنتاج، وإنتاج الأرض الزراعية يخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجيا الإنتاج ورأس المال المستخدم، وعلى هذا الأساس فإن الزيادة في الإنتاج تتطلب الزيادة في إحدى هذه العوامل.

– هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال، إذ أن النمو السكاني يقود إلى تناقص الغلة في الزراعة، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار، وفي الأخير تكوين رأس المال.

– أكدوا على أن النمو الاقتصادي يتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، وأيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

– نادى الاقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة.

– التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الاقتصادي لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما أن الرأسماليون، وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار، عكس العمال الذين تميل أجورهم للاستقرار عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لا تمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية.

– الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار، وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

– اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة التوازن كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، حيث أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر. ويتوقف التراكم الرأسمالي، وحسب آدم

---

[1]– حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1990، ص 51.

[2]– أنظر إلى:

– أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الجيزة، 2014، ص ص 35–36.

– رشيد ساطور، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 04، العدد 03، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، البليدة، ديسمبر 2013، ص 92.

سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة سكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، والذي يعتبر عقبة أمام النمو ويمكن القول إنه على الرغم من انتمائهم لنفس المدرسة واتفاقهم على العديد من الأفكار والمبادئ، إلى أنه يختلفون في تحليلهم ومعالجتهم للنمو الاقتصادي، لذا سيتم التطرق لأهم الأفكار الذي جاء بها كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، وروبرت مالتوس.

الفرع الأول: تفسير آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723-1790)

اعتبر سميث أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية، وأصبح مقياس الثروة لديه إنتاجية العمل التي تتضاعف إذا ما تم تقسيم العمل، ليظهر التخصص في الأعمال الجزئية، بعد تقسيم عملية العمل الواحدة إلى أجزاء بسيطة.[1]

كما تصدى آدم سميث لمنطق المركنتيلية، ودافع بقوة عن سياسات التجارة الحرة، وقد كان سميث من بين الاقتصاديين الذين أكدوا على أن الهدف الرئيسي لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك: «يؤدي تكاثر الإنتاج بأشكاله المختلفة، في مجتمع محكوم جيدا إلى أن تعم الوفرة حتى الطبقات الأفقر من الشعب»، وإذا اقتصر دور الحكومات على تحقيق النظام وتوفير التعليم، وامتنعت عن وضع قيود على التجارة الداخلية والخارجية،[2] في هذه الحالة يكون النمو الاقتصادي ثمرة لثلاث ظواهر رئيسية:

أولا: تقسيم العمل

إن تقسيم العمل هو مصدر زيادة الدخل، ورأى أن السبب في تقسيم العمل هو الميل للمبادلة، وواضح هنا أن سميث قد خلط بين السبب والنتيجة، فالواقع أن تقسيم العمل هو الذي أدى للمبادلة وليس العكس، وتطرق سميث إلى أثر حجم السوق على زيادة الإنتاجية، حيث إن تقسيم العمل محدود بحجم السوق،[3] فكلما زاد حجم السوق، أمكن التوسع في تقسيم العمل وبالتالي زيادة الدخل.

بالإضافة إلى ذلك تفتح التجارة الحرة المجال على الأسواق العالمية، مما يسمح بتخصيص المهام أكثر فأكثر، وحسب سميث يسرع تقسيم العمل التقدم التكنولوجي، حيث تعود كتابات سميث إلى بدايات ما ندعوه اليوم بالثروة الصناعية الأولى،[4] وكان واعيا جدا إلى الدور الرئيسي للتحسينات التكنولوجية في رفع إنتاجية

---

[1]- كامل وزنه، **آدم سميث: قراءة في اقتصاد السوق**، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص ص 13—14.

[2]- فريدريك م.شرر، ترجمة: على أبو عمشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 18.

[3]- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[4]- فريدريك م.شرر، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

العمال، ويرجع سميث الزيادة في كمية الإنتاج التي يمكن للعدد نفسه من العمال القيام به جراء تقسيم العمل إلى ثلاث ظروف مختلفة:[1]

– تطور ذكاء العامل نتيجة ممارسة المتكررة للعمل نفسه، ما يزيد بالضرورة من كمية هذا العمل.

– توفير الوقت الذي يهدر عادة خلال عملية الانتقال، لأنه من المستحيل أن ينتقل المرء بسرعة من عمل لآخر وبأدوات مختلفة، مما يقلل من كمية العمل.

– إدراك العامل أهمية استخدام الآلة في تيسير العمل وتسريعه، وهكذا فإن توزيع أجزاء العمل المختلفة على عدد من العمال يزيد قدرتهم على الابتكار، فقسم كبير من الآلات المستعملة في المصانع تم اختراعها من طرف عمال عاديون، قاموا بتركيز أفكارهم على إيجاد أيسر الطرق لأداء عملهم.

ثانيا: حرية النشاط الاقتصادي

يترتب على حرية النشاط الاقتصادي اختيار كل فرد العمل الذي يتناسب مع إمكانياته ورغباته، وعندما تتفاعل الرغبة مع القدرة يتوافر المجتمع على الكفاءة الضرورية للتوسع من جهة (زيادة الإنتاج)، والإبداع (النوعية) من جهة أخرى، وهنا تكمن الميزة المطلقة التي يرى فيها سميث الأساس المادي للتخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، ومادامت الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل هما الركيزتان الأساسيتان لزيادة معدلات النمو وتحقيق الرفاه، إذن لابد من حمايتهما عن أي تدخل خارجي حكوميا كان أو سواه، لأن التدخل يفسد عمل القوانين الطبيعية التي تعمل بتلقائية لتحقيق التوازن وتحقيق المصلحة الاقتصادية، حيث أن آدم سميث هو أول من استخدم مصطلح (القانون الطبيعي) في البحوث الاقتصادية ليشير به إلى (اليد الخفية).[2]

كما أنه من المفيد الإشارة هنا إلى أن آدم سميث لما دافع عن الحرية الاقتصادية، فإنه لم يقصد فقط معارضة التدخل المتزايد للدولة، بل أنه هاجم أيضا القيود التي يمكن أن يعرضها التجار وأصحاب الحرف على النشاط الاقتصادي، فقد كان الغالب في ظل التجاريين هو التنظيم الدقيق لكل حرفة، ووضع القيود على ممارستها حماية لمصلحة هذه الحرف، فالقيود على النشاط الاقتصادي لا تأتي فقط من جانب الدولة بل قد تكون نتيجة لضوابط هيئات ومؤسسات تحول دون المنافسة الحرة، وبالتالي سعى سميث إلى الدعوة للتحرر من كافة القيود، سواء من جانب الحكومة أو من جانب المؤسسات والمنظمات الخاصة أو الطوائف المهنية و غير ذلك.[3]

[1]– كامل وزنه، مرجع سبق ذكره، ص ص 21–22.

[2]– عبد الزهرة فيصل يونس، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي**، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 19–20.

[3]– حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58–59.

هذا وسجل آدم سميث تقدما على التفكير السابق وخاصة من جانب التجاريين، فبين أنه ليس صحيحا أن ما تكسبه دولة تخسره دولة أخرى، ففي التجارة الخارجية كما في الداخلية تعود الفائدة على الطرفين، كما أن التجارة الخارجية تقوم حسبه على اختلاف المزايا المطلقة، وعارض سميث سياسة القيود الجمركية وما تؤدي إليه من سوء توجيه لرؤوس الأموال،[1] وعلى الرغم من إقرار آدم سميث للحرية الاقتصادية لجميع جوانبها دون تدخل، إلى أن المتعمق في آراء آدم سميث لا يجده معارضا للتدخل الحكومي على طول الخط، ولا يعارض إذا ما تدخلت الحكومة بشيء قليل جدا من الإجراءات التي تضمن المسار الاقتصادي في ظل الحرية، مثل التدخل لحماية السفن التجارية، وكذلك التدخل لحماية بعض الصناعات الناشئة، والتي يتوقع نجاحها في المستقبل.[2]

ثالثا: تراكم رأس المال

بصدد نظرية رأس المال فرق سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، لأنه أراد أن يعبر بالعمل المنتج عن تلك الأعمال التي تساعد في زيادة تراكم رأس المال، وفي هذا تأكيد لنظرة سميث إلى الثروة التي تتوقف إلى حد بعيد على تراكم رأس المال، ونجد أنه اعتمد على العديد من التعريفات للعمل المنتج، فمن ناحية يعرف العمل المنتج بأنه كل ما يتعلق بإنتاج شيء مادي، وهذا هو التعريف الأكثر شيوعا، وسبب التفرقة بين الأعمال المنتجة والغير منتجة هو رغبته في تحديد الأعمال التي تساعد على تكوين رأس المال، كما أنه من ناحية أخرى يعتبر العمل المنتج هو العمل القادر على توفير فائض.[3]

كما أنه إذا كان كل من تقسيم العمل والتخصص يحفز النمو الاقتصادي، فإن التراكم الرأسمالي حسب سميث يديم ذلك النمو ويزيد من دائرة تأثيره، وإن مصدر هذا التراكم هو الادخار الذي يتخصص الرأسمالي بتوفيره، وإعادة استثماره وهكذا تستمر الفعالية الاقتصادية بالتصاعد.[4]

الفرع الثاني: روبرت مالتوس (1766-1834)

يعتبر مالتوس رائد الفكر السكاني والمؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة في السكان، فهو أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته بصدد النمو السكاني، والتغيرات التي تطرأ على هذا النمو، وأثر

---

[1]- المرجع نفسه، ص 63.

[2]- أنظر إلى:

- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 21.

- كامل وزنه، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3]- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[4]- عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ذلك على الاقتصاد عموما، فحسب مالتوس أن السكان يزيدون بنسبة المتوالية الهندسية إذا لم يحد من زيادتهم على حين أن موارد العيش تزيد على أساس المتوالية العددية، غير أنه أكد فيما بعد لا يعني تماما مسألة المتوالية الهندسية والعددية، وإنما يعني أن السكان يزيدون فقط بمعدلات أكبر من زيادة مقومات العيش،[1] وهي الأطروحة التي جعل منها قاعدة نظرية لتحليل الإشكالية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث أصبحت نظرية السكان لمالتوس، التي نشرت لأول مرة في عام 1798، هي محور الاقتصاد الكلاسيكي، تسببت في نقاشات حادة استمرت تحت شعار الجدل حول النمو، كما أن الروابط بين نمو السكان والإمدادات الغذائية والنمو الاقتصادي، معترف بها الآن بشكل جيد على الرغم من العيوب الواضحة، وتقبل مالتوس فكرة أن كل من خصوبة التربة وتقسيم العمل، وتراكم رأس المال الحقيقي، واختراع الآلات كشروط ضرورية للنمو، ومع ذلك سوف يطغى مبدأ السكان على آثارها، حيث لا يمكن أن يستمر النمو حسب مالتوس إلا إذا كان إنتاج الغذاء يمكن أن يرتفع بمعدل مماثل لارتفاع عدد السكان.[2]

ومن جهة أخرى فإن مالتوس على عكس أسلافه ركز على جانب الطلب بدلا من العرض، حيث إن التقليديين بصفة عامة قد أخذوا بما عرف بعد ذلك باسم قانون المنافذ، الذي ينسب إلى الاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي"، ومقتضى هذا القانون أن العرض يخلق الطلب المقابل له والمساوي له، فعرض السلعة هو محصلة الإنتاج، ويعني توزيع دخول على مختلف عناصر الإنتاج بنفس القيمة، وهذه الدخول تتحول إلى طلب على السلع المنتجة، ومن ثم لا يمكن تصور أن يكون العرض أكبر من الطلب، وقد ظلت هذه الفكرة إلى أن اهتزت تماما مع أفكار كينز، وقبله نازع مالتوس في صحة هذا القانون،[3]من خلال اهتمامه بالأزمات الاقتصادية على خلفية الأزمة الاقتصادية التي طالت الاقتصاد البريطاني عام 1817، إذ نشأ في ذلك العصر جدل حول مسببات وأسس معالجة الأزمة، وينطلق تحليل مالتوس للأزمة من فكرة نقص الاستهلاك بسبب وجود طبقتين في النظام الرأسمالي، هما الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وما يترتب من سلوكهما الاقتصادي من تناقض فالطبقة الأولى (الرأسمالية) تتسم بالادخار، والطبقة الثانية (العمال) هي طبقة استهلاكية بامتياز، واعتبر أن دخول طبقة العمال ضعيفة، ولا تتيح فرصة التخلص من المنتجات في الأسواق، والتي تتزايد بسبب التراكم الرأسمالي، ولهذا يظهر النقص في الاستهلاك، كما حاول أن يثبت أن التراكم الرأسمالي يمكن أن يسير إلى

[1]– صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص ص 22–26.

[2]– Konrad Zweig, The Forerunners of Limits to Growth: Smith, Malthus, Ricardo, And Mill, **Journal of Futures**, Vol 11, N° 06, Decembre 1979, pp 515–516.

[3]– حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

ماهو أبعد (مؤديا إلى زيادة كبيرة في الإنتاج وركود اقتصادي)، وبالتالي أشار مالتوس إلى إمكانية حدوث أزمات ناشئة عن أسباب كامنة في صميم النظام الرأسمالي، وركز جل اهتمامه على طبيعة الطلب الكلي وتوصل إلى عدم كفاية الطلب الفعال (AFFECTIVE DEMAND)، ولقد تم الاعتماد على مبدأ عدم إمكانية تحقيق التوازن باستمرار في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة عدم كفاية الطلب، وشكل ذلك منطلقا لكينز بعد أكثر من قرن لتحليل (فجوة الركود).[1]

الفرع الثالث: تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772-1823)

خلال القرن التاسع عشر كانت نظرة العديد من علماء الاقتصاد إلى إمكانات استمرار النمو الاقتصادي متشائمة، ويبدو هذا التشاؤم واضحا في كتابات دافيد ريكاردو "DAVID RICARDO" وتوماس روبرت مالتوس "THOMAS ROBERT MALTHUS"، حيث يعتبر قانون العوائد الحدية المتناقصة (DIMINISHING MARGINAL RETURNS)، إحدى المساهمات العديدة لريكاردو، ففي قطاع الزراعة كلما ازداد عدد العمال الذين يعتنون بقطعة من الأرض إزداد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص، بحيث مع ازدياد عدد العمال المستخدمين يزداد امتداد الزراعة، ويتم الاستثمار في أراض ذات نوعية أسوأ (وهذا ما يسميه ريكاردو العائد الحدي الموسع).[2]

لذا فإن النمو المستدام الناجم عن تراكم عوامل الإنتاج: الأرض، والعمل، ورأس المال غير ممكن، حيث تقوم ديناميكيات النظام على تراكم رأس المال، حيث يرى ريكاردو أن عدد السكان لما يكون منخفضا مقارنة بالموارد الطبيعية تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين، فيزيدون استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمالة ودفع أجور أعلى من مستواها الطبيعي، وتشتد المنافسة على الأراضي الخصبة، ويبدأ العمل بقانون تناقص الغلة، إذا ازداد عدد السكان بشكل مستمر مما يجعلهم يستعملون أراضي أقل خصوبة، وهنا يظهر ما يسمى بالريع،* لذا يعتقد أن الإنتاجية ستنخفض مع استخدام الأراضي أقل خصوبة، وبالتالي يكون هناك انخفاض في الأرباح التي يتم تعريفها على أنها دخل متبقي، أي حصة الدخل التي لا يحصل عليها العمال أو ملاك الأراضي، فينخفض الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وإذا توقف تراكم رأس المال فتصبح الحاجة إلى العمال أقل وتتوقف الزراعة في الأراضي أقل خصوبة، وبالتالي ستنخفض الأجور وتكون

[1]- عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 544-545.

[2]- فريدريك م.شرر، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

* الريع يمثل الفرق بين خصوبة الأرض وخصوبة الأرض الأقل خصوبة، وعلى ذلك أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على ذلك الريع الفرقي.

هناك حالة من الركود،[1] ويعتبر أن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي وذلك نتيجة المردودية المتناقصة في قطاع الزراعة، ولم يعطي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك.[2] وقد لاحظ دافيد ريكاردو أن التراكم الرأسمالي هو العامل الأساسي لعملية النمو، وذلك من خلال الإيراد الصافي، الذي هو عبارة على حصة الرأسمالي الذي بموجبه يرتفع تراكم رأس المال الضروري لعملية النمو الاقتصادي، ويعززها في ذلك المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم.[3]

كما أن دافيد ريكاردو أعطى أهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، وكذلك الاستقرار السياسي، هذا واعتبر أن لحرية التجارة أثر على النمو الاقتصادي من خلال تصريف الفائض الصناعي من جهة، وتخفيض أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، مما يسمح بنجاح التخصص، وتقسيم العمل.[4]

من خلال التمعن إلى أهم الأفكار التي جاء بها رواد الفكر الكلاسيكي لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي يلاحظ وجود اتفاق على دور التراكم الرأسمالي في تحقيق النمو، وأن مصدر هذا التراكم هو الادخار الذي يتخصص الرأسمالي بتوفيره وإعادة استثماره، وأن لحرية التجارة الخارجية دور فعال في زيادة الإنتاج من خلال التخصص وتقسيم العمل، كما أنه ساد التشاؤم بالنسبة لكل من دافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، وذلك بسبب اعتبار أن النمو المستدام لا يمكن أن يتحقق نتيجة قانون العوائد الحدية المتناقصة من جهة، كما أن زيادة عدد السكان بنسب تفوق نسبة الزيادة في الموارد الطبيعية أحد أهم أسباب عدم استمرار النمو من جهة أخرى.

---

[1]– أنظر:

– فطيمة بزعي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

– Nathalie Avallone, Françoise Nicolas, **Théorie de la Croissance: les Leçons pour les pays en Développement**, Document de Travail de la caisse des dépots et consignations, Paris, décembre 2002, p 02.

[2]– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3]– نزار كاظم صباح، أريج عبد الزهرة ثايه، تحليل وقياس أثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدة: 1985–2016، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، المجلد 07، العدد 26، جامعة القادسية، العراق، جوان 2018، ص 327.

[4]– صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2005–2006، ص 10.

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

على الرغم من مساهمات النظرية الكلاسيكية في تحليل وتفسير النمو الاقتصادي، إلا أنه وجهت لها العديد من الانتقادات يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

– إهمال التقدم التكنولوجي والعلمي، حيث أن الهندسة الوراثية واستنباط فصائل جديدة من النباتات والحيوانات تتميز بإنتاجياتها العالية، ذلك من شأنه أن يحد من أثر قانون الغلة المتناقصة.

– إن الخطأ الذي ارتكبه مالتوس، أنه يطبق قوانين الحياة الطبيعية على المجتمعات البشرية، فالإنسان ليس مجرد مستهلك كما يزعم مالتوس، بل هو منتج في الوقت نفسه، وهذا ما أكده وليم بتي، وآدم سميث عندما اعتبارا أن العدد الكبير للسكان المنتجين أحد أهم معالم زيادة ثروة البلد.

– إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام: حيث يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث يقل دور المؤسسات الخاصة، مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي.

– اعتبار بأن الأرباح هي مصدر للادخار، ولكن التجارب أشارت إلى أنه هناك مصادر أخرى للادخار، ومنها ادخار الطبقة المتوسطة وادخار القطاع العام.

– تصورات خاطئة فيما يتعلق بالأجور والأرباح، فلقد أظهرت التجارب العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح التي تحققها المؤسسات.

المطلب الثاني: إسهام المدرسة الكينزية في تفسير النمو الاقتصادي

لقد تشكلت الثورة الكينزية في لهيب الكساد العظيم الذي بدأ في أثناء العشرينات من القرن الماضي، في انجلترا وسيطر بعدها على الولايات المتحدة،[2] فشكل صدمة اقتصادية بدت كأنها تتحدى كل العلاجات الاقتصادية المعروفة، وبقيت البطالة مرتفعة جدا إلى جانب كساد اقتصادي كبير، وهكذا نجد أن نظرية كينز

[1]– أنظر إلى:

– عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 343.

– حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 20–21.

[2]– إي راي كانتربري، ترجمة: سمير كريم، **موجز تاريخ علم الاقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 288.

قد ولدت في رحم أزمة اقتصادية اتسمت بوجود بطالة، مترافقة مع مستويات استهلاك منخفضة وزيادة هائلة في الإنتاج.[1]

الفرع الأول: التحليل الكينزي

وفقا لنظرية كينز فإن يد سميث الخفية كانت تعاني من داء التهاب المفاصل، كلما فقدت السوق توازنها على المدى البعيد، فكان على الحكومة أن تحفز الطلب داخل الاقتصاد، ولطالما ارتكزت عقيدة كينز الاقتصادية على أن الطلب يولد العرض ومع العرض تتدفق الوظائف التي تترافق مع ارتفاع مستويات الاستهلاك،[2] وحسب كينز أن مجموع الطلب على السلع الاستهلاكية، والطلب على السلع الرأسمالية يساوي إجمالي الدخل، ويعني ذلك ضمنيا أن إجمالي المدخرات يساوي إجمالي الاستثمار، وبالتالي يفترض أن يكون النظام في حالة توازن، حيث أن انخفاض الطلب الكلي يشير إلى وجود تفاوت بين الادخار والاستثمار، فيؤدي ذلك إلى خفض إجمالي الدخل والتسبب في البطالة، وإذا أردنا الخروج من هذا الموقف حسب كينز، يجب التأكد من زيادة الطلب الكلي وترقيته.[3]

وقد رأى كينز أن قانون ساي لم يعد ساريا، إذ يمكن أن يكون هناك عجز في الطلب ولذلك فإن الحكومة ينبغي لها أن تتخذ خطوات للتغلب على الوضع، أي في حالة الكساد فإن القواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة، وبالتالي يعتبر التخلي عن "قانون ساي"، ودعوة الحكومة للإنفاق الغير مغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب، هو جوهر النظام الكينزي.[4]

لذلك فإن الحديث عن النظرية الكينزية ينصب في الواقع على الأفكار التي تناولها كتابه "النظرية العامة" ويعتبر الأسلوب والطريقة التي عرض بها كينز أفكاره في "النظرية العامة"، شابها الكثير من الاضطراب وعدم التنظيم، غير أنه توصل الأدب الاقتصادي إلى أساليب أكثر سهولة ويسرا لعرض هذه الأفكار ويمكن أن نشير بوجه الخصوص إلى اثنين من الاقتصاديين ساعدا على شرح وتقديم أفكار كينز: الأول هو ألفين هانسن "ALVIN H.HANSEN"، الذي كان له الفضل في تبسيط وشرح نموذج كينز على نحو استقر في معظم كتب مبادئ الاقتصاد، والثاني هو جون هكس "J.R.HICKS" الذي استطاع في مقال- أصبح كلاسيكيا-

---

[1]- موفق خزعل حمد، أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 23، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص 04.

[2]- المرجع نفسه، ص 04.

[3]- Paul mattick, **Marx et Kenes**, site internet:

https://www.marxists.org/francais/mattick/works/1955/11/mattick19551100.pdf, dernière visite: 30/07/2020.

[4]- جون كينيت جالبريت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 246.

لعرض "النظرية العامة"، أن يبين الفروض الأساسية وراء النموذج الكينزي والخلاف بينه وبين التقليديين.[1] ومن أجل فهم أهم الأفكار التي جاء بها كينز، من المفيد أن نشير إلى بعض الخصائص العامة للتحليل الكينزي.

أولا: أهم خصائص التحليل الكينزي

من الممكن تلخيص أهم خصائص التحليل الكينزي في النقاط التالية:[2]

– لعل أول هذه الخصائص أن تحليل كينز هو تحليل للفترة القصيرة، فقد افترض ثبات السكان وثبات حجم رأس المال والفن الإنتاجي، ونظر إلى الاستثمار باعتباره جزءا من الإنفاق والطلب الكلي، فمعالجة كينز للاستثمار باعتباره أحد روافد الطلب قد اقتصرت على ما أسماه بمضاعف الاستثمار(MULTIPLIER)، فحسب كينز إذا قامت الحكومة أو الصناعة باستثمار مبلغ مبدئي بمليار دولار، وارتفع الدخل القومي بمقدار 2 مليار دولار فإن مضاعف الاستثمار يكون 2، والأخذ بالفترة القصيرة كإطار للتحليل ترتب على ذلك الربط بين التغيرات في الدخل القومي من ناحية، والعمالة من ناحية أخرى، فإذا كان هناك ثبات في السكان والفن الإنتاجي وفي حجم رأس المال، فإن الزيادة أو النقص في الدخل القومي إنما ينشأ من الزيادة أو النقص في العمالة أو التشغيل، ولذلك فإن "النظرية العامة" لكينز هي تبحث في محددات العمالة أو التشغيل، كما تبحث في نفس الوقت على محددات الدخل القومي، وقد أدت نظرية كينز إلى تطور ما سمي في ذلك الوقت باقتصاديات الدخل القومي، كما أدت إلى ظهور ما عرف باسم الحسابات القومية (NATIONAL ACCOUNTS).

– تحليل كينز هو تحليل كلي، فهو يتعامل مع كميات كلية أو إجمالية (AGGREGATES)، ولا يناقش السلوك الجزئي أو الفردي. فهو يتعامل مع الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي، وليس مع سلوك مستهلك الفرد أو المنتج الفرد، وقد أدى هذا التحليل إلى ظهور إزدواج في النظرية الاقتصادية، بين ما يسمى بالتحليل الوحدي (MICRO ECONOMICS)، والتحليل الكلي (MACRO ECONOMICS).

– بالنسبة لكينز "الطلب يخلق العرض" فالمنتجون ينتجون تلك الكمية التي يعرفون أن هناك أسواق لها، فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي، ويستند هذا التحليل لظروف الإنتاج الفعلية

[1]– حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2]– أنظر إلى:

– موفق خزعل حمد، مرجع سبق ذكره، ص 04.

– إي راي كانتربري، مرجع سبق ذكره، ص 313.

– حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 133–145.

فالمنتج يبدأ التفكير في الإنتاج إذا توقع أن هناك طلب على سلعته، فتوقعات الطلب الإجمالي هي التي تؤدي إلى ظهور الإنتاج المقابل له.

– تحليل كينز يعترف بأن البطالة ليست أمرا استثنائيا ومؤقتا، بل يمكن أن تمثل حالة طبيعية للاقتصاد، وذلك إذا كانت ظروف الطلب الفعلي غير كافية لتشغيل كافة الموارد. فإذا كان الاستهلاك والاستثمار غير كافيين، فإن الاقتصاد يجد توازنه دون التشغيل الكامل أي مع وجود البطالة، والقضاء على البطالة لا يمكن أن يتحقق بمجرد عدم التدخل، بل لابد من سياسة اقتصادية من الحكومات من أجل تدعيم الطلب، ففي المراحل الأولى للثورة الكينزية، أكد الاقتصاديون على دور السياسة المالية باعتبارها العلاج الأكثر فعالية وتوازنا لإدارة الطلب الإجمالي، فعندما يشهد الاقتصاد حالة من الركود يمكن الاستعانة بالسياسة المالية لتحفيز الاقتصاد وتعزيز الانتعاش الاقتصادي.

– لقد أدخل كينز فكرة دالة الاستهلاك والمقصود بذلك هو تحديد العوامل التي يتوقف عليها الإنفاق الاستهلاكي، حيث يتوقف الاستهلاك عند كينز على الدخل، فيزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل ولكن بنسبة أقل عن طريق ما سماه "الميل للاستهلاك"، وقد ميز كينز بين الميل المتوسط للاستهلاك، وبين الميل الحدي للاستهلاك. فالميل المتوسط يبين النسبة بين الاستهلاك والدخل، والميل الحدي يمثل النسبة بين التغير في الدخل والتغير المترتب عليه في الاستهلاك، والذي يهم كينز هو أن الميل الحدي الموجب وأقل من الواحد الصحيح، يعني ذلك أن كل زيادة (تغيير) في الدخل يؤدي إلى زيادة مقابلة في الاستهلاك ولكن بمعدل أقل.

– لم يهتم كينز بأثر الاستثمار على زيادة الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال، فهذه قضايا المدة الطويلة التي أهملها. وقد اعتبر أن الاستثمار متغير مستقل وتقلباته هي المسؤولة إلى حد كبير عن تغيرات مستوى الدخل القومي والعمالة، وذلك عكس الاستهلاك الذي اعتبره مستقر إلى حد بعيد نتيجة استقرار عادات الاستهلاك. وبما أن الاستثمار متغير مستقل بالنسبة لكينز فإن ذلك يعني أن الاستثمار يتغير لأسباب مستقلة عن تغيرات الدخل. ولكن هذا لا يعني أن الاستثمار لا يتوقف بدوره على متغيرات أخرى، بحيث يتوقف على المقارنة بين أمرين هما: العائد وهو ما أطلق عليه كينز إسم الكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة الذي يعتبر أحد المحددات الرئيسية لدالة الاستثمار، فإذا كان العائد أكبر من سعر الفائدة، فإن المستثمر يجد من مصلحته القيام بالاستثمار. وفي الأخير يمكن القول إن محددات الدخل القومي والعمالة عند كينز تنحصر في ثلاثة أمور هي: الميل للاستهلاك، سعر الفائدة، الكفاية الحدية لرأس المال. فالميل للاستهلاك يحدد الطلب على الاستهلاك، وسعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال يحددان معا للاستثمار.

ثانيا: أهم انتقادات التحليل الكينزي

هذا ومن بين أهم الانتقادات الموجهة للتحليل الكينزي، تأكيدهم على دور السياسة المالية باعتبارها العلاج الأكثر فعالية وتوازنا لإدارة الطلب الإجمالي، والأداة الفعالة لتحفيز الاقتصاد وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وعندما يهدد الاقتصاد خطر التضخم يمكن أن تفيد السياسات المالية في الإبطاء من سرعة الاقتصاد وقمع التضخم، إلا أنه لوحظ على مدار العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين فقدان السياسة المالية لقدرتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية، وذلك بسبب طول الفترة الزمنية الواقعة بين بداية الدورة الاقتصادية والاستجابة الفعالة للسياسات المالية، أي أن تأخر رد الفعل يمكن أن يمتد لفترات طويلة، إلى حد يفقدها فعاليتها حيال تحقيق الاستقرار الاقتصادي هذا من جهة، أما من جهة أخرى من السهل استخدام تخفيف الضرائب مثلا أو زيادة الإنفاق كأدوات للسياسة المالية، ولكن هذه الأدوات من الصعب استخدامها في معالجة الضغوط التضخمية، والتي تتطلب زيادة الضرائب، وتخفيض الإنفاق الحكومي أي تطبيق سياسة انكماشية.[1]

– أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية كان هناك تشكيك في فعاليتها إلا أن الحاجة ظهرت بقوة لدور السياسة النقدية لتؤثر بصورة غير مباشرة في الاقتصاد، حيث بدأت البنوك المركزية التأثير في السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، وأهمها أسعار الفائدة، والائتمان المصرفي وأسعار الصرف.[2]

– لقد أهمل كينز دور الاستثمار باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية، وبالتالي عنصرا مغيرا لحجم رأس المال ومستوى التقدم الفني، فهذا الأثر يظهر في المدة الطويلة التي تجاهلها كينز، ولقد اقتصرت معالجة كينز للاستثمار باعتباره أحد روافد الطلب على ما أسماه بمضاعف الاستثمار، في حين أن عددا من أتباعه أدخلوا تأثيرا آخرا للاستثمار هو المعجل (ACCELATOR) باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية.[3]

– إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن اقتصاديات الدول النامية تستلزم تحليلا خاصا، هذا نظرا لبعض الخصائص التي تميزها تماما عما جاء به تحليل كينز للظواهر الاقتصادية، مما يعني ضرورة تعديله على حسب ظروف تلك الدول.[4]

---

[1]– موفق خزعل حمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 4–5.

[2]– المرجع نفسه، ص 05.

[3]– حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[4]– ميلود فرحول، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الفرع الثاني: نموذج هارود–دومار (HARROD–DOMAR) للنمو الاقتصادي

في نهاية الثلاثينيات وأثناء الأربعينيات، قام العديد من المؤلفين، وخاصة الاقتصادي الأمريكي دومار "DOMAR" والبريطاني هارود "HARROD"، بتوسيع تحليلات كينز على المدى الطويل من خلال إدخال تراكم عوامل رأس المال والعمل، وهتما باستقرار النمو أكثر من مصادره،[1] كذلك انطلق هذا النموذج من فرضية بسيطة جدا مفادها أن معدلات النمو جميعها سواء أكانت مرتفعة أو منخفضة هي ثابتة، وأن الاقتصاد في حالة نمو مستقر، وهذه الفرضية ماهي إلا تعبير عن واقع الحال في الاقتصاديات الصناعية بعد خروجها من أزمة الثلاثينيات،[2] حيث اختلف هذا النموذج في إطار التحليل الاقتصادي، عما سبقه في اتجاهين:[3]

أولهما: تجاهل التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل، واتجه بالتحليل نحو نظرية طويلة الأجل، تهتم بالعوامل المحددة للنمو على المدى الطويل.

ثانيهما: انتقل النموذج من الستاتيك إلى الديناميك لأن دراسة النمو الاقتصادي، تعني التحول من تناول معدلات النمو في فترة زمنية معينة، إلى دراسة معدلات التغير في الناتج وتحليلها بين فترات زمنية مختلفة، كما تم إدخال العديد من العوامل كمتغيرات رئيسية في نظرية النمو إلى جانب معدل نمو الدخل مثل: (معدل التغير في السكان، وقوة العمل، ومعدل التغير في تراكم رأس المال).

إنطلق نموذج "هارود–دومار" من أن محددات النمو الاقتصادي هي عوامل الإنتاج (وهي محصورة في العمل ورأس المال)، فأي ناتج ما هو إلا حصيلة لهذين العاملين، ولكن النموذج عزى الزيادة في الناتج لتغير رأس المال فقط، والسبب أن الزيادة المتولدة من زيادة عدد العاملين ثابتة (استخدام كامل)، لذلك الزيادة في الإنتاج لا تأتي عن طريق العمل، بل نتيجة زيادة تراكم رأس المال على مرور الوقت، وذلك باعتبار أن عملية تراكم رأس المال مستمرة على الرغم من ثبات حجم القوة العاملة.[4]

وأن نمو الناتج المحلي يتناسب مع نصيب الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي، إذ يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي (Y)، وتعرف هذه العلاقة بمعامل رأس المال، أي نسبة رأس المال إلى الناتج، فرأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار هو المحدد الرئيسي للنمو،

---

[1]– Dominique Guellec, Pièrre Ralle, **Les Nouvelles Théories de la Croissance**, Cinquième Edition, Editions la Découverte, Paris, 2003, p 30.

[2]– كمال عبد حامد آل زيارة، تحديد عوامل النمو الاقتصادي في قطاعات الإنتاج السلعي العراقية للمدة (2004–2013)، **مجلة أهل البيت**، المجلد 01، العدد 23، جامعة أهل البيت، العراق، 2019، ص 83.

[3]– المرجع نفسه، ص 83.

[4]– المرجع نفسه، ص 83.

وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات، أي أن تحقيق عملية النمو، تتطلب زيادة الادخار ويركز النموذج على الدور المزدوج للاستثمار، حيث أن زيادة الاستثمار تخلق طلب فعال، لأن الاستثمار يعتبر جزءا من الإنفاق الكلي للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من السلع والخدمات.[1]ولقد اهتم هارود بتحديد معدل النمو اللازم من فترة لأخرى، والذي يكفي للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل، وبدون تحقيق هذا المعدل من النمو في الدخل القومي، فإن الطاقة الإنتاجية والعمل في الاقتصاد ستعطل، وبالتالي ستستخدم بأقل من طاقاتها ويقول هارود أنه عند دراسة الاقتصاد المتنامي يجب أن ندرس العلاقات المتبادلة التي تظهر مع تنامي العناصر الأساسية الثلاثة: قوة العمل– كمية المنتجات أو الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان وحجم رأس المال المتاح، وتدرس هذه العلاقات على أساس وضع معادلات إجمالية للنمو الاقتصادي، حيث تقوم على ربط وتأثر النمو بمعدل تراكم رأس المال.[2]

ولقد عبر نموذج "DOMAR–HARROD" رياضيا عن المعدل اللازم للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل كما يلي: [3]

إذا كان G يمثل معدل النمو، S يمثل الادخار في فترة ما.

Y: الدخل القومي في نفس الفترة، K معامل رأس المال/الدخل.

فإن معدل النمو يكون كما يلي: $G = \frac{S}{Y}.\frac{1}{K}$

ووفقا لهذا النموذج فإن معدل الادخار $(\frac{S}{Y})$، ومقلوب رأس المال/الدخل، $(\frac{1}{K})$ هما العاملان المتحكمان في معدل النمو.

ويبين معامل رأس المال/ الدخل العلاقة بين ما يستثمر وبين ما ينتج عنه من دخل، أي ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الدخل، ومن هنا تبرز أهمية نموذج هارود–دومار في تحديد معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) الضرورية لتحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي،[4] حيث تؤثر فعالية الاستثمار بشكل واضح على معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن العلاقة بين الزيادة في الناتج وبين حجم الاستثمار المطلوب تعد من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات، وبالتأكيد هذه العلاقة تكون أفضل كلما أمكن تحقيق زيادة أكبر في الناتج باستخدام حجم أقل من الاستثمارات، إذ ذلك يؤدي

[1]– جمال محمد صيام، فاطمة عبد الشافي منصور، تقدير الاستثمارات المطلوبة لخطة التنمية وفجوة الموارد باستخدام نموذج هارود–دومار، **مجلة الاقتصاد الزراعي**، المجلد 09، العدد 01، جامعة المنصورة، القاهرة، جانفي 2018، ص 54.

[2]– خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 29.

[3]– رائد محمد عبد ربه، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 24.

[4]– المرجع نفسه، ص 24.

إلى التأثير إيجابا على قيمة معامل رأس المال ويجعلها منخفضة بدرجة أكبر، مما يدل على زيادة فعالية الاستثمار.[1] أي يبين هذا النموذج إمكانية زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقة تخفيض معامل رأس المال/ الدخل، أو بطريقة زيادة معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل).

حدد هارود على وجه التحديد ثلاثة مسارات مختلفة للنمو الديناميكي: النمو الفعلي للإنتاج والمحدد على أنه GA، ومعدل النمو المضمون GW، ومعدل النمو الطبيعي GN.[2]

أولا: معدل النمو الفعلي (GA) THE ACTUEL RATE OF GROWTH

يقصد بمعدل النمو الفعلي بمعدل النمو الجاري، والذي يتحدد حسب كل من نسبة الادخار ونسبة (رأس المال المنتج) أي معامل رأس المال، وهذا المقياس يسمح بالتعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير.[3]

ثانيا: معدل النمو المضمون (GW) THE WANANTED ROTE OF GROWTH

حسب هارود تتمثل فكرة معدل النمو المضمون بكيفية تعظيم أرباح المنتجين، وينطلق هذا النمو من الاستثمار الذي يعتمد على توقعات أصحاب الأعمال أو أصحاب رأس المال، كما أن هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بالقدر الذي يسمح فيه للمنتجين ببيع منتجاتهم، وبالتالي يكون لديهم الاستعداد للاستثمار في الإنتاج الذي يكون بنفس معدل النمو.[4]

ثالثا: معدل النمو الطبيعي (GN) THE NATURAL RATE GROWTH

عمد هارود إلى تقديم مفهوم ثالث وهو معدل النمو الطبيعي GN، ويعني به أقصى معدل تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، كما أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي أو يختلف عن المعدل المضمون ولا يميل المعدلان إلى التطابق.[5]

---

[1]– كمال عبد حامد آل زيارة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2]– Hendrik Vandenberg, Alfredo R.M.Rosete, Extending The Harrod–Domar Model: Warranted Growth With Immigration, Natural Environmental Constraints and Technological Change, **Review of Political Economy**, Vol 13, N° 01, USA, 2018, P 03.

[3]– نادية مسعودي، **دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة: 1970–2009 باستعمال معطيات PANEL**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2011–2012، ص 66.

[4]– فطيمة بزعي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[5]– محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 07، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2014، ص 08.

رابعا: النمو المتوازن (BALANCED GROWTH)

يحدث النمو المتوازن عندما يتساوى معدل النمو الفعلي GA، مع معدل النمو المضمون GW، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-1: حالة التوازن بين معدل النمو الفعلي والمضمون

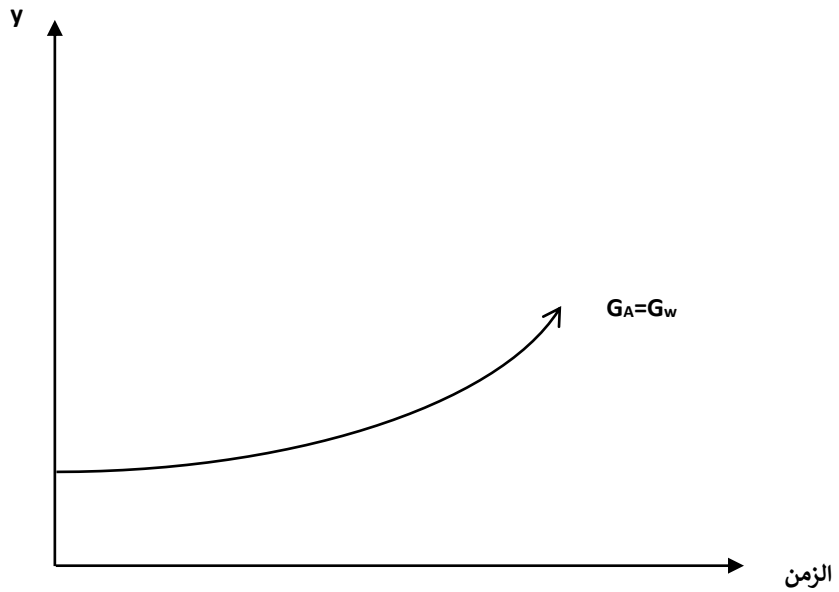

SOURCE: Hendrik Vandenberg, Alfredo R.M.Rosete, op.cit, P 03.

حيث عندما يكون $G_W<G_A$ (معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون)، فإن المجتمع يعاني من التضخم، وذلك لأن الدخل الحقيقي يزيد بمعدل أسرع من معدل زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وإذا كان $G_W>G_A$ (النمو الفعلي أقل من معدل النمو المضمون)، في هذه الحالة يعاني المجتمع من كساد لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية.[1]

هذا واستنتج نموذج "HARROD-DOMAR" استنتاجا يختلف عن النموذج الكينزي الثابت، بدلا من توازن البطالة المستقر، في نموذج "HARROD-DOMAR" الديناميكي، يكون توازن الاقتصاد غير مستقر، في ظل افتراض ثبات كل من نسبة رأس المال إلى الناتج والتكنولوجيا، فإن التفاعل بين معدلات النمو الفعلية والمضمونة يؤدي إلى ظاهرة "حافة السكين"، عندما تكون نسبة إنتاج رأس المال أكبر من الواحد فإن أي صدمة في الطلب بالنسبة للإنتاج، سيدفع الاقتصاد بعيدا عن مسار النمو المضمون، إما أن يتجه صعودا إلى طفرة

[1]- محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 08.

تضخمية أو نزولا إلى ركود عميق، وهكذا اقترح نموذج "HARROD-DOMAR" أن الاقتصاد بطبيعته غير مستقر وعرضة لحالات الازدهار والكساد الطويلة،[1] كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-2: عدم الاستقرار الديناميكي لنموذج "HARROD-DOMAR"

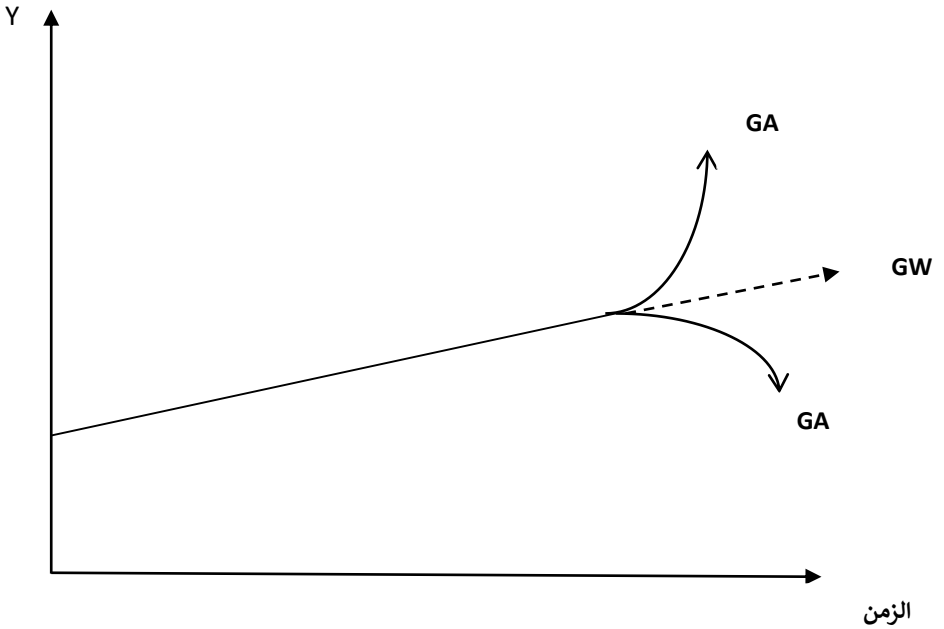

SOURCE: Hendrik Vandenberg, Alfredo R.M.Rosete, op.cit, P 04.

حتى يتحقق الاستقرار في النمو الاقتصادي في ظل التشغيل الكامل، يجب أن يلبي النمو الفعلي توقعات أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال: GW=GA هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان منصب الشغل لجميع الأفراد: G=N، وهكذا فإن حالة النمو المتوازن دون بطالة تستوجب أن تتساوى معدلات النمو الثلاث:[2]

$$GW=GA=GN$$

غير أن تحقيق ذلك أمر صعب إذ لا توجد آلية للتأكد من أن معدل النمو الفعلي سوف يكون مساويا لمعدل النمو المضمون والطبيعي، وبالتالي يمكن أن نقول أن نموذج "HARROD-DOMAR" يبين إمكانية زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال تخفيض معامل رأس المال/الدخل مما يدل على الاهتمام بكفاءة الاستثمار على حساب حجم الاستثمار، أو من خلال زيادة نسبة الادخار إلى الدخل، كما ان النمو المستقر لا يمكن تحقيقه بسبب ما يسمى بظاهرة "حافة السكين"، ومن ثم تأتي ضرورة تدخل الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي في الأوقات المناسبة، حتى تضمن تعديل مسار النمو إل الوضع المتوازن.

[1]- Hendrik Vandenberg, Alfredo R.M.Rosete, op.cit, P 04.

[2]- فطيمة بزعي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

هذا ولقد وجهت عدة انتقادات لنموذج هارود–دومار ومنطلقها الأساسي صعوبة وجود فروضه في الواقع العملي: [1]

– افترض النموذج أن الادخار نسبة ثابتة من الدخل، وقد أغفل أن الادخار يتوقف على عوامل أخرى غير الدخل، وذلك لاختلاف دوافع تفضيل الادخار عن السيولة النقدية، فدافع الادخار في القطاع الحكومي يختلف عن دافع القطاع العائلي.

– أغفل النموذج العالم الخارجي، بحيث يعتبر أن الاقتصاد مغلق، إذ عن طريق الاستثمارات الأجنبية يمكن تحقيق وفرة في رأس المال.

– افتراض ثبات الكثير من العوامل يصعب ثباتها فعليا، ثبات الميل الحدي للادخار ونفس الشيء بالنسبة لثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، حيث أنه افتراض غير واقعي للمدى المتوسط والطويل.

رغم عيوب فرضيات النموذج، إلا أنه ألقى الضوء على عنصرين هامين في عملية النمو، وهما الحاجة إلى وجود مدخرات وكذلك أهمية الاستفادة بقدر الإمكان للموارد الرأسمالية النادرة.

المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

لقد برزت النظرية النيوكلاسيكية خلال النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، وتميزت تلك الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لفترات متفاوتة، وتم استبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج هارود–دومار) والذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم لعملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم للنمو، ومن هنا أتت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكي إشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير النمو، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:[2]

– اعتبار النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة، ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز أفكار مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

---

[1]– أنظر إلى:

– رائد محمد عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 25.

– محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2]– أنظر إلى:

– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 28.

– جلال خشيب، **النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي**، موقع أنترنت: https://www.alukah.net/culture/0/79854/، آخر زيارة: 2020/08/11.

– أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا).

– يرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أية جهود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

– في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل، زائد معدل نمو إنتاجية العمل كما أن معدل النمو الاقتصادي، مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

لعل أهم نماذج النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية، والتي سيتم التطرق إليها بنوع من التفصيل (SCHUMPETER, 1911) و (SOLOW, 1956).

الفرع الأول: نظرية (SCHUMPETER[*], 1911) في النمو الاقتصادي

لقد كان شومبيتر بارعا في مختلف مجالات النظرية الاقتصادية إلا أن عمله الذي برز فيه كتاباه "التنمية الاقتصادية" و"الاشتراكية والرأسمالية والديمقراطية"، فشومبيتر يؤمن بأن الرأسمالية لا يمكن أن تؤول إلى الزوال كما قال ماركس، وإنما ستتحول إلى نظام جديد يجمع بين صفات الرأسمالية الأساسية، أي حق الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، وبين صفات الاشتراكية أي الإشراف الحكومي، والتوجيه المركزي على القطاعات الاقتصادية المختلفة.[1]

هذا وتقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خططا إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن، فالنمو الاقتصادي بالنسبة لشومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما: المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يعمل على توفير الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد،[2] ومن بين أهم النقاط التي تطرق إليها شومبيتر لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي تتمثل في: [3]

---

[*]– JOSEPH ALOIS SCHUMPETER: عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي، ولد عام 1883 ويعتبر رائد مدرسة فيينا، ومن أهم مؤلفاته "نظرية في التنمية" سنة 1911.

[1]– صلاح الدين نامق، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]– زيد عبود علوش، **لبنان التنمية: آفاق وتحديات أبعاد إنسانية**، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت، 2014، ص 35.

[3]– أنظر إلى:

– Nadide Sevil Tuluce, Asuman koç Yurtkur, Term of Strategic Entrepreneur Ship and Schumpeter's Créative Déstruction Theory, **Review Social and Behavioral Sciences**, Vol 207 ,N° 11, OCTOBER 2015, p 722.

– أماني جرار، **منظمات الأعمال التنموية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2019، ص 85.

– جلال خشيب، مرجع سبق ذكره.

– رشيد ساطور، مرجع سبق ذكره، ص 93.

– يقترح شومبيتر أن رائد الأعمال بصفته مبتكرا يخلق فرصا للربح، من خلال ابتكار منتج جديد أو عملية إنتاج جديدة أو استراتيجية تسويق جديدة، وانحصار تفكيره عموما في جعل الابتكار مفتاحا للقدرة التنافسية وخصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم، وليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخص ذات قدرات إدارية عادية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماما، وبالتالي يعتبر المنظم أحد أهم العناصر الهامة للدفع بالنمو الاقتصادي.

– توصل إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، واعتبر أن اتجاه النمو ليس مستمر بل يصل سريعا إلى حدوده، وذلك عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتي لعملية النمو.

– يتوقف النمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم إمكانيات التجديد والابتكار.

– العملية الدائرية: حسب شومبيتر في تحليله للنمو الاقتصادي، يبدأ بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة، ويتم تمويل استثماراته من خلال الائتمان المصرفي، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، فتبدأ موجة من الازدهار ويعم الرواج، فتعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة فتغلق هذه الأخيرة وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج جديدة، فالاستثمار، وتوسع للنشاط الاقتصادي من جديد.

حيث يمكن تمثيل نموذج شومبيتر للنمو من خلال العلاقات التالية:[1]

* دالة الإنتاج: يتحدد الإنتاج (O) بواسطة حجم قوة العمل (L)، وفرة الموارد (K)، حجم رأس المال (Q)، ومستوى التكنولوجيا (T)، أي: $O=F(L,K,Q,T)$.

* يعتمد الادخار (S) على معدل الأجور (W)، معدل الربح (R)، وسعر الفائدة (r)، أي: $S=F(W,R,r)$.

* يمكن تقسيم الاستثمار الإجمالي (I)، إلى الاستثمار المحفز أو التابع (I_i)، والاستثمار المستقل أو التلقائي (I_A)، أي: $I=I_i+I_A$.

[1]– تلمساني حنان، **أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2016)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2017–2018، ص ص 24–25.

* يعتمد الاستثمار المحفز أو التابع (I_i) على معدل الأرباح (R)، معدل الفائدة (r)، ومخزون رأس المال (Q) أي: $I_i=F(R,r,Q)$.

* يعتمد الاستثمار المستقل (I_A) على اكتشاف الموارد (K)، والتقدم التكنولوجي (T) أي: $I_A= I_A (K,T)$.

* يعتمد التقدم التقني (T) ومعدل الاكتشاف (K) على عرض المنظمين (E)، أي: $K=K(E), T=T(E)$.

* يعتمد عرض المنظمين (E) على معدل الأرباح (R)، والمناخ الاجتماعي (X) أي: $E=E(R,X)$.

* يعتمد الناتج الوطني الإجمالي على العلاقة بين الادخار(S)، والاستثمار (I)، وعلى المضاعف ($\propto$) الخاص بهما أي: $O=\propto(I- S)$

* يعتمد مستوى الأجور (w) على مستوى الاستثمار (I) أي: $w=w(I)$

* ينعكس المناخ الاجتماعي من خلال توزيع الدخل: $x=x(R/W)$

* الناتج الوطني الإجمالي هو عبارة عن مجموع الأرباح (R) بالإضافة إلى الأجور (w) أي: $O=R+W$

يمكن القول مما تقدم أن النمو الاقتصادي بالنسبة لشومبيتر يعتمد على عنصرين هما المنظم والائتمان المصرفي، واعتبر النمو بأنه عملية تحدث في شكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وأن اتجاه النمو ليس مستمر، ويصل سريعا إلى حدوده، وذلك عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية لعملية النمو.

الفرع الثاني: نموذج صولو [*](SOLOW) للنمو الاقتصادي

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود–دومار" والتي بدت متشائمة إلى حد كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد "روبرت صولو" حيث لاحظ أن خاصية حافة السكين التي جاء بها "هارود" والتي تقضي بميل الاقتصاد للتقلب، قد تكون نتيجة الجمود المفترض في معامل رأس المال وليس عن القصور الذاتي للنظام لرأسمالي، فإن لم يكن استخدام لعناصر الإنتاج إلا بنسبة ثابتة، كما افترض نموذج "هارود–دومار" وبالتالي من الصعب استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا اقترح "صولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت n، وأن التراكم الرأسمالي نسبة ثابتة من الدخل، وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للانتاج بدالة متجانسة خطيا: $Y=F(K,L)$، تفترض وجود إحلال بين رأس المال والعمل، وقد قام "صولو" بنشر بحثه بعنوان "مساهمات في

[*]– ROBERT MERTON SOLOW: اقتصادي أمريكي ولد عام 1924، حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1987 وذلك لاسهاماته في فهم ظاهرة النمو الاقتصادي.

نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 تناول من خلاله نموذجه للنمو على المدى الطويل،[1] وذلك للإجابة على الأسئلة الأساسية التالية: ماهي محددات النمو الاقتصادي، أو بشكل آخر لماذا بعض البلدان غنية وأخرى فقيرة؟ هل يمكن لأفقر البلدان أن تأمل في اللحاق بالبلدان الأغنى من حيث مستوى المعيشة؟[2]

كما أنه في الوقت الذي كان معظم الاقتصاديين يعتقدون أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي وراء زيادة إنتاجية ساعة العمل، قام "صولو" باختبار هذه الفرضية من خلال جمع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بين سنتي 1909-1949، وباستخدام التقنيات الرياضية المعروفة في إطار النظرية النيوكلاسيكية، وجد "صولو" أن نمو الإنتاج لساعة العمل الواحدة يرجع إلى عنصرين منفصلين، حيث ترتبط نسبة من زيادة معدل النمو إلى رأس المال المستخدم لكل ساعة عمل، في حين ترتبط النسبة المتبقية بعنصر آخر غير زيادة رأس المال سماه "صولو" بالتحول التقني،[3] وعليه قام بإدخال عنصر إنتاجي إضافي ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، كما افترض ثبات الغلة المشتركة لعنصري العمل ورأس المال، وبالتالي يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو على المدى الطويل.[4]

أولا: نموذج "صولو" القاعدي

يقدم نموذج "صولو" عددا من الافتراضات:[5]

- ✓ البلدان تنتج وتستهلك سلعة واحدة متجانسة (المنتج:Y).
- ✓ يتم الإنتاج في ظل المنافسة الكاملة واقتصاد مغلق؛
- ✓ التكنولوجيا متغير خارجي؛
- ✓ هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال؛

---

[1]- David Begg Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, **Macroéconomie Adaptation Française**, 2eme Edition, Dunod, Paris, 2002, p 297.

[2]- Jonas Kibala Kuma, **Dérivation des équations de convergence dans le modèle de Solow: Démarche Mathématique**, Centre de Recherches Economiques et Quantitatives, Université de Kinshassa, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, 2019, p 04.

[3]- فريدريك م شرر، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-41.

[4]- الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية: 2017-2018، ص 60.

[5]- أنظر إلى:

- أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- Murat Yildizoglu, op.cit, p 10.

- ✓ سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وتناقص الميل الحدي للإحلال؛
- ✓ دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج؛
- ✓ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، فعن طريق نسبة (رأس المال/العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج، يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن؛
- ✓ هناك مرونة في الأسعار والأجور، والمدفوعات لكل من العمل ورأس المال، تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما؛
- ✓ يمكن تمثيل التكنولوجيا من خلال دالة إنتاج نيوكلاسيكية، على أساس عوامل قابلة للإحلال: رأس المال (K) والعمالة (L)؛
- ✓ يتم تمثيل إجمالي استهلاك بواسطة دالة إنتاج كينز أي:

$$C=cy \Rightarrow S=(1-c)Y=S.Y \ldots\ldots\ldots(1)$$

نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n:

$$\frac{\mathrm{d}\,log(\mathrm{L})}{dt}=\frac{\mathrm{dL/dt}}{\mathrm{L}}=\frac{\dot{L}}{\mathrm{L}}=\mathrm{n}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

للتبسيط نفترض أن دالة الإنتاج من نوع Cobb–Douglas[*]:[1]

$$Y=F(K,L)=K^{\propto}L^{(1-\propto)},\ \propto\epsilon\ [0,1].\ \ldots\ldots\ldots(3)$$

عوائد الحجم ثابتة $(\alpha+(1-\alpha)=1)$. في ظل المنافسة الكاملة، الشركات تعتمد على الأسعار التي تعظم أرباحها:

$$MAX\ F(K,L)-rK-WL$$

حيث r هو سعر الفائدة الحقيقي، وw يمثل الأجر الحقيقي. يتضمن تعظيم الربح:

---

[*]– تعد دالة كوب–دوغلاس من أكثر دوال الإنتاج المستخدمة في التطبيقات الاقتصادية وترجع تسميتها إلى الاقتصادي الأمريكي P.H.DOUGLAS والرياضي الأمريكي C.COBB، حيث قاما عام 1928 بتحليل دالة الإنتاج.

لدالة كوب–دوغلاس ثلاث حالات لعوائد الحجم، فإذا تغيرت كافة عناصر الإنتاج (K.L) بنسبة ثابتة بمقدار λ فإن التغير في الإنتاج y يمكن أن يأخذ ثلاث حالات:

– حالة غلة الحجم الثابتة أي أن: $F(\lambda L, \lambda K)=\lambda F(L, K)$

– حالة غلة الحجم متزايدة أي أن: $F(\lambda L, \lambda K)>\lambda F(L, K)$

– حالة غلة الحجم المتناقصة أي أن: $F(\lambda L, \lambda K)<\lambda F(L, K)$

والدالة المستعملة في نموذج صولو هي الدالة ذات غلة الحجم الثابتة (أي الحالة الأولى).

[1]– Ibid, pp 10–11.

$$W = \frac{\partial F}{\partial L} = (1-\propto)\frac{Y}{L}$$
$$r = \frac{\partial F}{\partial K} = \propto \frac{Y}{K}$$

علاوة على ذلك:

$$WL+rK=Y$$

أي تساوي قيمة الإنتاج على ما تم إنفاقه على عوامل الإنتاج، أي الربح الاقتصادي معدوم وهذه خاصية من خواص دوال الإنتاج ذات غلة الحجم الثابتة.

إذا كان الإنتاج يخص كل أصل من أصول العملية الإنتاجية، أو الإنتاج بالنسبة لكل فرد فإنه يمكن صياغة دالة الإنتاج معبرا عن الإنتاج لكل فرد كالتالي:

$$k = \frac{K}{L}\left(\frac{L}{L} = 1\right).$$
$$Y = \frac{Y}{L} = F(K) = \frac{F(K,L)}{L} = \frac{K^{\propto}L^{(1-\propto)}}{L} = (\frac{K}{L})^{\propto} = K^{\propto}$$
$$Y=F(K)= K^{\propto} \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

والتمثيل البياني لهذه الدالة موضح في الشكل رقم 1-3.

الشكل رقم 1-3: دالة الإنتاج للفرد كوب-دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة

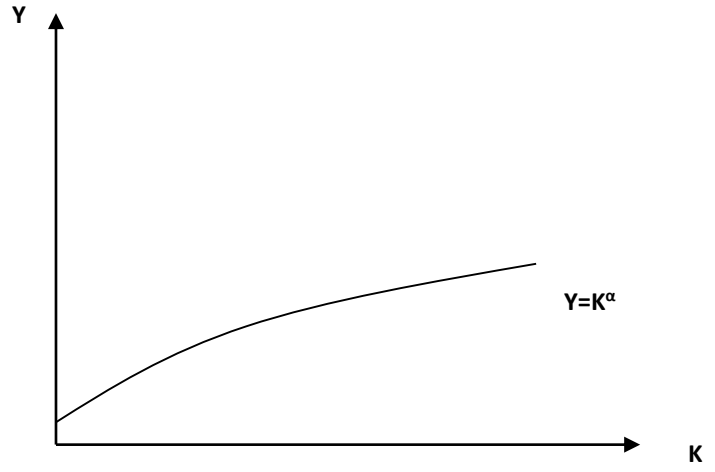

SOURCE: Murat Yildizoglu, op.cit, p 11.

يوضح هذا الرسم البياني بوضوح تناقص العوائد على رأس المال لكل عامل، حيث كل وحدة إضافية مستخدمة من رأس المال تضيف كمية من الإنتاج بالنسبة لكل فرد بمقدار أقل من سابقتها. تتعلق المعادلة الأساسية الثانية لنموذج "SOLOW" بتراكم رأس المال وبالتالي الديناميكيات:[1]

$$K^{\cdot} = \frac{dk}{dt} = I - \delta K \ldots\ldots(5)$$

التغيير في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال (بمعدل ثابتδ) نظرا لأن لدينا اقتصاد مغلق، فإن الاستثمار يساوي بالضرورة الادخار (توازن سوق السلع):

$$I=S=s.y \ldots\ldots(6)$$

$$K^{\cdot}=sy-\delta K \ldots\ldots(7)$$

حيث يمثل sy: الاستثمار الخام، وδk: اهتلاك رأس المال الناجم عن العملية الإنتاجية،$K^{\cdot}$: التغير في مخزون رأس المال، من ناحية أخرى لدينا:

$$K = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(k) - Log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{dlog(k)}{dt} = \frac{k^{\cdot}}{k} = \frac{k^{\cdot}}{k} - \frac{L^{\cdot}}{L} = \frac{sy-\delta k}{k} = \frac{L^{\cdot}}{L} \ldots\ldots\ldots(8)$$

ومع ذلك تعطينا المعادلة (2) معدل نمو عامل العمل (بسبب توازن سوق العمل)

$$\frac{L^{\cdot}}{L} = n \Rightarrow \frac{d\log(L)}{dt} = n \Rightarrow \log(L) = \int ndt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L(t) = e^{nt+c_0}.L(o) = e^{c_0} = L_0$$

$$L(t) = L_0 e^{nt}. \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

وبالتالي تصبح المعادلة (8):

$$\frac{K^{\cdot}}{K} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n.$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لرأس المال:

$$K^{\cdot} = s.F(K) - (\delta + n).k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

نلاحظ من خلال هذه المعادلة أن تراكم رأس المال، يتحدد انطلاقا من ثلاث متغيرات والمتمثلة في الميل الحدي للادخارs، معدل نمو السكان (العمالة الفعلية) n، ونسبة اهتلاك رأس المال δ، حيث يؤثر ارتفاع

[1]– Idem, pp 11–12.

معدل الادخار ايجابا على زيادة قيمة رأس المال للفرد، في حين أن كل من النمو الديمغرافي واهتلاك رأس المال لهما تأثير سلبي على نصيب الفرد من مخزون رأس المال.[1]

ثانيا: مخطط صولو

المعادلتان الأساسيتان لنموذج "صولو" هما (4) و(10)، حيث إذا بدأ الاقتصاد من حالة أولية: (K_0-k_0/L_0)، حيث المعادلة الأولى تمثل لكل فترة الإنتاج وبالتالي المدخرات والاستثمار، والثانية كيفية تحديد هذه العناصر لتراكم رأس المال، لذلك يمكننا الكشف عن تطور الاقتصاد بمرور الوقت باستخدام هاتين المعادلتين، لكن هل يمكن أن يسمح لنا هذا النموذج بشرح الحقائق وتفسير الاختلافات الموجودة بين الاقتصاديات؟[2]

حيث يمكننا الإجابة على هذا السؤال باستخدام التمثيل البياني لهذه الديناميكية: يلخص هذا التمثيل بطريقة بسيطة للغاية جميع المعطيات المتعلقة بوظائف الاقتصاد وفقا لرأس المال للفرد. على وجه الخصوص يتم الحصول على معدل تغير K من خلال الفرق بين المنحنيين: $K(\delta+h)$ et $sF(K)$ عند تقاطع هذين المنحنيين لدينا:[3]

$$\frac{K^{\cdot}}{K} = 0 \Rightarrow K^{\cdot} = 0, K = K^{*}$$

وتمثل الحالة المستقرة والتي لا يتغير عندها رأس المال للفرد، وخارج الحالة المستقرة يمكننا التمييز بين حالتين:

$$K_0<K^{*}\Leftrightarrow K^{\cdot}>0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

$$K_0>K^{*}\Leftrightarrow K^{\cdot}<0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (12)$$

ففي الحالة الأولى يزداد رأس المال للفرد وبالتالي يوجد تكثيف لرأس المال، وهو ما يعزز دور رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية ينخفض رأس المال للفرد ويكون لدينا توسع لرأس لمال في الاقتصاد.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مخطط "صولو" يوضح لنا آلية عمل المعادلة رقم (10)، فنقطة تقاطع K^{*} هي النقطة التي ينطلق منها تحليل نموذج صولو، والتي عندها $K^{\cdot}=0$ والتي تعبر عن حالة الاستقرار في

[1]– مسعود جمانى، **أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي وإمكانية إستفادة الجزائر من التجربة الفرنسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية: 2018–2019، ص 28.

[2]– Murat Yildizoglu, op.cit, p 12.

[3]– Ibid, p 12.

الاقتصاد، وعند هذه النقطة يكون مخزون رأس المال والإنتاج قيم ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن معدل النمو معدوم،[1] وذلك ما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 1-4: التمثيل البياني لمخطط صولو بدون تقدم تقني

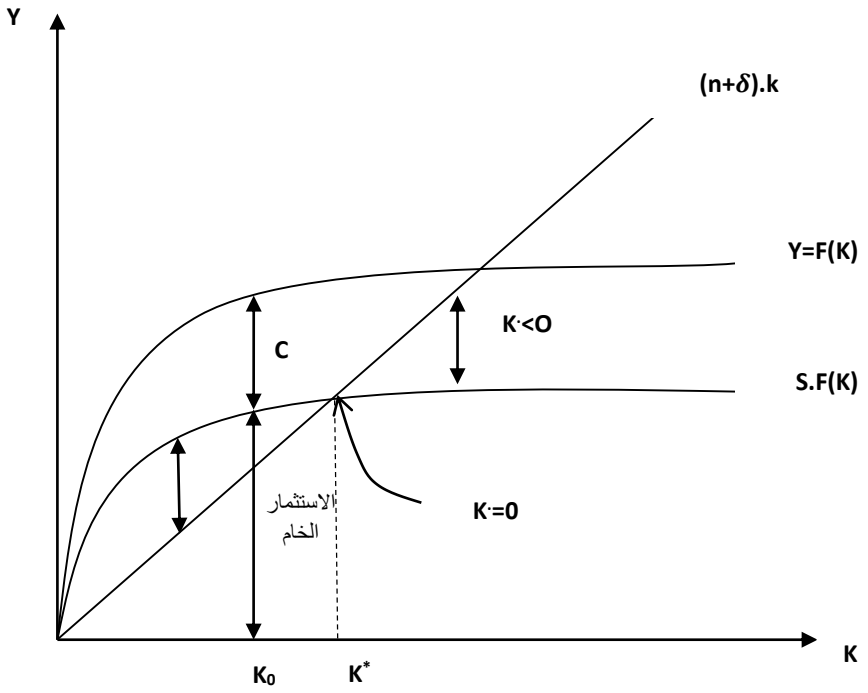

SOURCE: Murat Yildizoglu, op.cit, p 13.

ثالثا: التوازنات المقارنة

هذه المقارنات يمكن من خلالها دراسة تطور رأس المال للفرد من حالة التوازن، وإتباع صدمة ناتجة عن تغيير في البيئة الاقتصادية.[2]

1-زيادة معدل الاستثمار

إذا كان المستهلكون انطلاقا من الحالة المستقرة يزيدون من معدل ادخارهم:

$$S \rightarrow \bar{S} > 0$$

وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي ماهو تأثير مثل هذه الصدمة على كل من K و Y ؟[3] حيث يمكننا الإجابة على هذا السؤال من خلال استعمال الشكل رقم 1-5:

[1]- فطيمة بزعي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]- Murat Yildizoglu, op.cit, p 13.

[3]- Ibid, p 13.

الشكل رقم 1-5: أثر زيادة معدل الاستثمار على كل من y وK وفق نموذج صولو

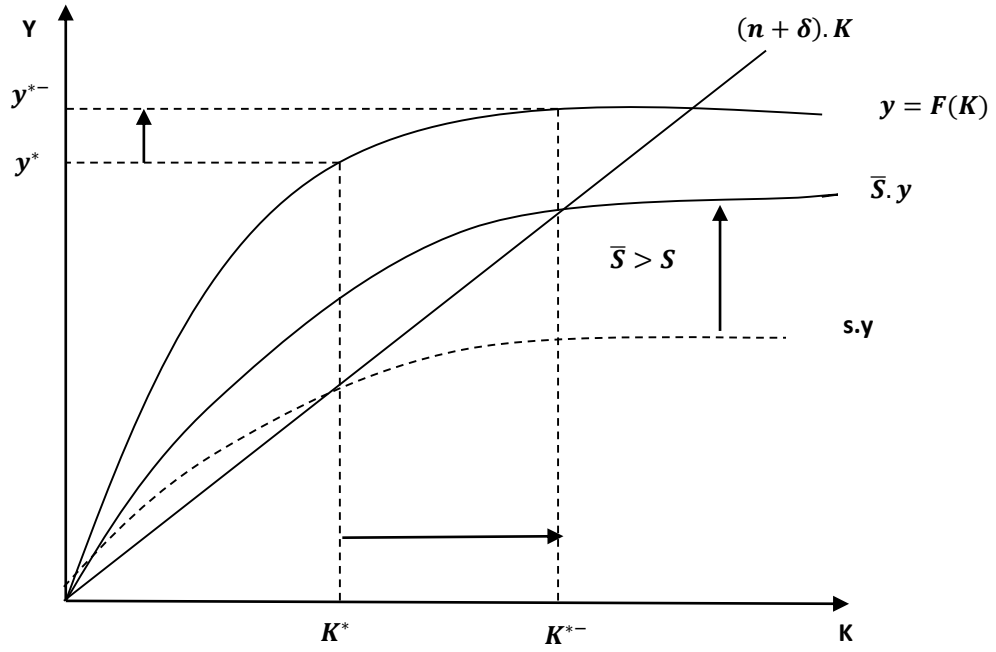

SOURCE: Murat Yildizoglu, op.cit, p 13.

يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون ذات صدمة ايجابية، أي كلما كان هناك معدلات ادخارية مرتفعة يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الاستثمار، وذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج وبالتالي معدل النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة.

2-أثر زيادة النمو الديمغرافي

تفرض الزيادة في معدل النمو السكاني $(\bar{n}>n)$ ضغطا أكبر على تراكم رأس المال، وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ وبالتالي زيادة عرض العمل،[1]ويمكن تحليل التأثير على الحالة المستقرة للاقتصاد مرة أخرى من خلال الاستعانة بالشكل رقم 1-6:

[1]- Idem, p 14.

الشكل رقم 1-6: أثر الزيادة السكانية على كل من y وK وفق نموذج "صولو"

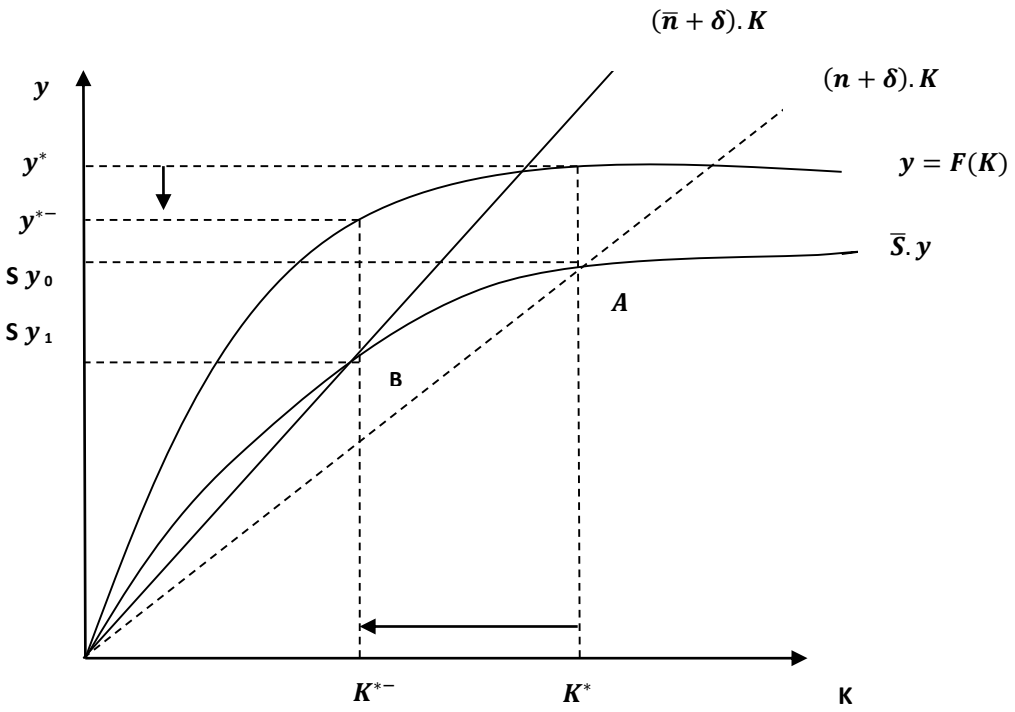

SOURCE: Murat Yildizoglu, op.cit, p 14.

من الشكل السابق يمكن استنتاج أن الضغوط الديمغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك زيادة في معدلات النمو الديمغرافي كلما أثر ذلك بشكل سلبي على معدل زيادة الناتج، حيث تنتقل الحالة المستقرة من (A) إلى (B)، كما ينخفض رأس المال للفرد من (K^*) إلى (K^{*-})، وينخفض الادخار من (S y_0) إلى (S y_1) وهذا يقودنا إلى استنتاج أن الزيادة في معدل النمو السكاني، تعمل على خفض معدل الدخل للفرد.[1]

رابعا: خصائص الحالة التوازنية

يتحدد التوازن في نموذج "صولو" للنمو بالشرط التالي:[2]

$$\dot{K} = sK^{\propto} - (n+\delta)K = 0$$

$$K^* = (\frac{s}{n+\delta})^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية يعطى كما يلي:

[1]- بدر شحدة سعيد دحمان، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية:2011-2012، ص 34.

[2]- Murat Yildizoglu, op.cit, p 14.

$$y^* = \mathrm{F}(\mathrm{K}^*) = (\frac{\mathrm{s}}{\mathrm{n}+\delta})^{\alpha/(1-\alpha)}$$

هذا يعطينا إجابة على السؤال الذي طرحه "صولو"، وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟ والجواب أن الدول التي لديها معدل ادخار واستثمار مرتفع يكون لها قابلية أن تصبح غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية مرتفعة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.[1]

خامسا: النمو الاقتصادي في النموذج البسيط

في النموذج البسيط تكون المتغيرات الفردية ثابتة في الحالة التوازنية، والمتغيرات المطلقة (Y,S,C,K,L) تنمو بنفس معدل نمو السكان:[2]

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = 0 \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n.$$

النموذج يولد في حالة التوازن على المدى الطويل:

- تباين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان؛
- نسبة ثابتة بين رأس المال والمنتج (K/Y) لأن K وY ثابتتان؛
- كون K ثابت، فإن العائد على رأس المال (الإنتاجية الحدية لـ K) ثابتة.

ومنه حسب النموذج يمكن للاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس على المدى الطويل، حيث حتى لو انحرفت الدولة على الحال التوازنية في مرحلة ما، فإنها ستتبع مسار الانتقال، وتصل في النهاية إلى الحالة التوازنية الجديدة، والنمو يتباطأ أيضا مع اقتراب الاقتصاد من الحالة التوازنية.

هذه النتيجة ترجع إلى أن $\alpha<1$ في المعادلة الديناميكية الأساسية التالية:

$$YK = \frac{\dot{K}}{K} = sK^{\propto-1} - (n+\delta) = s.\frac{F(K)}{K} - (n+\delta) \dots\dots\dots (13)$$

وبالتالي عندما يزداد K، يتناقص معدل نموه، وبما أن معدل نمو Y الإنتاج الفردي يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال الفردي K لهذا فإن Y يتناقص هو الآخر.[3]

سادسا: نموذج "صولو" مع الرقي التقني

استنادا إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لم يستطع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل وعندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ويظل ثابت عند الحال التوازنية

[1]– Ibid, p 14.

[2]– Idem, p 15.

[3]– مسعود جمانى، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الثابتة ولتحقيق نمو في متوسط دخل الفرد على المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام F(K,L) فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من تأثيرات التقدم التقني،[1] وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي: [2]

– التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى من وجهة نظر "هارود" بالتقدم الحيادي ونكتب:

$$Y=F(K,AL)$$

– التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر "صولو" ونكتب:

$$Y=F(AK,L)$$

– التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس" ويأخذ الشكل: $Y=A.F(K,L)$

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y=F(K,AL)=K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots(14)$$

حيث اعتبر "صولو" التقدم التكنولوجي (A) متغير مستقل، وأن التحسينات التي تتم فيه تؤدي إلى زياد الإنتاج (Y) عند مستويات معينة من العمل (L) ورأس المال (K)، أي أن الإنتاج الكلي يتبع كل من رأس المال (K) وجداء العمل مع التقدم التكنولوجي (AL)،[3] وحسب هذه المعادلة فإن التقدم التكنولوجي بإمكانه تقليل عدد العمال لإنتاج كمية معينة من الناتج، وأن يزيد من المخرجات انطلاقا من عدد معين من العمال.[4]

وحسب "صولو" يعرف المتغير (AL) بأنه كمية العمل الفعال في الاقتصاد، حيث إذا ما تم مضاعفة A فإن ذلك يعني وكأن الاقتصاد ضاعف عدد العمال، كما هو الحال مع الزيادة الضمنية في العمالة ينمو التقدم التقني بمعدل خارجي ثابت (g):[5]

$$\frac{\dot{A}}{A} = g\,, A_t = A_0 e^{gt} \dots\dots\dots\dots(15)$$

A_0 (القيمة الأولية لمؤشر كفاءة العمل)، حيث أن عامل العمل الفعال (AL) يزداد بالمعدل:

$$(g+n): AL = L_0 e^{nt} e^{gt} = L_0 e^{(g+n)t}$$

[1]– البشير عبد الكريم، دحكان بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري–**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 10.

[2]– مسعود جمانى، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3]– الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[4]– المرجع نفسه، ص61.

[5]– Jonas Kibala Kuma, op.cit, p 6.

مع الأخذ بعين الاعتبار افتراضات نموذج "SOLOW"، يمكن تلخيص الهيكل النظري لهذا النموذج من خلال المعادلات التالية (سلوك المتغيرات والعلاقات التقنية):[1]

$$Y_t = C_t + I_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$
$$I_t = SY_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots . (2)$$
$$\Delta K_t = dK_t \text{ أو } \dot{K} = K_t - K_{t-1} = I_t - \delta K_t \dots\dots\dots\dots (3)$$
$$Y_t = F[K_t, A_t, L_t] = K_t^{\propto}(A_t L_t) \dots\dots\dots\dots (4)$$
$$\frac{\Delta L_t}{L_t} = \frac{L_t - L_{t-1}}{L_t} = dInL_t = n \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وبالتالي:

$$\int \frac{dL_t}{L_t}.\frac{1}{dt} = n \leftrightarrow \int \frac{dL_t}{L_t} = \int ndt \rightarrow InL_t = nt + c$$

وذلك يعطينا ما يلي: $(L_0 = C, A_t = 0): L_t = L_0 e^{nt}$

$$\frac{\Delta A_t}{A_t} = \frac{A_t - A_{t-1}}{A_t} = dIn\ A_t = g \rightarrow A_t = A_0 e^{gt} \dots\dots\dots . . (6)$$
$$\bar{K} = \frac{K}{AL} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots . (7)$$
$$\bar{Y} = \frac{Y}{AL} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

لاشتقاق معادلة الديناميكيات الأساسية لرأس المال في نموذج "صولو"، فلنقم بما يلي (لسهولة الكتابة نتجاهل مؤشر t المرتبط بالوقت) نحن نعلم أن:[2]

$$Y = K^{\propto}(AL)^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots . (4)$$
$$\bar{Y} = \frac{y}{AL} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{(AL)} = \left(\frac{K}{AL}\right)^{\alpha} = \bar{K}^{\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$
$$\bar{K} = \frac{K}{AL} \Rightarrow In\bar{K} = InK - (InA + InL) \dots\dots\dots\dots (7)$$
$$\frac{d\bar{K}}{\bar{K}} = dIn\bar{K} = \frac{dk}{k} - \frac{dA}{A} - \frac{dL}{L} \dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

علما أن:

$$\frac{dA}{A} = g\text{؛ } \frac{dL}{L} = n \text{ ؛ } dk = I - \delta K = sy - \delta K$$

إذن (9) تكتب على الشكل:

---

[1]– Ibid, p 7.

[2]– Idem, p 9.

$$\frac{d\overline{K}}{\overline{K}} = \frac{dK}{K} - (g+n) \Rightarrow d\overline{K} = \frac{dK}{K}.\overline{K} - (g+n).\overline{K}$$

$$= \frac{(sY - \delta K)}{K}.\overline{K} - (g+n).\overline{K}$$

$$\rightarrow d\overline{K} = \frac{sy}{K}.\overline{K} - \frac{\delta K}{K}.\overline{K} - (g+n).\overline{K} = \frac{sy}{K}.\overline{K} - \delta\overline{K} - (g+n).\overline{K}$$

$$\rightarrow d\overline{K} = \frac{sy}{K}.\overline{K} - (\delta + g + n).\overline{K} \dots\dots\dots (9A)$$

بالنظر إلى المعادلتين (4) و(7) لدينا:

$$y = K^{\propto}(AL)^{1-\propto} \; ; \; \overline{\mathrm{K}} = \frac{\mathrm{K}}{AL}$$

حيث «$(\mathrm{SY/K}).\overline{\mathrm{K}}$» في المعادلة (9A) يمكن تطويرها كالتالي:

$$\frac{\mathrm{sy}}{\mathrm{K}}.\overline{\mathrm{K}} = \frac{s[K^{\propto}(AL)^{1-\propto}]\frac{K}{AL}}{\mathrm{K}} = \frac{\mathrm{s}[\mathrm{K}^{\propto}(\mathrm{AL})^{1-\propto}.\mathrm{K}.(\mathrm{AL})^{-1}]}{\mathrm{K}} = \frac{\mathrm{s}[\mathrm{K}^{\propto}(\mathrm{AL})^{-\propto}.\mathrm{K}]}{\mathrm{K}}$$

$$= \mathrm{s}(\frac{\mathrm{K}}{\mathrm{AL}})^{\propto}$$

$$\rightarrow \frac{sy}{K}.\overline{K} = s\overline{K}^{\alpha} \dots\dots\dots (9B)$$

بتعويض (9B) في (9A) يصبح لدينا:

$$d\overline{K} = s\overline{K}^{\propto} - (\delta + g + n).\overline{K}$$

وبتقسيم طرفي المعادلة على «$\overline{\mathrm{K}}$» يكون لدينا:

$$\frac{\mathrm{d}\overline{\mathrm{K}}}{\overline{\mathrm{K}}} = \frac{\mathrm{s}\overline{\mathrm{K}}^{\propto}}{\overline{\mathrm{K}}} - (\delta + \mathrm{g} + \mathrm{n}).\frac{\overline{\mathrm{K}}}{\overline{\mathrm{K}}}$$

وبالتالي لدينا معادلة الديناميكيات الأساسية لرأس المال:

$$\frac{\mathrm{d}\overline{\mathrm{K}}}{\overline{\mathrm{K}}} = \mathrm{s}\overline{\mathrm{K}}^{-(1-\propto)} - (\delta + \mathrm{g} + \mathrm{n}) \dots\dots (9\mathrm{C})$$

وتشير هذه المعادلة (9C) إلى أن معدل الاهتلاك "الفعلي" لرأس المال الفعال للفرد هو $(\delta + \mathrm{g} + \mathrm{n})$ وبعبارة أخرى يتناقص رأس المال الفعال للفرد بمرور الوقت، بسبب الاهتلاك «δ» والزيادة في عدد العمال الأكفاء «g+n»، وعلى العكس من ذلك فإن المدخرات الفعالة للفرد «$\mathrm{SF}(\overline{\mathrm{K}})$» تزيد من مخزون رأس المال ويساوي أو يتوافق عند التوازن مع الاستثمار المحقق،[1] وبيانيا يتم توضيح ذلك على النحو التالي:

[1]– Idem, pp 9–10.

الشكل رقم 1-7: توضيح بياني للديناميكيات الأساسية لرأس المال

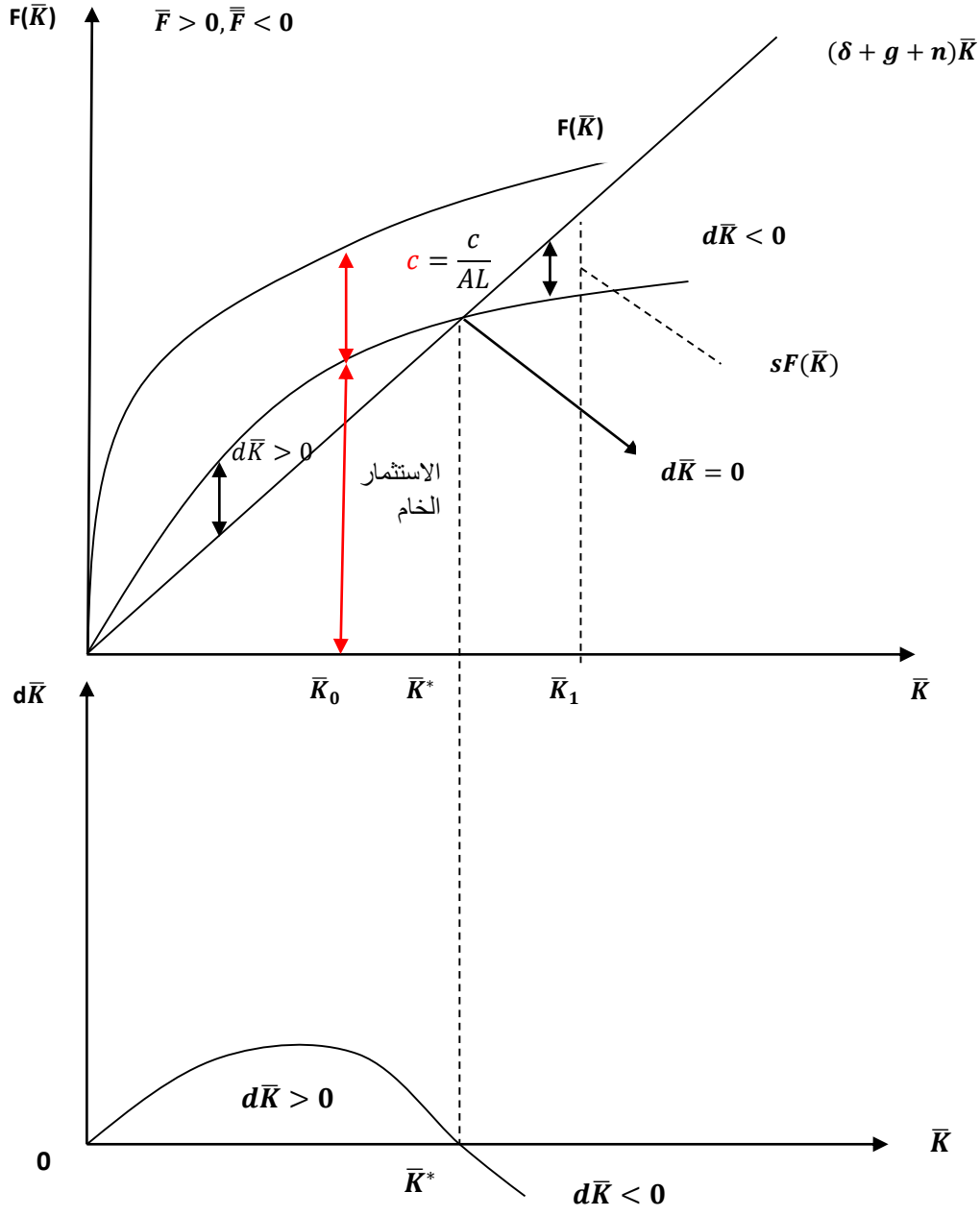

SOURCE : Jonas Kibala Kuma, op.cit, p 09.

معدل نمو رأس المال الفعال للفرد «dK̄» يتوافق مع المسافة بين المنحنى «SF$(\bar{K})$» وخط الاهتلاك الفعلي «$(\delta + g + n)\bar{K}$»، وتجدر الإشارة بما أن «$\bar{k}$» ثابت في الحالة التوازنية، $y_K = \frac{d\bar{K}}{\bar{K}} = 0$؛ مما يعني تحقيق المساواة بين إجمالي الاستثمار «SF$(\bar{K})$» والاهتلاك الفعلي: $SF(\bar{K}) = (\delta + g + n)\bar{K}$ وبالتالي هناك قيمة حرجة لمخزون رأس المال الفعال للفرد «$\bar{K}^*$»، والتي لم يعد بعدها الاستثمار الإضافي مفيدا (في

هذه المرحلة، ينحصر تراكم رأس المال)،[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي: (هذه طريقة أخرى لتمثيل الشكل السابق).

الشكل رقم 1-8: الديناميكيات في نموذج "صولو"

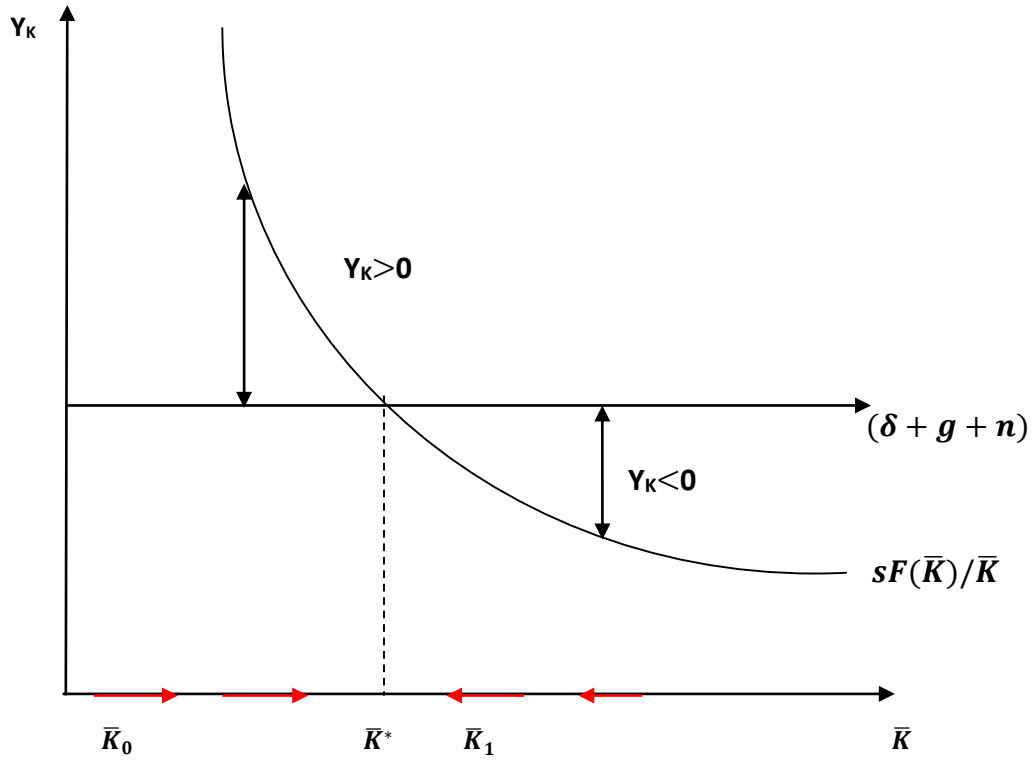

SOURCE : Jonas Kibala Kuma, op.cit, p10.

في حالة التوازن أي عند النقطة «$\bar{K}^*$»، يسمح الاستثمار المحقق (الفعلي) ببساطة من تجديد مخزون رأس المال، لأن: $SF(\bar{K}) = (\delta + g + n)\bar{K}$، بالنسبة لمستوى رأس المال أقل من «$\bar{K}^*$» (ليكن $\bar{K}_0$) يكون الاستثمار مفيد$(d\bar{K} > 0)$، لأن:$SF(\bar{K}) > (\delta + g + n)\bar{K}$. من ناحية أخرى، أي زيادة في مخزون رأس المال تتجاوز $\bar{K}^*$ (ليكن $\bar{K}_1$) يكون أقل ربحية $(d\bar{K} < 0)$، لأن: $SF(\bar{K}) < (\delta + g + n)\bar{K}$، هذا ما يبرر أن التوازن مستقر في نموذج "صولو" لذلك عندما تنحرف عنه تميل إلى العودة (الحالة التوازنية).[2]

أما في حالة الاقتصاديات المختلفة (اقتصاديات الدول الفقيرة، اقتصاديات الدول الغنية) حيث سيكون لهذه البلدان كميات مختلفة من رأس المال لكل وحدة عمل فعال، في الحالة العادية $(\bar{k}_1^* < \bar{k}_2^*)$، ويترجم ذلك بيانيا كالتالي:

[1]– Ibid, p 10.

[2]– Idem, p 11.

الشكل رقم 1-9: الديناميكيات في نموذج "صولو" – اقتصاديات مختلفة-

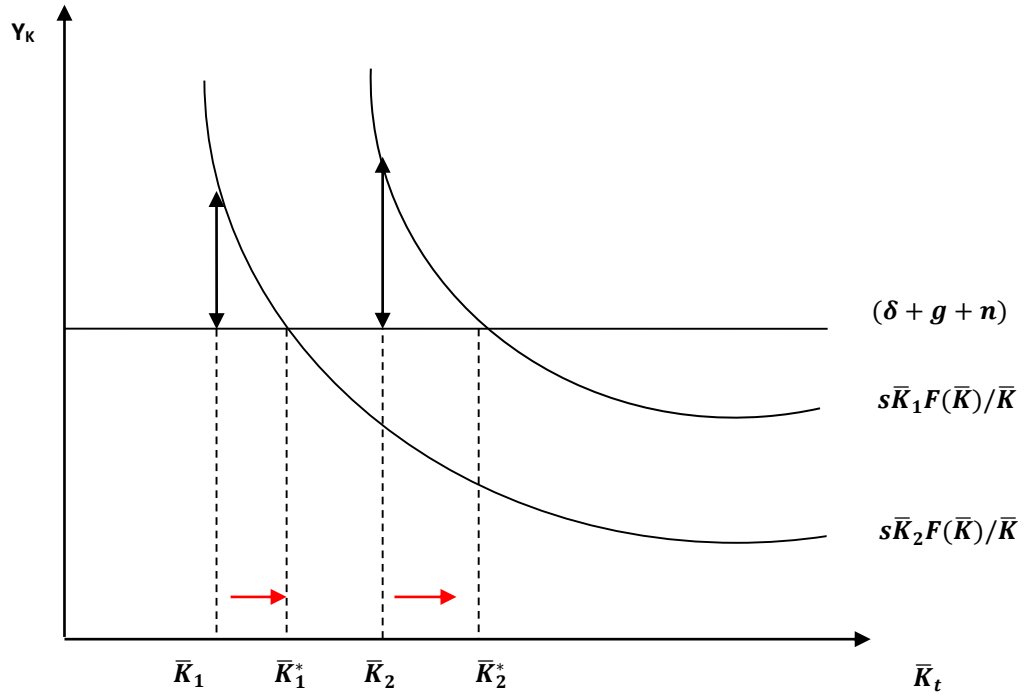

SOURCE : Jonas Kibala Kuma, op.cit, p11.

يتضح من الشكل 1-9 معدل النمو في الدول الغنية (التي لديها مخزون رأسمالي مرتفع للغاية لكل وحدة عمل فعال، ليكن $(\bar{K}_2)$، أعلى من تلك الموجودة في الدول الفقيرة (البلد الذي يحتوي على مخزون منخفض من رأس المال لكل وحدة عمل فعال ليكن $(\bar{K}_1)$، كما نلاحظ أن الاقتصاديات الفقيرة يمكن أن تنمو بسرعة أقل من الاقتصاديات الغنية، إذا لم يكن للاقتصاديين نفس المعايير الهيكلية، بالإضافة إلى ذلك يتقارب كل اقتصاد مع حالته التوازنية، وترتبط سرعة التقارب عكسيا بالمسافة التي تفصله عن هذه الحال التوازنية.[1]

رغم التحليلات التي قدمها نموذج "صولو" لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي لعقدين من الزمن أو أكثر، إلا أنه أفرز بعض السلبيات مما جعل العديد من الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، حيث اعتباره تناقص معدل النمو في المدى الطويل، وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، التي اعتمد عليها "صولو" والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتبار التقدم الفني متغير خارجي ويرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم التقني، ولم يوضح العوامل التي تؤثر على التقدم التقني في مختلف البلدان، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج "صولو" استفاد منها العديد من الاقتصاديين لبناء نماذج أخرى أكثر تطورا، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد بنماذج النمو الداخلي.

[1]– Idem, p 11.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

شهدت النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي تطور كبير خاصة في العقود الأخيرة، فكانت البداية مع نماذج النمو الكلاسيكية ثم نماذج النمو النيوكلاسيكية، وبعد فشلها في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي لجأ الاقتصاديون إلى البحث عن نماذج جديدة، حيث شهدت نظريات النمو انتعاشا منذ الثمانينات من القرن الماضي، وتم دراسة التباين بين معدلات النمو لمختلف مناطق العالم، وما يرتبط بها من ظواهر لإثبات أن النمو ليس ظاهرة طبيعية مرتبطة فقط بالنمو الديمغرافي وبالتقدم التقني. حيث عرفت نظريات النمو تجديد عميق مع ظهور نظريات النمو الداخلي المنشأ (LES THEORIES DE LA CROISSANCE ENDOGENE) التي اعتبرت التقدم التكنولوجي مكونا داخليا يتوقف أساسا على التراكم المعرفي للمجتمع، ونظرت لرأس المال نظرة أوسع لتشمل بالإضافة إلى رأس المال المادي المتعارف عليه رأس المال البشري.[1]

المطلب الأول: نموذج "ROMER"

تطرق نموذج "ROMER" للنمو الاقتصادي إلى دراسة نموذجين رئيسيين، حيث النموذج الأول: تراكم رأس المال المادي، والذي يولد "المعرفة" (1986)، والثاني المتعلق برأس المال التكنولوجي (1990).[2]

الفرع الأول: نموذج "ROMER" تراكم رأس المال المادي (1986)

يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي حسب "ROMER" هو أحد عوامل النمو الداخلي، لأنه يمارس تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاد، ويعتبر هذا النموذج نقطة بداية لنظرية النمو الداخلي،[3]وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي، تتعلم في نفس الوقت الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار،[4]ولقد اعتمد رومر في نموذجه على العمل الذي قام به كل من كينت وآرو "KENNETH, ARROW" (1962) بحيث افترض رومر ما يلي:[5]

---

[1]– محمد زعلاني، **التطوير التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، السنة الجامعية: 2010–2011، ص 85.

[2]– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3]– طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970–2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2013–2014، ص 122.

[4]– بلعربي عبد القادر، حولية يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد01، العدد 01، جامعة أحمد دراسة، أدرار، نوفمبر 2013، ص 192.

[5]– الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

– أن المؤسسة المستثمرة في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة أعلى، وهذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة بالتمرن مع مرور الوقت، وهذا ما سماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار؛

– كل معرفة تكتسبها المؤسسة يحق لكل مؤسسة أخرى الاستفادة منها وبدون أي تكلفة، أي كل ابتكار يجب أن يوزع في السوق؛

– اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات (n) والتي تنتج سلع متجانسة.

– ثبات تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الإنتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرضية النموذج النيوكلاسيكي المتعلقة بتناقص الناتج الحدي لرأس المال.

كما اعتمد رومر في تحليله على دالة الإنتاج (Cobb Douglas)، حيث افترض في نموذجه وجود n مؤسسة ولكل مؤسسة دالة إنتاجها كما يلي:[1]

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-B}(A_t L_{it})^{B} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

حيث: Y_{it}: تمثل إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t)

K_{it} : رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t)

L_{it}: كمية العمل المستعملة من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t)

A_t: يمثل المعرفة لكل المؤسسات، والمرتبط برأس المال الإجمالي $\sum k_i$

وبالتالي يمكن كتابة A_t كما يلي:

$$A_t = (A)^{\frac{1}{B}}\left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{\propto} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (02)$$

حيث (A) ثابت، وعليه من المعادلة (01) و(02) يمكن كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة كما يلي:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-B}\left[A^{\frac{1}{B}}\left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{\propto} L_{it}\right]^{\mathrm{B}} \dots\dots\dots\dots\dots (03)$$

هذا وفي حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات، سواء تعلق الأمر بعامل رأس المال وعامل العمل (تساوي قيمة رأس المال في جميع المؤسسات، ونفس الشيء بالنسبة للعمل)، فإن الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الكلي يكتب من الشكل:

[1]– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 45–47.

$$\sum_{i=1}^{i=n} Y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{1-B} . \left[A^{\frac{1}{B}} \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{\propto} \sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right]^{B}$$

$$= \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{1-B} A \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{\propto B} \left(\sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right)^{B}$$

إذن:

$$\sum_{i=1}^{i=n} Y_{it} = A \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)^{1-B+\propto B} \left(\sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right)^{B} \dots\dots\dots\dots (04)$$

نعلم أن الإنتاج الكلي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{i=n} Y_{it}$$

رأس المال الكلي:

$$K_t = \left(\sum_{i=1}^{i=n} K_{it}\right)$$

العمل الكلي:

$$L_t = \sum_{i=1}^{i=n} k_{it}$$

ومنه يمكن كتابة نموذج رومر الكلي بالصيغة التالية:

$$y_t = A(K_t)^{1-B+\propto B}(L_t)^{B} \dots\dots\dots\dots\dots (05)$$

ثم نقوم بحساب المردودية الخاصة لرأس المال، ثم المردودية الاجتماعية لرأس المال ونقارن بينهما: يتم حساب المردودية الخاصة لرأس المال من المعادلة رقم (01)، وذلك باشتقاقها لإيجاد العائد الحدي الخاص لرأس المال (r_{it}) لنجد:

$$r_{it} = (1-B)(K_{it})^{-B}(A_t L_{it})^{B}$$

وبتعويض A_t بالمعادلة (02) نجد:

$$r_{it} = (1-B)AL_t^{B} K_t^{B(\propto-1)} \dots\dots\dots (06)$$

أما المردودية الاجتماعية لرأس المال (العائد الحدي الاجتماعي لرأس المال)، فيتم حسابه من المعادلة (05) عن طريق اشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لرأس المال K لنجد:

$$r_t = (1 - B + \propto B) A L_t^B K_t^{B(\propto - 1)} \dots\dots\dots\dots (07)$$

من خلال المقارنة بين المردودية الخاصة للمؤسسة، مع المردودية الاجتماعية يمكن الملاحظة من خلال المعادلتين (06) و(07) أن العائد الاجتماعي يفوق العائد الخاص وذلك لأن:

$(1 - B + \propto B) > (1 - B)$ وهذا ما يفسر وجود وفورات خارجية في نموذج رومر، بافتراض أن كمية العمل المتاحة ثابتة، وعليه أن النمو يتوقف على رأس المال الإجمالي وبقيمة أسه: $(1 - B + \propto B)$ حسب المعادلة رقم (05) ومنه يمكن عرض ثلاث حالات أساسية:[1]

– إذا كان $\propto < 1$: في هذه الحالة تتطابق مع افتراض اتجاه ايرادات العوامل المتراكمة، والتي تتمثل في المعرفة الكلية نحو التناقص، وعندها لا توجد آثار ايجابية لرأس المال، فالنمو يتوقف عندما تصل الانتاجية الحدية الخاصة لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي. حيث في هذه الحالة تبدأ بعدها بالتناقص لعدم كفاية الآثار الخارجية لرأس المال لتعويض أثر التناقص في الإيرادات الحدية في الأجل الطويل وبالتالي توقف النمو في الأجل الطويل سيكون أكيد، وتنطبق هذه الحالة مع افتراضات نموذج "صولو" فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي.

– إذا كان $\propto > 1$: هذه الحالة تتطابق مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات المتزيدة للعوامل المتراكمة، وبذلك يكون معدل النمو في تزايد مستمر ويتجه إلى اللانهاية.

– إذا كان $\propto = 1$: هذه الحالة تدعى دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، إذ أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت، حيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم الفني الخارجي، الذي يتسم فيه النمو بالتوازن.

كما يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي:[2]

– الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية تتحقق من خلال آليتين، حيث تتمثل الآلية الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في إحدى المؤسسات من زيادة إنتاج المؤسسة المعنية وكذا المؤسسات الأخرى، أما الآلية الثانية تتعلق برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه؛

– التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو، وذلك لتأثيرها على تراكم رأس المال ومن ثم المعرفة، والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة النمو المستقر؛

[1]– المرجع نفسه، ص 47.

[2]– الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 67–68.

– دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في كل من رصيد المعرفة، والمتمثل في رأس مال المؤسسة من الأبحاث والتطوير ورأس المال المادي والعمل، وكذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة؛

– هناك ثلاث حالات رئيسية للنمو، حيث عندما تكون مرونة إنتاج المعرفة الكلية بشقيها الخاصة والاجتماعية أقل من الواحد الصحيح في الحالة الأولى وتعادل الواحد الصحيح في الحالة الثانية وأكبر منه في الحالة الثالثة؛

– كما أن دالة الإنتاج تتميز بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية، أي أنه عند ثبات عوامل الإنتاج المختلفة فإن دالة الإنتاج لكل مؤسسة هي دالة محدبة في A (المعرفة).

يمكن القول في الأخير أن رومر استشهد على بعض الإحصائيات لإثبات تزايد الإنتاجية الحدية لرأس المال أو ثباته على الأقل، حيث لاحظ رومر سنة 1987 أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة (1870–1980) يعود إلى تراكم رأس المال، فقد تحصل من خلال صيغة النموذج على معامل يتراوح بين 0,87 إلى 1,01، وهذا المعامل القريب من الواحد يمكن أن يكون كأساس لتفسير نظريته، ويلاحظ أيضا ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال، التي يتضمنها نموذج رومر منصوص عليها أيضا في نموذج صولو، والتي تساوي معامل قدره 0,3 في الأجل القصير، وبالتالي من الصعب التفرقة بين النموذجين في المدى الطويل، ولكن الفرق يظل واضحا في الأجل القصير حيث المرونة تساوي واحد بالنسبة لرومر و0,3 بالنسبة لصولو، أما بالنسبة للفروقات الموجودة هو أن تراكم رأس المال يعتبر وسيلة لنقل التقدم التقني لدى رومر بينما يعتبر كنتيجة لدى "صولو".[1]

الفرع الثاني: العناصر الأساسية لنموذج "ROMER" (1990)

يعتبر النموذج الثاني لرومر "ROMER 1990" ثلاثي القطاعات: قطاع البحث، قطاع إنتاج السلع الوسيطة وقطاع إنتاج السلع النهائية، بحيث يكمن محرك النمو في التقدم التكنولوجي، الناتج داخليا عن قرارات المؤسسة عن طريق قطاع البحث (دعنا نسميه المخبر التمثيلي للمؤسسة)، والذي يستخدم العمالة والمخزون الحالي من المعرفة لإنتاج معرفة جديدة، والمعرفة في هذا القطاع تعتبر مصلحة عامة خالصة غير حصرية.[2] ويمكن لجميع الباحثين استخدام مخزون المعرفة الموجود، ولا يخضع أي منهم لحقوق الملكية الفكرية، التي من شأنها أن تسمح لحاملها بحظر استخدامها من قبل الآخرين، كما يتكون قطاع إنتاج السلع الوسيطة(الآلات) من

[1]– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]– Katheline Schubert, **Macroéconomie: Comportements et Croissance,** 2eme Edition, Edition Vuibert, Paris, 2000, p 324.

مؤسسات تنتج سلع وسيطة غير قابلة للاستبدال بشكل كامل مع المؤسسات الأخرى.[1] يمكن في أي وقت إنشاء مؤسسة جديدة لإنتاج سلع رأسمالية جديدة، وذلك بفضل شراء براءة اختراع في قطاع البحث مما يسمح لها بالحصول على التكنولوجيا اللازمة، وبالتالي في هذه الحالة لم تعد المعرفة حصرية: أي محمية وبحكم الضرورة فإن رجل الأعمال الذي يريد استخدامها يجب عليه شراء براءة الاختراع، وهكذا يظهر مخزون المعرفة لدى رومر كسلعة عامة حصرية جزئيا: في مجال الإنتاج الفكري لا توجد حصرية، لكن حق الملكية يحمي المعرفة في مجال إنتاج العتاد.[2] المؤسسة التي اشترت براءة اختراع لها وضع احتكاري دائم لإنتاج السلعة الوسيطة المعنية (من المفترض أن تتمتع براءة الاختراع بعمر غير محدود)، وبالتالي فإن هيكل السوق لقطاع إنتاج السلع الوسيطة هو ذات منافسة احتكارية، وأخيرا قطاع إنتاج السلع النهائية يستخدم كمخلات العمل ومخزون غير متجانس من رأس المال، يتألف من سلع وسيطة مختلفة، لإنتاج سلع استهلاكية وسلع استثمارية. بشراء السلع الوسيطة فإنهم يستفيدون من التقدم التكنولوجي الذي يدمجونه لإنتاج السلع النهائية.

بشكل أساسي النمو في هذا النموذج هو نتاج للزيادة في عدد وتنوع السلع الوسيطة، والتي تعتمد في حد ذاتها على الجهد الذي يكرسه الاقتصاد للبحث.[3] وسوف نظهر ذلك بشكل أكثر دقة.

يعمل نموذج "ROMER" على تحقيق التقدم التقني، من خلال البحث على أفكار جديدة من قبل المخترعين المهتمين بالحصول على الأرباح نتيجة لابتكاراتهم، ويهدف النموذج إلى شرح سبب تمتع البلدان المتقدمة بالنمو المستدام، ويصف هذا النموذج البلدان المتقدمة في العالم ككل، فالتقدم التقني هو نتيجة البحث والتطوير الذي يتم إجراؤه في جميع أنحاء العالم المتقدم.[4]

كما هو الحال في نموذج "SOLOW" هناك عنصران أساسيان في نموذج "ROMER" الداخلي: معادلة تصف وظيفة الإنتاج، ومجموعة من المعادلات تصف الطريقة التي تتغير بها المدخلات بمرور الوقت. دالة الإنتاج الكلي:[5]

$$Y = K^{\propto}(ALy)^{1-\propto} \dots\dots\dots (01)$$

[1]– Ibid, p 324.

[2]– Idem, p 324.

[3]– Idem, pp 324-325.

[4]– Murat Yildizoglu, op.cit, p 32.

[5]– Ibid, pp 32-33.

α هي معلمة محصورة بين 0 و1، Ly هو العمل المكرس للإنتاج لمستوى معين من التكنولوجيا A، دالة الإنتاج هذه لها عوائد ثابتة في K وLy، ولكن إذا اعتبرنا أن الأفكار (A) هي أيضا عامل إنتاج، فإن التكنولوجيا لها عوائد متزايدة:

$$F(tK, tA, tL) = (t^{\propto}K^{\propto}).(t^{1-\propto}A^{1-\propto}).(t^{1-\propto}Ly^{1-\propto})$$
$$F(tK, tA, tL) = t^{2-\propto}.F(K, A, L) > t.F(K, A, L).$$

كما رأينا بالفعل فإن وجود عوائد متزايدة ناتج عن الاستخدام غير منافس للأفكار، حيث أن معادلات تراكم رأس المال والعمالة مشابهة لتلك الخاصة بنموذج "SOLOW":

$$\dot{K} = sKy - \delta K$$
$$\frac{\dot{L}}{L} = n$$

المعادلة الأساسية هي التي تصف تطور التقدم التقني في النموذج النيوكلاسيكي، حيث ينمو مصطلح الإنتاجية A خارجيا بمعدل ثابت. في نموذج رومر نشأ تطور A حيث A(t) هو مخزون الأفكار التي تم اختراعها حتى اللحظة، لذلك يقدم لنا $\dot{A}$ عدد الأفكار الجديدة التي تم اختراعها في كل لحظة. في أبسط نسخة للنموذج لدينا:[1]

$$\dot{A} = \tau L_A \dots\dots\dots\dots (02)$$

حيث L_A هو عدد الأشخاص الذين يكرسون وقتهم للبحث عن أفكار جديدة، وτ هو المعدل الذي يجدون فيه أفكار جديدة وبالتالي:

$$L = L_y + L_A \dots\dots\dots (03)$$

من ناحية أخرى يمكن الاعتماد علىτ (إيجابا أو سلبا) على الأفكار الموجودة بالفعل:

$$\tau = A^{\emptyset}, \emptyset < 1 \dots\dots\dots (04)$$

وقد يعتمد متوسط إنتاجية البحث على عدد الأشخاص الذين يكرسون وقتهم للبحث والتطوير، ويرقى هذا إلى اعتبار أن ما يدخل في إنتاج الأفكار الجديدة ليس هو L_A، لكنL_A^{λ}، حيث: $\lambda\epsilon[0,1]$ والذي يعكس ازدواجية جهود البحث، وهكذا فإن تطور مخزون المعرفة يعطى بواسطة:[2]

$$\dot{A} = P.L_A^{\lambda}.A^{\emptyset} \dots\dots\dots\dots (05)$$

[1]– Idem, p 33.

[2]– Idem, p 33.

تظهر المعادلات (04،05) جانبا مهما جدا من نماذج النمو الاقتصادي. الباحثون الأفراد وهم قلة مقارنة ببقية الاقتصاد، تأخذτ كمعطى، ويلاحظ عوائد ثابتة في البحث. في المعادلة (02) ينتج الباحث τأفكار جديدة. على المستوى الكلي، ليس بالضرورة أن يكون لوظيفة إنتاج الأفكار الجديدة عوائد ثابتة (المعادلة 05): على الرغم من أن τ يتفاعل بشكل ضعيف جدا مقابل تصرفات الباحث الفردي، إلا أنه يتفاعل بشكل واضح جدا مع الاختلافات في البحث الكلي.[1]

وقد افترض رومر ثلاثة مدخلات رئيسية للإنتاج هي: رأس المال المادي، العمل، ورأس المال البشري والتكنولوجيا مجتمعان كما افترض أن الاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات.

أولا: قطاع البحث

بالنسبة لمجال البحث يجمع بين جزء من رأس المال البشري المتاح في الاقتصاد، ومجموع المعارف الموجودة والتي تقاس بعدد الوحدات من رأس المال المادي، التي تم تحويلها لاكتشاف أفكار جديدة لإنتاج سلع جديدة،[2] وتعد المعرفة أساس هذه الاكتشافات، وتعطى دالة الإنتاج التكنولوجي في قطاع البحث بالصيغة التالية:

$$\dot{A} = BH_A A$$

بحيث$\dot{A}$ تمثل التغير في كمية مخزون المعرفة، B معامل ثابت يمثل إنتاجية قطاع البحث، H_A تمثل رأس المال البشري المستعمل في قطاع البحث، وA تمثل مخزون المعرفة المتاحة في قطاع البحث. وفي هذا النموذج يتمثل مصدر النمو في التقدم التكنولوجي المنتج في قطاع البحث الذي ينمو دون توقف،[3] ويمكن التعبير عنه بواسطة معدل نمو مخزون المعرفة والذي يعطى بالصيغة التالية:

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = BH_A \text{.....(06)}$$

ثانيا: قطاع السلع الوسيطة (الرأسمالية)

حيث يتحصل هذا القطاع (مجموعة من المؤسسات) التكنولوجيا من القطاع الأول، على شكل طرق وخطط جديدة للتصنيع، وذلك لإنتاج سلع رأسمالية جديدة والتي بدورها تستعمل لإنتاج سلع نهائية، ويتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية، لأن جزء من الأرباح يعود للباحثين أصحاب براءة الاختراع، وهذا ما يحفز البحث والتطوير.[4] ويأخذ مخزون رأس المال (K) في هذا النموذج الصيغة التالية:

[1]– Idem, p 33.

[2]– الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3]– المرجع نفسه، ص 71.

[4]– المرجع نفسه، ص 71.

$$K = \tau \sum_{i=1}^{A} X_I \dots\dots\dots\dots (07)$$

حيث: τ تمثل عدد الوحدات اللازمة من السلع النهائية لإنتاج وحدة واحدة من السلع الرأسمالية، X_I تمثل كمية المدخلات (I)، و(A) هي عدد السلع الرأسمالية المستعملة في الاقتصاد.[1]

ثالثا: قطاع السلع النهائية

حيث ينتج في هذا القطاع السلع النهائية عن طريق ثلاثة عوامل إنتاج، هي رأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة في القطاع الثاني، العمل، رأس المال البشري، وتأخذ دالة إنتاجه الصيغة التالية:

$$y = AH_y^{\propto} Ly(\bar{X})^{1-\propto-y}$$

حيث: $\overline{X} = \sum_{i=1}^{A} X_I$ وهو معامل ثابت، أما A فهو متغير يمثل التقدم التكنولوجي، الذي يدخل في رأس المال المادي وهو محرك النمو في هذا النموذج، وH_y يمثل رأس المال البشري في قطاع إنتاج السلع النهائية، ولإيجاد معدل النمو التوازني أين يزيد رأس المال المادي، والتقدم التكنولوجي والإنتاج بنفس المعدل،[2] يفترض رومر عدة افتراضات هي:

- المستهلك يوزع دخله بين الادخار والاستهلاك عن طريق معدل فائدة محددة.
- مخزون رأس المال البشري، موزع بين قطاع السلع النهائية، وقطاع البحث المتمثل في مخزون المعرفة المتاح ومكافآت الابتكار.
- أي مؤسسة تقوم بشراء مخطط للتصنيع، أو براءة اختراع لمنتج رأسمالي يجب أن تعظم أرباحها.
- جميع الأسواق في حالة توازن.

فحسب رومر يعتبر معدل النمو دالة متزايدة لرأس المال البشري المتاح في الاقتصاد $(H=H_y+H_A)$، وبما أن رأس المال البشري المخصص لإنتاج الابتكارات في قطاع البحث (H_A)، يرتفع بارتفاع إجمالي رأس المال البشري، فإن معدل النمو الاقتصادي يعتبر دالة متزايدة لرأس المال البشري الخاص بالبحث، وعلى هذا الأساس أنتقد هذا النموذج لأنه وصف فقط الدول المتقدمة، والتي تتميز بكونها تمتلك كما هائل من المعرفة، وبالتالي مخزون كبير من الابتكارات التي تساعد على النمو، أما بالنسبة للدول النامية التي تتصف بضعف رأس المال البشري وضعف الابتكارات، فعليها نقل التكنولوجيا، وتتحمل تكاليف مرتفعة أو تحقيق معدلات نمو منخفضة.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص 71.

[2]- المرجع نفسه، ص 72.

[3]- المرجع نفسه، ص 72.

لذا يجب عليها الاهتمام أكثر برأس المال البشري المبتكر، والاهتمام بقطاع البحث إذا ما أرادت تحقيق معدلات نمو جيدة.

المطلب الثاني: نموذج "LUCAS" تراكم رأس المال البشري

يعد نموذج لوكاس "ROBERT LUCAS" من النماذج الحديثة التي اعتمدت على أهمية رأس المال البشري، بحيث نموذج "LUCAS" يشابه نموذج صولو في العديد من الخصائص، لكن يلعب رأس المال البشري الدور الذي يلعبه التقدم التقني عند صولو.[1]

حيث اعتمد "LUCAS" على رأس المال البشري (h) بناءا على افتراضه الأساسي من أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين رئيسيين، فالقطاع الأول يهتم بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بينما يهتم الآخر بتكوين وتأهيل رأس المال البشري،[2] وهذا الأخير يتراكم عبر الزمن وفق المعادلة التالية:[3]

$$h^* = B.(1 - U_t).h \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

U_t: المدة الزمنية.

$(1-U_t)$: معامل يمثل المدة الزمنية اللازمة للحصول على المعارف، أي مدة تكوين وتأهيل رأس المال البشري.

h: تراكم رأس المال البشري.

B: معامل يمثل مقدار الفعالية أو حصة رأس المال البشري من الناتج.

حيث تكون دالة الإنتاج عند "LUCAS" كالتالي:[4]

$$y = K^B (hL)^{1-B} \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن نموذج "LUCAS" يختلف على نموذج صولو فقط في استبدال (h)، والذي يمثل تراكم رأس المال البشري بدلا من (A) التقدم التقني عند "صولو"، هذا مع تركيز "LUCAS" على أن معامل الحصول على المعارف$(1 - U_t)$ يلعب دورا مهما في زيادة النمو الاقتصادي، فكلما إزداد معامل الحصول على المعارف ساعد ذلك على زيادة كفاءة رأس المال البشري (hL)،[5] ومن ثم النمو الاقتصادي وبالتالي يقترب من أفكار

[1]- جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج صولو المطور للمدة (1980-2014)، **مجلة واسط للعلوم الانسانية**، المجلد 11، العدد 31، جامعة واسط، العراق، 2015، ص 22.

[2]- المرجع نفسه، ص 22.

[3]- المرجع نفسه، ص 22.

[4]- المرجع نفسه، ص 22.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 22-23.

"ROMER" الذي يرى أن استمرار النمو في الأجل الطويل ما هو إلا نتيجة لزيادة المعارف والابتكارات. كما أنه هناك اختلاف طفيف مقارنة بنموذج "SOLOW" والمتمثل في طبيعة النمو في حد ذاته، بحيث يكون داخلي بالنسبة لـ "LUCAS" على خلاف "SOLOW"،[1] كما أن "LUCAS" يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه، على عكس "SOLOW" الذي اعتبره ثابتا.[2]

وبالتالي يمكن القول أنه حسب نموذج "LUCAS" أن سبب ارتفاع معدلات النمو في الدول الغنية، وانخفاضها في الدول الفقيرة يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المخصصة للتكوين والتعليم، وبالتالي فإن السياسات والإجراءات التي تعمل على الاهتمام بتكوين رأس المال البشري بشكل دائم، سيكون لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: النماذج الحديثة الأخرى المفسرة للنمو الذاتي

إن المشكل المطروح بالنسبة للنماذج النيوكلاسيكية للنمو، هو استبعادها لإمكانية النمو على المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج (مبدأ الغلة المتناقصة)، بينما تعتبر الخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي للحصول على نمو مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة.[3]

الفرع الأول: نموذج (AK) "REBELO"

يعتبر نموذج (AK) أحد أكثر نماذج النمو الداخلي بساطة، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج "AK"، جاءت لمعالجة مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج "AK" إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن: $\propto=1$،[4] ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج "AK" تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:[5] حيث يمكن اشتقاق هذا النموذج من نموذج "SOLOW" دون التقدم التقني ولكن مع $\propto=1$.

$$y = AK \dots \dots \dots (01)$$

[1]– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]– الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3]– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[4]– البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[5]– Gregory Mankiw, **Macroéconomie**, 3 ème Edition, Boeck, Paris, p 264.

حيث A معامل ثابت، أما K تمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت. وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج "صولو" أي أن:

$$\dot{K} = sy - \delta K \dots \dots . (02)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L} = nL = 0$$

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{y}}{y} = sA - \delta \dots \dots \dots . . (03)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots \dots (04)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{y}{K} - \delta \dots \dots \dots \dots . (05)$$

حيث y تمثل حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع، والذي يشمل رأس المال العيني، الآلات والمعدات ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وبالعودة لنموذج "صولو" مع مراعاة فرضيات نموذج "AK" فإننا نستطيع رسم الشكل 1-10:

الشكل رقم 1-10: مخطط "SOLOW" في نموذج "AK"

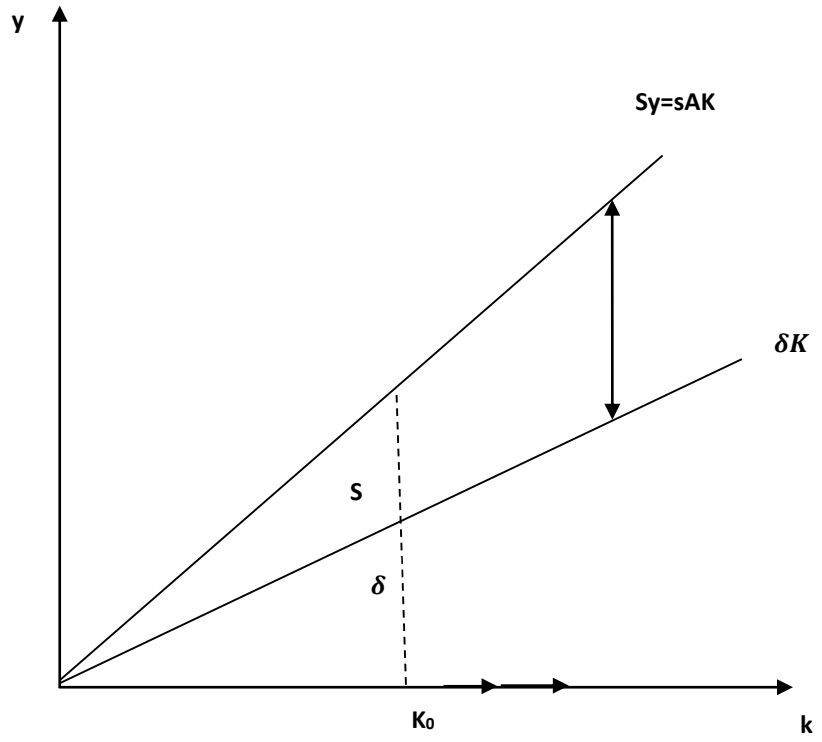

SOURCE: Murat Yildizoglu, op.cit, p 49.

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، حيث أن الإدخار والاستثمار يكونان دائما أكبر من الاهتلاكات، أما منحنى sy فيمثل الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم، وهي أحد أهم خصائص نموذج "AK".[1]

بافتراض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة K_0، ففي حالة نموذج "صولو" الذي رأيناه سابقا كان تراكم رأس مال خاضع للمردودات المتناقصة $(\propto<1)$، أي أن كل وحدة جديدة من رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي K، أما بالنسبة لنموذج "AK"، فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة،[2] أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها وتكون دائما مساوية لـ A، حيث:

$$A = \frac{y}{K} \text{ و } \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{y}{K} - \delta$$

[1]- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- المرجع نفسه، ص 15.

وبالتالي:

$$\frac{\dot{y}}{y} = sA - \delta = gy$$

ومن المعادلة (3) و(4) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(gy) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار–الادخار،[1] ونتيجة لذلك فإن أي سياسة تعمل على الزيادة في معدل الاستثمار، فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نموذج بارو "BARRO" (1990)

يعتبر النقاش حول أثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي ليس بالجديد، غير أنه تجدد مع ظهور أطروحات نظرية النمو الداخلي، والتي نجدها في إسهامات (BARRO,1990) والذي تناول أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي، حيث قدم "BARRO" نموذجا للنمو تقوم فيه النفقات العامة بدور محوري، كما اعتبر أن رأس المال العام يجعل من رأس المال الخاص أكثر إنتاجية.[2]

هذا ولقد انطلق من مبدأ بسيط هو أن الإنفاق العام الموجه لخلق البنى التحتية مثل الطرق، وشبكات الاتصال، والسكك الحديدية، يخلق ما يعرف بالتأثيرات الجانبية الإيجابية، والتي يكون لها أثر إيجابي على شكل انخفاض في مدة وتكاليف النقل، وانفتاح وتوسع الأسواق، وارتفاع في الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل.[3] كما يرى بارو أن المؤسسات تستخدم نوعين من عوامل الإنتاج، وهما رأس المال العام ورأس المال الخاص، فرأس المال الخاص لديه خصائصه المعتادة: حيث أنه يعاني من تناقص الغلة، مع وجود إنفاق عام ثابت، وإنتاجية حدية متناقصة، أما رأس المال العام هو ممول من طرف الدولة، والنفقات تمول بالكامل من الضرائب، فبالنسبة لبارو للنفقات العمومية تأثيرين متعاكسين: الأول هو أن رأس المال العام يجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية كما تم التطرق إليه سابقا، حيث أنه يحد من تناقص إنتاجيته الحدية تدريجيا عندما يزيد الدخل، وبالتالي يعتبر أثر ايجابي لرأس المال العام، أما التأثير الثاني فهو تأثير لمصدر تمويل النفقات العمومية، وهي الضريبة التي لها أثر سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص،[4]لأنها تخفض من الدخل من خلال اقتطاع جزء منه، وبالتالي الضغط على مردودية المؤسسات الخاصة.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 15.

[2]– نادية شطاب، مرابط فوزي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997–2011 دراسة قياسية وفق سببية GRANGER، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، المجلد 01، العدد 37، أكتوبر 2015، ص 292.

[3]– المرجع نفسه، ص 292.

[4]– طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

في عام 1990 نشر روبرت بارو "ROBERT BARRO" مقالا بعنوان "الإنفاق الحكومي في نموذج بسيط للنمو الداخلي" وكان يهدف من خلال هذا المقال إلى إعادة تقييم وجهة نظر الاقتصاديين حول العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.[1] وفي هذا النموذج دالة الإنتاج التقليدية توسعت بإدخال متغير ثالث هو النفقات العمومية (G) المقدمة من طرف الدولة، إضافة إلى متغير رأس المال الخاص (K) والعمل (L)، حيث أن دالة الإنتاج التي اعتمد عليها بارو لإبراز جوهر فكره في النمو الاقتصادي، هي تلك التي توافق دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس ذات المردودية الثابتة والتي تكون بالصيغة التالية:[2]

$$y = AK^{\propto}L^{(1-\propto)}G^{(1-\propto)} \dots\dots (1)$$

حيث تتدخل الدولة عن طريق النفقات العمومية، والاقتطاعات الجبائية، والتوازن في سوق السلع والخدمات يكون كالتالي:

$$y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G$$

بما أن الضرائب (T) تقتطع من الدخل فإن: $T = \tau y$

بما أن النفقات تمول من الضرائب فإن: $T = G = \tau y \dots (1)$

الدخل المتاح يساوي: $y_d = (1-\tau)y$

كذلك لدينا الاستهلاك يساوي: $C = (1-S)y_d$

بالتالي تصبح معادلة التوازن على الشكل التالي:

$$y = (1-S)(1-\tau)y + \dot{K} + \delta K + \tau y$$
$$y = (1 - S + S\tau)y + \dot{K} + \delta K$$
$$S(1-\tau)y = \dot{K} + \delta K \dots (2)$$

بتعويض المعادلة (1) في (2) نجد:

$$y = AK^{\propto}L^{(1-\propto)}\tau y^{(1-\propto)}$$

يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$y = \tau^{\frac{1-\propto}{\propto}}A^{\frac{1}{\propto}}KL^{\frac{1-\propto}{\propto}} \dots\dots\dots (3)$$

من معادلة التوازن المطور هذه وتعويضها في المعادلة (2)، يمكن استخراج معادلة تطور مخزون رأس المال بالطريقة التالية:

$$S(1-\tau)\tau^{\frac{1-\propto}{\propto}}A^{\frac{1}{\propto}}KL^{\frac{1-\propto}{\propto}} = \dot{K} + \delta K$$

[1]– Alexandru Minea, The Role of Public Spending in the Growth Theory Evolution, **Romanian Journal of Economic Forecasting**, N°02, Institute of Economic Forecasting, 2008, p 107.

[2]– طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكر، ص ص 130-131.

$$\frac{\dot{K}}{K} = S(1-\tau)\tau^{\frac{1-\propto}{\propto}} A^{\frac{1}{\propto}} L^{\frac{1-\propto}{\propto}} - \delta K$$

وعليه فإن معدل الضريبة المثلى الذي تفرضه الدولة، لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو الاقتصادي يعطى بالصيغة التالية:

$$\frac{\delta\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\delta\tau} = 0 \Leftrightarrow \left[-\tau^{\frac{(1-\propto)}{\propto}} + \frac{(1-\propto)}{\propto(1-\tau)}\tau^{\left(\frac{(1-\propto)}{\propto-1}\right)}\right] SA^{\frac{1}{\propto}} L^{\frac{1-\propto}{\propto}} = 0$$

$$\tau = \left[\frac{(1-\propto}{\propto}\right](1-\tau)$$

$$\tau \propto = (1-\propto)(1-\tau)$$

$$\tau^* = (1-\propto)$$

حيث يجب على الدولة لتعظم نموها الاقتصادي، أن تنفق جزء من دخلها على البنية التحتية، وذلك بالصيغة التالية:

$$\left(\frac{G}{y}\right)^* = \tau^* = (1-\propto)$$

في الأخير يمكن القول أنه كان الهدف من هذا النموذج، نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية المنتجة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، بحيث تضمن دور الدولة من خلال السياسة الاقتصادية الموجهة نحو التأثيرات الخارجية، لتحقيق النمو الأمثل الذي عجز القطاع الخاص عن تحقيقه،[1]غير أن تحقيق مختلف التأثيرات الايجابية السابقة يتوقف على عدد من المحددات، كالبنية التحتية المتوفرة أساسا، ونوعيتها وموقعها الجغرافي وقرب البنى التحتية المجسدة من المؤسسات الاقتصادية، والمناطق الصناعية بصفة عامة، ووجود إستراتيجية واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التسلسل الموجه "THE SEQUENCING" بين خطوات الاستثمار العام وخطوات تطوير القطاع الخاص هذا واعتبر "BARRO" كذلك أن الإنفاق العام الذي يكون على شكل إعانات، له أثر على شكل منفعة لكن لا يحفز النمو، كما لا يرفع من إنتاجية القطاع الخاص،[2] وتمويله من الضرائب يؤثر بشكل سلبي على المؤسسات الخاصة.

[1]– المرجع نفسه، ص 131.

[2]– نادية شطاب، مرابط فوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 292–293.

الفرع الثالث: نموذج غروسمان وهيبلمان "GROSSMAN ET HEPLMAN" (1991)

كبديل لنموذج رومر (حيث يتحقق النمو من خلال إنتاج أنواع متزايدة من السلع الوسيطة)، نستطيع أن نوضح مدخلا يختلف قليلا، وهو مدخل قام به كل من غروسمان وهيبلمان، حيث يأتي النمو وفقا له عن طريق المزج بين الآليتين: إنتاج مجموعة متسعة من السلع الاستهلاكية، مع القدرة على القيام بذلك عبر تراكم المعرفة،[1]أي هذا النموذج يعتمد على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى تراكم المعرفة، والتكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى أن النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطة، وبالتالي فإن استمرار تراكم المعرفة، واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية سيؤدي إلى استمرار النمو في الأجل الطويل، وتهدف الشركات لتعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحث والتطوير، وذلك لابتكار أنواع حديثة من السلع الاستهلاكية، في ظل وجود حرية الدخول الخروج من الأسواق.[2]

كما وضح كل من "HELPMAN ET GROSSMAN" (1991) آثار المبادلات الدولية على النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من المقارنات لمسارات النمو لاقتصاد مغلق مع اقتصاد منفتح، بحيث بين الباحثان أن المبادلات الدولية تساعد على انتشار المعلومات التقنية، أي تحقيق تراكم سريع للمعلومات مع انخفاض في تكلفة تطوير المنتجات، وفي الأخير تحقيق معدل نمو مرتفع، كذلك من الفوائد المترتبة عن المبادلات الدولية التخفيف من ظاهرة ازدواجية نفقات البحث والتطوير.[3]

ضمن هذا النموذج تتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة بالتجانس، أو بنفس دالة الإنتاج ونفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين، ونفس سعر البيع ونفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق، ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي:

$$Y=NX$$

حيث: N: تمثل عدد السلع الاستهلاكية الحديثة.

X: الناتج الخاص لكل سلعة.

[1]– روبرت صولو، ترجمة: ليلى عبود، **نظرية النمو**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 207.

[2]– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3]– بلوكاريف نادية، **تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال وأثره على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2017-2018، ص 18.

بالنسبة للشركات المحتكرة لأنواع حديثة من السلع الاستهلاكية، فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح (V) منذ الزمن (t) وما بعده إلى مالا نهاية ويمكننا التمييز بين ثلاث حالات: ففي حالة التوازن تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات، أما في حالة ارتفاع الأرباح مقارنة بتكلفة الابتكارات تكون هناك زيادة في حجم الدخول إلى السوق أو زيادة عدد الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح، أما في حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح فلن يتوفر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية.[1]كما تحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المبتكر بالعلاقة التالية:

$$R = \partial W/K_n$$

حيث: a: يمثل معامل تكلفة الابتكارات.

W: أجور العاملين في الابتكارات.

K_n: الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية، والذي يعتمد على الابتكارات السابقة، حيث أن الزيادة في الرصيد المتاح من المعرفة تنعكس بشكل ايجابي على إنتاجية البحوث في الاقتصاد، مما يعني انخفاض تكلفة الابتكارات، مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها.[2]

كما يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث، وقطاع إنتاج السلع والمنتجات، وذلك كالتالي:[3]

$$L = L_y + L_A$$

حيث: Ly: تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد.

L_A: حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث.

ولدينا:

$$L_A = (\partial/K_n).\, dN/dt$$

حيث:∂/K_n: يمثل حجم العمالة المطلوبة لايجاد الابتكارات.

dN/dt: يمثل التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها، أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها وبالتالي:

$$L = L_y + [(\partial/K_n).\, dN/dt]$$

[1]– أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

[2]– المرجع نفسه، ص 64.

[3]– الرجع نفسه، ص 64.

بافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد على عنصر العمل، فالناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة عل عنصر العمل، أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية، ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية (K_n) دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي تم ابتكارها (N)، وقد افترض قروسمان وهيلمان أن: $K_n=N$، وبالتالي: $L=Ly+a.g.N$، ويشير النموذج إل أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي الاقتصاد الذي يتميز بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة، كما يبين أن انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفتها،[1] يؤدي إل تراجع عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها ويؤثر ذلك بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: إسهامات وانتقادات نظريات النمو الداخلي

بعد التطرق لأهم نماذج النمو الداخلي، يمكن ذكر أهم مساهماتها، والعوامل التي تميزها عن النظرية النيوكلاسيكية والتي تتمثل فيما يلي:[2]

– إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضية النيوكلاسيك والمتعلقة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، وذلك من خلال افتراضها أن استثمارات القطاع العام في البنى التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري، يؤدي إلى التحسينات الإنتاجية، والوفورات الخارجية التي تعوض اتجاه العوائد نحو التناقص.

– اعتبار التقدم التكنولوجي محددا داخل نموذج النمو، وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار، وعلى عدد العاملين والمختصين في مراكز البحث والتطوير.

– وجود سياسات حكومية تعمل على تحسين الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة، وإلى زيادة عدد المخترعين والمبتكرين لزيادة معدلات النمو الاقتصادي باستمرار.

– إن تحقيق معدلات متزايدة للاستثمار في رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.

– أدخلت مصادر جديدة من شأنها تحفيز النمو، بالإضافة للمصادر السابقة المشار إليها في النظرية النيوكلاسيكية، فنجد "ROMER" يركز أبحاثه على البحث والتطوير، بالإضافة للتمرن عن طريق التطبيق،

[1]– المرجع نفسه، ص 64.

[2]– أنظر إلى:

– الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

– بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

أما "LUCAS" اعتمد على أهمية رأس المال البشري، وركز "BARRO" على الاستثمار العام في البنى التحتية، كما وضح كل من"HELPMAN ET GROSSMAN" أن استمرار تراكم المعرفة، وابتكار الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية سيؤدي إلى استمرار النمو، واعتبرا أن للانفتاح الاقتصادي دور إيجابي من خلال الفوائد المترتبة عن المبادلات الدولية.

على الرغم من مساهمات نظريات النمو الداخلي، إلا أنه وجهت لها بعض الانتقادات يمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

– هناك العديد من الدول الفقيرة التي لم تحقق معدلات نمو مرتفعة، على الرغم من أن معدل الاستثمار في رأس المال البشري فيها كالتعليم، كان أعلى مما هو عليه في العديد من الدول الأخرى الأكثر تقدما.

– النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما يعاق لعدم الكفاءة الناجمة عن ضعف البنى والهياكل المؤسسية وأسواق رأس المال، وهو ما لم تطرق له هذه النظرية.

– هناك العديد من العوامل الأساسية المحددة للنمو لم تتطرق إليها النماذج الحديثة كالتنظيم، والذي أكدت العديد من الدراسات العملية إلى أهميته كمحرك رئيسي للنمو، سواء في الأجل المتوسط أو الطويل.

– لقد عالجت نماذج النمو الذاتي النمو بشكل جزئي، فرغم الأفكار والتحليلات المتعددة، إلا أنه كل منها قد ركز على جانب معين، فبعضها كان نظريا جدا والبعض الآخر اهتم بعامل خاص من عوامل الإنتاج، وبالتالي أهملت إلى حد بعيد التفاعل المشترك بين المحددات الأساسية للنمو الذاتي.

– أهملت أيضا نظريات النمو الداخلي محددات النمو غير الاقتصادية، بحيث نجد العديد من الدول النامية ودولا أخرى تلعب فيها العوامل السياسية، والثقافية والإيديولوجية، دورا مهما في الاختيارات الاقتصادية.

– بعض النظريات الحديثة لا تشير في نماذجها إلى التجارة، وخاصة ميزان المدفوعات الذي يعتبر متغيرا جوهريا في النمو، وهو ما يبدي تناقضا مع العديد من الأدبيات التي تثمن دور التجارة في النمو، أو آراء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة حول مزايا تحرير التجارة.

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

ارتفعت الدخول الحقيقية في اليابان وهونج كونج منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أن معدلات النمو تعكس التحول الكبير في اقتصاديات هذه الدول، وانتقلت اليابان وذلك في مدة زمنية قصيرة من وضع دولة دمرتها

[1]– أنظر إلى:

– الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

– بلوكاريف نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 19–20.

الحرب العالمية الثانية إلى صدارة الاقتصاد العالمي، وبالتالي طرحت العديد من التساؤلات حول كيفية حدوث هذا التحول، فقد حول النمو بشكل كبير الاقتصاديات الزراعية الفقيرة في الغرب، إلى دول ذات مستويات معيشة مرتفعة، وبالتالي يبدأ اهتمامنا بالنمو من الافتراض الضمني بأن فهم محدداته سيسمح لنا بتعبئة نفس النوع من العوامل في البلدان النامية.[1]

الفرع الأول: رأس المال البشري

تستخدم بعض البلدان رأس المال البشري لمواجهة النقص في الموارد الطبيعية، التي يمكن أن تعاني منها وقد زاد الاهتمام برأس المال البشري في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة الذي يتطلب تراكم كمي ونوعي في رأس المال البشري، بحيث يكون قادر على إحداث نقلة في هياكل الإنتاج، والتوزيع على مستوى الاقتصاد العالمي، هذا الأمر دفع العديد من البلدان لتخصيص مبالغ طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامجه والاهتمام بالبحث العلمي، بهدف تحسين أداء رأس المال البشري وجعله أكثر انسجاما مع متطلبات النمو،[2] ومن أجل فهم الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في تحديد النمو الاقتصادي سيتم التطرق لمفهوم رأس المال البشري وإلى طبيعة العلاقة الموجودة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

أولا: مفهوم رأس المال البشري

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) يشتمل رأس المال البشري على المهارات والكفاءات، التي تعمل على خلق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، حيث كل من مدة ومستوى التعليم، والصحة وكذلك طبيعة المؤهلات هي مؤشرات قياسية تستخدم لقياس رأس المال البشري،[3] وتعتبر هذه المتغيرات مهمة لأن السكان الأصحاء بإمكانهم تقديم المجهود، والعمل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي، ويسمح أيضا بتحسين المتغيرات المرتبطة، بالتعليم والمعرفة لزيادة القدرة على إنشاء واستيعاب التقنيات الجديدة واستخدامها.[4]

ويرى العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "WILLIAM PETTY" في القرن السابع عشر، الذي عد في حينه عالم الاقتصاد الأول بسبب آرائه حول الفروقات أو الاختلافات في نوعية العاملين، المؤثرة في الإنتاجية والتي صارت فيما بعد يعبر عنها بمصطلح رأس المال البشري، ولقد طرح فكرة قيمة العاملين كما أضاف

---

[1]– Murat Yildizoglu, op.cit, p 55.

[2]– سعدون حمود حيثر الربيعاوي، حسين وليد حسين عباس، **رأس المال الفكري**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 75، 81.

[3] – Fayçal Mokhtari, Faouzi Tchiko, Capital Social et Croissance économique une approche analytique, **Revue les cahiers du mecas**, Vol 02, N° 01, université aboubeker belkaid, Tlemcen, Avril 2006, P 43.

[4]– **les sources de la croissance économique au maroc**, Rapport royaume du Maroc haut commissariat au plan, Septembre 2005, pp 26-27.

"ADAM SMITH" في كتابه ثروة الأمم مدى تأثير خبرة العاملين، ومعارفهم ومهاراتهم في العملية الإنتاجية ونوعية المخرجات، كما افترض أن إنتاجية العاملين الماهرين دائما تكون أعلى عن مثيلاتها لدى أولئك العاملين غير الماهرين.[1] كما يرى الاقتصادي "BECKER" في كتابه "رأس المال البشري" الذي تم نشره عام 1964 أن رأس المال البشري مماثل "للوسائل المادية للإنتاج"، مثل المصانع والآلات ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال (التعليم والتدريب والرعاية الطبية)، وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر، فرأس المال البشري هو بمثابة وسيلة للإنتاج تتمخض عنها مخرجات إضافية عند زيادة الاستثمار فيها،[2] ولقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري، وزيادة الاستثمار في الإنسان وذلك لسببين رئيسيين:[3]

– الزيادة الكبيرة في حجم ناتج الدول المتقدمة بالقياس إلى الزيادة في الموارد الطبيعية، وساعات العمل، الأمر الذي يمكن تفسيره إلى حد كبير بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، حيث أشارت التقديرات الإحصائية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن أقل من نصف الزيادة في الناتج القومي تفسر بالزيادة في رأس المال المادي، وساعات العمل، أما الباقي راجع إلى الكفاءة الإنتاجية للعنصر البشري.

– تصاعد الاهتمام بالنمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، التي ظلت تعاني من التخلف على الرغم من نيلها استقلالها السياسي.

ثانيا: العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

يمكن القول إن هناك علاقة قوية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تطويره للاقتصاد عن طريق المهارات التي يمتلكها الأفراد، وإن متطلبات النمو والتنمية معروفة وواضحة، وتتمثل في الزيادة الكمية والنوعية للموارد بجميع أشكالها ولقد حاول شولتز "THEODORE W.SCHULTZ" [*]في سنة 1961

[1]– سعد علي حمود الغنزي، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008، ص ص 222–223.

[2]– عادل مجيد عيدان العادلي، حسين وليد حسين عباس، **الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 46.

[3]– عز الدين حيدر، عماد إبراهيم، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 39، العدد 05، سوريا، 2017، ص 88.

[*]– THEODORE WILLIAM SCHULTZ: اقتصادي أمريكي ولد عام 1902 متخصص في اقتصاد التطوير، ساهم طويلا في التعليم العالي في جامعة شيكاغو، أصبح رئيس التجمع الاقتصادي الأمريكي سنة 1960، ونال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1979.

إيجاد تفسيرات علمية للزيادة في الدخل ويرى أن نمو رأس المال البشري،[1] يمكن أن يكون أهم مميزات النظام الاقتصادي، وبين شولتز أن لرأس المال البشري ثلاث فرضيات وهي:[2]

– أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساسا إلى المخزون المتراكم لرأس المال البشري.

– يمكن تفسير الفروقات في الإيرادات إلى مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.

– يمكن تحقيق العدالة في الدخل عن طريق زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

وقد بنى شولتز أفكاره هذه بناءا على فرضية مفادها، أن الزيادة في الدخل القومي تكون نتيجة للاستثمار في الموارد البشرية.

لقد اهتم الباحثون في اقتصاديات النمو بتحديد مدى تأثير العنصر البشري على النمو الاقتصادي، كما أن الاقتصاديين في البداية لم يعطوا اهتماما لدور التعليم في النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك يرجع إلى صعوبة قياس دور العامل البشري في النمو، بالمقارنة مع إمكانية قياس رأس المال المادي، وعلى العكس من ذلك فإن النظريات الحديثة أعطت أشكال عدة لإدماج رأس المال البشري في دوال الإنتاج، وتفسير النمو ولقد توصل كل من "BARRO–LEE" أن رأس المال البشري وخصائص السكان يعدان من أهم محددات النمو، وذلك في دراسة لعدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960–1995، حيث بينا أن النمو مرتبط إيجابيا بسنوات التحصيل المدرسي، وأن العمال ذوي التعليم العالي يتحكمون في التقنيات الجديدة، ويؤدون دور مهم في نشرها الأمر الذي يشكل عنصرا رئيسيا في عملية التنمية والنمو، ومنه فالعنصر البشري يعد من أهم العناصر الإنتاجية.[3]

كما أنه يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية وان العلاقة بينهما تبادلية، إذ أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يؤدي دورا إيجابيا في التنمية البشرية، ولقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي، طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة، ولقد تبين أن 20% من النمو في الدول الصناعية كان نتيجة لتحسين قدرات ومهارات العنصر البشري.[4]

---

[1]– زيد علي أحمد أحمد، أثر الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم العالي) على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2002–2016، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 09، العدد 02، جامعة قناة السويس، مصر، 2018، ص ص 242–244.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 242–244.

[3]– يوسف حوشين، العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2009، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد 02، العدد 02، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2015، ص 134.

[4]– محمد موساوي، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر: 1970–2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2014–2015، ص 45.

الفرع الثاني: تراكم رأس المال المادي

يعد تراكم رأس المال المادي أحد العوامل الرئيسية في تحديد مستوى الإنتاج الحقيقي، ويمكن أن تكون أثاره أكثر أو أقل وذلك وفقا للتقدم التكنولوجي المدمج في رأس المال، ومهما كانت آلية الانتقال بين تراكم رأس المال والنمو، فالاختلافات الكبيرة في معدل الاستثمار بين مختلف البلدان ومع مرور الوقت تجعله أحد مصادر الفروقات المحتملة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول، وعلى وجه الخصوص معدل الاستثمار في قطاع الأعمال المتوسطة، إلى طويلة الأجل،[1]والاستثمار في رأس المال المادي والذي يقاس بمعدل الاستثمار العام والخاص، هو عبارة على استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة، أو تجديدها وتتمثل الطاقات الإنتاجية في السلع الإنتاجية التي تساهم في إنتاج غيرها، من السلع أو الخدمات وتسمى هذه السلع "بالسلع الرأسمالية" ويشتمل رأس المال المادي على الاستثمارات التي تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي كشراء الآلات والمعدات ومصانع جديدة.[2]

كما أن للاستثمارات الخاصة من قبل المؤسسات تفيد المؤسسات الأخرى، عن طريق التقليد والتعلم (تأثير العوامل الخارجية)، لذلك تأثير الاستثمار مضاعف على الاقتصاد: يزيد الإنتاجية وبالتالي له تأثير مباشر على المؤسسة، وتأثير غير مباشر بالنسبة لجميع المؤسسات الأخرى، ومن جانب آخر الاستثمار العام الذي يتكون من جميع البنى التحتية (النقل، الاتصالات، التعليم، الأمن،...الخ)، يؤثر بشكل ايجابي على تنمية القطاع الخاص،[3] وحسب "KHAN ET REINHART" (1990) فإن الاستثمار الخاص له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويفوق تأثيره تأثير القطاع العام، ولا يمكن أن يكون للاستثمار في القطاع العام تأثير كبير على تكوين رأس المال الخاص، خاصة إذا كانت الدولة تشتمل على بنى تحتية راسخة (طرقات، كهرباء، اتصالات، مدارس)، وبالتالي لا يمكن فصل النمو الاقتصادي عن رأس المال المادي، حيث هو الذي يسمح بإنتاج المزيد من السلع والخدمات، وفي نفس الوقت إنتاج سلع جديدة لم تكن موجودة من قبل

[1] –Andrea bassanini, Stefano scarpetta, les Moteurs de la croissance dans les pays de L'oced analyse empirique sur des données de panal, **Revue économique de L'oced**, N°33, Février 2001, p 12.

[2]– رشيد بوعافية، سارة عزاز، أثر رأس المال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2014، **مجلد الاقتصاد الجديد**، المجلد 10، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، جانفي 2019، ص ص 502، 505.

[3]– **Rapport royaume du Maroc haut commissariat au plan**, op.cit, p 40.

وتلبية الاحتياجات القديمة بشكل مختلف، كما يستخدم رأس المال المادي مع العمل، لتنفيذ تقنيات إنتاج معينة لزيادة الدخل الحقيقي للفرد الذي يترجم النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي

منذ أواخر الخمسينات أجريت عديد البحوث من قبل الاقتصاديين لتوضيح العلاقة المعقدة بين النمو الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية، ومنذ ذلك الحين بذلت جهود كبيرة لتطوير مفهوم التغير التكنولوجي، ضمن إطار دالة الإنتاج، وفي تعديل معالجة التفسيرات التكنولوجية على أنها داخلية (أو مجسدة في عامل المدخلات) بدلا من خارجية،[2]حيث أن نظرية النمو الداخلي، والتي قدمت التقدم التكنولوجي على أنه متغير داخلي يتحدد داخل النموذج، حيث يعد تراكم المعرفة والتطوير، المصدر الرئيسي للنمو داخل النظرية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، بما يسمح بزيادة الناتج بصورة مستمرة في الأجل الطويل، على عكس ما قدمته النظرية النيوكلاسيكية التي افترضت أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي، يؤثر كصدمات خارجية على الاقتصاد ويصعب التأثير عليه، ويؤدي التقدم التكنولوجي إلى انتقال دالة الإنتاج لأعلى.[3]

حسب معظم النظريات يعتبر النمو الاقتصادي هو نتاج لرأس المال والتكنولوجيا والعمالة، كما أنه يمكن استبدال جميع الموارد بعناصر إنتاج أخرى، أي أن المورد هو أحد العوامل المؤثرة، ولكن ليس عامل حاسم في حين يعتبر التقدم التكنولوجي عامل ضروري، وهناك وضعان بشكل رئيسي حيث الوضع الأول يسمى "الابتكار على مستوى" ينعكس في توسيع الفئات، والآخر يسمى "الابتكار الرأسي" وينعكس في تحسين الجودة والإنتاجية،[4] وتختلف الدول فيما بينها من حيث قدرتها على استخدام وتطوير وتحسين الابتكارات والأساليب التكنولوجية الحديثة، وكذلك في توطين التكنولوجيا داخل العمليات الإنتاجية المختلفة، وما لذلك من انعكاسات على التجارة الدولية، وكذلك على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.[5] وفي ظل عولمة الاقتصاد العالمي يفسر سبب الاختلاف في النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل بين البلدان، على أساس

---

[1]– Nafissatou thiam, **Croissance économique capital physique et capital humain: Théories et application dans les pays en Développement,** Rapport de recherche de partement des sciences économiques, université de montréal, canada, 2000, P 09.

[2]– عبد الغفور حسن كنعان، التقدم التكنولوجي في ظل العولمة وآثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة عن الصناعات الآسيوية، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 27، العدد 80، جامعة الموصل، الموصل، 2005، ص 67.

[3]– محمد سيد أبو السعود، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 95، جويلية 2010، ص 03.

[4]– Honglin yang, Lixin tian, Zhan wen ding, Rene wable resources technological progress and economic growth, **International journal of nonlinear science**, Vol 01, N° 03, 2006, p 149.

[5]– محمد سيد أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 03.

الاختلافات التكنولوجية، حيث أن استخدام تقنيات أكثر كفاءة يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية، ومن أهم الدراسات التي اهتمت باختبار العلاقة بين الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي نجد كل من "M.ADAK" (2015)، وركزت هذه الدراسة على تأثير التقدم والابتكار التكنولوجي في الاقتصاد التركي، حيث تم استخدام الأساليب الكمية لتحليل العلاقة بين الاستثمارات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج وجود تأثير كبير للتقدم والابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي، ودراسة "E.SARIDOGAN,S. SENER" (2011)، حيث ركزت على الآثار المترتبة من الابتكار التكنولوجي، الموجهة لاستراتيجيات التنافسية العالمية وآلية انتقال النمو الاقتصادي بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية، حيث تبين أن الدول التي لديها ابتكار تكنولوجي موجه لاستراتيجيات التنافسية العالمية، لديها القدرة على التنافسية المستدامة والنمو على المدى الطويل.[1]كما وضحت العديد من الدراسات أن هناك اختلاف في درجة الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والآليات المرتبطة به، داخل كل من الدول المتقدمة والدول النامية، ويمكن تلخيص الاختلافات في الآليات المرتبطة بالتقدم التكنولوجي بين الدول النامية والدول المتقدمة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-2: اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية
أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي	تحقيق الريادة التكنولوجية، وزيادة معدلات النمو.	تلبية الاحتياجات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة.
سبل تحقيق التقدم التكنولوجي	القيام بالابتكارات التكنولوجية، وأعمال البحث والتطوير في المجالات العلمية المختلفة.	عن طريق نقل او تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة، وتوطينها داخل الدولة.
مصادر التقدم التكنولوجي بالدولة	الشركات والمؤسسات الكبرى، التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير المختلفة.	المؤسسات والشركات القادرة على استيراد أو تقليد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة.
توافر الموارد اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي	ارتفاع حجم الموارد البشرية، والمادية التي توجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي.	انخفاض حجم الموارد المادية والبشرية، اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي، وارتباطها بالوضع الاقتصادي والسياسات المتبعة داخل كل دولة.

[1]- قادري محمد، الابتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة تركيا خلال الفترة 1990-2014 باستخدام التكامل المتزامن، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان 2017، ص ص 492-493.

بيئة العمل المؤثر على التقدم التكنولوجي	**تتوفر على نظم قوية لتنظيم وحماية عمليات الابتكارات التكنولوجية.**	**تفتقر معظمها إلى النظم والمؤسسات المحفزة للابتكارات.**

المصدر: محمد سيد أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 05.

يشير الجدول إلى اختلاف اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية بعملية التقدم التكنولوجي، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية لتحقيق الريادة التكنولوجية، وخاصة من طرف الشركات الكبرى الحكومية والغير حكومية، كما تتوفر لديها الموارد المادية والبشرية والنظم التشريعية اللازمة لتحفيز التقدم التكنولوجي، وعلى جانب آخر تهتم الدول النامية بالتقدم التكنولوجي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية داخل الدولة، وذلك عن طريق نقل أو تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة، مع انخفاض الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا الغرض، وضعف النظم والتشريعات اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي،[1]وبدون شك أن اختلاف آليات التقدم التكنولوجي المعتمدة من طرف الدول المتقدمة والنامية، قد تساهم بشكل فعال في زيادة الطاقات الإنتاجية على مستوى الدول المتقدمة واستقرارها، أو زيادتها بشكل بطيء على مستوى الدول النامية، ويترتب على ذلك تباين في معدلات النمو لصالح الدول المتقدمة، باعتبار أن التقدم التكنولوجي من أهم محددات النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: التجارة الخارجية

لطالما كان فهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في اقتصاد معين أحد الأهداف الرئيسية للباحثين الاقتصاديين، ومن بين هذه العوامل التجارة الخارجية، حيث المعتقد النظري السائد هو أن الاقتصاديات المفتوحة وبالتالي المشاركة أكثر في التجارة الدولية تنمو أسرع من الاقتصاديات المنغلقة. وقد برزت أفكار المدرسة الكلاسيكية بهذا الخصوص، إذ أكدوا على أهمية مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي، ويعد "جون ستيوارت ميل" من الاقتصاديون الكلاسيك الذي أكدوا على الآثار الحركية للتجارة الخارجية، معتمدا على أراء كل من "SMITH AND RICARDO"، وأكد "KANDLBERGER"، على دور الصادرات في تخفيض التكاليف وتحفيز الإنتاج لتحقيق وفورات الحجم، في حين أن "HABERLER" أكد على المزايا والمنافع المتأتية من التجارة الخارجية لتوفيرها سلع رأسمالية، ووسيطة تستخدم في زيادة وتحفيز النمو.[2] كما يؤكد العديد من الاقتصاديين على الأهمية البارزة للتجارة الخارجية في اقتصاديات دول العالم كونها محرك للنمو، فمن خلالها

[1]– محمد سيد أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2]– سمير حنا بهنام، أثر التجار الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة 1990–2009، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 22، جامعة الموصل، الموصل، 2011، ص 296.

يتم تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، والتقنيات الحديثة، كما أنها تساهم في تنويع قاعدة الإنتاج، فالصادرات المصنعة تعجل من النمو الاقتصادي واستيراد السلع الرأسمالية الصناعية والزراعية يساهم في نمو القطاعات السلعية المكونة للاقتصاد القومي،[1]ومن بين الكثير من الدراسات التي تعرضت إلى موضوع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فقد أشارت الدراسة التي قام بها فيشر "FISHER" سنة 2003 والتي تطرقت إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (تعويض المنتجات المستوردة بالمنتجات المنتجة محليا)، وما لذلك من تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات على النمو الاقتصادي، حيث استدل "فيشر" بالدراسات التي بدأت منذ السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة والبنك الدولي، حيث أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو الاقتصادي، وبين فيشر أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو، ويرى فيشر من جهة أخرى أن زيادة حجم التجارة الخارجية أي حجم الانفتاح، لا يعتبر شرط كافي للنمو الاقتصادي وليس بأفضل أداة، أي إن بقيت السياسات الأخرى تعتبر جوهرية وأساسية للنمو الاقتصادي، وأن الدول التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي يجب عليها الاندماج في الاقتصاد الدولي، لتستفيد من مزايا السوق الخارجي، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق منافذ للسلع الاستهلاكية.[2]

[1]– Lesfran sam wanilo agbahoungba, ibrahima thiam, op.cit, pp 1–2.

[2]– سمير حنا بهنام، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا، للمدة: 1990–2011، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، الموصل، ص ص 174–175.

خلاصة الفصل:

خلال هذا الفصل تم التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي، والذي يترجم بزيادة كمية السلع والخدمات المنتجة محليا، هذا وظهرت العديد من النظريات والتي حاولت تحليل وتفسير النمو الاقتصادي، بالنسبة للنظرية الكلاسيكية اقترن تفسير النمو بالتكوين الرأسمالي، كما كان التشاؤم واضح بالنسبة لكل من دافيد ريكاردو، وروبرت مالتوس، وذلك بسبب اعتبارهما أن النمو المستدام لا يمكن أن يتحقق نتيجة قانون العوائد الحدية المتناقصة. بينما اعتبرت النظرية النيوكلاسيكية أن النمو في الأجل الطويل يتحدد بمعدل نمو إنتاجية العمل، والتقدم التكنولوجي كمتغير خارجي حاسم في زيادة الإنتاج، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات وفشلت في إعطاء تفسير واقعي للنمو على المدى الطويل، وتحديد أسباب اختلافه بين الدول المتقدمة والنامية.

بينما تعتبر الخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، ومن أهم اسهاماتها نجد نموذج "بول رومر"، والذي أدخل ما سماه بالتدريب عن طريق الاستثمار، واعتبر معدل النمو دالة متزايدة لرأس المال البشري الخاص بالبحث، هذا وقدم "روبيلو" نموذجه المعروف بنموذج "AK"، حيث وضح أهمية لعنصر رأس المال بمفهومه الواسع في تفسير النمو الداخلي طويل الأجل. وعلى الرغم من مساهمات نظريات النمو إلا أنها لم تتطرق إلى العديد من العوامل الأساسية المحددة للنمو، حيث أن كل منها قد ركز على جانب معين من عوامل الإنتاج، وبالتالي أهملت إلى حد بعيد التفاعل المشترك بين المحددات الأساسية للنمو، والمتمثلة أساسا في الموارد الطبيعية، ورأس المال المادي والبشري، والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى إمكانية مساهمة التجارة الخارجية في دعم عملية النمو، كما أهملت دور العوامل السياسية في الاختيارات الاقتصادية.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية ما بين الانفتاح التجاري والسياسات الحمائية

احتلت التجارة الدولية مكانة مهمة في مناقشات السياسة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، ووفقا للدول ينظر إلى التجارة الدولية على أنها فرصة، على سبيل المثال للدول الآسيوية التي تشهد نموًا قويًا بسبب صادراتها، أو كتهديد للدول المتقدمة التي ترى أن إنتاج العديد من القطاعات، يتنافس مع الواردات المتزايدة. وفي الواقع خلال فترات الأزمات، تنشأ ضغوط قوية تطالب بحماية الاقتصادات الوطنية من المنافسة الأجنبية. غير أنه بعد أزمة 1929، رفعت الدول الصناعية الكبرى الحواجز التجارية في محاولة للحد من الكساد. ولفهم تطور وأشكال التجارة الدولية، من الضروري مقارنة الحقائق والنظريات.

سيتم خلال هذا الفصل عرض الاتجاهات الرئيسية في التجارة الدولية، وأهم ما جاءت به نظريات التجارة الدولية، والتي سعت للإجابة على سؤالين رئيسيين:

– الأول هو شرح التخصص الدولي، أي المساعدة في فهم سبب استيراد بلد لفئة معينة من السلع، وتصديرها لفئة أخرى. في الواقع إذا تم تفسير جزء من التبادلات الدولية، من خلال الظروف الطبيعية الواضحة، لن تتمكن فرنسا أبدا من إنتاج القهوة لأسباب مناخية، ولن تتمكن سويسرا أبدا من تصدير النفط، فإن معظم هذه التبادلات تتطلب تفسيرا. وكيف نفسر أن فرنسا تستورد السيارات من ألمانيا، وفي نفس الوقت تصدرها إلى هذا البلد؟

– والثاني هو تحليل تأثير الانفتاح على التجارة الدولية والاقتصادات الوطنية، مما يجعل من الممكن تأسيس اختيار للسياسات التجارية، بين التجارة الحرة والحمائية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية والانفتاح التجاري

التجارة الخارجية تعتبر أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، ويتزايد هذا الاعتماد بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق، ويتخذ الاعتماد المتبادل بين دول العالم ثلاثة أشكال، أولها تبادل السلع المادية، ثانيها تبادل الخدمات مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والتعليم.... الخ، ثالثها تبادل المعاملات المالية والنقدية، ولقد تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة التجارة الخارجية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب من أهمها:[1]

- ظهور المؤسسات الدولية، التي تعمل في مجال النقد، والتمويل، والتنمية الاقتصادية.
- مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي، المتعلقة أساسا بتدهور معدلات التبادل الدولية، واتجاهها في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.
- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة سوق دولي واحد.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تطورت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثروة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر كبداية حقيقية لها، ولقد مر تطور التجارة الخارجية بمحطات تاريخية عديدة، يمكن إيجازها في المراحل الأربعة التالية:[2]

أولا: المرحلة الأولى (1498-1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة، وغزو القارات من طرف التجار الأوروبيون، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح* من طرف بارثولو ميو دياز " Bartholomew Diaz"* (1488) واكتشاف كريستوف كولومبس "Christophe Colomb"* لأمريكا، وفتح الطريق التجاري

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 6.

[2]- سفيان بن عبد العزيز، **الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية**، النشر الجديد الجامعي، تلمسان، 2016، ص ص 17-19.

*- إذا فهم المغزى العميق لقول آدم سميث " أن اكتشاف أمريكا واكتشاف الطريق الى الهند الشرقية عبر رأس الرجاء الصالح، هما أكبر الأحداث المسجلة في تاريخ البشرية"، يمكن بسهولة فهم التحول النوعي في السلوك الاقتصادي للرأسمالية التجارية، حيث يشكل مصدرا أساسيا للتراكم الأولي لرأس المال التجاري في تمويل احتياجات الثورة الصناعية.

*- بارثولو ميو دياز: حياته تقريبا من 1450 إلى 29 ماي 1500 مستكشف برتغالي، أبحر حول رأس الرجاء الصالح، القمة الجنوبية لقارة إفريقيا في عام 1488، فكان أول أوروبي يقوم بهذا العمل.

*- كريستوف كولومبس (1451-1506): رحالة إيطالي مشهور، ينسب إليه اكتشاف العالم الجديد (أمريكا). ولد في مدينة جنوة في إيطاليا ودرس في جامعة بافيا الرياضيات والعلوم الطبيعية. عبر المحيط الأطلسي ووصل الجزر الكاريبية في 12 أكتوبر 1492، لكن اكتشافه لأرض القارة الأمريكية الشمالية كان في رحلته الثانية عام 1498.

نحو الهند من طرف فاسكو دوقاما "Vasco de Gama"* عام 1498 ومنه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة بين القارات.

ثانيا: المرحلة الثانية (1763-1883)

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في منتصف القرن الثامن عشر، والذي كان مركزه "إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الحين مركز الاقتصاد العالمي، وتميز الإنتاج في تلك الفترة بالوفرة، مما أدى لتصدير الفائض من الإنتاج للمستعمرات، والتي كانت مجبرة على شراء تلك المنتجات، وكانت أيضا تمول الدول الأوروبية بالمواد الأولية، وترتب على هذه المرحلة تقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ (L'échange inégal)، والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1883-1980)

تميزت هذه المرحلة بظهور أول شركة متعددة الجنسيات (Standard Oil Trust) لـ جون روكفلر "John D.Rockefeler"، وعليه من مميزات هذه الفترة تنامي ظهور الشكات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: المرحلة الرابعة من سنة 1980 إلى يومنا هذا:

اتسمت هذه المرحلة باستمرار انتشار الشركات العابرة للقارات، والتي تتميز بإمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول، كما تميزت بإعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بإشراف من صندوق النقد الدولي، والتي من شروطها تبني سياسة الانفتاح واقتصاد السوق، كما تنامت ظاهرة العولمة واندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يقصد بالتجارة الخارجية (Foreign Trade) "التعاملات التجارية بين البلدان في صورة تبادل للسلع المنظورة والسلع غير المنظورة (الخدمات) حيث يتجلى ذلك في عمليتي الاستيراد والتصدير". يعد التعريف السابق للتجارة الخارجية مفهوما ضيقا، أما المفهوم الواسع للتجارة الخارجية يتضمن إلى جانب السلع والخدمات، الهجرة الدولية

*- فاسكو دوقاما: هو نبيل وبحار أوروبي برتغالي مشهور حيث استطاع من خلال رحلاته العثور على طريق الهند الحقيقي، وذلك بالتفاف القارة الإفريقية مرورا برأس الرجاء الصالح. انطلق فاسكو دوقاما من لشبون في 8 جويلية 1497، ووصل إلى رأس الرجاء الصالح في 22 نوفمبر، ثم وصل ميناء سماه (دوقاما)، الناتال في 25 ديسمبر من نفس العام، ثم تمكن من الوصول إلى موزمبيق وممباسة.

وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي، حيث أن حركة كل من السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، يترتب عليها تدفقات نقدية ما بين البلدان.[1]

كما تعرف التجارة الخارجية على أنها مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية، من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي، عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي، والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم.[2] كما نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها: "أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم، للتأثير في حركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول".[3]

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية، بأنها عبارة على المعاملات التجارية في صورها الثلاث، انتقال السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين مختلف دول العالم، والتي تتم وفق قواعد محددة وبعملات قابلة للتمويل، وبالتالي تختلف عن التجارة الداخلية.

فرغم أن عمليات تبادل السع والخدمات، وكذلك المعاملات الأخرى التي تتم بين الدول، تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي تتم بين الأفراد داخل الاقتصاد القومي، وخاصة فيما يتعلق بزيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، وزيادة الإنتاج بسبب التخصص وتقسيم العمل، غير أنه يوجد العديد من الاعتبارات التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية، ولعل أهم هذه الاعتبارات تتمثل فيما يلي:

أولا: قدرة عوامل الإنتاج على التحرك

لقد اعتبر الكلاسيك أن عوامل الإنتاج خاصة العمل، ورأس المال، تتميز بقدرة تامة على التحرك والانتقال من نشاط إلى آخر ومن مكان لآخر، داخل الدولة الواحدة نتيجة لاختلاف العوائد، بين المناطق والأنشطة المختلفة، غير أنها تتميز بالجمود النسبي على المستوى الخارجي، بسبب وجود الحواجز والقيود فيما بين الدول والتي تحد من حركية عوامل الإنتاج على المستوى الخارجي، وقد تكون هذه الحواجز طبيعية، كالبعد الجغرافي وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل، وكذلك القيود السياسية الناتجة عن المشكلات السياسية بين الدول، وصولا للقيود

[1]– فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 219.

[2]– سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3]– السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الاقتصادية المتمثلة أساسا في الرسوم الجمركية، والقيود على حركة السلع، ورؤوس الأموال، وقيود الصرف الأجنبي .... الخ.[1]

ثانيا: اختلاف العملات

من بين الاختلافات المهمة والواضحة ما بين التجارة الداخلية والخارجية، هو أن التجارة الخارجية تتطلب استخدام عملات مختلفة، وفي حقيقة الأمر لا يهم كثيرا اختلاف العملة ولكن المهم إختلاف القيم النسبية للعملات، فعندما كانت سويسرا وبلجيكا وفرنسا، منضمة للاتحاد النقدي اللاتيني (Latin Monetary Union)، حيث في ذلك الوقت كان من الممكن تحويل الثلاث أنواع من الفرنكات إلى بعضها البعض، على أساس سعر ثابت، فإن الشخص في تلك الفترة ما كان يهمه أي نوع من الفرنكات يفضل، باعتبار أن أي من هذه العملات يقوم مقام العملتين الأخرتين تماما،[2] فإذا كان سعر الصرف ثابت، والعملات ممكن تحويلها، فإن أي عملة لها نفس أهمية العملة الأخرى. لكن توفر مثل هذه الظروف ليس بحقيقة دائمة، في المعاملات النقدية الدولية، فمشاكل الصرف الأجنبي، وعدم قابلية عملات كثير من الدول للتحويل، كل هذه صعوبات نقدية لها أهميتها.[3]

ثالثا: اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا

قد تشترك التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية في بعض الأسس، إلا أنهما يختلفان في طبيعة المشاكل الاقتصادية، التي تواجه كلاهما فالصعوبات المتعلقة بالبنوك، والأجور، والأسعار لها ناحيتها المحلية الداخلية وناحية دولية خارجية، وبالتالي علاجها في المجال الدولي يختلف عن علاجها في المجال الداخلي،[4] حيث مشاكل تحديد الأسعار لها طابعها المحلي والخارجي، فإذا كان ممكنا فرض نظام للأسعار محليا فليس في الإمكان فرض نظام للأسعار دوليا، فلا تستطيع أي دولة مهما بلغت من قوة وسلطة، أن تجبر دولة أخرى على تحديد أسعار منتجاتها دوليا.[5] فالدول النامية تشكو من انخفاض أسعار المواد الأولية، التي تقوم بتصديرها في حين أن أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها، ترتفع بمعدل أسرع من ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تصدرها: فهذه الدول تشكو أن معدل التبادل الدولي يتجه في غير صالحها.[6]

---

[1]– محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، **إقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 12-13.

[2]– سامى خليل، **الاقتصاد الدولي**، الجزء الأول: نظرية التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 27.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 23، 27.

[4]– محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص ص 17-18.

[5]– المرجع نفسه، ص 18.

[6]– سامى خليل، مرجع سبق ذكره، ص 24.

رابعا: اختلاف السياسات الوطنية

فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على ذلك إتباع الدولة نظاما خاصا للتعامل مع الخارج، يختلف عن النظام المتبع محليا، فالرسوم الجمركية، ونظام الحصص، والرقابة على النقد الأجنبي، وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية، هي مسائل لا تثار بالنسبة للمعاملات الداخلية.[1]

خامسا: اختلاف الأسواق

تنفصل الأسواق الدولية عن بعضها البعض، نتيجة للاختلافات في اللغة، العادات، الأذواق، أنواع السلع وأحجامها، لذلك فإن السلع المعدة للتصدير يتم إنتاجها بمواصفات تتناسب مع سلع الأسواق الأجنبية لتخدم مقاييس وأذواق مختلفة، تتناسب وظروف السوق المصدرة إليه.[2] كما أن القيود التي تضعها كل دولة على تجارتها الخارجية تتسبب في انفصال الأسواق عن بعضها البعض، كذلك صعوبة المواصلات، والاتصالات لها دور مهم في هذا الخصوص. غير أن التحسن في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية على المستوى الدولي، قد أدى إلى التخفيف من حدة انفصال الأسواق.[3]

مما سبق يمكن القول إن التجارة الخارجية تتسم ببعض الخصائص التي تجعلها تختلف عن التجارة الداخلية، وعليه فإن العوامل التي تتحكم في تحديد أسعار السلع والخدمات، لا تسري في حالة التجارة الخارجية، بذات الطريقة التي تسري بها في حالة التجارة الداخلية. كما قد نتساءل عن القوى الاقتصادية التي تتحكم في تشكيل نمط التجارة الدولية لأي دولة من الدول، أي لماذا دول تتوفر على ظروف ملائمة لإنتاج عدد كبير من السلع ثم لا تقبل إلا على انتاج بعضها، وقد تستورد البعض الآخر، ولماذا توجد بلدان فقيرة لا تتفوق على غيرها في أي ناحية من نواحي النشاط الإنتاجي، ومع ذلك تتخصص في بعض المنتجات، وتقيم علاقات تجارية مع الدول الأخرى، ومن هنا تبدو أهمية وضع تفسير مقنع لأساس التجارة الدولية، والعوامل التي تتحكم فيها وهذا ما سنتناوله بالتحليل لاحقا. هذا وتعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية، وتتجسد أهميتها باعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية، والتنافسية في السوق الدولي، وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد، وانعكاس

[1]– محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]– أحمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 249.

[3]– محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري.[1] بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نبرز أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:[2]

– تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، عندما يكون الإنتاج لمحلي أكبر مما يستطيع السوق استيعابه.

– القدرة على استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية، التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي، وكذلك إمكانية الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة، التي تؤدي لزيادة الإنتاجية.

– التجارة الدولية تسمح للدول بالحصول على المزيد من السلع والخدمات بتكلفة أقل قبل قيام التجارة الخارجية، أو التي لا يمكن انتاجها محليا، حيث أن أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية، لا تستطيع انتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا، بسبب عدم توفر المواد الأولية، أو عدم توفر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا، أي أن مبدأ التخصص الدولي التي تقوم عليه التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية.

ومن هنا زاد اهتمام الدول بزيادة صادراتها والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها، حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة، بمعنى كلما زادت نسبة صادرات كلما كانت الدولة أقدر على زيادة الاستثمار في المجالات الإنتاجية، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.[3] وفيما يلي الفوائد التي يمكن أن تعود على الدول من كل الاستيراد والتصدير، وذلك للتأكيد على أهمية التجارة الخارجية.

أولا: الفوائد الناتجة عن الاستيراد

تتجلى الفائدة الأساسية من الاستيراد في اتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أقل من انتاجها محليا، وإتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا، أو لا تنتج مطلقا، وذلك نتيجة لعوامل عديدة، ومثل هذا الاستيراد سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى معيشة الدولة. كما تعاني العديد من الدول وخاصة منها النامية، نقص في بعض السلع الرأسمالية، الأمر الذي يحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية

[1]– بن أحمد الحاج، جمال جويدان الجمل، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص 12.

[2]– أنظر إلى:

– عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص ص 376–377.

– السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 9–10.

[3]– شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 23–24.

اقتصاداتها، ولا سبيل للحصول على هذه السلع إلا عن طريق الاستيراد، ومن ثم يجب على الدول النامية أن تتعرف على الميزات النسبية التي تتوفر لها لإنتاج بعض السلع،[1] حتى تتمكن من تصديرها للعالم الخارجي.

ثانيا: الفائدة من التصدير

يعتبر اتاحة الفرصة أمام الصناعات وتنمية الصادرات، من أكثر المكاسب التي تعود على الدولة، اذ بعد أن تصل تلك الصناعات من التطور إلى نقطة الفائض من الإنتاج، لذلك لا يكون أمامها إلا تصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية، من أجل النمو والتوسع في السوق، فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسيع أسواقها محليا ودوليا، يعني هذا توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الاجمالية للسلع، ويتيح فرصة لخفض الأسعار، وكل ذلك يتيح لهذه الصناعات دفع أجور مرتفعة نسبيا مقارنة مع الأجور في القطاعات الأخرى، ومع مرور الوقت قد يكون لذلك أثر يؤدي لرفع الأجور في تلك القطاعات، مما يعني زيادة القدرة الشرائية وتوسعها لهذه الشرائح، وتأثير ذلك على استهلاكها للسلع والخدمات المنتجة محليا أو المستوردة.[2]

يمكننا القول إن أهمية التجارة الخارجية للدول خاصة منها النامية، لا تتمثل فقط في حركة تبادل السلع فيما بينها، وبين دول العالم الأخرى، بل يتعدى ذلك إلى حركة تبادل الخبرات الفنية، والتكنولوجية، وتبادل عنصر العمل، أي أن التبادل يمثل جملة من العلاقات الاقتصادية الشاملة، والتي تحتاجها الدول لتحقيق مجموعة من المكاسب.

حيث يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى سبب رئيسي، والمتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة "الندرة" النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية، قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجات، إلى جانب ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد،[3] حيث نستطيع أن نجمل أسباب قيام التجارة الدولية في الأسباب التالية:

أولا: أسباب اقتصادية

– ارتفاع القدرة الإنتاجية للمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا، والدخول في مجال الإنتاج الكبير (Economic–Scale)، وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج.

[1]– المرجع نفسه، ص 24.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 25–26.

[3]– أحمد يحي الرفيق، **التجارة الدولية**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 21.

– الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات، والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.[1]

– الحاجة للعملة الصعبة، وشيوع ظاهرة التخصص الدولي، والحاجة إلى المواد الأولية.

– تفاوت أسعار عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) من دولة لأخرى، وبالتالي التكاليف وأسعار المنتجات المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج سلعة معينة في بلد، وارتفاعها في بلد آخر.[2]

ثانيا: أسباب سياسية

– الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على الأسواق الخارجية لدول معينة، خاصة منها النامية وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول، والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية، خصوصا في افريقيا وكما كان سائدا في المستعمرات.

– ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية، وذلك لأسباب سياسية، خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى، كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة.[3]

الفرع الثاني: معدل التبادل الدولي وطرق قياسه

معدل التبادل الدولي هو عبارة عن سعر الصادرات منسوبا إلى سعر الواردات، ويستخدم لمعرفة مدى الخسارة أو المكسب من التجارة الدولية بسبب التغيرات في أسعار الصادرات والواردات.[4] حيث يرجع الفضل إلى جون ستيوارت ميل في منتصف القرن 19 في تحديد الأساس، والكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، ولقد أوضح جون ستيوارت ميل أنه في حالة التجارة البسيطة بين دولتين وفي سلعتين، أن معدل التبادل سوف يتحدد على أساس طلب كل من الدولتين، على سلعة الدولة الأخرى، ومرونة هذا الطلب وهو ما أسماه قانون الطلب المتبادل (Reciprocal Demande)، وبعد ذلك جاءت مساهمة كل من ادجورث ومارشال "Marshall and Edgeworth" التي أوضحت تفصيليا الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي.[5] ومن الناحية العملية فإن ثمن كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود، ولا يعبر عنه بوحدات من سلعة أخرى،

[1]– شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص ص 18–19.

[2]– سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3]– شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 392–393.

[5]– عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 89.

فإذا كانت الجزائر تصدر إلى الخارج 100 وحدة من الاسمنت، وكان ثمن الوحدة هو 200 دينار فيمكنها استخدام حصيلة صادراتها من الاسمنت (وقدرها 100×200= 000 20 دينار) في شراء القمح. فإذا كان ثمن الوحدة من القمح 100 دينار، فيمكنها أن تستورد 200 وحدة، ويتعين معدل التبادل في إطار نقدي، بالمقارنة بين ثمن صادرات الدولة وثمن وارداتها. أي يمكن معرفة معدل التبادل الدولي للجزائر بمقارنة ثمن الاسمنت الذي يمثل صادراتها، وثمن القمح الذي يمثل وارداتها، حيث أن ثمن الوحدة من الاسمنت هو 200 دينار، وثمن الوحدة من القمح هو 100 دينار، فإن معدل التبادل الدولي للجزائر يكون 100/200=2. وناتج القسمة يمثل عدد الوحدات المستوردة من القمح التي تستطيع الجزائر الحصول عليها لقاء كل وحدة تصدرها إلى الخارج من الاسمنت.[1] حيث أن هذه النسبة تتجه في صالح الجزائر إذا زادت الكمية التي تستوردها مقابل نفس الكمية التي تصدرها، وقد تتجه في غير صالحها إذا تحقق العكس. ونظرا لتعدد السلع المصدرة والمستوردة، فمن الصعب الالتزام بالمثال المذكور سلفا، لذا يستخدم الفكر الاقتصادي عددا من الأساليب الإحصائية.

أولا: معدل التبادل الصافي

ويعتبر من أبسط المعدلات وأكثرها انتشارا، وهو عبارة عن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في 100 للحصول على نسبة مئوية أي أن:[2]

معدل التبادل الصافي = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات) ×100

وفيما يلي حالة تطبيقية توضح كيفية قياس معدل التبادل الدولي، وتوضيح دلالته كما هو موضح في الجدول رقم: 2-1.

الجدول رقم 2-1: كيفية قياس معدل التبادل الدولي

السنوات	سعر الصادرات بالدولار	الرقم القياسي لأسعار الصادرات 100=2016	سعر الواردات بالدولار	الرقم القياسي لأسعار الواردات 100=2016	معدل التبادل الدولي
2016	50	100	50	100	100
2017	60	120	55	110	109
2018	65	130	62	124	105
2019	70	140	68	136	103

[1]- محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2]- محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2020	80	160	75	150	107

المصدر: من إعداد الطالب

حيث يعبر الجدول عن أسعار الصادرات والواردات في اقتصاد معين، وتشير الحالة أن معدل التبادل الدولي لهذا الاقتصاد مرتفع، ويحقق مكاسب من التجارة الدولية، إذ أنه لا يحقق خسائر من التجارة الدولية، وواضح من المثال السابق أن انخفاض معدل التبادل عن 100 يعبر عن اتجاهه في غير صالح الدولة أي تدهور شروط التجارة، في حين زيادته عن 100 يعبر عن اتجاهه لصالحها أي تحسن شروط التجارة، وإذا كانت قيمتها تساوي 100 فإن ذلك يدل على استقرار شروط التجارة وثباتها.* وهذا المعدل يمكن استخدامه غالبا لتوضيح ما إذا كان هناك زيادة أو انخفاض في حجم السلع، التي يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة، وهو معدل "صافي" يستخدم بالنسبة لكميتين من السلع يفترض أن قيمتها متساوية.[1] وفي الواقع فإن الأرقام القياسية تحسب بالنسبة لصادرات أو واردات غير متجانسة (Non Homogènes)، ولذا يجب ترجيحها، لذا يكون من الملائم عند حساب الرقم القياسي لأسعار للصادرات أو الواردات إعطاء كل سلعة وزنا يتناسب مع أهميتها، ويمكن قياس أهمية كل سلعة بكميتها، وهذه الكميات قد تكون كميات سنة الأساس أو كميات سنة المقارنة حيث هناك طريقتين للترجيح:[2]

- الترجيح باستخدام كميات سنة الأساس (q_0) وفي هذه الحالة فإن:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\sum q_0 p_1}{\sum q_0 p_0} \times 100$$ ويسمى رقم لاسبير (Laspeyres)

- الترجيح باستخدام كميات سنة المقارنة (q_1)، وفي هذه الحالة:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\sum q_1 p_1}{\sum q_1 p_0} \times 100$$ ويسمى رقم باش (piasche)

وهنا قد نتساءل هل من المفضل الترجيح باستخدام رقم لاسبير أم باستخدام رقم باش؟ فبالنسبة للطريقة الأولى يمكن القول إنها تعطي رقما قياسيا مخادعا، ويعبر عن هيكل غير حقيقي للتجارة وفي هذه الصيغة تفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع، حتى لو تغيرت أسعارها ارتفاعا أو انخفاضا، أما الطريقة الثانية فتعطي نتيجة قد تكون أقرب من الحقيقة، إلا أنها لها عيوبها أيضا حيث تفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس، وذلك بالرغم من تغير الأسعار،

* – تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة تحسب معدلات التبادل الصافية بوضع الرقم القياسي لأسعار الواردات في البسط. وفي هذه الحالة إذا كانت النسبة أكبر من 100 فذلك يعني تدهور معدلات التبادل، والعكس صحيح إذا كانت النسبة أقل من 100.

[1] – محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2] – صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 19، الكويت، 2003، ص ص 6-7.

وهو فرض غير مقبول أيضا. ومع ذلك فقد أجمع أرفنج فيشر "Fisher" مزايا الرقمين السابقين في رقم قياسي واحد يتمثل في الرقم القياسي الأمثل، وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين السابقين أي أن:

$$\text{الرقم القياسي الأمثل} = \sqrt{\frac{\sum q_0 p_1}{\sum q_0 p_0} \times \frac{\sum q_1 p_1}{\sum q_1 p_0}} \times 100$$

يتضح مما سبق أن رقم لاسبير يجعل صيغة الرقم القياسي متحيزة إلى أعلى، بالنظر إلا أنه مبني على الترجيح بأوزان فترة الأساس، على عكس رقم باش الذي يستند على الترجيح بأوزان فترة المقارنة مما يدفع صيغة الرقم للأسفل. وعليه فقد اقترحت عدة صيغ لمعالجة الفرق بين الترجيحين، وقد كانت صيغة فيشر أهمها، حيث اقترحت صيغة تأخذ الرقمين السابقين بعين الاعتبار لتكوين رقما قياسيا أمثلا.

ثانيا: معدل التبادل الإجمالي

ويقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات، والرقم القياسي لحجم الواردات، مضروبة في 100 للحصول على نسبة مئوية أي أن:[1]

$$\text{معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الواردات}} \times 100$$

حيث إذا كان هذا المعدل أكبر من 100 نقول هناك تدهورا في شروط التجارة، لأن الدولة تعطي للخارج كمية أكبر من الصادرات مقابل كمية ثابتة من الواردات، ويحدث العكس إذا كان المعدل أقل من 100، والجدير بالذكر أنه لا يوجد فرق بين معدل التبادل الصافي ومعدل التبادل الإجمالي إذا كانت: قيمة الصادرات ($q_x \times p_x$) مساوية لقيمة الواردات ($q_M \times p_M$) حيث في هذه الحالة يكون:

$$\frac{q_X}{q_M} = \frac{P_M}{P_X}$$

حيث أن الطرف الأيسر من هذه المعادلة هو معدل التبادل الإجمالي، والطرف الأيمن هو معدل التبادل الصافي، أما إذا اختلفت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فسيختلف معدل التبادل الصافي، عن معدل التبادل الإجمالي:[2]

فإذا كانت: $q_M \times p_M < q_x \times p_x$

فمعنى ذلك أن: $\frac{P_M}{P_X} < \frac{q_X}{q_M}$

أما إذا كانت: $q_M \times p_M > q_X \times p_X$

[1]– محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 111–112.

[2]– المرجع نفسه، ص 112.

فذلك يعني أن: $\frac{P_M}{P_X} > \frac{q_X}{q_M}$

ويستخدم الاقتصاديون معدل التبادل الإجمالي، إذا كان الهدف هو إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة، سواء كان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات، أو عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي، أما إذا كان الهدف هو إبراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات فقط فيستخدم معدل التبادل الصافي.[1]

ثالثا: معدل تبادل الدخل

من وجهة نظر اقتصاديات التنمية فإن شروط التجارة السلعية (معدل التبادل الصافي)، لا تعبر عن التغيرات في مستوى الدخل الناتج عن الصادرات، ولقياس هذا الدخل فإننا نقوم بضرب شروط التجارة السلعية × كمية الصادرات أي:[2]

$$\text{معدل تبادل الدخل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

$$= \frac{\text{دخل الصادرات}}{\text{أسعار الواردات}} \times 100$$

وزيادة هذه النسبة عن 100 يعني أن الدولة تستطيع لسنة معينة، أن تحصل على حجم أكبر من الواردات عن طريق بيع صادراتها في هذه السنة، والعكس صحيح إذا ما قلت هذه النسبة عن 100، وبالتالي هذا المعدل يعكس قدرة الدولة على الاستيراد لذا يسمى أحيانا الطاقة الاستيرادية، كما تتميز شروط تجارة الدخل (معدل تبادل الدخل) بأنها أكثر قدرة على قياس القدرة الشرائية لحصيلة الصادرات، ويستخدم هذا الأسلوب لمعرفة ما إذا كانت الصادرات السلعية للدول النامية، كافية لاستيراد السلع الرأسمالية، والواردات التكنولوجية.[3]

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية

تعتبر سياسات التجارة الخارجية إحدى السياسات الاقتصادية المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية، ومن ثم يمكن النظر إليها على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الدولة في مجال تجارتها الخارجية لتحقيق أهداف معينة،[4] فقد تهدف السياسة التجارية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أو حماية الصناعة الوطنية، أو الحصول على موارد مالية للدولة...إلخ، وهناك أيضا أهداف سياسية كتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء

[1]– المرجع نفسه، ص 113.

[2]– محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 177.

[3]– المرجع نفسه، ص 177.

[4]– عمر صقر، **سياسات التجارة الخارجية**، دار المهندس للطباعة، القاهرة، 2005، ص ص 15–16.

الذاتي، وحماية فروع النشاط الاقتصادي المتصل بالأمن القومي.[1] وقد توسع مفهوم السياسة التجارية بالنظر للتطورات الإقليمية والدولية خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت السياسات التجارية تشمل ثلاث نطاقات رئيسية هي:[2]

أولا: السياسات التجارية الوطنية

وتتمثل أساسا في السياسات التجارية التقليدية، أي الأساليب المستخدمة من طرف الدولة منفردة بهدف التأثير على تجارتها الخارجية، سواء ما تعلق الأمر بالتصدير والاستيراد، وذلك لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة من طرف الدولة.

ثانيا: السياسات التجارية الإقليمية

هي السياسات التي تضعها مجموعة من الدول في إطار تكتل اقتصادي إقليمي، لتحقيق أهداف معينية تخص التكتل ككل، فيما يتعلق بوارداته وصادراته مع غيره من الكيانات، وذلك في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول المندرجة في التكتل.

ثالثا: السياسات التجارية في إطار اتفاقيات دولية

وتشمل السياسات المطبقة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية أي الجات سابقا، والمنظمة العالمية للتجارة حاليا.

فسياسات التجارة الخارجية اذن هي عبارة على برنامج حكومي، سواء كان وطني أو في إطار إقليمي أو دولي، تسعى من خلاله الدولة التأثير على التجارة الخارجية، استيرادا وتصديرا خلال فترة معينة، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب، التي تضمن لها تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية أو اجتماعية معينة. حيث إن مسألة السياسة التي تختارها الدولة هي نتيجة التوزيع الاقتصادي للأنظمة الاقتصادية في العالم: النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي، والنظام المختلط الذي أصبح أكثر شيوعا في الدول النامية، ومن المعروف أن لكل نظام فلسفته وتوجهه الخاص به،[3] والمهم هنا ما هو أثر تلك الأنظمة على التجارة الخارجية لهذه الدول؟ هذا وتعددت الآراء حول هذا الموضوع، إلى مؤيد لحرية التجارة، والمعبر عنها بتجارة خارجية دون قيود، وآخر معارض والمعبر عنها بتجارة دولية مقيدة ومقننة.

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية: النظريات والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 76.

[2]– محمد راتول، **الاقتصاد الدولي: مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص ص 215–216.

[3]– شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الفرع الأول: سياسة الحماية التجارية

يقصد بسياسة الحماية التجارية تدخل الدولة في العلاقات التجارية التي يجريها الأشخاص المقيمون على إقليمها، مع الأشخاص المقيمين بالخارج، وذلك بهدف التأثير على حجمها، أو على طريقة تسوية هذه المبادلات أو على كل هذه العناصر مجتمعة، أي تقييد التجارة الخارجية بوسيلة أو بأخرى.[1] كما تعرف على أنها التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وتتم في شكل فرض رسوم جمركية للحد من استيراد السلع الأجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص، أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ الحماية تقديم دعم للمنتجين المحليين لتشجيع السلع المحلية، على حساب السلع الأجنبية، أو استخدام سعر الصرف كأداة تجارية،[2] كما تتبع الدول العديد من الأساليب الإدارية والتنظيمية، للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم.

وتعد من أقدم السياسات التجارية التي تم اتباعها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كنتاج طبيعي لمذهب التجاريين الذي ساد بدوره في هذه الحقبة الزمنية، داعيا إلى تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية من خلال تقليل الواردات وتشجيع الصادرات، على النحو الذي يحقق فائضا في الميزان التجاري، كما سادت سياسة تقييد التجارة في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في أغلب فترات القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى، وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، على الرغم من اختلاف مبررات وأساليب اتباعها بالنسبة لكل دولة.[3]

أولا: الحجج الاقتصادية لأنصار السياسات الحمائية وتقييم المذهب الحمائي

فمن وراء الحماية توجد بعض المبررات الاقتصادية، لفرض قيود على التجارة الخارجية وحمايتها، ومن أهم الأسباب التي تقدم عادة لحماية التجارة وفرض القيود عليها ما يلي:[4]

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2]– سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3]– صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[4]– أنظر إلى:

– إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص ص 175–181.

– زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص 283–284.

– حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص ص 127–128.

1- حماية الصناعات الناشئة

تعتبر حماية الصناعات الناشئة من أهم المبررات التي تقدم عادة من طرف الحكومات لفرض قيود على التجارة الخارجية، ويعتمد هذا المبرر على أن الصناعات الناشئة عادة ما تواجه صعوبات ارتفاع تكلفة الإنتاج في بداية مراحلها الإنتاجية، في حين أن حجم انتاجها يكون محدود، وبالتالي إذا تركت هذه الصناعات بدون حماية، فإنها ستواجه منافسة خارجية من طرف الصناعات العريقة، مما يؤدي إلى زوال هذه الصناعات في بداية مرحلة تشغيلها، أي على الدولة أن تتدخل من خلال فرض قيود جمركية على الواردات المنافسة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والاتجاه إلى البديل المحلي. وعادة ما تقدم هذه الحجة في الدول النامية بهدف انشاء صناعات جديدة، تحل محل الواردات بغض النظر عما إذا كانت هذه الصناعات يمكن أن تقتحم مجال التصدير أم لا.

وعلى الرغم من منطقية هذا المبرر إلا أن الصعوبة التي تحيط به، تتمثل في تحديد الصناعات الناشئة التي تستحق الحماية فعلا، لذا وجب التأكد من أن هذه الصناعة الناشئة، يمكن لها منافسة الصناعات القديمة بعد فترة معينة، أي لا بد من تحديد الصناعات التي يمكن أن تحقق وفورات في الأجل الطويل، وإلا ستضل الدولة تحمي صناعة ضعيفة وتضر برفاهية المستهلك.

2- علاج عجز ميزان المدفوعات

فإذا كانت الدولة تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها، أي أن حصيلة الصادرات أقل من مدفوعات الواردات بالعملة الأجنبية، تلجأ إلى فرض قيود على وارداتها، مما يترتب على ذلك تخفيض الطلب على الواردات وبافتراض أن حصيلة الصادرات لا تتأثر، فإن وضع ميزان المدفوعات سيتحسن، ويختفي العجز منه تدريجيا وهذه الحجة مقبولة إن لم تحدث انعكاسات نتيجة اتباع الدولة لمثل هذه السياسة، ومن أهم هذه الانعكاسات:

- انخفاض حجم صادرات الدولة، نتيجة المعاملة بالمثل من جانب الدول الأخرى.
- تراجع دخول الدول الأخرى التي تستورد منها الدولة، مما يؤدي إلى انخفاض حجم وارداتها من هذه الدولة وبالتالي حجم صادراتها.
- ارتفاع أسعار صادرات الدولة وانخفاض حجمها، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية، والنصف مصنعة التي تندرج في الصناعات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

أي أن استخدام الرسوم الجمركية في هذه الحالات، قد لا يكون فعالا في تحسين العجز في ميزان المدفوعات.

3- تعويض الدعم الأجنبي

في حالة منح الدول الأجنبية لمنتجيها إعانة إنتاج بهدف خفض تكاليف إنتاج السلعة، وتتيح للمنتج الأجنبي أن يقوم بتصدير السلعة بسعر منخفض، في هذه الحالة يجب على الدولة فرض رسم جمركي يعادل قيمة الاعانة، حتى تصبح الصناعات المحلية قادرة على منافسة السلع الأجنبية، وهذا المبرر لحماية التجارة مقبول باعتبار أن للإعانة أثر سلبي على تخصيص الموارد على المستوى الدولي، حيث تسمح لمنتجين لا يتمتعوا بميزة نسبية، في انتاج سلعة معينة، أن يندرجوا في مجال الإنتاج على المستوى الدولي. وما لذلك أيضا من آثار سلبية على المستهلكين، نتيجة دفع أسعار أعلى داخل الدول.

4- معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة

يرى أنصار الحماية ضرورتها، وذلك بهدف زيادة فرص الاستثمار وخفض معدلات البطالة، وزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل بها. إلا أن فرض السياسات الحمائية بغرض خفض معدلات البطالة، قد لا يتحقق في حالة ما إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، والذي يؤدي إلى نقص الطلب على المنتجات الوطنية في الخارج. وتعتبر العمالة الرخيصة من أكثر الحجج شيوعا لفرض الحماية، وذلك باعتبار أن السلع المنتجة باستخدام العمالة الرخيصة، ستباع أقل ثمنا من المنتجات المحلية، مما يجعل المنتجين المحليين غير قادرين على المنافسة، كما أن الاستثمارات المحلية ستقع تحت إغراء نقل عملياتها إلى الخارج، بغرض الاستفادة من العمالة الرخيصة.

5- جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر

قد يكون الهدف من السياسات الحمائية، جذب رؤوس الأموال الأجنبية بقصد الاستثمار المباشر تجنبا للرسوم الجمركية المفروضة، أي يستخدم اجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس مال أجنبي، كما تساعد الاستثمارات الأجنبية وما يصاحبها من أساليب فنية جديدة مستخدمة في الإنتاج، على تطوير أساليب الإنتاج محليا والرفع من كفاءتها. والتقييم النهائي لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية يتوقف على كيفية توجيه تلك السياسة من جانب الدول المتلقية، ومدى مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في جهود الانماء الاقتصادي، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج، حيث يمكن في ظل تلك الضوابط أن يساهم الاستثمار الأجنبي، في الرفع من القدرات الإنتاجية والتصديرية للدولة.

6- حجة الإغراق السوقي

ترتبط سياسة الإغراق السوقي بالمنشآت الاحتكارية التي تمارس سياسة التمييز السعري، حيث يتم البيع في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن سعر البيع في السوق المحلي، وتعتبر غالبية الدول أن مثل هذه الممارسات التمييزية خرقا لمبدأ التنافس العادل، وبالتالي تسعى لحماية منتجاتها المحلية، من خلال فرض ضرائب استيراد بحجم يكفي لتغطية هذا التمييز السعري، ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات التي تعتمد على الإغراق السوقي، هو إخراج المنافسين لها من السوق العالمي، ومما يدعم هذه السياسة توفر حالات الفشل السوقي في الدول التي يكون فيها الطلب مرتفع المرونة.

إلا أن اتباع سياسات الحماية التجارية لمواجهة الإغراق السوقي، قد يؤدي إلى نتائج عكسية تؤثر سلبا على الاقتصاد المحلي، حيث أن سياسة الإغراق تؤثر إيجابيا على رفاه الدول المستوردة، وذلك لحصولها على السلع بأسعار متدنية، ولهذا فإن الدول التي تمارس منشآتها سياسة الإغراق تتأثر سلبا، باعتبار أن هذه السياسة هي نتاج للنفوذ الاحتكاري لإحدى منشآتها الناجم عن حالة الفشل السوقي، وبالتالي على الدول المصدرة استبدال سياسة الإغراق بسياسة مناسبة لحذف الفشل السوقي، الأمر الذي يؤدي إلى رفاهيتها الاقتصادية.

ثانيا: أدوات السياسة التجارية الحمائية

تشتمل أدوات السياسة التجارية الحمائية، كل الوسائل التي يمكن من خلالها التأثير على تدفقات التجارة الخارجية، سواء كانت هذه الأدوات مباشرة أو غير مباشرة، ويكمن إجمال هذه الأدوات فيما يلي:[1]

- الأدوات السعرية ومنها: الرسوم الجمركية، الإعانات، الرقابة على الصرف، الإغراق.
- الأدوات الكمية ومنها: نظام الحصص، الحظر، التراخيص.
- الأدوات التجارية ومنها: المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية، احتكار التجارة الخارجية.

1- الرسوم الجمركية على الاستيراد

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم أدوات السياسة التجارية، وهي عبارة على رسم في صورة مبلغ معين يفرض على السلعة وقت عبورها حدود الدولة، لتحقيق أغراض متعددة، ففي بعض الدول يتم فرض الرسوم الجمركية بهدف تحقيق إيرادات جمركية، حيث تعتمد كثير من الدول على حصيلتها من الرسوم الجمركية كمصدر لتمويل عمليات التنمية، كما تلجأ بعض الدول خاصة منها النامية إلى فرض رسوم جمركية لحماية صناعاتها الناشئة، بينما تسعى الدول المتقدمة من خلالها، إلى حماية العمالة الوطنية التي تعمل في صناعات بدائل الواردات

[1]- محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 222.

والتي يعتمد انتاجها على فنون إنتاجية مكثفة لعنصر العمل.[1] إن الضرائب التي تفرضها الدول متعددة ومختلفة، وذلك حسب طبيعة السلعة المستوردة، والنظام الضريبي المتبع في الدولة،[2] ولهذا من الضروري معرفة أنواع الضرائب، تمهيدا للتطرق إلى تحليل الآثار المترتبة عنها، وبناء على ذلك فإن ضرائب الاستيراد يمكن تقسيمها إلى ما يلي:[3]

أ- الضريبة النسبية أو ضريبة القيمة المضافة (Advalorem Tariffs)

وهي تمثل نسبة مئوية ثابتة من السعر، وتفرض على قيمة السلعة المستوردة وتتصف بما يلي:

- غير مستقرة ولا توفر حماية للإيرادات الجمركية، في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة.
- إمكانية تلاعب المستورد بقيمة فاتورة الاستيراد بالاتفاق مع مصدر السلعة، وبالتالي صعوبة إدارتها نتيجة الحاجة إلى تقييم السلعة المستوردة، والحاجة إلى موظفين مؤهلين، يتميزون بالقدرة على تقييم واردات السلع.

ب- ضريبة الاستيراد النوعية (Specifics Tariffs)

حيث تعتمد على نوع السلعة المفروض عليها الضريبة، وتفرض على شكل مقدار محدد وثابت من النقود على كل وحدة مستوردة من السلعة. ويتصف هذا النوع من الضريبة بما يلي:

- تفرض على وحدات السلعة وليس على قيمتها، وبالتالي سهولة إدارتها لعدم الحاجة لتقييم السلعة المستوردة.
- توفر الحماية والاستقرار لإيرادات الدولة الجمركية، في حال تراجع أسعار السلع المستوردة، باعتبارها تتجاهل قيمة السلعة المستوردة وتركز على كميتها.

ج- الضريبة المركبة على المستوردات (Compound Tariffs)

ويتميز هذا النوع بشموله لصفات الضريبة النوعية وضريبة القيمة المضافة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الاجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة.

2- آثار الرسوم الجمركية باستعمال تحليل التوازن الجزئي

سنبدأ تحليلنا بالتركيز على الآثار المترتبة على فرض ضريبة إستيراد على سلعة معينة، تنتج في صناعة صغيرة الحجم مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، وبافتراض أن هذه الصناعة تتم في دول صغيرة، فإن فرض تعريفة جمركية على الواردات يؤدي إلى النتائج التالية:[4]

---

[1]- إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2]- حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 73-74.

[4]- بلقاسم زايري، **المالية والتجارة الدولية**، الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2016، ص 263.

– تبقى أسعار السوق العالمية دون تغيير.

– ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بمقدار التعريفة الجمركية، وذلك بالنسبة للمنتجين، والمستهلكين في الدولة الصغيرة.

– يزداد الإنتاج المحلي للسلعة المستوردة، بينما ينخفض الاستهلاك المحلي، والاستيراد فرفاهية الدولة.

– يبقى سعر السلعة المستوردة بالنسبة للدولة الصغيرة دون تغيير، باعتبار هي التي تحصل على التعريفة الجمركية.

هذا فإنه يستند التحليل على منحنيات العرض والطلب، كما هو موضح في الشكل (2–1). وبافتراض أنه يمثل صناعة أجهزة التلفاز في الدولة (A)، حيث أن (D) يمثل الطلب المحلي و(S) يمثل العرض المحلي. وبناء على ذلك فإن:[1]

أ– في ظل غياب التجارة

يكون التوازن في الصناعة محليا، عند إلتقاء الطلب المحلي مع العرض المحلي عند النقطة E، ويتحدد السعر التوازني المحلي عند النقطة PE.

ب– في ظل التجارة الحرة

يكون السعر الدولي Pw والذي يمثل السعر الذي تستورد به الدولة A أجهزة التلفاز، وعند هذا السعر فإن الطلب المحلي يساوي $0Q_4$، والعرض المحلي $0Q_1$، وبالتالي فإن الواردات من السلعة تكون مساوية للفرق بين الإنتاج المحلي (العرض المحلي) $0Q_1$، والاستهلاك المحلي (الطلب المحلي) $0Q_4$، أي أن الواردات تمثل المسافة Q_1 Q_4. وعند السعر الدولي Pw يكون العرض الإجمالي (الإنتاج المحلي$0Q_1$ مضافا إليه الواردات Q_1 Q_4) يساوي الطلب المحلي.

وبافتراض أن السعر الدولي يبقى ثابتا، عندما تفرض الدولة A ضريبة استيراد وذلك باعتبار أن الدولة صغيرة لا تؤثر على السوق العالمي للسلعة، حيث عند فرضها لضريبة استيراد تساوي المقدار T لكل جهاز تلفاز مستورد، فإن الأثر الفوري هو ارتفاع السعر المحلي لأجهزة التلفاز بمقدار الضريبة T لتصبح PT، كما أن ارتفاع السعر له آثار متعددة، على كميات الإنتاج، والاستهلاك والاستيراد،[2] والتي يمكن استنتاجها من الشكل (2–1) كما يلي:[3]

[1]– حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]– المرجع نفسه، ص 80.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 80–81.

الشكل رقم 2-1: التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد (حالة الدول الصغيرة)

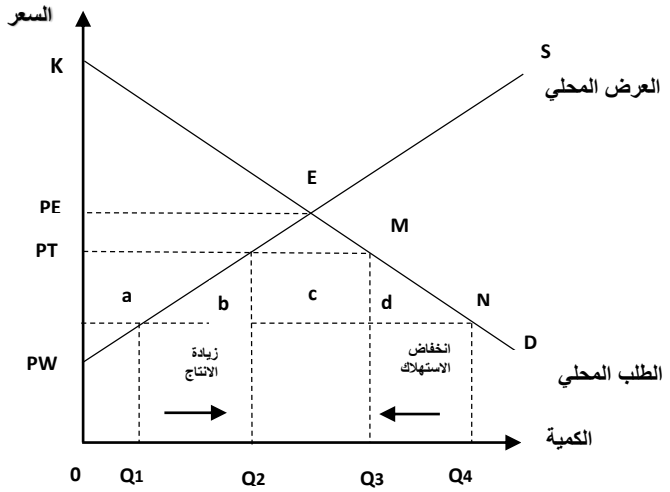

المصدر: حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 79.

بالنسبة للاستهلاك المحلي يؤدي ارتفاع أسعار أجهزة التلفاز إلى تراجع الاستهلاك المحلي من $0Q_4$ إلى $0Q_3$، ويتضح ذلك بالانتقال من النقطة N إلى النقطة M، على منحنى الطلب المحلي وتتمثل خسارة المستهلكين: خسارة المستهلكين= مساحة المنطقة a+ مساحة المنطقة b+ مساحة المنطقة c+ مساحة المنطقة d. أي خسارة المستهلكين= مساحة المستطيل c, b, a+ مساحة المثلث d. وفي إطار التجارة الحرة يكون فائض المستهلك مساويا للمساحة p_wkN، وهي مساوية للمساحة الكلية أسفل منحنى الطلب $OKNQ_4$ ناقص مساحة المستطيل OP_WNQ_4، وعند فرض ضريبة الاستيراد فإن فائض المستهلك ينخفض إلى P_TKM، أي أن مقدار النقص في فائض المستهلك هو المساحة P_WP_TMN.

أما فيما يتعلق بالإنتاج المحلي، فنتيجة ارتفاع الأسعار فإن المؤسسات المحلية ستتوسع في انتاجها، حيث يزداد الإنتاج المحلي من $0Q_1$ إلى $0Q_2$، وذلك راجع إلى أن المنتجين المحليين لا يدفعون ضريبة الاستيراد وبالتالي فإن السعر المحلي المرتفع يدفع المنتجين إلى زيادة انتاجهم، كما يوضح ذلك منحنى العرض المحلي، وتتمثل مكاسب المنتجين في مساحة المنطقة a، بينما تمثل مساحة المستطيل c إيرادات الدولة، ومجموع المكاسب المحققة تتمثل في المجموع الجبري لمكاسب المنتجين وإيرادات الدولة.

نتيجة للأثرين السابقين (زيادة الإنتاج المحلي، وانخفاض الاستهلاك المحلي) فإن الكميات المستوردة ستنخفض من Q_1Q_4 إلى Q_2Q_3، كما أن كمية الواردات يمكن أن تنخفض إلى الصفر، عند الرفع من ضريبة الاستيراد بمقدار كبير، أي أن المنتجين سيعرضون كامل الكمية المطلوبة، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة المانعة للاستيراد كليا.

يمكن القول إن الرسم الجمركي يعمل على تحويل المداخيل من المستهلكين، نحو المنتجين ونحو الدولة، حيث يعتبر دعما للإنتاج، وإيرادات جبائية متحصل عليها، وهذا على حساب المستهلك.

يمكننا التوسع في التحليل باستخدام التوازن الجزئي، للبحث في حالة الدول المستوردة الكبيرة اقتصاديا بما يجعلها تستطيع التأثير في السعر العالمي، في حالة ما قامت بتغيير حجم وارداتها من سلعة ما، ولبحث هذه الحالة نفترض وجود دولتان الدولة (1) والدولة (2) والتحليل الجزئي يعني إهمال الآثار الاقتصادية المترتبة على باقي القطاعات الاقتصادية،[1] ولتوضيح الآثار المترتبة على فرض ضريبة الاستيراد على السلع المستوردة يتم استخدام الشكل (2−2) والذي يوضح أن:[2]

– يلاحظ أن *pe>pe، إذن الدولة (1) ستستورد السلعة، والدولة (2) ستصدر هذه السلعة.

– في حالة غياب التجارة تتحدد نقطة التوازن بتقاطع كل من منحنى الطلب DN، ومنحنى العرض ON في الدولة (1)، وDE وOE في الدولة (2).

– في حالة قيام التجارة الدولية (بدون فرض ضريبة الاستيراد على السلعة المستوردة)، في هذه الحالة تستورد الدولة (1) السلعة من الدولة (2) لانخفاض أسعارها، وفي الشكل البياني يلاحظ أن السعر التوازني في التجارة الدولية هو Pm، والذي تتساوى عنده واردات الدولة (1) مع صادرات الدولة (2).

– قيام التجارة الدولية (مع فرض ضريبة الاستيراد على السلع المستوردة)، في حالة الدولة الكبيرة يعمل ذلك على رفع سعر السلع المستوردة، بحيث يصبح أعلى من السعر العالمي، في حالة التبادل الحر ينتقل السعر من Pm إلى Pt في الدولة (1).

– ارتفاع السعر سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وارتفاع الإنتاج في الدولة (1).

– انخفاض الواردات والذي سيترتب عليه إنخفاض السعر العالمي من Pm إلى*Pt.

[1]– المرجع نفسه، ص 99.

[2]– بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 267.

الشكل رقم 2-2: التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد (حالة الدول الكبيرة)

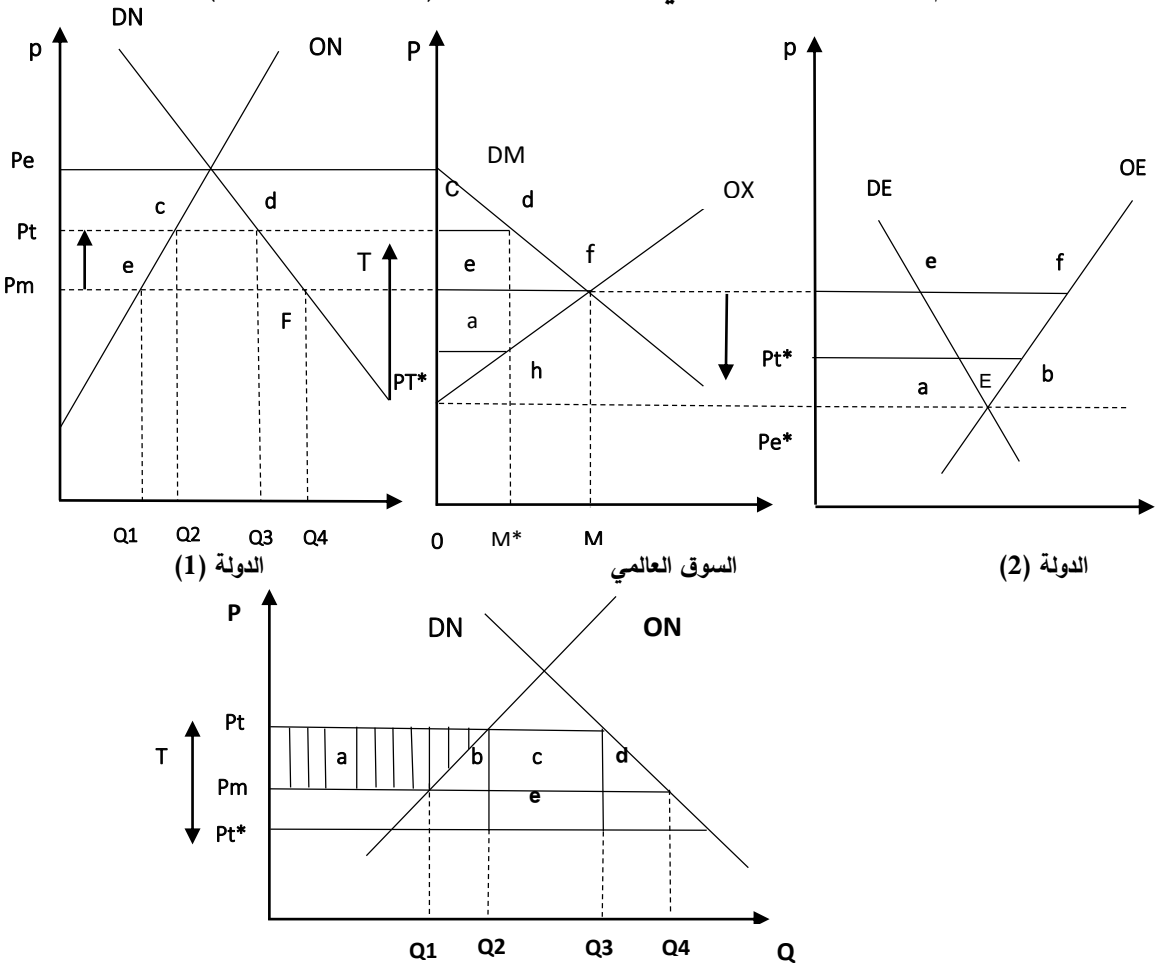

المصدر: بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 268.

يلاحظ أن ضريبة الاستيراد في حالة الدولة الكبيرة تحدث أثرين متناقضين:[1]

أ- خسارة في الفعالية وتتميز بخاصتين: خسارة في الفعالية الإنتاجية، إنتاج أكثر للسلعة لا تملك فيها الدولة ميزة تنافسية (اختلال على مستوى الإنتاج)، وخسارة في رفاهية المستهلكين (اختلال على مستوى الاستهلاك)

ب- مكسب مرتبط بتحسين معدلات التبادل (انخفاض السعر العالمي من Pm إلى*Pt) ويسمى بأثر معدل التبادل.

* خسارة المستهلكين: تتمثل في مجموع a+b+c+d

* مكسب المنتجين: a

* مكسب الدولة: T= (Pt-Pt*)Mc+e

* الخسارة الصافية: GN= e-(b+d) =b+d-e

[1]- المرجع نفسه، ص 269.

GN= (pm−pt*).M−1/2[(Pt−Pm).ΔM]، يكون المكسب كبير كلما كانت ΔM ضعيفة، وM معتبرة.

3- سياسة دعم الصادرات[1]

إعانات التصدير هي عبارة على مساعدة عامة، تمنح للمؤسسات التي تبيع جزءًا من إنتاجها في الخارج. مثل الرسوم الجمركية، يمكن أن تكون محددة (مبلغ مخصص لكل وحدة مباعة)، أو حسب القيمة (نسبة من القيمة المصدرة). من أجل فهم عواقب دعم الصادرات، يجب أن يكون المرء مدركا للميكانيزمات الأساسية. حيث مع هذا النوع من السياسة، تفضل الشركات في القطاع المستهدف تصدير منتجاتها بدلا من بيعها في السوق المحلية، على الأقل حتى يتجاوز السعر المحلي السعر العالمي بمقدار مساو للدعم. حيث يترتب على دعم الصادرات زيادة الأسعار في البلد المصدر، بينما يخفضها في البلد المستورد، وتأثيراته على الأسعار هي عكس تأثير التعريفات (انظر الشكل 2−3). يرتفع سعر الدولة المصدرة من pw إلى ps، ولكن بسبب انخفاض السعر الأجنبي من pw إلى*ps، فإن هذه الزيادة أقل من الدعم، في البلد المصدر يرى المستهلكون أن وضعهم يتدهور. بينما المنتجون يحققون أرباح، والحكومة تخسر لأنه يتعين عليها تخصيص جزء من ميزانيتها لتمويل الدعم. خسارة المستهلك تساوي المنطقة a + b، مكاسب المنتجين تساوي a+b+c، والدعم الذي تدفعه الحكومة (مقدار الصادرات مضروبة في مقدار الدعم) ويمثل: b+c+d+e+f+g. عندئذ يكون صافي خسارة الرفاهية مساويا لمجموع المناطق: b + d + e + f + g.

الشكل رقم 2−3: تأثير دعم الصادرات

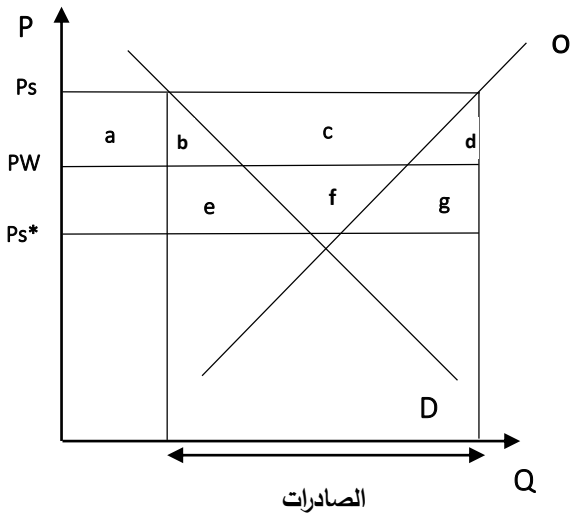

Source: Paul Krugman et autres, op.cit, p 221.

[1]−Paul Krugman et autres, **économie internationale**, 9e édition, Pearson Education, France, 2012, pp 221−222.

نجد أن b و d، يمثلان التشوهات الناتجة عن الاستهلاك والإنتاج. علاوة على ذلك، يؤدي دعم الصادرات إلى تدهور شروط التبادل التجاري، من خلال خفض سعر الصادرات في السوق الخارجية من Pw إلى *Ps، وهو ما يتناقض مع حالة التعريفة الجمركية. ينتج عن هذا التأثير خسارة إضافية في الرفاهية: e + f + g، والتي تساوي (*pw–ps) مضروبا في الكمية المصدرة. بشكل عام، فإن العواقب على رفاهية الاقتصاد لا لبس فيها: التكاليف التي يتحملها المستهلكون، والسلطات العامة تتجاوز إلى حد كبير أرباح المنتجين. يزيد دعم الصادرات الأسعار في البلد المصدر، بينما يخفضها في البلد المستورد.

4- سياسة تحصيص الواردات

الحصة هي جزء من عائلة التدابير الحمائية الغير جمركية، وذلك من خلال السماح فقط لكمية محدودة من السلع، سواء في القيمة، أو في الحجم لدخول البلد، قد تكون الحصة للاستيراد وكذلك للتصدير، في الحالة الأخيرة يكون العكس، فنحن نحد من الكمية التي يتم تصديرها لبلد ما من سلعة معينة (مثال: تقييد صادرات النفط من قبل أوبك للعمل على رفع الأسعار).[1] ويعتبر هذا النظام أكثر كفاءة من نظام التعريفات الجمركية من حيث التطبيق، خاصة في ظل السلع قليلة المرونة، والسبب في ذلك عند المرونة المنخفضة للطلب فإن ارتفاع السعر لن يؤدي إلى تراجع الطلب على الواردات، بينما في حالة الطلب عالي المرونة فإن ارتفاع السعر يؤدي إلى انخفاض الطلب، بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في السعر.[2] ولتوضيح أثر هذه السياسة سيتم الاستعانة بالشكل (2-4) حيث أن:[3]

أ- في ظل غياب التجارة

يتحدد التوازن عند النقطة E_0، حيث يتساوى العرض المحلي S مع الطلب المحلي D، ويتحدد سعر التوازن المحلي عند P_E.

ب- في ظل التجارة الحرة

عند السعر الدولي الثابت Pw فإن الاستهلاك يتحدد عند Q_4، والإنتاج المحلي عند Q_1، وبذلك تكون الكميات المستوردة مساوية للفجوة (Q_1-Q_4). فإذا تم تحديد الكمية المسموح باستيرادها من طرف الحكومة عند كمية أقل من كمية التجارة الحرة، مثلا عند الكمية (Q_1–Q_2)، فإن منحنى العرض الفعال للدولة يصبح BS_1،

[1] – **Le dico du commerce international**, site internet: https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/quota.html, Dernière visite: 24/09/2021.

[2] – حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] – المرجع نفسه، ص 88.

يتحدد التوازن الجديد عند E_1، حيث يتقاطع منحنى العرض الجديدBS_1 مع منحنى الطلب DD، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي من P_W إلى P_D، كما هو موضح في الشكل (2-4).

الشكل رقم 2-4: الآثار الجزئية لسياسة تحصيص الواردات

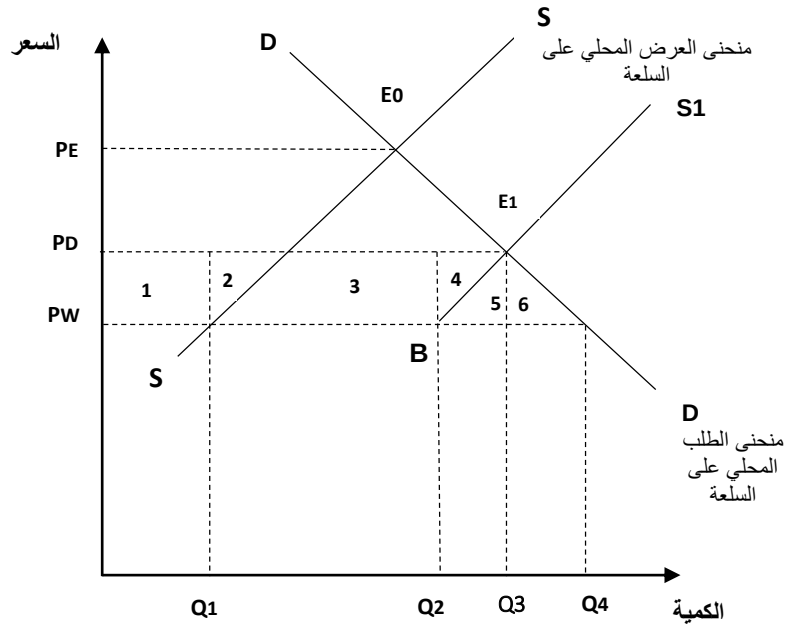

المصدر: حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

من خلال سياسة التحصيص، يتضح أن خفض الواردات يخلق فائض في الطلب يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي، مما يترتب عليه انخفاض في فائض المستهلكين، معبر عنه بالمساحة (6+5+4+3+2+1)، في حين أن فائض المنتج المحلي يزداد بمقدار المساحة (4+1). غير أن المساحة (3+2) في هذه الحالة لا تذهب لخزينة الدولة، باعتبار أن نظام التحصيص يمنح للمستوردين قوة احتكارية، تمكنهم من بيع كل وحدة من السلعة المستوردة بالسعر المحلي المرتفع P_D، في حين أنهم يحصلون على هذه السلعة من السوق الدولي بالسعر المنخفض P_W.

يتضح من خلال ما سبق أن نظام الحصص له آثار توزيعية مشابهة لآثار ضريبة الاستيراد، على كل من الأسعار المحلية، والإنتاج، والاستهلاك. بحيث تحقق مكاسب لوكلاء الاستيراد الذين يحصلون على رخص الاستيراد، في حين أنها تؤثر سلبا على رفاهية المستهلكين، وصافي هذه المكاسب والخسائر، تتمثل في الخسارة الصافية للاقتصاد الكلي، تساوي المساحة (6+5)، تماما كما هو الأثر في حال فرض ضريبة الاستيراد.

5- الإغراق كأحد أشكال إعانات التصدير

يعتبر الإغراق حالة من التمييز في تسعير سلعة ما، وذلك عند بيع ذلك المنتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر، لذللك يتم التأكد من وجود إغراق في أبسط صوره، عند مقارنة الأسعار بين البلدين المصدر والمستورد.[1] ويشترط لوجود حالة الإغراق أن تتوفر الشروط التالية:[2]

- أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين، بحيث أن أحدهما مرتفع في السوق الداخلية، التي تنتج فيه السلعة والآخر منخفض في السوق الأجنبية. ولا يشترط أن تباع السلعة في خارج البلد المنتج بسعر يقل عن تكلفة الإنتاج، وذلك نظرا لصعوبة تحديد تكلفة الإنتاج الفعلية.

- أن يكون البيع بسعرين وفي نفس الوقت، أما في حالة اختلاف الوقت، وحصل البيع في السوق الداخلية في الوقت الذي كان فيه السعر مرتفع، ثم انخفض السعر خلال الفترة بين تصدير السلعة ووصولها نتيجة ظروف العرض والطلب، فلن يكون هناك إغراق.

- يشترط أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع من استيراد هذه السلعة من الخارج، حيث أن إعادة استيرادها بسعر منخفض إلى سوق المنتج، يعتبر ذلك وكأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها. كما أنه يجب أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، مما يترتب عليه ارتفاع في الطلب على السلعة في الخارج نتيجة انخفاض الأسعار.

من الواضح صعوبة إثبات سياسة الإغراق، ويمكن للدول التي تمارسها أن تتذرع بمبررات مختلفة، كما أن لسياسات الإغراق آثار على كل من الدول المصدرة أو المستوردة. حيث عندما يتعلق الأمر بالدولة المصدرة يتحقق نتيجة لسياسات الإغراق زيادة في حجم الصادرات فيرتفع مستوى الدخل بفضل زيادة الإنتاج، والتوسع في إستغلال الموارد والطاقات العاطلة، وإن كان للإغراق آثار أيضا على مستوى الأسعار في الدولة المصدرة وذلك يتوقف على التغيرات في النفقة الحدية، فإن كانت متزايدة يترتب على الإغراق ارتفاع في الأسعار، وإن كانت متناقصة يؤدي الإغراق إلى خفض الأسعار نتيجة للتوسع في حجم الإنتاج، أما في حالة ثبات النفقة فإن زيادة الإنتاج المترتبة لسياسة الإغراق، لا تعكس تغيرا في مستوى الأسعار.[3] بينما يتوقف تقييم أثر سياسة الإغراق على الدولة المستوردة، على ما إذا كان الإغراق دائما أو مؤقتا، حيث في حالة الإغراق العارض

[1]- بعوش دليلة، الآليات القانونية لمكافحة الإغراق التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 31، العدد 4، جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2020، ص 521.

[2]- شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-141.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

يترتب عليه حصول المستهلكين في الدولة المستوردة على السلع بسعر منخفض، وبالتالي تحقيق رفاهيتهم، أما في حالة الإغراق الدائم يؤثر سلبا على الصناعات الوطنية ذات الإنتاج المثيل، مما يبرر مكافحته حتى من وجهة نظر أنصار حرية التجارة.[1]

6- الأسس والأساليب التنظيمية

تضم الوسائل التنظيمية الموضوعات المتعلقة بالسياسات التجارية، والتي يربطها جميعا اتصالها المباشر بالهيكل المنظم للمبادلات الدولية، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي:[2]

أ- المعاهدات التجارية

المعاهدة التجارية عبارة على اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول على المدى الطويل، عن طريق وزارات الخارجية عادة بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما، يشتمل الجوانب الاقتصادية والتجارية، هذا ويجب توفر بعض المبادئ في المعاهدات التجارية: مبدأ المساواة، مبدأ المعاملة بالمثل، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ب- الاتفاقات التجارية

من بين ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدات أنه يعقد لفترة قصيرة عادة لمدة سنة، ويتناول أمور محددة بالتفصيل، أكثر ما نجده في المعاهدة التجارية، والتي تقتصر على وضع المبادئ العامة، وقواعد السلوك بين الدول. وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة، وتتضمن على العموم العناصر التالية:

- الإشارة إلى المنتجات محل نطاق المبادلة بين الدولتين، وتتعهد كل من الدولتين بعدم إقامة عوائق أمام مبادلة السلع المذكورة (تسجل عادة في قوائم الاستيراد والتصدير ملحقة بالاتفاق).
- تحديد المستندات والإجراءات الازمة، التي تتطلبها العمليات التجارية بين البلدين.
- تحديد مدة الاتفاق وكيفية التصديق عليها، وكيفية تمديد العمل به، وإنشاء لجنة مشتركة تمثل كل من الدولتين، للإشراف على تنفيذ الاتفاق وحل ما قد ينشأ من خلافات، كما يعدل الاتفاق التجاري بواسطة تبادل الخطابات أو عقد بروتوكولات إضافية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 90.

[2]- أنظر إلى:

- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص ص 332-334.
- سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ج- اتفاقات الدفع

اتفاق الدفع ينظم كيفية أداء الحقوق والديون، الناجمة على العلاقات التجارية والمالية بين دولتين، وقد يكون ملحق باتفاق تجاري، وغالبا ما يتضمن اتفاق الدفع العناصر التالية:

- تحديد العملة التي يتم على أساسها تسوية المعاملات التجارية بين الدولتين، حيث تكون عملة دولة ثالثة أو عملة إحداهما، مع تحديد سعر الصرف، الذي يتم على أساسه تسوية المعاملات.
- فتح حساب في البنوك المركزية، لتقييد المبالغ المستحقة على كل من الدولتين، نتيجة المبادلات التجارية على أن يسوى الفرق في فترات دورية أو عند تاريخ نهاية الاتفاق.
- تحديد العمليات محل نطاق اتفاق الدفع (عمليات التصدير والاستيراد، أداء خدمات، إجراء تحويلات ...الخ).

وعادة ما تنتشر اتفاقيات الدفع بين الدول، التي تتبع نظام الرقابة على الصرف، أما الدول التي تتبع نظام حرية التحويلات النقدية، فتصفي التزاماتها عن طريق المعاملات المصرفية العادية.

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية

يعتمد المذهب الحر على سياسة حرية التجارة، حيث لا تتدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، ويرجع سبب نشأة حرية التجارة إلى ثلاثة عوامل أساسية، عامل مذهبي ويتمثل في مذهب الطبيعيين الذي ظهر في منتصف القرن الثامن عشر، والذي نادى بترك النشاط الاقتصادي حر، ومذهب التقليديين حيث دافع آدم سميث على حرية العلاقات التجارية الدولية، أما بالنسبة للعامل التاريخي يرجع إلى الفترة التي عرفت نشأة الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وما تابعها من التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق أقصى حد من الأرباح، ومع ضيق الأسواق الداخلية عن استيعاب هذه المنتجات نشأ دافع مستمر للبحث عن الأسواق الأجنبية بهدف تصريف المنتجات، وبالتالي لم تصبح سياسة الحماية التجارية التي انتهجتها دول أوروبا تطبيقا لمذهب التجاريين ملائمة لتلك التطورات، كما أن العامل التطبيقي والمتمثل أساسا إلى ما أدت إليه سياسات تقييد التجارة الخارجية، من إضرار بحجم المبادلات التجارية، وخاصة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين مما انعكس بدوره على المجهودات العديدة التي بذلت على المستوى الدولي للتخفيف من حدة سياسة الحماية التجارية.[1]

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

أولا: الحجج الاقتصادية لأنصار سياسة حرية التجارة

يعتمد أنصار مذهب حرية التجارة في تأييد وجهة نظرهم على مجموعة من الحجج تتمثل في:[1]

1- التخصص وتقسيم العمل الدولي

يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر بين العديد من الدول يساهم في إتساع نطاق الأسواق العالمية، مما يساعد على التخصص وتقسيم العمل، والذي يرجع أساسا إلى إختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية المناسبة للإنتاج. وعليه يمكن للمستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة من الحصول على أقصى مستوى من الرفاه، من خلال توفر السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم، والحصول على أحسن أنواع السلع وأقلها سعرا. على عكس سياسة الحماية تؤدي إلى تقليص حجم التجارة الدولية، حيث أن قيام أي دولة بفرض قيود على وارداتها وتشجيع صادراتها، سيترتب على ذلك اتباع الدول الأخرى إلى المعاملة بالمثل، ما يؤدي إلى تقليص حجم التجارة الدولية.

2- انخفاض أسعار السلع

ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، نتيجة التعريفات الجمركية على الواردات، والتي يتحملها المستهلك. كما أن الحماية تحد من المنافسة الخارجية مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار داخل البلد، وعدم الاهتمام بتطوير طرق الإنتاج. حيث أن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، وذلك يعود بالفائدة على كل من المنتج والمستهلك، فالمستهلك يختار أجود السلع وبالسعر المناسب، بينما يوجه المنتج موارده إلى إنتاج السلع التي يتميز في انتاجها، ويستغل موارده الاقتصادية بالشكل الأمثل.

3- تشجيع التقدم التكنولوجي والحد من الاحتكار

تعمل حرية التجارة إلى خلق منافسة حادة بين المنتجين وتكافؤ للفرص، حيث يسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق ووسائل الإنتاج، واعتماد على التكنولوجيا الحديثة، التي تساعد على زيادة حجم ونوعية الإنتاج وخفض التكلفة، وبالتالي عرض السلع بأسعار منخفضة، مما يعمل على احتفاظ المنتجين المؤهلين على حصتهم في السوق، وفي نفس الوقت يحصل المستهلكون على السلع بأسعار منخفضة، وبالتالي ينتفي احتكار السلعة من طرف منتج واحد، وتتم وقاية الاقتصاد من مساوئ الاحتكار. أما عند اتباع السياسات الحمائية فإن

[1]- أنظر إلى:

- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص ص 356-357.
- محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231.

المنتجين المحليين لا يسعون إلى ادخال التكنولوجيا، أو لتحسين طرق الإنتاج، لأنه يبقى محتكر للسوق المحلية، كما أن المستهلك لا يستفيد من انخفاض تكاليف الإنتاج في الخارج.

ثانيا: أدوات وأساليب حرية التجارة الخارجية

إن الانتقال الدولة من سياسة الحماية إلى سياسة الحرية، لا يتطلب فقط توفير أدوات شبيهة بتلك المستخدمة في الحماية التجارية، إنما يتطلب أيضا توفير المناخ المساعد على حرية التجارة، حيث أن هذا التحرير كثيرا ما يكون الجدل بشأنه واسعا، حيث تلجأ الدولة إلى التحرير التدريجي أو الفوري أو حسب اتفاقيات معينة، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهم أدوات التحرير التجاري،[1] وعموما هي أدوات معاكسة تماما لأدوات سياسة الحماية التجارية.

1- أسلوب التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المباشرة[2]

يعتبر إلغاء القيود الكمية المباشر من بين الإجراءات المخالفة لنظام الحصص المطبق في سياسة الحماية، حيث تلغى التنظيمات المتعلقة بتحديد حصص الواردات أو الصادرات من السلع، ليصبح بإمكان المستوردين والمصدرين من خلال اتباع هذا الأسلوب من استيراد أو تصدير الكميات التي يرغبون بها. كما تتبع أغلبية الدول التي تتبنى إصلاحات اقتصادية إلى التحرير التدريجي لتجارتها الخارجية لتجنب الانعكاسات الخطيرة التي تنتج عن التحرير الفوري، لذا تلجأ الدول لأسلوب التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، المفروضة على وارداتها، وقد يكون التخفيض سنويا، أو قد يمتد لسنوات حتى يتلاشى الرسم تدريجيا.

2- تحرير سوق الصرف الأجنبي

يعكس تحرير سوق الصرف الأجنبي ارتباط الاقتصاد المحلي لدولة ما بالعالم الخارجي، كما يرتبط هذا السوق بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يؤثر ويتأثر بها كقيمة الصادرات والواردات.[3] والمقصود بتحرير الصرف ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق، من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي، بدل أسلوب الرقابة عليه مما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين من الحصول على الكمية التي يرغبون بها من النقد الأجنبي، وفقا للسعر الذي يحدده سوق الصرف الأجنبي.[4] أي أن تحرير سوق الصرف الأجنبي

---

[1]- محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[2]- المرجع نفسه، ص 232.

[3]- عطا الله أبو سيف أبادير، رشا حسن فهمى السيد، تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 33، العدد 03، جامعة حلوان، 2019، ص 141.

[4]- محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 232.

والمعبر عنه بالتعويم يسمح بتحرير المبادلات التجارية الدولية، على عكس نظام الرقابة على الصرف، الذي يحد من المبادلات الدولية، من خلال تحديد حصة المستوردين من العملات الأجنبية.

المطلب الثالث: ماهية الانفتاح التجاري

هناك العديد من التعريفات التي تحدد مفهوم الانفتاح التجاري باختلاف الجهة المعرفة له. حيث يعرفه الاقتصادي "KRUEGER" على أنه أي سياسة التي من شأنها أن تقلل ضوابط التقييد، للتحول من إقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، حيث يتم التقليل من الضوابط أو يتم ازالتها نهائيا، وتعتبر التخفيضات في الرسوم الجمركية خطوة أساسية في الانفتاح التجاري، غير أنه لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفة الجمركية صفر أو متدنية جدا، أي حسب هذا التعريف يمكن أن يعتبر الاقتصاد منفتح، وفي نفس الوقت يفرض رسوم جمركية.[1]

بينما يعرف المعهد العربي للتخطيط الانفتاح التجاري، على أنه اتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى استبدال القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، وبالتالي اشتمال برنامج الانفتاح التجاري، للعديد من الإجراءات تتعلق أساسا بسياسات الإستيراد والتصدير، وسياسات سعر الصرف، والسياسات التجارية، اتجاه الشركاء التجاريين.[2]

وتجدر الإشارة إلى التفرقة بين بعض المصطلحات المرتبطة بسياسة الانفتاح التجاري كالانفتاح المالي،[*] والانفتاح الاقتصادي الذي يشتمل على الانفتاح المالي والتجاري.[3] هذا وحظي قياس الانفتاح التجاري بالكثير من الاهتمام في الاقتصاد الدولي، حيث أستعملت مؤشرات مختلفة، وبشكل عام يمكن تصنيفها إلى فئتين: مؤشرات الانفتاح المطلق، ومؤشرات الانفتاح النسبي.

---

[1]– Sébastian Edwards , Openness Trade libéralisation and growth Developing contries , **journal of economic littérature** , London, Vol 31, N° 03, September 1993, P 1367.

[2]– موراد تهتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1990–2013، **مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية**، المجلد 02، العدد 01، جامعة العربي تبسي، تبسة، مارس 2017، ص 240.

[*]– الانفتاح المالي: يعني إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، كما يتضمن اتخاذ التدابير لجذب رأس مال الأجنبي، والحد من التمييز ضد المؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الأسواق المحلية.

[3]– حداد بسطالي، **أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية: 2019–2020، ص 4.

أولا: مؤشرات الانفتاح المطلق

تهدف هذه المؤشرات بشكل أساسي إلى التقييم المباشر لدرجة انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية، من بين المؤشرات في هذه الفئة، يمكننا أن نذكر على وجه الخصوص:[1]

1- نسبة الانفتاح

يتم حساب نسبة الانفتاح أو معدل الانفتاح وفقا لـ النسبة: (X+M)/PIB،[*] حيث (X, M, PIB) تمثل على التوالي: الصادرات، والواردات، والناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك فإن هذه النسبة، التي يمكن حسابها بسهولة يتم الطعن فيها لأسباب مختلفة بما في ذلك على وجه الخصوص سبب محاسبي، لأن البلدان التي تستورد السلع الوسيطة، أو المنتجات شبه المصنعة سيتم دمجها في الصادرات أيضا، يمكن أن تكون النسبة عالية أيضا نتيجة سياسات ليست ليبرالية للغاية، ولكنها تعمل في الاتجاه المعاكس، على سبيل المثال في حالة الدولة التي تقيد وارداتها وتشجع صادراتها، والتي ستظهر على أنها منفتحة مثل الدولة التي تمارس سياسات تجارية أكثر حيادية، كما تعتمد على العديد من المتغيرات المستقلة عن السياسات التجارية مثل التكوين الجغرافي، والموارد الطبيعية، وما إلى ذلك .. إلخ. على سبيل المثال، تكون البلدان الأكبر عموما أقل انفتاحا، والدول الغنية بالموارد الطبيعية أكثر نسبيا.

2- القياس المباشر

تهدف هذه الطريقة إلى تحديد معدل أو مستوى تسعير التجارة الخارجية. وهذا على سبيل المثال هو حالة "Barro and Lee" (1999) اللذين استخدما بيانات الأونكتاد (CNUCED) بشأن الحواجز الجمركية (متوسط التعريفات) والحواجز غير الجمركية.

كانت هذه الطريقة أيضا موضوع انتقادات معينة، لا سيما عدم ترجيح وسائل التعريفات الجمركية حسب الحصص التجارية. وبالتالي فإن هذا المؤشر يميل في تقدير انفتاح البلدان، التي تفرض رسوم مرتفعة على المنتجات القليلة التي تستوردها بكميات كبيرة، وبالتالي تبدو البلدان التي تطبق سياسة تجارية محايدة، وذات تعريفات موحدة، أكثر انغلاقا من البلدان التي تطبق تعريفات مرتفعة.

[1]- Bekihal Mohammed, Adouka Lakhdar, Ouverture commerciale et performance économique: le cas de l'Algérie pour la période 2000-2015, **Journal Al-riyada for Business Economics**, Vol 06, N° 01, Université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Janvier 2020, pp 227-228.

[*]- كما تستعمل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كل على حدى (M/PIB, X/PIB)، لقياس درجة الانفتاح التجاري.

3- التقييمات النوعية والذاتية

يتضمن ذلك دمج مختلف المؤشرات المتاحة للضغط الحمائي، من المؤسسات الوطنية أو الدولية في مؤشر تركيبي، من أجل تقييم البلدان المدروسة ككل. يتم استخدام هذه الطريقة الذاتية من قبل معاهد مختلفة بما في ذلك، صندوق النقد الدولي، ومعهد فريزر (Fraser Institute).*

ثانيا: مؤشرات الانفتاح النسبي

تهدف هذه الأساليب إلى تقييم انفتاح بلد ما فيما يتعلق بمعيار تم إنشاؤه أو ملاحظته في بلد أو منطقة مرجعية، سيكشف الفرق بين القيمة الملحوظة في بلد ما وهذا المعيار درجة انفتاح البلد.[1] ومن بين هذه المؤشرات يمكن أن نذكر منها:[2]

1- مؤشرات التشوه

انطلاقا من التعريفة الجمركية أو قيود التجارة الأخرى، مثل فرق السعر المحلي بالنسبة للسعر الأجنبي، يتم تحديد مستوى الحاجز أمام التجارة. وهذا يعطي مستوى حماية التجارة من خلال مقارنة فروق الأسعار. وبالفعل فإن مبدأ تحليل التعريفة الجمركية، أو أي حاجز جمركي مماثل يسمح بعرفة مدى انفتاح بلد ما مقارنة ببلد آخر، ويترتب على أي زيادة في الحاجز التجاري، إلى تشوهات في منحنيات العرض والطلب. خلاف ذلك فإن خفض مستوى الحاجز التجاري، يقلل من مستوى التشوهات التجارية ويزيد من حجم التجارة.

2- مؤشرات البواقي

لقد اقترح مؤلفون مثل كل من: (Chenery et Syruin 1989)، و(Guillaumont 1994-2000) طريقة للسيطرة على التدفقات التجارية، من خلال المتغيرات الهيكلية المستقلة* عن السياسة التجارية. حيث يصبح الفرق بين حجم التجارة الملحوظ والمتوقع من النموذج المعياري مؤشرا للانفتاح. إذا كانت هذه البقايا إيجابية (التجارة المرصودة – التجارة المتوقعة)، تعتبر الدولة منفتحة والعكس صحيح. هذا المؤشر بلا شك

---

* – معهد فريزر: هو مركز أبحاث كندي متخصص في السياسة العامة، ومؤسسة خيرية مسجلة. ويرتبط بشبكة عالمية من 80 مؤسسة فكرية.

[1]– Jean-Marc Siroën, **L'ouverture commerciale est-elle mesurable ?, in Ouverture et développement économique**, site internet: https://www.researchgate.net/publication/292699655_L'ouverture_commerciale_est-elle_mesurable_in_Ouverture_et_developpement_economique, Dernière visite: 22/10/2021.

[2]– Bekihal Mohammed, Adouka Lakhdar, op.cit, P 228.

* – المتغيرات الهيكلية: كمتغيرات الحجم، ومتغير الناتج الداخلي الخام، ومتغير الدخل الفردي، ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها، وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية متمثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية.

أفضل من معدل الانفتاح البسيط، لأنه يلغي بعض العوامل التفسيرية للتجارة بخلاف تلك المتعلقة بالسياسة التجارية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

المقصود بنظريات التجارة الخارجية، أنها تلك النظريات التي حاولت الإجابة عن أسباب قيام التجارة الخارجية، أي الوقوف على أسباب تخصص دولة ما في تصدير سلعة، أو مجموعة من السلع بعينها دون غيرها، وكذلك أسباب استيراد دولة ما لسلعة أو مجموعة من السلع من دول أخرى.[1]

وقد تعددت نظريات التجارة الخارجية، بتعدد أصحابها ووجهة نظر كل منهم في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، حيث يمكن تقسيمها على النحو التالي: النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسكية، والنظريات الحديثة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر ومن أبرز روادها آدم سميث " نظرية التكاليف المطلقة وتقسيم العمل"، دافيد ريكاردو " نظرية الميزة النسبية" جون ستيوارت ميل " نظرية القيم الدولية للعمل"،[2] وقد ظهرت كرد فعل على التجاريين الذين نادو بضرورة أن تفرض الدولة القيود على التجارة الخارجية، بهدف تحصيل أكبر كمية من المعادن النفيسة المتمثلة في الذهب والفضة، لاعتقادهم بأن المعادن النفيسة هي الثروة الحقيقية ومقياس قوة الدولة، فجاءت النظرية التقليدية لتعتبر أن قوة الدولة لا تتمثل فيما لديها من معادن نفيسة فقط، وإنما أيضا بما لديها من ثروة حقيقية أخرى، متمثلة أساسا في سلع الاستهلاك والأراضي، ونادت بحرية التجارة الخارجية.[3] هذا وتقوم النظرية الكلاسيكية على أساس الفرضيات التالية:[4]

- وجود سلعتين وبلدين فقط. من أجل سهولة التحليل.
- تعتبر نظرية القيمة في العمل من دعائم المدرسة الكلاسيكية، وتتحدد قيمة السلعة بكمية العمل المتضمن فيها، ويعني ذلك أن نسبة المبادلة بين سلعتين تساوي نسبة ما بذل من إنتاجها من عمل.

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2]- جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 5.

[3]- محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[4]- أنظر إلى:

- جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 6.
- محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 25.

– تمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال داخل البلد الواحد، ولا تتمتع بحرية الانتقال بين البلدين، بسبب بعض الموانع الاجتماعية، والثقافية، والتنظيمية.

– أن هناك منافسة كاملة في إنتاج السلعتين، وتماثل أذواق المستهلكين في كل من الدولتين.

– إن آلية المواءمة تضمن التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال العلاقة بين كمية المسكوكات ومستوى الأسعار، ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها، فإنها ستحصل على فرق في شكل مسكوكات، ويؤدي ذلك إلى زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور فتقل الصادرات، وترتفع الواردات حتى يتحقق التوازن.

– كمية الموارد المتاحة لا تتأثر بالتبادل ولا توجد موارد عاطلة، فكمية العمل المتاحة تتوقف على حجم السكان وتركيبتهم العمرية، كما أن مساحة الأراضي، وكميات رؤوس الأموال لا تتأثر بالتبادل الدولي.

– التكنولوجيا المطبقة في الإنتاج واحدة في كل من الدولتين.

الفرع الأول: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث

تشكل الأطروحات التي وضعها آدم سميث في كتابه للبحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم عام 1776 نقطة بداية التحليل الكلاسيكي للتبادلات الدولية، وطور مطولا الأطروحة التي بموجبها تنشأ الكفاءة من تقسيم المهام، والاعتماد المتبادل بين الأفراد في المجتمع وأيضا على نطاق دولي، لإظهار مزايا حرية التجارة الخارجية.[1] وباتباع مبادئ آدم سميث في تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الدولي قدم نظريته في التجارة الخارجية والتي عرفت بنظرية (النفقات المطلقة) أو (المزايا المطلقة).[2] وتوضح نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث ما يلي: إذا قامت التجارة الخارجية اختياريا بين دولتين، فإن كل من الدولتين لابد أن تحقق مكسب من قيام التجارة فكيف يتحقق ذلك؟ فمن خلال تخصص دولة ما في تصدير وإنتاج السلعة التي تتمتع (بميزة مطلقة) في إنتاجها، أي السلعة التي تستطيع انتاجها بأكثر كفاءة وبتكلفة مطلقة، أقل من الدول الأخرى، كما أن هذه الدولة أقل كفاءة في إنتاج السلعة الأخرى، حيث تترك إنتاج هذه السلعة للدولة الأخرى، والتي تتمتع في ذات الوقت بميزة مطلقة في إنتاجها، وباتباع هذا المبدأ فإن توظيف الموارد سيكون أكثر كفاءة حيث ستتمكن الدولتين من الحصول على كمية أكبر من السلعتين، وتعظيم الإنتاج.[3] ويمكن إيضاح فكرة المزايا

[1]– Lahsen Abdelmalki, René Sandretto, **Le commerce international: Analyses institutions et politiques des Etats**, Boeck Supérieur, Belgique, 2017, p 9.

[2]– إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3]– المرجع نفسه، ص 27.

المطلقة بالاستعانة بالمثال التالي:[1] بافتراض وجود تبادل تجاري بين الجزائر والصين، وأن كل منهما ينتج القمح والقماش، وأن تكاليف الإنتاج مقدرة بساعات العمل كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 2-2: تكاليف الإنتاج مقدرة بساعات العمل

	القمح	القماش
الجزائر	4	6
الصين	8	3

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن إنتاج وحدة واحدة من القمح، يكلف أربع ساعات عمل في الجزائر، بينما يكلف ضعف ذلك في الصين، كما أن إنتاج وحدة واحدة من القماش، يكلف ست ساعات عمل في الجزائر، بينما يكلف نصف ذلك في الصين، وعلى هذا الأساس من مصلحة الجزائر التخصص في إنتاج القمح نتيجة تميزها بميزة مطلقة في إنتاجه مقارنة بالصين، وتترك إنتاج القماش للصين، باعتبارها تتميز بميزة مطلقة في إنتاج هذه المادة، وذلك حتى يتمكن البلدان من خفض تكاليف الإنتاج.[2] وبالتالي يرى آدم سميث أن اختلاف التكاليف المطلقة يشكل أساس التخصص، وتقسيم العمل الدولي، وسببا لقيام التجارة الخارجية.

ولكن السؤال المطروح: ماذا لو لم يكن للبلد أي ميزة مطلقة؟ هل سيحرم من التبادل الدولي؟ فوفقا لنظرية المزايا المطلقة الجواب هو استحالة قيام التبادل بين هذا البلد وباقي البلدان، وللخروج من هذه الإشكالية قدم ريكاردو نظرية جديدة، حاول من خلالها إثبات أنه يمكن قيام عملية التبادل بين كافة بلدان العالم، حتى وإن لم يكن للبلد أي ميزة مطلقة.

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية

تم تطوير نظرية الميزة النسبية من قبل دافيد ريكاردو، حيث اعتمد على دولتين، إنجلترا والبرتغال وعلى سلعتين، القماش والنبيذ، وأظهر فوائد التبادل حتى لو لم يكن لأحد البلدين في هذه الحالة إنجلترا، أي ميزة مطلقة لإنتاج السلعتين.[3] وذلك كما هو موضح في المثال التالي:[4]

[1]- فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2]- المرجع نفسه، ص 222.

[3]- Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, **Le commerce international: théories politiques et perspectives industrielles**, 3^{e} édition, Presse de l'université du québec, canada, 2006, p 2.

[4]- بن أحمد الحاج، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص 28.

الجدول رقم 2-3: وحدات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتوج في السنة

	السلعة 1 نبيذ	السلعة 2 قماش	التكلفة النسبية لوحدة النبيذ في البلد الواحد	التكلفة النسبية لوحدة قماش في البلد الواحد
البرتغال	80 ساعة عمل	90 ساعة عمل	0,88 =90/80	1,12 =80/90
إنجلترا	120 ساعة عمل	100 ساعة عمل	1,2=100/120	0,83 =120/100

يلاحظ من الجدول أن البرتغال لها ميزة مطلقة على إنجلترا في كلا خطي الإنتاج، ولكن ريكاردو يرى أنه يمكن أن يحقق التبادل التجاري ربحا لكلا الدولتين، حيث أنه يمكن للبرتغال أن تحقق مكاسب أكبر لو تخصصت في إنتاج النبيذ، وقامت بتصديرها إلى إنجلترا، لكونها تتمتع بميزة نسبية أكبر في إنتاج وحدة النبيذ مقارنة بإنتاج الوحدة الواحدة من القماش، حيث أن التكلفة النسبية لإنتاج وحدة النبيذ في البرتغال هي0,88 ويعني ذلك أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ، تعادل تكلفة إنتاج 0,88 وحدة من القماش، بينما في إنجلترا فإن التكلفة النسبية لوحدة النبيذ هي 1,2 وحدة قماش، وبالتالي نجد أن التكلفة النسبية لوحدة النبيذ المنتجة في البرتغال، أقل من التكلفة النسبية لوحدة النبيذ المنتجة في إنجلترا (0,88 < 1,2)، أي أن ريكاردو يرى أنه من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج النبيذ، وتصدره إلى إنجلترا وتستورد منها القماش، باعتبار أن التكلفة النسبية للقماش في إنجلترا أقل من التكلفة النسبية للقماش في البرتغال (0,83 < 1,12).[1]

إن نظرية النفقات النسبية نجحت في تسليط الضوء على أهمية الواردات، والتخصص الدولي وحرية التجارة، غير أنها لم تسلم من النقد، فالنظرية أغفلت إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، خاصة عامل رأس المال، كما أنها تفترض ثبات النفقة، وبالتالي أغفلت إمكانية خفضها نتيجة لمزايا الإنتاج الكبير، كما أهملت النظرية نفقة النقل، وهي من الأهمية بحيث لا يمكن إهمالها، هذا ويجب الإشارة أن القصور الرئيسي لهذه النظرية، يكمن في طابع السكون الذي تتميز به، حيث ما يعتبر ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك في الغد، ويضاف إلى ذلك أنها تقوم أساسا على نظرية العمل في القيمة، والتي تبين قصورها عن مطابقة الواقع.[2]

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية تركز على جانب الإنتاج، حيث تحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، ويعود الفضل في سد هذا النقص إلى الاقتصادي جون ستيوارت ميل.

[1]- محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية

لم توضح النظريات السابقة معدل التبادل التجاري بين الدول، حتى جاء جون ستيوارت ميل وحدد المعدل الذي تصل إليه التجارة الخارجية إلى مرحلة التوازن.[1]حيث أن سعر التبادل حسب ميل يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد يغطي حجم وارداته، وأوضح ميل أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين، لا تعتمد على نسب التبادل الوطنية وعلى تكاليف الإنتاج فقط، بل وعلى نمط الطلب ومرونته السعرية، لكل من السلعتين في الدولتين محل التبادل.[2] وتقوم نظرية القيم الدولية على الافتراضات التالية:[3]

– بما أنه لا يمكن تقرير قاعدة عامة حول أذواق وحاجات المستهلكين، فإننا لا نستطيع تحديد عند أي نسبة يمكن تبادل السلعتين. وبما أنه يمكن معرفة الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل (نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين)، وبالتالي فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين، يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة. أي أن معدلات التبادل الدولية، ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

– عند قيام التجارة بين دولتين وعلى سلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية، ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

– إعتماد موقع معدلات التبادل، على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذلك على مرونة هذا الطلب، حيث إذا كان طلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند سعر معين مرتفع، في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى عند سعر منخفض، فستميل شروط التجارة الدولية لمصلحة الدولة الثانية، والعكس صحيح. من ناحية أخرى إذا كانت مرونة الطلب في إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى عند سعر معين أكبر من الواحد، اتجهت شروط التجارة الدولية لغير مصلحة هذه الدولة والعكس صحيح. أي إن الدولة ذات الطلب غير مرن هي التي تعود عليها الفائدة الأكبر من التجارة، أما الدولة ذات الطلب المرن فتعود عليها الفائدة الأقل.

– إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية، حيث يصبح سعر السلعتين في كل من الدولتين مرتفع. كما أنه لا توجد قاعدة لتوزيع نفقات النقل بين الدولتين، وأن احتسابها ضمن التكلفة سيؤدي إلى زيادة تكلفة

[1]– عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 89.

[2]– محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 106–107.

الواردات، والتغيير في الطلب المتبادل، بسبب اختلاف المرونات ومن ثم تغيير معدل التبادل الدولي. كما أنه من ناحية أخرى تحد تكلفة النقل من التخصص الدولي، حيث وجود هذه النفقات يزيد من تكلفة السلع المستوردة مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها.

وطبقا لهذه النظرية هناك مكسب ناتج عن قيام التجارة الدولية، وتوزيع المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، وعلى العموم كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان مكسبها من التجارة الدولية ضئيلا، والعكس صحيح.[1] كما دعا ميل للإهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة تحقيق مكاسب من خلال التوسع في الأسواق الخارجية، وتوصل أن الدول الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر، من الدول الكبيرة في التجارة الدولية،[*] ففي وسع الدول الصغيرة أن تتبادل مع الدول الكبيرة دون أن تأثر على المعدل السائد في هذه الأخيرة، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة في الدول الكبيرة وضخامة طلبها.[2]

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية

على الرغم من أن الإضافة الحقيقية للنظرية التقليدية في التجارة الخارجية، تمثلت أساسا في إبراز أسباب قيام التجارة بين الدول، وتفسير هذه الأسباب تفسيرا علميا، إلا أنها لم تنجو من الانتقادات في مضمونها والافتراضات التي قامت عليها أيضا، نذكر منها ما يلي:[3]

– فمن حيث المضمون انتقدت على ما اعتمدت عليه من أن اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، هو أساس انتشار ظاهرة التخصص الدولي، وبالتالي قيام التجارة الخارجية، غير أنها لم تفسر أسباب اختلاف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى.

– من حيث الفروض التي قامت عليها النظرية فقد تعرضت للعديد من النقد، بعضها على يد أنصارها مثل جون ستيوارت ميل، الذي حاول من خلال نظريته أن يثبت أن اسقاط فرض الدولتين والسلعتين، ليس من شأنه أن يغير النتيجة النهائية لنظرية النفقات النسبية، أو لنظرية القيم الدولية.

[1]– زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[*]– يؤكد الواقع العملي غير ذلك إذ أن مكسب الدول الصغيرة، النامية أو المتخلفة في التجارة الدولية، يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بمكاسب الدول الكبيرة.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 15–16.

[3]– صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 59–60.

– كما أن افتراض أن قيام التبادل التجاري بين الدولتين يتم في صورة مقايضة، هو مخالف لواقع المبادلات الدولية، التي تتم على أساس النقود، وهو ما يتناقض مع نظرية الثمن، سواء أكان ثمن المنتجات، أو ثمن عوامل الإنتاج.

– ما يعاب على النظرية اعتمادها على نظرية القيمة في العمل، أي تحدد قيمة السعة على أساس كمية العمل المتضمن فيها، في حين يشير الواقع أن الأجور لا تمثل إلا جزء من تكلفة الإنتاج.

– أخذ على النظرية إفتراضها عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال بين الدول المختلفة، في حين أن عناصر الإنتاج يمكن انتقالها من دولة إلى أخرى، مما قد يؤثر على ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج، والدليل على ذلك هو انتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة الصناعية إلى مختلف الدول المتخلفة، لاستغلال الموارد الطبيعية الموجودة بها، واكتساب هذه الدول لبعض الخبرات، والتخصصات.

– كما ما يعاب على النظرية التقليدية، تسليمها بوجود الدول محل المبادلات التجارية في حالة التشغيل الكامل على الرغم من أنها غير محققة في جميع الدول، كما أنه من الملاحظ أن شروط تطبيق المنافسة الكاملة غير متوفرة حاليا في أي سوق، بحيث لا تتوفر المعرفة الكاملة بأحوال السوق، وحرية الولوج في السوق والخروج منه، كما يلاحظ أن الأسواق تسودها العديد من صور المنافسة الاحتكارية، مما يؤدي إلى اختلاف الأسعار والأجور، وبالتالي تغير ظروف الاستيراد والتصدير.

يمكن القول على الرغم من الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية في التجارة الخارجية، غير أنها صاحبة السبق في إيجاد تفسير لأسباب قيام التجارة الخارجية، والوقوف على أسباب تخصص دولة ما في تصدير سلعة أو مجموعة من السلع بعينها دون غيرها، لكنها لم تحدد سبب اختلاف النفقات النسبية، وهو ما حاولت المدرسة الحديثة في التجارة الخارجية الوصول إليه.

المطلب الثاني: النظرية الحديثة للتجارة الدولية

في مؤلفه "التجارة الإقليمية والدولية" عام 1933 قدم الاقتصادي السويدي "برتل أولين" تفسيرا للقانون الكلاسيكي المتعلق بالتكاليف النسبية، كما أوضح أن العديد من القضايا المطروحة في مؤلفه تفسر مقال مواطنه وأستاذه "ايلي هكشر" الذي طبع عام 1919، ومنذ ذلك الحين كثر الحديث على ما يسمى بنظرية هكشر–أولين، أو نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج.[1] هذا ويعتمد نموذج هكشر–أولين على العديد من

[1]– محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 58–59.

الفروض الأساسية، التي يعتبر توفرها شرطا أساسيا لصحة النتائج المتوصل إليها، يمكن توضيحها على النحو التالي:[1]

– اعتبار أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة، واحدة في كافة الدول، أي استبعاد دور البحث والتطوير وما يترتب عليهما، من اكتساب إحدى الدول لمزايا مكتسبة، واستبعاد عنصر الزمن لبقاء دوال الإنتاج ثابتة دون تغيير خلال الزمن.

– دوال الإنتاج خطية ومتجانسة، حيث يعبر عن هذا الفرض بأنه في حالة زيادة المدخلات في إنتاج سلعة ما وبنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة. وبالتالي استبعاد اقتصاديات الحجم كأحد المزايا النسبية المكتسبة، كإضافة إلى المزايا النسبية الطبيعية، والتي تنشأ نتيجة نسب توافر كميات عناصر الإنتاج (العمل، ورأس المال العنصرين التي تفترض نظرية هكشر–أولين وجودهما)، حيث أن نموذج "هكشر–أولين" يبحث فقط على أسباب اختلاف المزايا النسبية الطبيعية، دون المزايا النسبية المكتسبة، كما أن الإنتاج يخضع لقانون النفقة الثابتة، وهو نفس خطأ التحليل الريكاردي.

– سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات، والأخذ بهذا الفرض يعني استبعاد كل الصور الاحتكارية التي تنظم أسواق الإنتاج والاستهلاك، ووجود دولتين وسلعتين فقط.

– عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا، كما يركز نموذج "هكشر–أولين" اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة الخارجية في المنتجات تامة الصنع (السلع الاستهلاكية)، دون الأخذ بعين الاعتبار التجارة الخارجية في السلع الاستثمارية، والوسيطة.

– استبعاد ظاهرة تبديل كثافة عناصر الإنتاج، أي إذا تم وصف السلعة على أنها كثيفة العمل، فإنها تظل كما هي، حتى لو تغيرت الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج المستخدمة في انتاجها.

– من بين الفرضيات الأساسية للنموذج عدم وجود نفقات النقل بين البلدان، أو أي عوائق صناعية أو طبيعية أمام التجارة الخارجية، وتماثل التفضيلات وأذواق المستهلكين بين الدول المختلفة.

النسخة الأبسط من نموذج "heckscher–ohlin"، هو عبارة عن نموذج يصف دولتين (محلية وأجنبية) وسلعتين (على سبيل المثال: x, y)، وعاملي إنتاج (رأس المال والعمل).[2]ويترتب على الفرضيات حول الإنتاج إلى نتيجة، أن منحنى إمكانيات الإنتاج يختلف بين الدول نتيجة اختلاف الموارد الطبيعية، وبتماثل تكنولوجي

[1]– سامي عفيفي حاتم، **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص ص 151–155.

[2]– Paul Krugman et autres, op.cit, p 90.

في الدولتين، وثبات عوائد الحجم، أن الدولة كثيفة العمل تكون لها قابلية نسبيا في إنتاج سلعة كثيفة العمل، وأن الدولة كثيفة رأس المال لها قابلية لإنتاج سلع ترتكز في رأس المال نسبيا،[1] أي أن الإنتاج يتحدد بواسطة كثافة عوامل الإنتاج في دوال انتاج السلعتين، والقدر المتاح من كل عامل، كما هو موضح في الشكل(2-5).

الشكل رقم 2-5: منحنيا إمكانيات إنتاج البلد (1) والبلد (2)

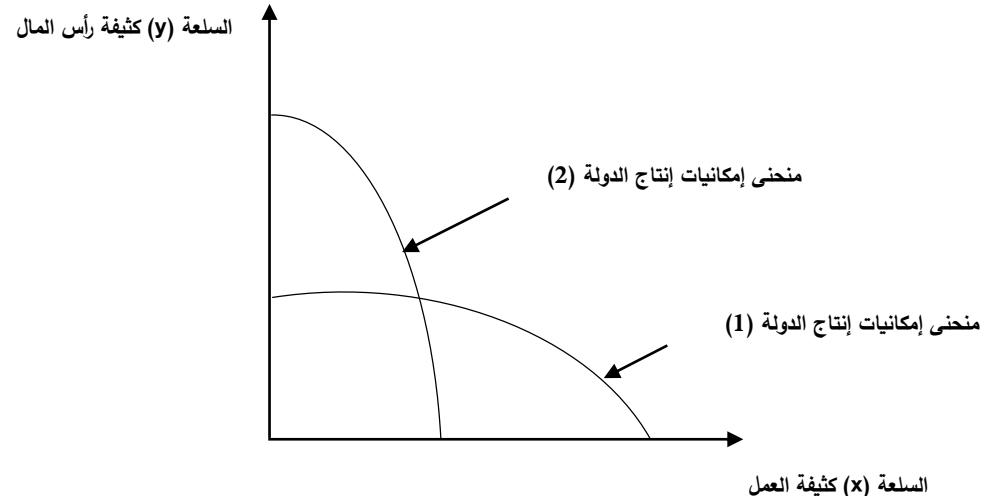

المصدر: كامل بكرى، **الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 84.

تتخصص الدولة (1) في إنتاج السلعة (x) وهي سلعة كثيفة العمل، فإن منحنى إمكانيات إنتاج الدولة (1) أكثر امتدادا على طول المحور الأفقي الذي يقيس السلعة (x)، بينما تتخصص الدولة (2) في انتاج السلعة (y) وهي كثيفة رأس المال، فإن منحنى إمكانية الإنتاج للدولة (2) أكثر امتدادا على المحور العمودي الذي يقيس السلعة (y)، هذا وتعمل التجارة الدولية على المدى القصير، على اتجاه كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل، بسبب أن هذا السعر قبل قيام التجارة يكون مختلف، نتيجة اختلاف ظروف العرض والطلب في كل دولة عن غيرها من الدول،[2] ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

[1]- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 114-115.

[2]- بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

الشكل رقم 2-6: الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قبل وبعد قيام التجارة

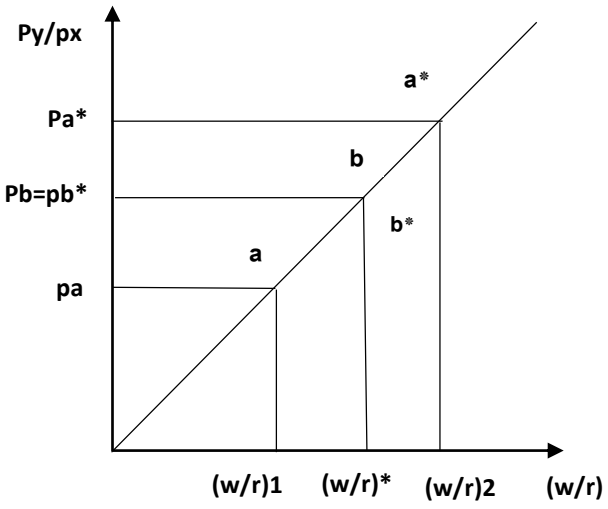

المصدر: بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 187.

أما بعد قيام التجارة يوجد سعر واحد لكل سلعة، يتحدد بالعرض الكلي فيها والطلب الكلي عليها، حيث أن مع زيادة الطلب النسبي للعمل بالنسبة للطلب على رأس المال في الدولة (1) يسبب ارتفاعا في الأجور (w)، بينما الطلب النسبي لرأس المال ينخفض مسببا انخفاضا في سعر الفائدة (r)، أي ترتفع $\frac{(w)}{(r)}$ مما يؤدي إلى ارتفاع $\frac{P_X}{P_Y}$، أما في الدولة (2) التي تتميز بوفرة رأس المال، سيزداد الطلب على رأس المال بالنسبة للطلب على العمل فسيرتفع سعر الفائدة وينخفض الأجر، مما يؤدي إلى انخفاض $\frac{(w)}{(r)}$، وانخفاض $\frac{P_X}{P_Y}$، وستستمر هذه الخطوات حتى النقطة b=b*، التي يكون عندها pb=pb* و$\frac{(w)}{(r)}$ =*$\frac{(w)}{(r)}$، أي $\frac{P_X}{P_Y}$ متساوي في كلا الدولتين.[1]

وعلى هذا فإن الاختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، يؤدي إلى اختلاف تخصيصها من دولة إلى أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف الأسعار النسبية للسلع، ومن فم تقوم التجارة الدولية، غير أن بعد قيام التجارة بين الدولتين، ستعمل إلى تخفيض الاختلافات الدولية في عناصر الإنتاج، وسوف تستمر في التوسع حتى تميل الأسعار النسبية للسلع إلى التساوي. ومن بين الانتقادات الموجهة لنظرية "هكشر-أولين" تمثلت أساسا في إهمالها للعديد من النقاط أهمها:[2]

- الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج، وافتراضها بذلك تجانس وحدات عناصر الإنتاج، فبالنسبة لعنصر الأرض هو غير متجانس فهناك أراضي صالحة للزراعة، وأخرى غير صالحة للزراعة، كما يمكن للتقدم

[1]- المرجع نفسه، ص 189، بتصرف.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-103.

التكنولوجي من اكتشاف خامات جديدة تغير من مفهوم وفرة أو ندرة عنصر الأرض، أما بالنسبة لعنصر العمل هو غير متجانس أيضا وتختلف كفاءته من عامل إلى آخر، بينما عنصر رأس المال تتعدد أنواع رأس المال وأساليب القياس، فالأمر يتطلب تحديد مدى وفرة أو الندرة النسبية لكل نوع من أنواع رأس المال، حتى يمكن إختبار مدى صحة نظرية هكشر–أولين.

– إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي، وبالتالي توافقها مع نظرية النفقات النسبية، حيث بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال هناك الهجرة العمالية، وحركة رؤوس الأموال بين الدول، وذلك رغم بعض القيود المفروضة من قبل بعض الدول.

– يلاحظ أن نظرية هكشر–أولين افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة، ولكن الواقع افترض عكس ذلك حيث أن دالة انتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى، وليست متماثلة، وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف.

المطلب الثالث: إختبار نظرية هكشر–أولين (لغز ليونتيف)

منذ صياغة نظرية "هكشر–أولين" ظهرت العديد من المحاولات لاختبار صحتها، والإختبار يعني في هذا النطاق مقارنة النتائج النظرية بما يتعلق باتجاه التجارة الدولية، بما هو حاصل في الواقع، ومن أبرز المحاولات لاختبار صحة نظرية "هكشر–أولين" تلك المحاولة التي قام بها ليونتيف، من خلال تقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار، من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية.[1] واستخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947، ولأنه كان يقيس رأس المال والعمل المستخدم في الولايات المتحدة، فقد استثنى القصدير والقهوة وبقية المستوردات التي لا تنتج فيها،[2] وتتلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم 2–4: الاحتياجات من رأس المال لكل مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة ومن السلع المنافسة للواردات

المدخلات	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال: مليون دولار (أسعار 1947)	**2,55**	**3,09**
العمل (ألف عامل/سنة)	**182**	**170**
نسبة (K/L) رأس المال لكل عامل	**14 دولار**	**18 دولار**

المصدر: خالد محمد السواعي:2010، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[1]– مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 64.

[2]– خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص 202.

توصل ليونتيف أن إنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية، يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها 2,55 مليون دولار، وإلى كمية من العمل تقدر بـ 182 ألف عامل، وأن إنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع المنافسة للواردات، يحتاج إلى كمية من رأس المال يقدر بـ 3,09 مليون دولار، وإلى كمية من العمل تقدر بـ 170 ألف عامل، أي وحدة من الصادرات تحتاج إلى ما قيمته 14 دولار رأس مال لكل عامل، ووحدة من السلع المنافسة للواردات تحتاج إلى ما قيمته 18 دولار رأس المال لكل عامل، وبالتالي تحتاج وحدة الصادرات إلى كمية أقل من رأس المال مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وتحتاج لكمية العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، أي أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل، وأن السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال.[1] ويستطرد ليونتيف قائلا "**أن الرأي الشائع بأن إقتصاد الولايات المتحدة بالمقارنة مع بقية العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال، ونقص نسبي في العمل ثبت أنه خاطئ، وفي الحقيقة العكس هو الصحيح.**"[2] وفي نفس الدراسة التي أجراها "ليونتيف" حاول تبرير نتائجه بدل من فرض نموذج "هكشر–أولين"، وذلك من خلال الإعتماد على مجموعة من الحجج أهما:[3]

– أن سنة 1947 متحيزة، وذلك بسبب أن إنتاجية العامل الأمريكي، في تلك السنة كانت تعادل ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب، ولذلك من الطبيعي أن تصدر الولايات المتحدة سلعة كثيفة العمل، وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وتعتبر هذه الحجة غير مقبولة، وقام ليونتيف بسحبها فيما بعد، باعتبار أنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي ثلاثة أمثال العمال الأجانب، فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي سوف تكون ثلاثة أمثال إنتاجية رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا وفيرة رأس المال.

– تفسير آخر للغز ليونتيف ثبت فشله تمثل في أن الأذواق في الولايات المتحدة تتميز بشدة في طلب سلع كثيفة رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي في أسعارها، وبناء عليه فإن الولايات المتحدة سوف تصدر السلع كثيفة العمل نسبيا، وبالطبع يعتبر هذا التفسير غير مقبول أيضا، حيث أنه يتعارض مع الافتراض الرئيسي لنظرية "هكشر–أولين" وهو تماثل الأذواق.

من أهم تحيزات دراسة ليونتيف استخدامه لكميات معينة من رأس المال، وتجاهله لرأس المال البشري، فعند إضافة رأس المال بشري إلى رأس المال المادي، في هذه الحالة يمكن لسلع الصادرات الأمريكية من أن تكون أكثر كثافة برأس المال من سلع بدائل الواردات، وفي دراسته عام 1966 توصل كيسنج "Keesing" أن سلع

[1]– محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص ص 32–33.

[2]– المرجع نفسه، ص 33.

[3]– محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 159.

التصدير الأمريكية أكثر كثافة بالمهارات من سلع 9 دول صناعية عام 1957.[1] وفي عام 1959 أجرى كل من تاتيموتو "Tatemoto" وإيشيمورا "Ishimura" دراسة عن التبادل التجاري، بين الولايات المتحدة واليابان علما أن اليابان في تلك الفترة كان بلدا يتميز بوفرة نسبية في القوى العاملة، وندرة نسبية في رأس المال، غير أنهما توصلا أن اليابان تصدر إلى أمريكا سلع كثيفة رأس المال، وتستورد منها سلعا كثيفة العمل، وذلك عكس نظرية هكشر–أولين.[2]

المطلب الرابع: الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية

لقد اعتمدتا كل من النظرية التقليدية والنظرية النيوكلاسيكية، في تفسيرهما للتجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية، وإن اختلفت هذه الميزة من نظرية إلى أخرى. إذ اعتمد ريكاردو على العمل كعنصر وحيد في النفقة النسبية، بينما استخدمت النظرية النيوكلاسيكية نموذج بسيط بافتراض (دولتين، سلعتين، عنصري إنتاج: العمل ورأس المال).[3] ولهذا أعتبرت مناسبة لتفسير بعض الحالات المحدودة، مثل تفسير أنماط التجارة بين الدول الصناعية الحديثة والدول النامية، غير أنه لا يمكن تعميم توقعات نموذج "هكشر–أولين" على التجارة بين الدول متشابهة الموارد، وذلك ما دفع العديد من الاقتصاديين للبحث عن بديل لنموذج "هكشر–أولين"، ولا يفهم من ذلك عدم صلاحية النموذج، إذ يمكن أن يفسر جزءا هاما من التدفقات السلعية بين الدول،[4] وانطلاقا من عدم واقعية النظريات السابقة من جهة، والتغيرات العديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى، ظهرت النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

الفرع الأول: النظرية التكنولوجية

تحت عنوان "نظرية فجوة التكنولوجيا" قدم الاقتصادي "Posner" سنة 1961 الفكرة القائلة بأن أرباح الاحتكار المؤقت القائمة على الريادة التكنولوجية يمكن تحقيقها في سياق التجارة الدولية، وبالنظر إلى الافتراض بأن التكنولوجيا ليست سلعة مجانية ومتاحة عالميا، جادل "بوسنر" بأنه في حين أن التكنولوجيا قد تكون مهمة للتجارة في بعض القطاعات، وليس في قطاعات أخرى، فإن الابتكارات التي يتم إجراؤها في بلد واحد (في القطاعات كثيفة التكنولوجيا)، ستفيد ذلك البلد طالما يمكنه الحفاظ على الريادة.[5]

---

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2]– المرجع نفسه، ص 142.

[3]– سي محمد كمال، **مدخل الاقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 35.

[4]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[5]– Keld Laursen, Valentina Meliciani, The Importance of Technology–Based Intersectoral Linkages for Market Share Dynamics, **Review of World Economics,** Vol 136, N° 04, December 2000, p 704.

وهذا يعني أن الدولة ستتمتع بمزايا وافرة لكونها المحرك الأول في قطاع معين، حتى تقلد البلدان الأخرى الابتكار، بحيث لا يحدث تطوير المنتجات الجديدة في وقت واحد في جميع البلدان، وخلال هذه الفترة الزمنية يوجد سبب للتجارة مستقل عن أي فروق موجودة سابقا،[1] ويمكن أن يحقق البلد السبق التكنولوجي من خلال:[2]

– إبتكار دولة ما لسلعة جديدة مستخدمة في ذلك تكنولوجيا متطورة، في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها أو تقليدها.

– إنتاج سلعة تنتج في دول أخرى مع تحسين جودة السلعة، أو تخفيض تكلفة إنتاجها، أي تحسين الكفاءة النسبية في إنتاج السلعة مقارنة ببقية الدول.

وتعتمد النظرية التكنولوجية في الاقتصاد الدولي المعاصر، على العديد من الفروض الأساسية، التي تختلف في مضمونها على النظرية الكلاسيكية، وهي بصدد تحليل لنمط التجارة الخارجية بين الدول وفيما يلي أهم هذه الفروض:[3]

– تدفق المعلومات بين الحدود يعد أمرا مقيدا خاضعا للعديد من القيود، التي تعوق حركتها بين الدول، أي المعلومات ليست سلعة حرة على النحو الذي افترضه الكلاسيك، وإنما سلعة مقيدة يتطلب الحصول عليها نفقات معينة، يطلق عليها الاقتصاديون "نفقة المعلومات".

– عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول، وذلك راجع إلى اختلاف الطرق الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في الدول المختلفة، ومضمون ذلك أن التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج سلعة ما ليست معروفة من قبل جميع المنتجين، وعلى هذا الأساس يرى أنصار النظرية التكنولوجية أن التطور التكنولوجي يمثل عنصرا جديد من عناصر الإنتاج المعروفة، والمتمثلة في: الأرض، العمل، رأس المال البشري والمادي، التكنولوجيا. ونتيجة لذلك أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج، لم تعد العامل المفسر الوحيد لنمط التجارة الخارجية بين الدول على النحو الذي افترضته نظرية "هيكشر–أولين"، وفي ضوء ذلك هناك نوعين من المزايا النسبية: المزايا النسبية الطبيعية، والتي اقتصرت عليها نظرية "هيكشر–أولين"، والمزايا المكتسبة التي ركزت عليها النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية.

1– Ibid, p 704.

[2]– فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 230.

[3]– صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71–72.

– على عكس النظرية التقليدية، تسلم النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية بالقدرة الجزئية لعناصر الإنتاج على التنقل دوليا، وذلك يبدو واضحا من خلال الدور الذي تلعبه الآن الاستثمارات الأجنبية المباشرة. مع التخلي عن فرض سيادة المنافسة الكاملة، والذي تبنته النظرية التقليدية.

– الأخذ بمنهج التحليل الديناميكي بحيث تدخل النظرية عنصر الزمن في الحسبان، وذلك من خلال البحث عن أسباب انتقال وضع التوازن الاقتصادي في الدولة، قبل قيام التجارة إلى وضع التوازن في هذه الدولة بعد قيام التجارة.

بالإضافة إلى تفسيرات "بوسنر" حول أسباب قيام التجارة، يرتكز جوهر النظرية التكنولوجية على العديد من الصياغات والاتجاهات، التي نادى بها أنصارها نذكر منها:

أولا: نظرية دورة حياة المنتوج[1]

قام الاقتصادي "Raymond Vernon" بتطوير نموذج ديناميكي للميزة النسبية، حيث افترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا، وينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى، فالتفوق التكنولوجي لأمريكا يمنح لها دور ريادي في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها، وبعد تحقيق الرواج في السوق الأمريكي تستحوذ هذه المنتجات على اهتمام وطلب الدول من خارج أمريكا، وبعد التوسع في الطلب الأجنبي على المنتجات الأمريكية، ستسعى المنشآت الأجنبية للحصول على التكنولوجيا اللازمة لإنتاج السلع الأمريكية محليا، وسيؤدي ذلك إلى تراجع الصادرات الأمريكية ومع التوسع الكبير للمنشآت الأجنبية سيؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف إنتاج هذه السلع في الدول الأجنبية إلى درجة تمكنها من تصديرها، وتصبح أمريكا مستوردة للسلع التي كانت تنتجها في السابق. ولتوضيح أسلوب دورة الإنتاج، وما يصاحبها من تغيرات في الميزان التجاري الأمريكي سيتم الاستعانة بالشكل رقم (2–7).

[1]– حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 54–56.

الشكل رقم 2-7: مراحل دورة تطوير منتج جديد

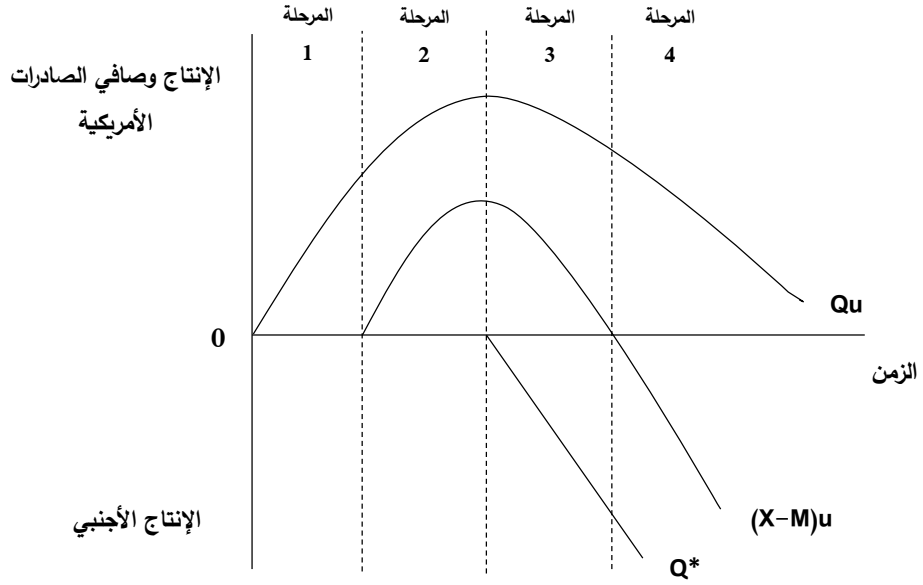

المصدر: حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55.

في المرحلة الأولى يتضح لنا بداية تطوير الإنتاج وتسويقه مما يعني زيادة Qu، وبعد نجاح المنتج في السوق الأمريكي وبداية تزايد الصادرات الأمريكية في المرحلة الثانية، مما يعني اتساع الفارق بين الصادرات والواردات الأمريكية لصالح الصادرات أي زيادة (X-M)u، أما خلال المرحلة الثالثة تتمكن المنشآت الأجنبية من اكتساب التكنولوجيا، وتصبح قادرة على انتاج السلعة وتسويقها فتتزايد Q*، في الوقت الذي يتناقص فيه الإنتاج الأمريكي Qu إلى جانب تراجع الصادرات الأمريكية للخارج أي تناقص (X-M)u، ومع تحقيق المنشآت الأجنبية وفورات الحجم خلال المرحلة الرابعة، فإنه يصبح لديها ميزة نسبية في إنتاج السلعة نتيجة انخفاض تكاليفها، ويترتب على ذلك أن تصبح أمريكا مستوردة للسلعة، وفي هذه المرحلة فإن Q* تزداد بينما كل من Qu, (X-M)u تتناقص، بحيث أن صافي الصادرات الأمريكية يصبح سالب (X-M)u.

رغم أن نموذج دورة حياة المنتوج أتى بتفسير مختلف لأسباب قيام التجارة بين الدول، بالاعتماد على اكتساب التكنولوجيا، والتطور الزمني للإنتاج. إلا أنه لا يخلو من العيوب تمثلت أساسا في أن الفترة الزمنية للإنتاج تختلف من منتوج إلى آخر، بحيث أن سرعة انتقال إنتاج السلع تختلف، فقد تختفي الفترة الثانية والثالثة بسبب سرعة انتقال التكنولوجيا إلى الدولة المستوردة للسلعة، كما أن انتشار الشركات المتعدد الجنسيات يمكن أن يؤدي إلى إلغاء هذه الدورة، بسبب صعوبة انتقال التكنولوجيا المملوكة من طرف الدولة المصدرة. والافتراض بأن أمريكا هي التي تقوم في البداية بإنتاج منتجات جديدة غير واقعي، فقد تقرر الشركة متعددة الجنسيات لأسباب موضوعية من بدأ الإنتاج في فرع يقيم في دولة أجنبية.

ثانيا: نظرية وفورات اقتصاد الحجم

نظرية اقتصاديات الحجم، هي نظرية العلاقة بين مقياس استخدام مجموعة مختارة بشكل صحيح من جميع الخدمات الإنتاجية ومعدل إنتاج المؤسسة.[1] حيث تذهب إلى أنه كلما اتسع نطاق الإنتاج، كلما زادت الوفورات الداخلية والخارجية وتأكدت ظاهرة تناقص النفقة وتزايد الغلة في بعض ميادين الإنتاج.[2] هذا وتعتبر مسميات كاقتصاديات الحجم الكبير، أو اقتصاد السعة، أو الاقتصاد السلمي كلها مسميات تصب في نظرية حديثة عملت على تفسير التجارة الدولية بفضل "Paul Krugman" والذي نشر مقاله بعنوان "تزايد الغلة والمنافسة الاحتكارية والتجارة الدولية"، بحيث ركز على مفهومين أساسيين، وهما كل من تزايد الغلة، وذلك عكس ما جاءت به النظريات السابقة سواء الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية، كما اعتمد على تلاشي مفهوم المنافسة الكاملة، بسبب تزايد احتكارات الشركات العالمية، التي ظهر نفوذها عابرا للقارات بتحكمها في صادرات السلع والخدمات، وفي ضوء ذلك من غير الممكن أن اقتصاد الحجم سيبقي على المنافسة التامة، بسبب أن كبار المنتجين سيلجؤون إلى خفض نفقات الإنتاج، والتأثير على الأسعار لصالحهم.[3] وبهذا تستطيع الدول النامية الاستفادة من العوائد المتزايدة بالنسبة للحجم، بحيث لم تعد سلعها التصديرية محكومة بحجم إنتاج صغير، فيمكن لها زيادة نطاق الإنتاج، وخفض التكاليف، بينما يمكن للدول الصناعية المتقدمة من تضييق تشكيلاتها السلعية التي تقوم بإنتاجها، وكمثال على ذلك نجد قبل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، كان حجم المصنع الأوروبي، يماثل نظيره في الولايات المتحدة، غير أنه لوحظ انخفاض التكاليف في أمريكا مقارنة بأوروبا، وسبب ذلك يعود إلى قيام المصانع الأوروبية بإنتاج العديد من التشكيلات لسلعة واحدة مقارنة بالمصانع في أمريكا، وعند تكوين الجماعة الأوروبية توسعت التجارة بين الدول الأعضاء، وتخصص كل مصنع أوروبي في إنتاج تشكيلات قليلة من السلعة، وترتب على ذلك انخفاض في تكاليف الإنتاج.[4]

[1]– George J. Stigler, The Economies of Scale, **The Journal of Law and Economics,** Vol 01, octobre 1958, p 54.

[2]– صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3]– سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-43.

[4]– جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفرع الثاني: نظرية تشابه الأذواق

بعد تطوير طويل للنماذج التي حاولت تفسير التجارة بناءا على مزايا الإنتاج، وهبة عامل الإنتاج وبعد ظهور مفارقة ليونتيف، فإن النظرية التي اقرحها ستافن ليندر"Staffan Linder" في عام 1961، أكدت أن هيكل وأوجه التشابه في الطلب الموجودة في الاقتصادات العالمية، تفرض تدفقات أكبر للتجارة.[1]

كما تناولت الخصائص الناتجة عن وفورات الحجم من خلال الدراسات السابقة، حيث تشير إلى أن حجم الأسواق في البلدان يملي وضع المصدر أو المستورد، مع مراعاة إذا كان للطلب خصائص متشابهة، فإن الاقتصاد الذي يتمتع بأكبر سوق محلي، سيستفيد من انخفاض التكاليف الهامشية، ويصبح المصدر المهيمن.[2]

وقد بدأ ليندر تحليله، بالاعتماد على الفرضيات التالية:[3]

– أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، ويمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، بسبب تساوي قدراتهم الشرائية، لكون أسعار السلع تناسب مستهلكي الدول الأخرى.

– أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق محلية رائجة، وبرر ذلك بمزايا إنتاج الحجم الكبير، وبالتالي خفض تكاليف إنتاج هذه السلع، وإمكانية غزوها للأسواق الأجنبية، كما تعتبر السوق المحلية مكان ملائم لتطوير سلع جديدة، وذلك نظرا للعلاقة المباشرة بين المنتج والسوق المحلي، وهذا أمر ضروري لتحقيق ميزة نسبية.

– وفي تفسيره للتبادل التجاري الدولي، فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية والمواد الأولية، بحيث توقع ليندر أن التجارة ستقوم على السلع المتشابهة والمتمايزة في نفس الوقت، أي وفقا لهذا الأسلوب، التجارة الدولية تتركز في الصناعات المتنوعة بين الدول المتشابهة في الدخل، وأنماط الطلب، وبالتالي فمحور النظرية يرتكز على التفضيل، ووفورات الحجم، في حين أن تجارة المواد الأولية فقد اعتبر ليندر أنها تتبع نموذج هكشر– أولين، والذي يعتمد على جانب العرض لعوامل الإنتاج، أي مدى وفرة هذه العوامل.

---

[1]– Tania Georgia Viclu, Larisa Mihoreanu, Carmen Costea, An Essay on the Applicability of the Linder Hypothesis in Determining the Patterns of the Romanian International Trade, **Journal of Economic Development, Environment and People,** Vol 05, N° 01, Mars 2016, p 2.

[2]– Ibid, p 3.

[3]– أنظر إلى:

– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 152–153.

– حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 62–63.

تعتبر نظرية تشابه الأذواق إضافة للفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية، إذ جاءت بأفكار جديدة تمثلت أساسا في إدخال جانب الطلب في اعتبارها، واقتصاديات الحجم في تحديد إمكانيات التخصص الدولي، وأكدت على الفارق الجوهري بين اقتصاديات الدول، ويعتبر ذلك خطوة كبيرة اتجاه الواقعية. إلا أنها لم تستطع أن توضح على سبيل المثال لماذا بعض الدول التي لا تدين بالمسيحية كاليابان وكوريا، تنتج شجرة عيد الميلاد الصناعية، وبطاقات عيد الميلاد، رغم أنه لا توجد أسواق داخلية لهذه السلع في الدول المصدرة.[1] كما أنها لم تفسر سبب تركز انتاج سلعة معينة في منشأة معينة ودولة معينة، بل تركت ذلك للصدفة، وفسرت فقط أن إمكانية تحقيق الوفورات الاقتصادية والدخول في المنافسة التصديرية، يعتمد على مزايا الإنتاج الكبير.[2]

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

في البداية نحتاج إلى التمييز بين نظام التجارة العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، فالأول يتألف من جميع السياسات التجارية المتعددة الأطراف والأحادية، بينما تمثل منظمة التجارة العالمية مع ضوابطها الرئيسية وآليتها لتسوية المنازعات، الهيكل القانوني بلا منازع لهيكل التجارة العالمية، لكنها في حاجة ماسة للتكيف مع نظام التجارة العالمي سريع الحركة، والذي غالبًا ما يكون فوضويًا.[3]

المطلب الأول: ماهية منظمة التجارة العالمية

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة ثمرة مفاوضات دامت قرابة 54 عام، في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ويمكن تعريف منظمة التجارة العالمية على أنها إطار لتحرير التجارة الدولية، وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها، وذلك من خلال مفاوضات تجارية متعددة الأطراف.[4] أي تعتبر الإطار المؤسساتي والقانوني لمنظومة التجارة متعددة الأطراف. كما تعرف منظمة التجارة العالمية على أنها منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل على إدارة النظام التجاري الدولي، ودعم تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل التجاري الدولي، وتعمل على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في رسم السياسات

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2]– حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3]– Patrick Messerlin, **The world trade regime, the WTO and large scale crises: Perspectives after the Pittsburg G20 Summit,** Asia-Pacific Trade Economists' Conference Trade-Led Growth in Times of Crisis, October 2009, p 1.

[4]– يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2017-2018، ص 24.

الاقتصادية الدولية المؤثرة على اقتصاديات الدول.[1] هذا وتسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:[2]

– تحرير التجارة الدولية من خلال نظام تجاري دولي متعدد الأطراف، يعتمد على قوى السوق العرض والطلب، ومن خلال إزالة القيود والعوائق التي تمنع حركة التجارة بين الدول، والسعي إلى تجارة حرة بالاعتماد على التفاوض (خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية، والقيود الكمية وفتح الأسواق)، وصولا إلى تعامل تجاري قابل للتوقع (تثبيت الالتزامات والشفافية).

– أن تغطي بقوانينها مجالات عديدة أكثر من اتفاقية الجات، تجارة السلع وعددها 2559 سلعة وتحكمها اتفاقية الجات 1994 (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، وتجارة الخدمات والتي تشتمل على 12 قطاع رئيسي و155 قطاعا فرعيا، وتحكمها اتفاقية "GATS" (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات)، بينما حقوق الملكية الفكرية في التجارة تشتمل على أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه الحقوق من خلال اتفاقية "TRIPS" (حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة)، وتعتبر الاتفاقيات الثلاث محور اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة.

– حددت المادة الثالثة من اتفاقية مراكش عدة مهام لها، تمثلت أساسا في أنها تسهل وتدير الاتفاقات التجارية المنبثقة عن جولة أوروغواي، وأية اتفاقيات جديدة يجري التفاوض بشأنها، كما تشكل الإطار التفاوضي لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، لتحقيق المزيد من تحرير للتجارة الدولية.

– الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، مع العمل على المراجعة الدورية للسياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء، مع إصدار ملاحق تجارية توضح السياسات التجارية في تلك الدول.

– التعاون مع المنظمات الدولية ذات صلة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية، وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

---

[1]– سالمي ميلود، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة، **مجلة القانون والمجتمع**، المجلد 07، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، جوان 2019، ص 142.

[2]– أنظر إلى:

– إبراهيم الناصر، **منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية (الحالة السعودية)**، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص ص 5–6.

– محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص244.

تعتبر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية طويلة ومعقدة، لأنها نصوص قانونية تغطي مجموعة واسعة من مجالات النشاط: الزراعة والمنسوجات والملابس والأنشطة المصرفية، والاتصالات والمشتريات العامة والمعايير الصناعية، وسلامة المنتجات، واللوائح المتعلقة بنظافة الأغذية والملكية الفكرية،[1] ومع ذلك هناك عدد من المبادئ البسيطة والأساسية تشكل الخيط المشترك، هي أساس النظام التجاري متعدد الأطراف، هدفها النهائي تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المبادئ فيما يلي:[2]

أولا: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

بموجب هذا المبدأ تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملاتها مع دولة أخرى، بمنح الميزة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بهدف تحقيق مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية، ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة، هذا بالإضافة إلى المزايا الممنوحة من بعض الدول الصناعية لبعض الدول النامية.

ثانيا: مبدأ الشفافية

والمقصود به على الدولة العضو الإعلان عن جميع القوانين التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة، وبينها وبين الدول الأخرى، مع مراعاة عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنطقة، أي وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة، عن جميع الأنظمة واللوائح الوطنية، المرتبطة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وكذلك توضيح القوانين الحكومية الخاصة بالمصلحة الوطنية أو الأمن القومي.

ثالثا: مبدأ تخفيض العوائق التجارية

على الدول الأعضاء وفقا لهذا المبدأ، أن تعمل وباستمرار على تخفيض عوائق التجارة، كنظام الحصص والرسوم الجمركية، التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

رابعا: مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ المعاملة بالمثل

يقتضي مبدأ المعاملة الوطنية عدم التمييز بين المنتجات المحلية والمماثلة لها من الواردات، من حيث الرسوم الجمركية، أو من خلال فرض ضرائب محلية، كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات وقوانين لصالح المنتجات المحلية، وضمن هذا الإطار لا يمكن فرض طريقة لتوزيع السلع المستوردة في السوق المحلي

[1]– موقع منظمة التجارة العالمية، https://www.wto.org، آخر زيارة: 2021/11/28.

[2]– أنظر إلى:

– رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص ص 77–79.

– نسرين عبد الحميد نبيه، **نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012، ص 45.

دون فرضها على المنتجات المحلية، بينما ينص مبدأ المعاملة بالمثل، على أنه يمكن للدولة العضو اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى، مثل الإجراءات المفروضة ضدها.

خامسا: مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية

تقر المنظمة أن أعضائها من الدول النامية تحتاج إلى حماية صناعاتها الناشئة، التي تواجه منافسة خارجية وذلك من خلال منحها مميزات تجارية مؤقتة وخاصة، غير أنها تشترط أن تكون هذه الحماية تقتصر على فرض رسوم جمركية معقولة، وتحديد حدودها العليا عند مستويات منخفضة، لا يمكن زيادتها في المستقبل، مع التأكيد على إزالة الحواجز الأخرى، على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات.

من خلال ما سبق يتضح أن منظمة التجارة العالمية تعتبر الإطار العام لتحرير التجارة العالمية، وذلك من خلال إزالة القيود والعوائق التي تمنع حركة التجارة بين الدول، والسعي إلى تجارة حرة بالاعتماد على التفاوض، على أن تغطي بقوانينها مجالات عديدة مقارنة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية ودورها في تحرير التجارة الخارجية

منذ نشأة منظمة التجارة العالمية في الأول من جانفي سنة 1995، ينعقد كل سنتين اجتماع وزاري مرة واحدة على الأقل، بحيث عقد المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في عام 1997، وصولا إلى الاجتماع الوزاري الثامن والذي عقد بجنيف في ديسمبر 2011، لمناقشة العديد من الموضوعات ذات العلاقة بالتجارة والاستثمار بهدف تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، وتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف.[1] وباعتبار منظمة التجارة العالمية المؤسسة الدولية الوحيدة المشرفة على التجارة العالمية في مختلف القطاعات، وكذا إلزامية اتفاقياتها على الدول الأعضاء، مما جعلها تساهم بقدر كبير في تحرير التجارة العالمية وفي انفتاح الأسواق،[2] وذلك ما يعكسه ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري خلال الفترة 1990-2020.[*]

باعتبار أن منظمة التجارة العالمية ذات نطاق اشراف أوسع من الجات، كملف حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات، يمنح ذلك للمنظمة القدرة على تغطية جميع المجالات الهامة للتجارة الدولية،[3] غير أن قدرة

---

[1]- بدوي إبراهيم، **أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص ص 112-113.

[2]- سموك نوال، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2018-2019، ص 90.

[*]- لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الرابع.

[3]- سموك نوال، مرجع سبق ذكره، ص 88.

المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية في تحقيق أهدافها الأساسية، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال انعكاس ذلك على قيمة المبادلات التجارية العالمية، وذلك كما هو موضح في الشكل(2-8).

الشكل رقم 2-8: قيمة المبادلات التجارية العالمية من السلع والخدمات خلال الفترة: 1985-2019

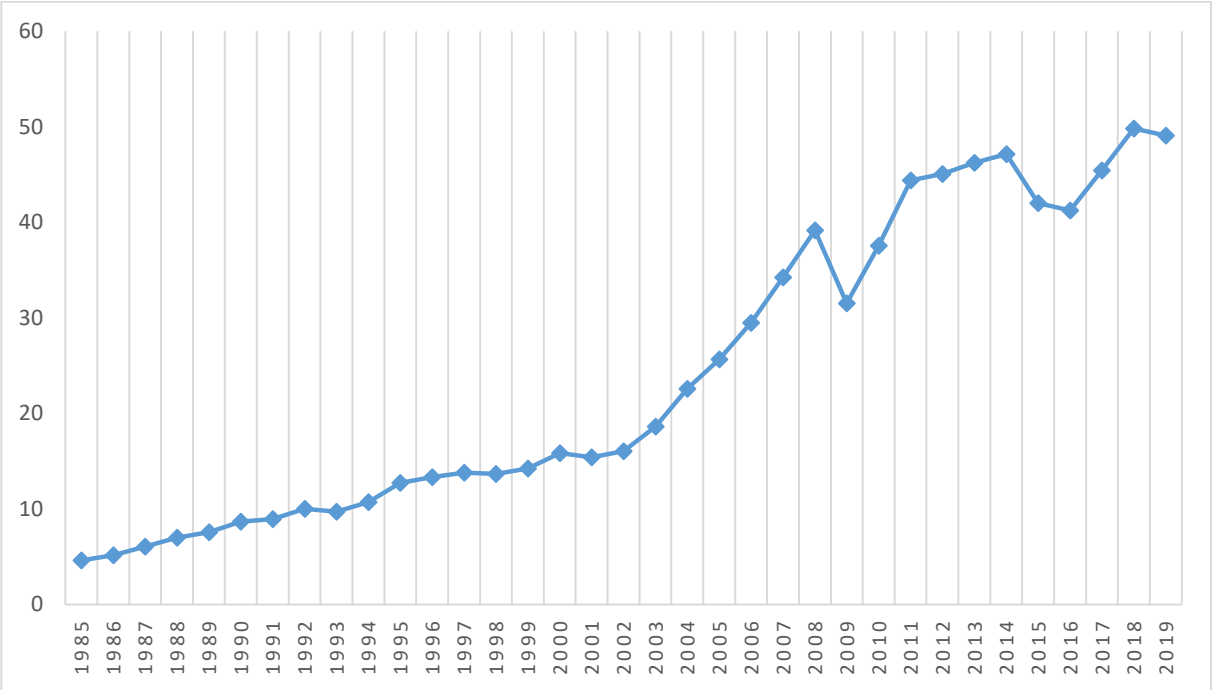

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي: http://www.albankaldawli.org، آخر زيارة: 2021/11/02.

يمكن القول إن منظمة التجارة العالمية قد نجحت خاصة في السنوات الأولى من إنشائها، في تحقيق تحرير معتبر للتجارة الدولية، بحيث ارتفعت قيمة المبادلات التجارية العالمية من السلع والخدمات من 8,664 بليون دولار سنة 1990، إلى 16,058 بليون دولار سنة 2002، لتصل إلى 49,066 بليون دولار سنة 2019. وذلك من خلال اتباع طريقتين، الأولى من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف، والتي تم من خلالها تخفيض العديد من العقبات التجارية، وأهمية هذه الطريقة تأتي باعتبار أن الدولة منفردة لا يمكنها تخفيض قيودها التجارية، في حين أن التخفيض الجماعي يسمح بتسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية، أما بالنسبة للطريقة الثانية تمثلت في الرفع من درجة التنسيق والتوافق في مصالح الدول الأعضاء في المنظمة، أي تخفيض مستوى المنازعات بين الدول الأعضاء المشتركة في التجارة،[1] والجدير بالذكر أن درجة استفادة الدول الأعضاء

[1]- حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 151.

تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن على العموم تحقيق العديد من المكاسب تتمثل في:[1]

– توفر فرص تصدير المنتجات بالنسبة للدول النامية، خاصة تلك التي تمتلك فيها ميزة نسبية مهمة، كالمنتجات الزراعية، والمنسوجات، وبعض المنتجات الصناعية.

– تحرير التجارة العالمية في ظل المنافسة، يسمح بتطوير الصناعات الوطنية، بما يتماشى ومتطلبات السوق الدولية، والرفع من مستوى الإنتاج، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد.

– حيث أن انتعاش حركة التبادل الدولي، ومن ثم حجم الإنتاج القومي خاصة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، سيؤدي إلى زيادة مستوى الطلب على صادرات الدول النامية، مع إمكانية ولوجها إلى أسواق الدول المتقدمة كنتيجة لعدد من الإجراءات، مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من طرف الدول الصناعية لمنتجيها، والالغاء التدريجي لحصص وارداتها، وإن كان سوف يقلل من ذلك عدم وجود آلية تحد من إمكانية استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الرمادية.

– تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه إنعاش بعض قطاعات الإنتاج، خاصة بالنسبة للدول النامية، نتيجة تراجع أسعار مستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة إلى منظمة التجارة العالمية

باعتبار منظمة التجارة العالمية الحلقة الأخيرة في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر، الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية والسياسية، وهي نتيجة لمخاض عسير من المفاوضات الشاقة، وتعهد للمجتمع الدولي للمضي في طريق اقتصاد السوق والتبادل الحر، دون تمييز وقيود.[2] إلا أن هذه المنظمة وجهت لها انتقادات كثيرة، منها ما هو اقتصادي أو صحي أو إجتماعي، سواء كانت هذه الانتقادات حقيقة أو عبارة على مناورات عندما تتضرر مصالح الدول،[3] ومن بين المآخذ الاقتصادية الموجهة لمنظمة التجارة العالمية:[4]

[1]– أنظر إلى:

– نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص 168.

– حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 159–160.

[2]– محمد ولد عبد الدائم، **انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية**، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، أوت 2004، ص ص 35، 38.

[3]– المرجع نفسه، ص 38.

[4]– محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص ص 92–94.

أولا: الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية

من بين الانتقادات التي توجه إلى تحرير التجارة والتحول نحو اقتصاد السوق، أن الاهتمام ينصب على التجارة في المقام الأول قبل التنمية، والتعمد على عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الانتاج وتنويع الصادرات، إذ من الممكن أن يكون أثر هذا التحرير إيجابي على معدل النمو، وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية، كما أن إلغاء التدابير الحمائية قد يؤدي إلى تراجع الصناعة، ويعرض الصناعات الناشئة خاصة في البلدان النامية إلى منافسة شرسة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، ولكن المنظمة ترى أن قوانينها لحرية التبادل التجاري تأخذ بعين الاعتبار التنمية، وتعتبر أن نظامها التجاري يهيئ المناخ المناسب للنمو والتنمية، غير أن السؤال المطروح حول ما إذا كانت الدول النامية تستفيد من هذا النظام، وهو ما يزال موضع جدل ونقاش مستمر، وفي هذا الاطار يجب التمييز بين تحرير التجارة الدولية الذي يقتصر تأثيره فقط على نمو الناتج القومي، وبين حرية التبادل التجاري الذي يتعدى أثره إلى تغيير في هيكل الإنتاج، وتحقيق تنمية مستدامة مبنية على زيادة في معدل التصنيع.

ثانيا: عدم مراعاة الفروق بين الدول المتقدمة والنامية

بالنسبة لاتفاقيات تحرير الخدمات، لم تراعي المنظمة انعدام التوازن بين قطاعات الخدمات في الدول المتقدمة والدول النامية، أيضا لم تأخذ بعين الاعتبار المصالح الاستراتيجية لبعض قطاعات الخدمات في الدول النامية مثل اعتمادها على موارد بعض الخدمات التي تحتكر تقديمها في تمويل ميزانياتها، كما أن مزايا الحجم الكبير الذي تتميز به شركات الدول المتقدمة، يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة.

ثالثا: منظمة التجارة العالمية ضحية للصراع بين الأقطاب الاقتصادية

من بين الانتقادات التي تؤخذ على منظمة التجارة العالمية، سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة على العموم على قرارات المنظمة، وبالتالي إذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات، وإذا اتفقت أهدرت مصالح الدول النامية، ومثال على ذلك أنه في مؤتمر سياتل، دول الاتحاد الأوروبي استهدفت توسيع المفاوضات، لتشمل أكبر عدد من القضايا، وهو ما فسره البعض على أنه مناورة أوروبية للطلب الأمريكي بفتح الأسواق الزراعية الأوروبية، وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ركزوا على قضية معايير العمل، أما الطرف الثالث، والمتمثل في اليابان فقد ركز على مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق لحماية الصناعات المحلية الأمريكية، والتي تعتبرها اليابان ضد قاعدة حرية التجارة، ونتيجة للخلاف بين القوى الكبرى الثلاث، لم يتمكن المؤتمر من الاتفاق على

قرارات، مما أدى إلى فشل المؤتمر. يمكن القول إن الدول النامية في موقفها اتجاه منظمة التجارة العالمية تنقسم إلى مجموعتين: الأولى دول متوسطة الدخل تسعى إلى تقليل العقبات، كالهند والبرازيل لوصول منتجاتها خاصة منها الزراعية لأسواق الدول المتقدمة، بينما تهتم الدول ذات الدخل المنخفض، بأن تحظى بمعاملة خاصة، لأنها ترى أنها ستخسر من تحرير التجارة أكثر مما تكسب، وأنها لن تستطيع تحمل تبعات انضمامها للمنظمة.

خلاصة الفصل الثاني:

تعددت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التجارة الخارجية واختلفت في أسبابها، حيث أن النظرية التقليدية والنظرية النيوكلاسيكية، فسرتا التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية، وإن اختلفت هذه الميزة من نظرية إلى أخرى، وانطلاقا من عدم واقعية النظريات السابقة ظهرت النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية. ومن بين التفسيرات الحديثة للتبادل التجاري الدولي والأقرب إلى الواقع، نجد تفسير ليندر، والذي فرق بين تجارة المنتجات الصناعية، والمواد الأولية، بحيث توقع ليندر أن التجارة ستقوم على السلع المتشابهة والمتمايزة في نفس الوقت، أي وفقا لذلك، التجارة الدولية تتركز في الصناعات المتنوعة، بين الدول المتشابهة في الدخل وأنماط الطلب، وهو ما يفسر لماذا فرنسا تستورد السيارات من ألمانيا، وفي نفس الوقت تصدرها إلى هذا البلد، في حين أن تجارة المواد الأولية، اعتبر ليندر أنها تتبع نموذج "هكشر–أولين"، والذي يعتمد على جانب العرض لعوامل الإنتاج، أي مدى وفرة هذه العوامل، أي أن التبادل الدولي حسب ليندر يتمحور ما بين الفضيلات، ووفورات الحجم.

في ظل الجدال ما بين مؤيدي الانفتاح التجاري، ومؤيدي السياسات الحمائية، من الواضح أن الرأسمالية كنظام اقتصادي، وما تابعها من التوسع في الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح، ومع ضيق الأسواق الداخلية عن استيعاب هذه المنتجات نشأ دافع مستمر للبحث عن الأسواق الأجنبية بهدف تصريف المنتجات، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، هل البلدان المتقدمة قد اتبعت سياسات الانفتاح التي توصي بها الآن للبلدان النامية، عندما كانت هي نفسها في مراحل تنمية أقل تقدما. يوضح "Chang" (2003) أن معظم البلدان المتقدمة اليوم اتبعت في الماضي سياسات تجارية وصناعية تتعارض مع ما توصي به، وقد لجأ معظمهم إلى حماية الصناعة الوليدة أو دعم الصادرات، وهي إجراءات تم قمعها الآن من قبل منظمة التجارة العالمية. وبالمثل يستحضر "Chang" (2003) عمل "Friedrich" الذي أظهر أن بريطانيا العظمى كانت الدولة الأولى التي طورت مبدأ الصناعة الناشئة، والتي يعتبرها حجر الزاوية في مسيرتها نحو الازدهار. كما يعتبر أن التجارة الحرة مربحة فقط للدول التي لديها نفس المستوى من التطور الصناعي، غير ذلك يؤدي الانفتاح التجاري إلى مخاطر عدم تحقيق العوائد المتوقعة منه، لذلك ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنه من المعقول تماما أن تتخلف البلدان عن الركب، في دعم الانفتاح كما تدعو المؤسسات الدولية.

الفصل الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي: الإطار النظري

تم التحقيق في العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، من قبل الأكاديميين وصانعي السياسات منذ العقود الماضية. وعلى الرغم من وفرة الأدبيات حول هذا الموضوع، إلا أن هناك صعوبات في تحديد طبيعة الارتباط بشكل دقيق. من ناحية أخرى، أنتجت الدراسات السابقة شقين لفهم هذه العلاقات بشكل أفضل: التجارة التي يقودها النمو، أو فرضيات النمو التي تقودها التجارة.

ومن بين الأسئلة المهمة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتجارة الدولية، هو ما إذا كان المزيد من الانفتاح في بلد ما يؤدي دائما إلى زيادة النمو الاقتصادي أم لا. واحدة من أكثر الحجج التي يمكن تصديقها لصالح التجارة الحرة، هي أن التجارة الدولية يمكن أن تلعب دور القوة الدافعة لتدفق المعرفة عبر الحدود الدولية. هذا وتعتقد الأدبيات السابقة أن التجارة يمكن أن تكون بمثابة محفز للنمو الاقتصادي. بحيث وجد بعض الباحثين علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والتجارة مثل: "Clark and Beckfield" (2009)، "Frankel and Romer" (1999)، ومع ذلك تختلف الآراء فيما يتعلق بآليات ربط التبادل بالنمو.

المبحث الأول: النظريات المفسرة لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

تعددت الآراء حول مساهمة الانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث نجد أن نظرية النمو الداخلي تشير إلى أن الدول النامية بإمكانها الاستفادة من انتقال التكنولوجيا، واستغلالها في العمليات الإنتاجية، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال الاعتماد على سياسة الانفتاح التجاري، وتعتبر نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة المستمدة من نموذج صولو (1956) التغيير التكنولوجي أمرا خارجيا، وتشير إلى أن السياسات التجارية لا تؤثر بالتالي على النمو الاقتصادي، ومع ذلك تفترض نظريات النمو الجديدة أن التغير التكنولوجي متغير داخلي، وأن السياسات التجارية يمكن دمجها مع تلك الموجودة في التجارة الدولية.[1]

المطلب الأول: الانفتاح التجاري ونظرية النمو الداخلي

إن الدراسات والبحوث المتعلقة بالنمو الاقتصادي، اكتسبت رواجا جديدا منذ بداية منتصف الثمانينات ولقد جاء هذا الاهتمام مصاحبا لمساهمات "Romer" (1986)، و"LUCAS" (1988)، في ظهور نظرية النمو الحديثة، أو ما يسمى بنظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)، ويعود سبب هذا الاهتمام إلى الاعتراف بأهمية محددات النمو في الأجل الطويل، واعتبارها نتائج حاسمة وأكثر أهمية من تأثيرات السياسات النقدية والعينية، ومن ناحية أخرى أدى فشل النظرية النيوكلاسيكية، في تقديم تفسير مقنع لمعدلات النمو المتسارعة، التي ظهرت في كثير من الدول المتقدمة دون غيرها من الدول إلى ضرورة الخروج من عباءة هذه النظرية.[2]

هذا ويرتبط الحديث عن تأثير الانفتاح على أداء الاقتصاد بمدارس النمو الاقتصادي، وعلى وجه التحديد المدرسة النيوكلاسيكية للنمو (NEOCLASSICAL GROWTH THEORY)، والتي ساهم في تطويرها "SOLOW" (1956). وقد توصلت النظرية النيوكلاسيكية إلى فرضية تقارب اقتصاديات دول العالم على المدى الطويل، في حالة انفتاحها، وتقترح عدة عوامل تساهم في التقارب، منها ارتفاع العائد على رأس المال في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وبالتالي يترتب على ذلك ارتفاع معدلات النمو في الدول النامية، لتتجاوز معدلات النمو في الدول المتقدمة، وعليه الاقتراب منها، ومن العوامل التي ساهت في تجاوز معدل

[1]– خالد بن جلول، حمزة بعلي، أحمد بن خليفة، دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 باستخدام سببية (TYDL)، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد 12، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، جوان 2021، ص ص 109–110.

[2]– طارق بن خليف، النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير، **مجلة الدراسات الاقتصادية المالية**، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2012، ص 232.

النمو في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، يرجع ذلك إلى تزايد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية،* وعلى العكس من ذلك تتوصل نظرية النمو الداخلي، إلى عدم قبول فرضية التقارب،* وهي بذلك تقترب من نتائج دراسة اللورد نيكولاس كالدور "Nichols Kaldor" للنمو الاقتصادي، والتي توصلت لهذه النتائج بعد القيام بدراسة تاريخية لاقتصاديات دول العالم.[1] وأشاروا إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار، سببه التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب، وبحث وتطوير، إضافة إلى توفر البنى التحتية، وعلى دور القطاع العام في تحفيز النمو.[2]

هذا وقدمت نظرية النمو الداخلي أسس نظرية دقيقة للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، وبالأخص الفروض النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي، التي تعمل على تقليص العوائق التجارية، وذلك للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري من خلال: استيعاب الدول للتكنولوجيا المتطورة بمعدل أسرع، وبالتالي زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتكريس للتخصص، وتقديم منتجات وخدمات جديدة، علاوة على ذلك يواجه الاقتصاد الأكثر انفتاحا تنافسية أكبر، مما يحفز رفع الانتاجية والتي تحفز بدورها النمو الاقتصادي.[3] لذا فإن نظرية النمو الداخلي ركزت على الإطار النظري لتحليل النمو الاقتصادي، الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام.

لقد طرحت نماذج النمو الذاتية بشكل أكثر وضوحا، آليات معينة لاكتساب التقدم التكنولوجي وسياق الانفتاح الذي يدفع الشركات إلى أن تكون أكثر قدرة على المنافسة، وجذب رأس المال الأجنبي، ومن ثم فإن إحدى نتائج الانفتاح هي حرية الوصول إلى السلع وأسواق الاستثمار.[4] وإذا كانت البلدان خلال السبعينيات منغلقة للغاية، فإن التحديات الرئيسية في التسعينيات تستند إلى العائد على رأس المال في عالم تنافسي، والسؤال الذي

---

* – أنظر دراسة: Barro and Sala-i-Martin (1995)، لتفاصيل حول هذا العامل المتسبب للاقتراب.

* – أحد الفوارق الرئيسية بين المدرستين، أن المدرسة النيوكلاسيكية ترى أن النمو على المدى البعيد يعتمد على متغير خارجي ليس لصانع القرار الاقتصادي تأثير عليه. وعلى العكس من ذلك تجد نظرية النمو الداخلي أن النمو على المدى البعيد، يعتمد على متغير أو متغيرات يتحكم صانع القرار فيها، وبذلك تصبح متغيرات داخلية وكذلك النمو.

[1] – أحمد هاشم اليوشع، **عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2003، ص 112.

[2] – مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، **الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 96.

[3] – خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 180.

[4] – Gilbert Niyongabo, **Politiques D'ouverture Commerciale et Développement Economique**, Thèse Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, France, 2007, p 64.

قد يطرح نفسه هو ما إذا كانت البلدان المنفتحة لديها موارد كافية، من حيث التنظيم أو المعرفة، لضمان ربحية الاستثمارات.[1] لأنه إذا أدى الانفتاح التجاري في آسيا إلى اللحاق بالركب التكنولوجي، فذلك لأنه ترافق مع زيادة في رأس المال الأجنبي، وارتفاع في معدلات الادخار المحلي، وشفافية السوق والمنافسة، من ناحية أخرى لم تنجح عملية الانفتاح التجاري، كجزء من الإصلاحات الاقتصادية خلال الثمانينات، في معظم البلدان الفقيرة (البلدان الأقل تقدما على وجه الخصوص)، على الرغم من ذلك لا يتعلق الأمر بالتشكيك في استراتيجية الانفتاح التجاري، لأن العديد من الدراسات بما في ذلك دراسة البنك الدولي (2001) أو دراسة "ساكس ووارنر" (1995) قدمت الحجج المؤيدة لهذا التوجه الاقتصادي، لكن حقيقة أن بعض الدول تعرف كيفية الاستفادة من الانفتاح التجاري وأخرى لا، أي أن عوامل أخرى مثل الاستثمار الأجنبي، وتنظيم السوق، تساهم في النمو الاقتصادي.[2]

لذا يعد الانفتاح ميزة لبعض البلدان بينما قد يكون غير كاف في بلدان أخرى. في هذا الصدد تتساءل بعض الدراسات "Rodriguez et Rodrik" (1999)، عما إذا كان تبني سياسات الانفتاح يمكن أن يؤدي إلى النمو الاقتصادي، أي في ظل غياب بيئة تنافسية ومنظومة قوية، هناك خطر الاعتقاد بأن البلدان النامية لا يمكنها الاستفادة من مزايا الانفتاح.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية الحديثة المفسرة لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

على غرار التحاليل النيوكلاسيكية، ظهرت تحاليل جديدة تؤسس للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بحيث أكدت فرضية "الانفتاح التجاري محرك للنمو الاقتصادي" من خلال إسهامات "كندلبرجر" "ثيروال"، و"ريبزنسكي"، وفيما يلي عرض لأهم النظريات الحديثة التي تطرقت إلى العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

أولا: نموذج كندلبرجر "C.KINDLEBERGER"[*]

أوضح نموذج "كندلبرجر" التأثير الإيجابي لقطاع التصدير على النمو الاقتصادي، من خلال نقل عوامل النمو إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك يتوقف على هيكل الصادرات، ونوعية السلع المنتجة، فضلا عن الفن الإنتاجي المستخدم، بالإضافة إلى ذلك قوة الصناعات المحلية في إحداث تغييرات هيكلية، داخل

[1]– Ibid, p 64.

[2]– Idem, pp 64-65.

[*]– تشارلي كندلبرجر (1910-2003): مؤرخ اقتصادي أمريكي ومتخصص في الاقتصاد الدولي، من أشهر مؤلفاته: التاريخ العالمي للمضاربة المالية. "A History of Financial Crises"

محيطها وهو ما يطلق عليه بالروابط الخلفية، أما الروابط الأمامية تشتمل على المساهمة الفعلية للصادرات باعتبارها أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، من خلال توسيع نطاق السوق.[1]

فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، وذلك راجع بالأساس إلى الحاجة لمزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات من جهة، ولارتفاع دخول العناصر المساهمة في الإنتاج من جهة أخرى، وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على النمو من خلال زيادة الطلب، فإنها تسمح كذلك باستغلال وفورات الحجم، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف، مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات، ومن ثم التوسع أكثر في الأسواق الخارجية، فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرات الإنتاجية الوطنية، وتدفعها لتطوير أساليب الإنتاج، من خلال البحث عن تكنولوجيات جديدة وإشراكها في العملية الإنتاجية، حيث أن حرية التجارة الخارجية تؤدي إلى القدرة على تخصيص الموارد تخصيصا أكثر كفاءة خاصة في القطاع الصناعي، وبذلك ينمو قطاع الصادرات نتيجة نمو الصناعات الموجهة للتصدير.[2] ومن بين أهم الانتقادات التي تعرض لها نموذج "كندلبرجر"، إهماله لوضع ميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أن ارتفاع معدل الصادرات قد يصاحبه زيادة في الواردات تفوق معدل الزيادة في الصادرات.[3]

ثانيا: نظرية ريبزنسكي "RYBCZYNSKI"

تنص نظرية "ريبزنسكي" أن نمو عامل من عوامل الإنتاج، يقود إلى توسيع إنتاج السلعة التي تستخدم هذا العامل النامي بكثافة، بينما يتم تقليل إنتاج السلعة التي تستخدم عامل الإنتاج الذي لم ينمو، مع افتراض ثبات الأسعار النسبية للسلع، ومثال على ذلك إذا ما حدث نمو في عنصر العمل لدولة ما، فيترتب على ذلك توسيع إنتاج السلعة A (سلعة كثيفة بعنصر العمل النامي)، ويقلل من إنتاج السلعة ص (سلعة كثيفة بعنصر رأس المال الغير نامي).[4]

يشير "ريبزنسكي" إلى تطور شروط التبادل التجاري أثناء نمو عامل من عوامل الإنتاج، حيث إذا افترض المرء أن السلعة التي تستخدم أكثر نسبيا من العامل الذي زادت كميته هي سلعة تصدير، فإن هذا يعني أن شروط التبادل في البلد ستتدهور، على العكس من ذلك إذا كانت هذه السلعة مستوردة، فستتحسن شروط التبادل التجاري كيف نفسر ذلك؟ لنفترض أن إنتاج البن يتطلب عمالة كثيفة وأن البرازيل تشهد زيادة في عدد سكانها

[1]– برواين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر: 1980–2016**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2017–2018، ص 65.

[2]– ميلود فرحول، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[3]– برواين شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[4]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 167.

(30 مليون نسمة إضافية في السنوات العشر الماضية)، وفقا لنظرية "ريبزنسكي" ستزيد البرازيل من إنتاجها من البن، بسبب هذه الزيادة في العمالة، والتخصص أكثر في القهوة، سيزيد من صادراتها، إذا كان الطلب الدولي على القهوة غير مرن نسبيا، فإن زيادة المعروض من هذه السلعة ستخفض سعرها في الأسواق الدولية، حيث إذا تساوت جميع العوامل الأخرى، فإن سعر بيع البن ينخفض وسعر الواردات إلى البرازيل لا يتغير، أي أن هذا البلد سوف يشهد تدهورا في شروط التبادل التجاري، وبالتالي فإن الزيادة في عامل الإنتاج المكثف في المنتج القابل للتصدير تؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، مع تساوي جميع العوامل الأخرى، بالنسبة للبلد المعني.[1] لنفترض أن البرازيل بدلا من الفرضية السابقة، تشهد الآن نموا في مخزونها الرأسمالي أكبر من نمو سكانها، إن إنتاج السلعة القابلة للاستيراد (على سبيل المثال أجهزة الكمبيوتر)، المكثف في رأس المال هو الذي سيزداد، يمكن أن ينشأ بعد ذلك حلان: إما أن إنتاج البرازيل لأجهزة الكمبيوتر لا يمكن أن يؤثر على السعر العالمي لهذه الآلة، وفي هذه الحالة تختفي شروط التجارة، أو أن إنتاجها يخفض السعر العالمي، لأن البرازيل ليست مصدرة ولكنها مستوردة أي سوف تميل شروط التبادل التجاري إلى التحسن.[2]

أظهر"ريبزنسكي" في إطار نموذج "Heckscher-Ohlin" اقتراحا يربط بين تجارة الدولة وزيادة عوامل الإنتاج، وما لذلك من تأثير على الناتج المحلي، حيث يرى بأن التجارة الحرة تسمح بتدفق عنصري رأس المال والعمالة (عوامل الإنتاج) بين الدول، ما يجعل المهارات والفنيات وظروف الاستثمار، هي الفارق الذي يمنح الدول ضمان مصلحتها من التبادل الحر.

ثالثا: نظرية النمو الضار "Jadish N.Bahgwati"

تعتبر هذه النظرية امتداد للنظريات النيوكلاسيكية وترجع للاقتصادي "Jadish N.Bahgwati"، وتقوم على أن العرض المرتفع في السلع نتيجة زيادة النمو الناجم عن زيادة عناصر الإنتاج، يؤدي إلى تدهور أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية، بما يجعل عمليات النمو سلبية وهذا ما يطلق عليه باهجواتي "النمو الضار"،[3] ومثال لنموذج "باهجواتي" في دولة A تتخصص في إنتاج السيارات عند مستوى معين T_0 وسعر E_0، فإن أي نمو في الإنتاج، ومن ثم التصدير باعتبار هذه الدولة مصدرة لهذه السلعة سوف يزيد حجم العرض العالمي لهذه السلعة، وسيترتب على ذلك زيادة حجم العرض العالمي لهذه السلعة نتيجة رفع الإنتاج إلى T_1 وسعر

[1]- Jean-Louis Mucchielli, **Principes D'économie Internationale,** Economica, Paris, 1989, p 88.

[2]- Ibid, pp 88-89.

[3]- Jean-philippe koutassila, **le syndrome Hollandais: théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun**, document de travaill, N° 24, 1998, pp 23-25.

منخفض E_1، وينجم عنه تراجع قيمة الصادرات ومن ثم حجم الثروة ومعدلات النمو، أي من الأفضل إبقاء مستوى الإنتاج عند المستوى الأول بدلا من رفع الإنتاج.[1] وترتبط هذه النظرية مع نظرية العلة الهولندية، حيث في حالة هذه الأخيرة تؤكد على أن زيادة الإنتاج في قطاع ذات طفرة لن يضر القطاع الأول بقدر ما يضر القطاعات الأخرى، كالصناعة والزراعة مثلا، وذلك بتراجع صادرات هاتين الأخيرتين لصالح القطاع ذي الطفرة هذا من جهة، كما أن زيادة الإنتاج، وبالتالي التصدير في السلع ذات المورد الطبيعي الذي يشهد طفرة كتصدير النفط مثلا في الأسواق، سيزيد من العرض العالمي ومن ثم يكون هناك انخفاض في الأسعار الدولية.[2]

المطلب الثالث: التفسير النظري للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية

أصبحت الكثير من الدول النامية تشارك بفعالية في الاقتصاد العالمي، من خلال خطوات أحادية الجانب للوصول إلى مزيد من سياسات الانفتاح التجاري، كما تقوم بدور متزايد من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وجولات المباحثات التجارية متعددة الأطراف التي تتحكم في التجارة والاستثمار.[3] غير أن تبني لسياسة الانفتاح التجاري في العديد من الدول النامية، لم يحقق في الواقع العملي الأهداف المرجوة منه،[4] وذلك راجع في الأساس للعديد من الأسباب، والتي أظهرتها دراسات لبعض الاقتصاديين أهمها: نظرية "راؤول بريبيش" (نظريات التبعية)، نظرية "أرغيري إيمانويل" (التبادل اللامتكافئ)، نظرية (المرض الهولندي) "DUTCHDISEASE".

الفرع الأول: نظريات التبعية

تكمن الأطروحة الأساسية لنظرية التبعية في تفسير التخلف لأي دولة، من خلال أثر المتغيرات الخارجية السياسية والاقتصادية، على سياسات التنمية الوطنية، وتعد مشكلات التخلف جزء لا يتجزأ من الاندماج في النظام الرأسمالي، وتحلل النظرية أشكال التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، لتصل إلى صياغة أطروحة "تنمية التخلف" وتكشف كيف أن أمريكا اللاتينية كانت بلدان متخلفة قبل الاختراق الرأسمالي، لكنها أصبحت أكثر تخلف بعد هذا الاختراق الغربي.[5]

---

[1]– سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 54–55.

[3]– خمش مجد الدين، **العولمة وتأثيراتها في المجتمع العربي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 110.

[4]– فرحول ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[5]– أحمد تهامي عبد الحي، ظاهرة التبعية: أصولها–أبعادها–مآلاتها، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 25، العدد 02، جامعة الإسكندرية، جويلية 2018، ص 08.

تكمن نقطة البداية لصياغة هذه النظرية في النقد الموجه لمفهوم المزايا النسبية، وكان ما تم نشره من قبل الأمم المتحدة في عام 1949، بشأن الأسعار النسبية لصادرات وواردات البلدان المنتجة للسلع الأولية، بمثابة إشارة إلى وجود اتجاه نحو تدهور شروط التبادل التجاري، الذي أضر بهذه البلدان الأخيرة، ووفقا لهذه الدراسة خلال الفترة: 1870-1940، كانت نفس الكمية من المنتجات الأولية تمول فقط شراء 60% من المنتجات الصناعية، التي يمكن الحصول عليها خلال نفس الفترة، لذلك كان يعتبر تدهورا هيكليا وليس عرضيا.[1] هذا وانتقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL) الاعتماد الخارجي المتزايد لأمريكا اللاتينية على التجارة الدولية، لأنه بعد تخصصها في الإنتاج الأولي، ومع زيادة الطلب على السلع الأولية، ولكن بشكل أبطأ من الطلب على المنتجات الصناعية، سيكون هناك اتجاه دائم نحو عدم التوازن في ميزان المدفوعات.[2]

ينظر إلى الاعتماد الخارجي على أنه المتغير الأساسي الذي يفسر التخلف في أمريكا اللاتينية، حيث صاغت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أسباب التبعية على النحو التالي:[3]

- انخفاض حجم استهلاك السكان للمواد الأولية، في المراكز الصناعية الكبرى.
- انخفاض كمية المواد الخام في إنتاج المنتجات الصناعية، بسبب التقدم التقني.
- المنتجات الصناعية، تحل محل المنتجات الطبيعية بشكل متزايد.
- الاختلاف في ظروف العمل في البلدان المتخلفة مقارنة بنظيرتها المتقدمة، حيث هناك عادة اتجاه لتشكيل فائض من العمالة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني. ينتج عن هذا الفائض ضغط نزولي على الأجور، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بما يتجاوز حدود الطلب العالمي، فيترتب على ذلك في النهاية انخفاض أسعار المنتجات الأولية. أي للظروف الديموغرافية وزن كبير إلى حد ما في تفسير تدهور شروط التبادل التجاري وحالة التخلف.

وبالتالي فإن الوضع العام لاقتصاد أمريكا اللاتينية يتميز بمشكلتين: من ناحية عدم توازن ميزان المدفوعات، ومن ناحية أخرى، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، خاصة إذا قارناها بمعدلات الدول المتقدمة، لذا اعتبرت عملية التصنيع آنذاك كعنصر أساسي قادر على إحداث تغيير اقتصادي، يسمح بالقضاء التدريجي على

[1]- Aantonio carlos peixoto, La théorie de la dépendance: bilan critique, **Revue française de science politique**, N° 27, 1977, p 607.

[2]- Ibid, p 607.

[3]- Idem, pp 607-608.

التخلف، واعتبرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه من الأفضل لبلدان أمريكا اللاتينية أن تنتج سلعا صناعية، حتى بتكاليف أعلى من مثيلاتها في البلدان الصناعية، بسبب محدودية قدرتها على الاستيراد، أي نموذج إنمائي موجه أساسا نحو سد احتياجات الاستهلاك للسوق المحلية، وتعويض نقص رأس المال اللازم لضمان جهود التصنيع عن طريق الاستثمارات الأجنبية، التي كان من المقرر أن تكون مكملا ضروريا بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية.[1] أي نواة أفكار نظرية التبعية ظهرت كتعبير عن تلك الظروف التي كانت تعيشها دول العالم الثالث، إنطلاقا من فكرة فحواها: أن النظام الرأسمالي العالمي مقسم إلى قسمين هما: الدول المتقدمة (دول المركز) والدول النامية (دول المحيط)، وبذلك يختزل رواد هذه النظرية العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية بين أطراف غير متكافئة على جميع المستويات.[2]

فدول المركز هي عبارة على مجموعة من الدول التي تتميز ببيئة صناعية، وتكنولوجية متطورة، وارتفاع الدخل الفردي وقدراتها الإنتاجية، وتوزيع عادل إلى حد ما للثروة، ولديها القدرات المالية اللازمة لتمويل الصناعة والمشاريع الاقتصادية، بينما دول المحيط تتميز بأنها مجتمعات متخلفة فنيا، وصناعتها ضعيفة أو منعدمة وتقدم موادها الأولية إلى دول المركز، وهي في حالة تبعية لها.[3]

ويعتبر "راوول بريبيش" أول من استخدم تعبير المركز والمحيط، والمقصود به أن العالم يتكون من مركز النشاط الاقتصادي هو الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي ترسم السياسات والأهداف الاقتصادية العالمية حسب مصالحها، ودول المحيط حسب "بريبيش" وظيفتها الأساسية هي تقديم أو تصدير المواد الأولية إلى دول المركز، والمركز وظيفته الأساسية هي احتكار المواد المصنعة، وتقديمها إلى المحيط بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعار المواد الأولية، وأن هذه العملية تتم على نحو دائري متجدد، وبالتالي فإن هذه العلاقات تكرس وتمدد التخلف في المحيط، ليست فقط نتيجة لهذه العلاقات، وإنما أيضا نتيجة لطبيعة النظام الامبريالي ويقول "بريبيش" للتخلص من هذا يجب على دول المحيط أن تقدم على إنشاء سوق إقليمي أو محلي للتحكم في المواد الأولية، وأن تكون هذه الأسواق محمية، من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الأجنبية للحماية من المنافسة، أي إتباع سياسات حمائية.[4]

---

[1]– Idem, p 608.

[2]– حسن محمود جابر، **التنظير الماركسي في العلاقات الدولية**، موقع أنترنت: https://political-encyclopedia.org، آخر زيارة: 2022/06/4.

[3]– سليمان أحمد، **مدرسة التبعية**، موقع أنترنت: https://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=37138، آخر زيارة: 2022/05/30.

[4]– المرجع نفسه.

كما أن دول المحيط تعاني من ندرة في رؤوس الأموال، لذا تواجه هذه المشكلة باستيراد رؤوس الأموال من دول المركز، ليتم توظيفها في القطاعات الإنتاجية الأساسية، والتي تخدم إنتاج المواد الأولية اللازمة للقطاع الصناعي في دول المركز، ومن ثم الحفاظ على البنية الاقتصادية ذات الإنتاج الأحادي في دول المحيط.[1]

ويشير سمير أمين* إن في الواقع الاستثمار المحقق، هو من مداخيل دول المحيط، وليس من رأس المال الجديد من دول المركز كما قد يبدو للوهلة الأولى، ذلك لأن المستثمرين الأجانب يلجؤون إلى بنوك دول المحيط، ويحولون الأرباح خارج تلك الدول، وقد توصل أمين أيضا إلى نتيجة مفادها، أن دول المركز ليست هي من تصدر رؤوس الأموال وإنما العكس، وأن الاستثمار في هذه الصورة نقمة، وليس نعمة على دول المحيط لأنه يبقيها في حالة من التخلف المستمر، ويحول دون تحقيق أي فرصة حقيقية لقيام مشاريع التنمية الداخلية فيها،[2] ومن ثم تلجأ دول المحيط لمتنفس آخر لمحاولة إيقاف هذه المعاناة وهي: سياسة الاقتراض من المؤسسات الدولية. ويرى الماركسيون الجدد أن هذه المؤسسات أوجدت لترسيخ النظام الرأسمالي العالمي، وأنها تستخدم لممارسة نمو البنى الرأسمالية وتقويتها، وللحفاظ على الوضع القائم في دول المحيط أي بقائها متخلفة، ناهيك عن التدخل المستمر في الشؤون الاقتصادية في مختلف أنحاء دول المحيط، حيث تظهر ملامح هذا التدخل في الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات وأهمها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي مقابل حصول الدول النامية على القروض ومن أهم هذه الشروط، اتباع سياسة اقتصاد السوق، وهكذا تكون المساعدات المالية المقدمة لدول المحيط قد ساهمت بتضخم المديونية في تلك الدول، وخاصة عند إعادة جدولة القروض وما يترتب عليها من زيادة الفوائد، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.[3] هذا وتنطلق التفسيرات النيوماركسية من مرتكزات وفرضيات يسعون من خلالها تفسير أسباب التخلف في دول العالم الثالث، وتحليل العلاقة الغير متكافئة بين دول المركز ودول المحيط، ويمكن إجمال الافتراضات الرئيسية لمنظور التبعية على النحو التالي:[4]

---

[1]– حسن محمود جابر، مرجع سبق ذكره.

*– سمير أمين (1931–2018): مفكر واقتصادي مصري، وهو من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، وقد اشتهر بتقديمه لمصطلح "المركزية الأوروبية"، واعتبر رائدا في نظرية التبعية.

[2]– حسن محمود جابر، مرجع سبق ذكره.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– أنظر إلى:

– سليمان أحمد، مرجع سبق ذكره.

– حسن محمود جابر، مرجع سبق ذكره.

– إن النظام الرأسمالي العالمي في مختلف مراحل تطوره، هو في واقع الحال يعمل لصالح بعض الأفراد أو الدول أو المجتمعات أو المؤسسات المالية، والدولية، على حساب الدول التابعة المستغلة، وترتكز هذه الفرضية على التحليل الماركسي التقليدي.

– انتهاج النظام الرأسمالي العالمي لآليات هيمنة، وهي بمثابة معوقات التنمية الحقيقية في الدول التابعة، يتضمن هذا الافتراض بحسب رواد النظرية مختلف الوسائل والأساليب التي يطبقها النظام الرأسمالي العالمي على الدول التابعة، وهي وسائل تستعملها الدول المتقدمة لتحقق تنميتها وتطورها، على حساب تخلف الدول النامية، مما يوسع الهوة بين أطراف هذه العلاقة.

– إن التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات دول العالم الثالث، قبل خضوعها للنفوذ الأوروبي، بل إن التخلف نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، أي أنهم يرون في التخلف (لدول المحيط) والتقدم (لدول المركز) وجهان لعملية تاريخية واحدة، بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية منذ القرن السادس عشر.

– يتفق أنصار التبعية على أن الدول التابعة تنتهج نموذجين أساسيين من السياسة الخارجية، إما نموذج مؤيد أو مرافق للمركز، من خلال انتهاج سياسة خارجية تتماشى وتعليمات المركز، كما أن الاتفاقات والمعاهدات بينهم لا تحتاج إلى إقناع أو إلى مفاوضات، بل هي نتيجة تنازلات من طرف المحيط، ومن أسباب ذلك احتوائها على نخب وطبقات لها مصالح، وهي تابعة للمركز سواء كانت مصالح سياسية اقتصادية أو غيرها، كما قد تنتهج سياسة خارجية لصالح المركز خوفا من العزلة أو العقوبات، أو قدد تتبع نموذج للسياسة الخارجية معادي للمركز، ولكن ليس معناه وجود نوع من الاستقلالية وإنما هو رد فعل فقط على التبعية في حد ذاتها، بمعنى أنهم يرفضون هذه العلاقة، لذا يسعى صناع قرار السياسة الخارجية بانتهاج سياسات مختلفة ومخالفة للغرب لضرب مصالح دول المركز، وذلك من خلال إقامة علاقات جادة، مع دول ذات إيديولوجية مختلفة مع دول المركز التابعة لها.

ويمكن تقسيم نظرية التبعية إلى اتجاهين نظريين رئيسيين، فحسب الاتجاه الأول إن الدول الصناعية تمنع قيام صناعات متقدمة في الدول المتخلفة، التي تمدها بالمواد الأولية، وذلك نتيجة ارتباط الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتقدم في إطار علاقات المركز، ولتغلغل الرأسمالية في العالم الثالث، ويركز منظري هذا الاتجاه على علاقات التبادل الغير متكافئة، وتحويل الفائض من المحيط إلى المركز بطرق مختلفة، مما يعطل إمكانية تراكم رأس المال، ويرى سمير أمين أن النخب المالية والسياسية والتي تمثل البرجوازية الوطنية، هي امتداد

للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياساتها، بحيث تنمو البرجوازية التجارية إضافة إلى نمو القطاع البيروقراطي الحكومي بطريقة تعمل لصالح استقرار هذا النمط من علاقات الهيمنة.[1] بينما يرى الاتجاه الثاني أن التركيز على العامل الخارجي للتبعية أهمل العوامل المحلية في إنتاج التبعية واستمرارها، ودرسوا كيفية تعايش أنماط إنتاج غير رأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي في دول العالم الثالث، أي إمكانية تعدد أساليب الإنتاج، ويعتبر هذا الاتجاه أن طرق الإنتاج السائدة في الدول المتخلفة هي ما قبل الرأسمالية، لذا فهي تنتج التخلف ومسؤولة عن استمراره، وذلك يقود إلى تأكيد مسؤولية العوامل الداخلية على التخلف، هذا واهتم "فرانك" "وكاردوز" بالجانب السياسي من خلال التركيز على دور الدولة في المجتمعات التابعة، حيث يرى "فرانك" أن الدولة تكرس نمط الإنتاج التابع والحفاظ على مصالح الاحتكارات الدولية، وتمثل مصالح الطبقات المحلية المسيطرة.[2]

تعرضت نظرية التبعية التقليدية للعديد من الانتقادات، أبرزها القادمة من المدرسة الليبيرالية ونظرية التحديث، على الغموض والتعميم وفكرة الثنائيات، ومن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية أنها ذات نظرة أحادية من خلال تركيزها على العوامل الخارجية للتخلف، وإهمالها للعوامل الداخلية خاصة منها الاجتماعية والثقافية، والتي تمكن العوامل الخارجية من الاستمرار، وإعادة إنتاج التبعية، كما أن هناك نقدا للثنائيات التي طرحتها مثل المركز والمحيط، والتي لا تختلف عن ثنائيات نظرية التحديث، كما أن الهيمنة الخارجية لا يمكن أن تتحقق، إذا لم تجد سندا لها من الأطراف المحلية التي تستفيد من هذا الواقع، بينما يرى آخرون أن نظرية التبعية لم تنجح في تقديم حل عملي للتخلص من حالة التبعية، إضافة أنها وقعت في نفس نقائص النظريات الأخرى بتقديم تعميمات واسعة، وقانون عام تريد تطبيقه على كافة المجتمعات رغم اختلافها.[3]

هذا وجاءت أبرز الانتقادات من أنصار نظرية الاعتماد المتبادل، فلا توجد دولة يمكنها العيش في جزيرة منعزلة، فالدول المتقدمة أو المتخلفة تعتمد على حد سواء على التجارة الخارجية، والاستثمار والتكنولوجيا، وتوصلت بعض الدراسات التجريبية التي استهدفت نقد نظرية التبعية، إلى أن الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة لديها استعداد أكبر للاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن كان من الصعوبة تحديد طبيعة العلاقة، هل هي إعتماد متبادل فقط، أو تبعية سياسية أو اقتصادية، بحيث يتوقف الأمر على توجهات الباحثين وانحيازاتهم.[4]

[1]– أحمد تهامي عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]– المرجع نفسه، ص 10.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 15-16.

[4]– المرجع نفسه، ص 16.

يمكن القول في الأخير أن التركيز على العوامل الخارجية في تفسير ظاهرة التخلف، وتراجع معدلات النمو في إطار نظرية التبعية أمر بعيد عن الواقع، وذلك راجع بالأساس إلى الأسباب الداخلية التي ساهمت في استمرار نمط علاقات الهيمنة، من خلال القطاع البيروقراطي الحكومي، كما أن العديد من الأنظمة السياسية تكرس نمط الإنتاج التابع، وتعمل لصالح البرجوازية التجارية، مما أثر بشكل سلبي على الإنتاج المحلي والنهوض بالصناعات المحلية.

الفرع الثاني: نظرية التبادل اللامتكافئ

توسعت التجارة العالمية بنسب كبيرة، وأصبح الناتج المخصص للتبادل في السوق العالمية، في أغلب الدول يشكل نسبة كبيرة من مجمل ما تنتجه محليا، ولهذه التجارة العالمية تاريخيا سمة واضحة هي عدم التكافؤ، أي عدم عدالة العلاقات التجارية بين دول العالم، لصالح الدول الأقوى اقتصاديا أو دول المركز الرأسمالي، وعلى حساب الدول الأضعف اقتصاديا أو دول الأطراف، وفق تسميات الاقتصاديين الذين درسوا هذه الظاهرة.[1]

فدول المركز تنتج بتكاليف أقل، وتبيع بسعر أعلى في السوق العالمية، لتحقق أرباح مضاعفة، بينما دول الأطراف بالمقابل تنتج بتكاليف أعلى، وتبيع منتجاتها بسعر أقل في سوق العالم الرأسمالي،[2] وهذا التوصيف هو الأبسط لظاهرة (التبادل اللامتكافئ)، التي يقتضي تفسيرها مزيدا من التوسع والتعمق، في الأسباب الموضوعية لهذه الحالة. وإن الحديث عن فكرة التبادل اللامتكافىء تقودنا مباشرة إلى استعراض جملة من الدراسات الاقتصادية، في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية التي ظهرت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، واحتلت مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي في إطار ما كان يعرف بقضية (حوار الشمال والجنوب)، حيث نجد كل من دراسات: "أرغيري إيمانويل، وسمير أمين".

يعتبر الاقتصادي الفرنسي "A.EMMANUEL" أول من قدم دراسة حول التبادل اللامتكافىء، ويقصد به أن دول الأطراف تجبر من خلال السوق العالمية، على بيع ناتج كبير نسبيا من ساعات العمل في مقابل الحصول من دول المركز على ناتج أقل من ساعات العمل.

ويؤكد إيمانويل أن انهيار معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية، يرجع أساسا إلى الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في هذه الدول، مقارنة بالأجور المرتفعة التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة، ويبين أن المشكل الأساسي في ذلك يكمن في تكوين الأسعار في السوق الرأسمالية، وتحليل

[1]– عشتار محمود، **(التبادل اللامتكافئ) التجارة العالمية تنقل القيمة من الضعيف للقوي**، موقع أنترنت: https://kassioun.org/economic/item/39694-13347، آخر زيارة: 2022/06/27.

[2]– المرجع نفسه.

إيمانويل يخلص إلى أن التبادل اللامتكافىء، يؤدي إلى استغلال الأمم الغنية للأمم الفقيرة، وهذه نتيجة تخالف أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تدعي أن التبادل الدولي يؤدي إلى صالح الدول الفقيرة والغنية معا، كما أن إيمانويل لا يدعي أن التبادل اللامتكافىء يبرر وحده كل التفاوت في مستويات المعيشة بين البلدان الغنية والفقيرة، ولكنه يؤكد أن عدم التكافؤ في التبادل الدولي كان الأساس الذي استغلته الدول الغنية، في تصعيد استغلالها للدول الفقيرة وفي استمرار عملية التنمية اللامتكافئة، التي أوصلت الفوارق في مستويات معيشة الشعوب إلى ماهي عليه الآن.[1] كما ينفي إيمانويل وجود علاقة مباشرة بين التخلف ورأسمال الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، ويقول إن هذه الشركات ليست المتسبب في التخلف، وإنما سبب ذلك هو عدم وجود رأس مال عالمي في البلدان النامية يساهم في دفع عملية النمو.[2] والسؤال المطروح هو: ماذا يجب على الدول النامية أن تفعل في مواجهة التبادل اللامتكافىء، والتدهور المستمر في معدل التبادل الدولي لغير صالحها؟ ويجيب إيمانويل على هذا السؤال باعتماد إمكانيتين هما:[3]

أولا: البحث عن وسائل تمكنها من الاحتفاظ بالفائض الذي يحققه الإنتاج المحلي، وعدم التفريط فيه لصالح البلدان الغنية، ومن أهم الوسائل المعتمدة في هذه الحالة هي فرض تعريفة جمركية مرتفعة، على المنتجات المحلية المخصصة للتصدير حتى ترتفع أسعارها.

ثانيا: اعتماد وسيلة أخرى أكثر فعالية تتمثل في تنويع الدول الفقيرة لمنتجاتها، بتحويل عوامل الإنتاج من الفروع التقليدية، الموجهة للتصدير إلى فروع جديدة تنتج سلعا تحل محل المنتجات المستوردة، وهو ما سيترتب عليه خفض في حجم الصادرات التقليدية في ظل بقاء الحاجات الدولية عند نفس المستوى لبعض الوقت، فينتج عنه ارتفاع في أسعار المنتجات التقليدية المصدرة من الدول النامية، ومن جهة ثانية تنخفض الواردات من الدول النامية، الأمر الذي يجبر الدول الغنية على خفض أثمان منتجاتها.

من خلال إتباع استراتيجية إحلال الواردات من طرف الدول النامية (المحيط)، كان الهدف منها تأمين الحصول على المواد الأولية الضرورية لرأس المال الثابت، وكذا توفير السلع الاستهلاكية للسوق المحلية، وذلك بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الرأسمالية،[4] وفي هذا الإطار تدخل نظرية التبادل اللامتكافىء، حيث أن المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط، تكمن أهميتها في مدى انخفاض الأجور مما هي عليه

[1]– أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية**، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1999، ص 65.

[2]– عبد القادر سيد أحمد، **مفاوضات الشمال والجنوب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 120.

[3]– أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

[4]– محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 338.

في بلدان المركز، مع تساوي الإنتاجية، ومما يمهد الطريق لإخضاع الدول النامية لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة في قطاع التصدير، ومن هذا المنطلق يعرف سمير أمين التبادل الدولي اللامتكافىء بأنه:"هو تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات"، وهو ما يعني أن سعر المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط سيكون سعرها أقل في السوق العالمي، مما لو أنتجت في بلدان المركز حيث الأجور المرتفعة، وبالتالي سيستفيد المستهلك في بلدان المركز، من انخفاض السعر وارتفاع الأجور، والعكس يحدث في بلدان المحيط، وهو ما يجسد في اعتقادنا نمط التبادل الغير متكافئ بين المركز والمحيط.[1]

كما طور سمير أمين فكرة أن التوسع في نمط إنتاج معين، على حساب التوازنات المحلية والخارجية هو الذي ولد ظاهرة الاستغلال، كما أن المرونة المنخفضة للمنتجات التي تصدرها دول الجنوب (محاصيل أو المواد الخام)، أدى إلى إنشاء آلية لاستغلال التراكم المربح حصريا للاقتصادات المتقدمة، وبالنسبة له التخلف هو نتيجة للتوسع في اتباع آليات السوق داخل اقتصادات العالم الثالث نفسها، بحيث لا يمكن أن تؤدي رأسمالية الأطراف إلى تطور مماثل لما تتمتع به الدول الغربية لعدة أسباب، من بينها على سبيل المثال، هناك غياب لنشر التقدم التقني، وتفكك عميق للآليات الاقتصادية داخل هذه البلدان، ونتيجة لذلك امتداد للاقتصادات المتقدمة يؤدي إلى تخصص غير متكافئ، بين المركز والأطراف.[2]

وللخروج من هذه الإشكالية، يرى سمير أمين ضرورة اتجاه الأطراف (بلدان المحيط)، نحو فض ارتباطها بالمركز، والشروع في تحقيق تنمية مستقلة معتمدة على الذات، غير أن هذا لا يعني الانغلاق الكامل والامتناع تماما عن المشاركة في التجارة الدولية، بل يعني أن المصلحة العليا للدول النامية تقتضي اتجاهها نحو تطوير القطاعات الإنتاجية، دون أن تركن إلى التخصص في إنتاج المنتجات التقليدية، ضعيفة القيمة، وتترك للدول الأخرى أخذ زمام المبادرة، في الابتكار والإنتاج، والهيمنة على هياكل التجارة الدولية.[3]

وتعترف نظرية التبادل اللامتكافئ، أن التبادل غير المتكافئ ليست ظاهرة ترتبط فقط بالعلاقات بين المراكز والأطراف، فهناك أيضا تباين في الأجور بين أقطار المراكز، وذلك نتيجة الاختلاف في إنتاجية العمل فيما بينها، وبالتالي ليس هناك ما يمنع حدوث تبادل غير متكافئ على هذا الأساس، بين الولايات المتحدة، وبريطانيا

[1]– **نظرية التبادل اللامتكافىء**، موقع أنترنت: https://www.startimes.com/?t=20895801، آخر زيارة: 2022/07/04.

[2]– Papa Samba Ndiaye, **Samir Amin Théoricien de L'échange Inégal et de la Déconnexion**, site internet: https://www.seneplus.com/opinions/samir-amin-theoricien-de-lechange-inegal-et-de-la-deconnexion, dernier visite: 27/06/2022.

[3]– **نظرية التبادل اللامتكافىء**، مرجع سبق ذكره.

إلا أن هناك قوى تعمل في جميع دول المركز، بحيث أن التباين في الأجور يميل ليعادل التباين بين الانتاجيات، بحيث أن الاختلالات في هذا التوازن تكون مؤقتة، والممارسات الاقتصادية العادية كتعديل سعر الصرف، والسياسات النقدية فعالة في هذه الظروف، بينما تتسم دول الأطراف بعدم التوازن بين الأجور، والإنتاجية، الأمر الذي يفرغ السياسات الاقتصادية من فعالياتها.[1]

وما وسع الهوة هو اتصاف المراكز الاقتصادية العالمية بأنها مراكز معرفية، يعني أن القيم الإنتاجية فيها قد تغيرت بشكل جذري، بحيث أن الإنتاج بات مستندا إلى نظم علمية دقيقة، وأصبحت القيم المضافة فيها قيم معرفية غير تقليدية، ومعنى ذلك على صعيد التجارة الدولية، أن بنية التبادل بين الاقتصادات قد تغيرت أيضا، باتجاه تبادل معرفي غير متكافئ، معبر عنه باتساع الهوة الإنتاجية، والتبادلية، بين اقتصادات المراكز واقتصادات الأطراف، أي من الأمور التي عقدت أكثر موقف اقتصادات الدول النامية، في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، هو أن اقتصادات الدول المتقدمة تحولت خلال العشرين سنة الأخيرة، إلى اقتصادات ذات نظم إنتاجية غير تقليدية، تتبنى بالدرجة الأولى نموذج الصناعات المعرفية، وتخليها بشكل شبه كامل عن نظم الإنتاج التقليدية، فقد أصبحت توصف بأنها اقتصادات مبنية على المعرفة.[2]

الفرع الثالث: نظرية المرض الهولندي "DUTCH DISEASE"

رغم الزيادات المتتالية في أسعار النفط خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات، لم تستطع الدول المصدرة في اغتنام الفرصة التي أتيحت لها، لتنويع قاعدتها الإنتاجية، ويمكن تعميم هذه الملاحظة على معظم تجارب الدول المصدرة للنفط أو للمعادن، والتي تفيد بأن الازدهار في قطاع ينتج موردا طبيعيا، من شأنه أن يضر تلقائيا بأي جهد للتصنيع، أو تنويع الصادرات، مما يؤدي إلى تفاقم ضعف الاقتصاد، ومن المحتمل أن تكون المجلة الإنجليزية "The Economist" أول من استخدم هذا التعبير، في مقال نشر عام 1977 حيث حاولت وصف ظاهرة غريبة واجهها الاقتصاد الهولندي بعد الصدمة النفطية الأولى، ووصفت هذه الظاهرة بهذه العبارات: هولندا التي سجلت أداء اقتصاديا جيدا منذ عدة سنوات متتالية تواجه الآن ركودا، بينما عانت معظم الدول الأوروبية من ارتفاع أسعار النفط، تأثرت هولندا في المقابل أكثر من أي دولة أوروبية أخرى، بشكل

[1]– أيهم أسد، **تفكيك العولمة باستخدام نظريتي النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ**، الطبعة الأولى، التلوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2008، ص30.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 33–34.

خاص بهذا الارتفاع في الأسعار: لم يزد الإنتاج الصناعي منذ عام 1974، وانخفض إجمالي الاستثمار الخاص إلى أقل من 15 في المائة، بينما انخفض التوظيف في التصنيع بنسبة 16 في المائة منذ ذلك الحين.[1]

ومع ذلك من حيث التجارة الخارجية، سجلت هولندا أداء جيد: الحساب الجاري، الذي بلغ العجز السنوي 130 مليون دولار بين عامي 1967 و1971، قد تحسن بشكل ملحوظ بعد الصدمة النفطية الأولى، ليبلغ رصيده فائض قدره 2 مليار دولار سنويا، بين عامي 1972 و1976، هذا التناقض بين حالة الركود الاقتصادي الداخلي إلى حد ما من ناحية، والحسابات الخارجية ذات الفائض الكبير من ناحية أخرى، تشير The Economist، إلى أعراض المرض الهولندي، الذي كان من الممكن أن تعاني منه هولندا.[2]

بالتوازي مع مفهوم المرض الهولندي، الذي تم تسليط الضوء عليه في هولندا، ظهر ما يسمى بنماذج القطاع المزدهر في أستراليا، حيث سلط "غريغوري"* الضوء على التغييرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الأسترالي نتيجة للتطور الواسع النطاق، لقطاع الموارد الطبيعية والمناجم، وأظهر على وجه الخصوص أن تطور قطاع المناجم في أستراليا، كان مصحوبا بتراجع نسبي في الصناعة التحويلية، وبالتالي تتفق هذه الاستنتاجات مع استنتاجات المجلة الإنجليزية "The Economist" التي تقول إن من المفارقة أن اكتشاف مورد طبيعي ينتهي به الأمر إلى إفقار البلد الذي يستفيد منه، إن الظاهرة التي لوحظت في هولندا وأستراليا تم تحليلها من حيث اللغة الهولندية، المرض أو نماذج القطاع المزدهر يؤدي بالضرورة إلى التدهور النسبي للقطاع الإنتاجي.[3]

وفي دراسة قام بها "Corden" عام 1984 واضعا نموذجا جديدا يشرح من خلاله ظاهرة متلازمة هولندا وقد أطلق على هذا النموذج اسم النموذج الأساسي، وينطلق هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات:[4]

- **القطاع المنتعش (B):** الذي يتمثل في قطاع الموارد الطبيعية (البترول، المناجم)؛
- **القطاع المتأخر (L):** يتمثل في القطاع المصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا، من غير الموارد الطبيعية، ويشمل قطاع الصناعات المحلية، والقطاع الفلاحي؛

---

[1]- Jean-Philippe Koutassila, op.cit, p 1.

[2]- Ibid, p 1.

*- نيكولاس غريغوري مانكيو: عالم أمريكي في مجال الاقتصاد الكلي، يُعرف غريغوري في الأوساط الأكاديمية بعمله المتعلق بالنظرية الكينزية الجديدة في الاقتصاد.

[3]- Ibid, pp 1-2.

[4]- الموسوعة السياسية، **متلازمة هولندا**، موقع أنترنت: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7، آخر زيارة: 2022/07/07.

- **قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري (N):** أي أن إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية، ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات، البناء والنقل، أي الأشياء التي يصعب استيرادها وتصديرها، ويتحدد أسعارها محليا بتقابل العرض مع الطلب. كما هو مبني على الافتراضات التالية:[1]

- ❖ لكل قطاع عامل إنتاج خاص به رأس المال؛
- ❖ عامل العمل مشترك، ومتحرك بين كل القطاعات؛
- ❖ ثبات مخزون العوامل، مع مرونة أسعارها؛
- ❖ إهمال الجوانب النقدية.

ويدرس هذا النموذج أثر التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية، على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وقد توصل "Corden" إلى أن التوسع في القطاع المصدر للموارد الطبيعية، يولد نتيجة صدمة خارجية أثرين على الاقتصاد المعني، وهما: أثر النفقات، وأثر حركة الموارد، وذلك كما هو موضح في الشكل (3-1).

الشكل رقم 3-1: نموذج "Corden"

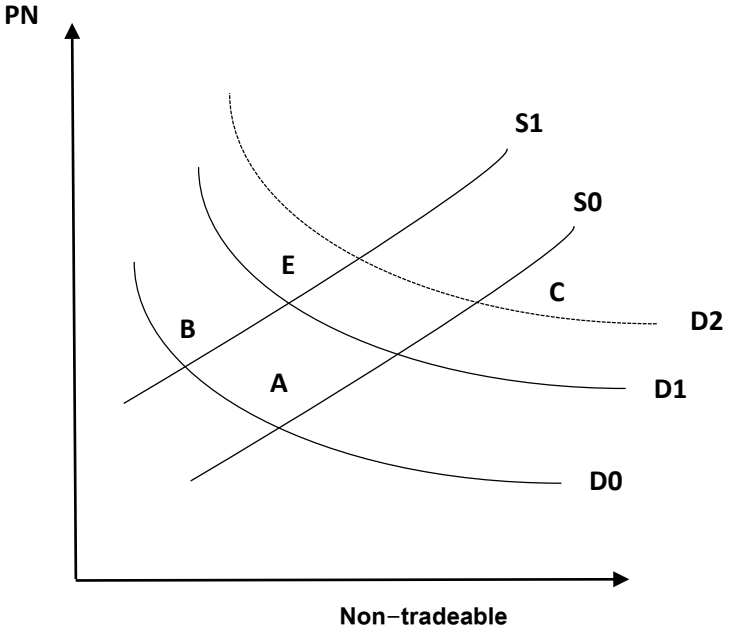

Source: Corden,M., Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation, **journals Oxford Economic Papers**, New Series, Vol 36, N° 03, Novembre 1984, P 361.

[1]- بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، المجلد 01، العدد 04، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، أكتوبر 2017، ص 285.

حيث يمثل المحور العمودي أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري، بينما يمثل المحور الأفقي سلع غير قابلة للتبادل للتجاري، أما D يمثل منحنى الطلب على السلع غير قابلة للتداول (N)، في حين يمثل S منحنى عرض السلع الغير قابلة للتداول (N)، فبنسبة لأثر انتقال الموارد بفعل قابلية انتقال عناصر الإنتاج وليكن العمل على الانتقال بين مختلف القطاعات، وعليه فإن الازدهار في القطاع المنتعش (B) الإيرادات الريعية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج الحدي، الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب عنصر العمل من القطاعات الأخرى، إلى القطاع المزدهر، مما يترتب عليه تراجع القطاعات الأخرى من جهة، هذا ما يفسره انتقال منحنى العرض من S0إلى S1 مثل ما هو مبين في الرسم البياني،[1] ويسمى ذلك بالأثر المباشر في تراجع القطاع الصناعي.

بينما يشتمل أثر النفقات على ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار (B)، يؤدي لا محالة إلى الزيادة في الإنفاق الحكومي، أو من طرف المستفيدين من هذا القطاع نتيجة الزيادة الحقيقية في الأجور، وغالبا ما يكون هذا الانفاق موجه نحو السلع المحلية الغير قابلة للتبادل (N)، ومع جمود العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بسلع التجارية،[2] الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في سعر الصرف الحقيقي، وزيادة الطلب على المنتجات (N)، وهو ما يفسره انتقال منحنى الطلب من D0 إلى D1، والذي يؤدي بدوره إلى تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى، ليتحول العنصر القابل للانتقال ولكن في هذه الحالة نحو قطاع السلع المحلية، وبالتالي الزيادة في تفاقم القطاع (L) وهنا يظهر أثر المرض الهولندي،[3] حيث أن الزيادة في سعر الصرف الحقيقي، يؤدي إلى زيادة طلب على السلع المستورد، كونها بأقل ثمن من نظيرتها المحلية.

وعلية فإن أغلب النظريات التي تعالج المرض الهولندي تصب في فكرة واحدة، وهي أن الدول المصدرة للنفط لم تستطع تنويع قاعدتها الإنتاجية، وبالتالي الاستفادة من إيراداتها النفطية بما يخدم مؤشراتها الاقتصادية الداخلية بشكل عام، وقطاع التصنيع بشكل خاص، وذلك راجع بالأساس حسب النموذج الأساسي لـ "Corden" إلى أثر انتقال الموارد وأثر النفقات، كما يتضح مما سبق ان ظاهرة المرض الهولندي، تعتبر من أخطر الظواهر الاقتصادية التي تهدد الاقتصاديات الريعية.

الفرع الرابع: آثار الانفتاح التجاري على اقتصاديات الدول النامية

إن التغيرات التي لحقت بالنظام التجاري الدولي، بعد انتهاء جولة الأوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية كأداة لتنظيم ومراقبة حركة التجارة الدولية، والعمل على تحريرها أكثر فأكثر، فإن الدول النامية عموما ستعرف

[1]– المرجع نفسه، ص 286.

[2]– Corden,M., op.cit, p 361.

[3]– بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 286.

تحديات كبيرة قد تؤدي إلى مكاسب إذ ما تم التغلب عليها، وقد تؤدي إلى خسائر إذا ما عجزت هذه الدول على مواجهتها. كما أن الهدف المعلن لإتفاقية الجات على المدى البعيد هو الوصول إلى عالم بلا حدود من الناحية التجارية، وفيما يتعلق باتفاق مراكش فإن تطبيقها يعني: إلغاء الحماية بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس على مدى السنوات العشر القادمة، وهو من بين القطاعات المهمة بالنسبة للدول النامية، وإلغاء الحماية نهائيا بالنسبة لـ 40% من السلع المصنعة،[1] والسؤال المطروح في ظل هذه الوقائع و بإلحاح: كيف ستستطيع هذه الدول تطوير اقتصادياتها، خاصة ما تعلق بزيادة الناتج الوطني، وذلك بمستوى متدني من الحماية، بحيث ليس هناك إجابة واحدة تنطبق على كل الدول النامية، فالتعامل مع قضية بهذه الأهمية تختلف من دولة إلى أخرى، حسب ظروفها وإمكاناتها. وإن تبني سياسات الانفتاح التجاري، من طرف الدول النامية يترتب عليه مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية على اقتصاداتها، يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

– استمرار تكريس تبعية التجارة الخارجية للدول النامية للقطاعات الريعية، من منطلق التزامها بقاعدة التخصص في الإنتاج، وتقسيم العمل دوليا، باعتبار أن أغلب هذه الدول تمتاز بوفرتها النسبية للمواد الأولية، ما يجعلها غير قادرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، من منطلق أن أسعار هذه المواد الأولية غير مستقرة في السوق الدولية، وليس لها القدرة للتحكم فيها (النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل). بحيث تعتبر هذه الدول الطرف الأقل مساهمة في التجارة الدولية، فبالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية إلى أكثر من 13 تريليون دولار سنة 2014، فقد ظل نصيب مجموعة الدول النامية من التجارة العالمية ثابتا خلال الثلاث عقود الماضية ممثلا بنسبة 18%، من إجمالي المعاملات الدولية بما في ذلك قطاع المحروقات، رغم أن سكانها يشكلون 75% من إجمالي سكان العالم.

---

[1]– حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية: 2006–2007، ص ص 261–262.

[2]– أنظر إلى:

– ميلود فرحول، مرجع سبق ذكره، ص ص 66–67.

– محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، **مجلة الباحث**، المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2002، ص 23.

– Zouhair Mrabet, **L'impact de l'ouverture commerciale sur le marché du travail des pays en voie de développement: le cas de la Tunisie,** Thèse Doctorat en Sciences Economiques, Université Paris–Est, France, 2010, p 07.

– Gilbert Niyongabo, op.cit, p 130.

– إن تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية من طرف الدول النامية، أثر سلبا على أسعار القوة العاملة بداخلها، خاصة وأن ما يميز تلك الاقتصاديات أنها كثيفة عنصر العمالة، فأمام غياب الإرادة لديها لتنويع إنتاجها تنخفض الأجور فيها إلى أدنى المستويات، بسبب ارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه، وما يرافق ذلك من انخفاض في حجم الادخار، والذي يعتبر عامل مهم يتحكم في حجم الاستثمارات داخل أي اقتصاد.

– أغلب الآراء المساندة للانفتاح التجاري، تقر بأن تبني هذه السياسة يفتح المجال أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، إلا أن ذلك لم يحدث بعد فقد أشارت جل الإحصائيات خلال العقدين الماضيين بأن أكثر من 90% من حركة رؤوس الأموال الدولية، تتجه نحو الدول المتقدمة فيما بينها "شمال–شمال" (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، والاتحاد الأوروبي)، أما بقية الاستثمارات تتجه إلى الدول النامية بهدف الحصول على المواد الأولية بأسعار منخفضة، ولمواصلة ترويج منتجاتها داخل هذه الأسواق، لتبقى للدول النامية حصة ضعيفة تمثلها نسبة 10% من تلك الحركة الدولية.

– إن تبني عديد الدول النامية لسياسات الانفتاح التجاري خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ساهم في ارتفاع حجم المديونية، بسبب تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، حيث بلغت تحديدا سنة 1997 ما قيمته 2172 مليار دولار، ومع نمو حجم هذه الديون، ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض الدول إلى ما يزيد عن 100%، وما يعنيه ذلك من تكريس لعدم المساواة في توزيع الدخول، ففي الوقت الحالي يعيش 5,1 مليار إنسان في حالة فقر مدقع، في حين يمتلك 4% من ملياردیرات الدول المتقدمة ثروة تزيد عما يملكه 5,2 مليار نسمة من دول الجنوب، كل هذه المؤشرات تؤكد أن ضعف استغلال سياسة الانفتاح التجاري، قد يؤدي إلى إضعاف اقتصاديات الدول النامية.

– تظهر الأدبيات النظرية الجديدة أن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يؤديان إلى تغير تكنولوجي في هذه الأخيرة، الحجة المطروحة بشكل عام هي أن السلع الرأسمالية المستوردة من البلدان المتقدمة، تتضمن تقنية أكثر تقدما من التكنولوجيا المستخدمة محليا. وينتج عن ذلك زيادة الطلب النسبي على العمال المهرة لأن التكنولوجيا المنقولة غالبا ما تكون منحازة تجاه هذا العامل، بحيث يؤثر هذا التحيز تجاه العمال المهرة على الطلب في سوق العمل، بحيث يمكن زيادة الأجر النسبي للعمالة الماهرة بشرط أن يظل عرض العمالة الماهرة ثابتا، وبالتالي فإن إدخال سلع رأسمالية جديدة أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، يؤدي إلى تغييرات هيكلية في الطلب على العمالة، حيث هناك حاجة إلى عدد متزايد من العمال المهرة لتشغيل الآلات والمعدات.

– على مستوى الدراسات التجريبية، فإن العلاقة بين ارتفاع عدم المساواة، والانفتاح التجاري، تشير الدراسات إلى أنه إذا كانت هناك روابط سببية، فالعلاقة بينهما غير مباشرة. هناك تحليلين متعارضين: من ناحية تلك التي افترضت أن الانفتاح التجاري كان مصحوبا بزيادة في عدم المساواة في الدخل، ومن بين هاته التحليلات: (Barro:1999, Lundberg et Squire:2000)، ومن ناحية أخرى هناك تحليلات مثيرة للجدل تماما نذكر منها: (Dollar: 2000, Dollar et Kraay: 2001)، والتي خلصت إلى أن الانفتاح التجاري يمكن أن يقلل من عدم المساواة، طالما أنه يجعل من الممكن تحقيق نمو اقتصادي مرتفع. بحيث يمكن أن يؤثر الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل من خلال الآليات التالية: تتكون الصادرات في العديد من البلدان النامية بشكل أساسي من المعادن أو النفط أو المنتجات الزراعية، التي تسيطر عليها إلى حد كبير فئة معينة، تتمثل بشكل عام في الدولة والشركات المستغلة لهاته القطاعات؛ يمكن أن تؤدي زيادة التجارة القائمة على هذه المنتجات، إلى زيادة نسبة الدخل التي تمتلكها هذه الأقلية، من ناحية أخرى يمكن لسياسات الانفتاح أن تقلل من عدم المساواة في الدخل، وقد قامت البلدان التي نفذت هذه الإجراءات الاقتصادية بإزالة جميع أنواع تشوهات الأسعار تدريجيا، بما في ذلك الاحتكارات والحواجز أمام التجارة. لم تدفع هذه التدابير الاقتصادية الوكلاء الاقتصاديين إلى تبادل المزيد من السلع فحسب، بل ساهمت أيضا في الحد من عدم المساواة في الدخل.

من خلال ما سبق يمكن القول إن الانفتاح التجاري يعتبر ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية، بحيث أن هذه الأخيرة تمكنت من خلال تحرير تجارتها الخارجية الحصول على احتياجاتها من وسائل الإنتاج، والسلع نصف مصنعة، فضلا عن العملة الصعبة نتيجة تصدير موادها الأولية المختلفة، غير أن الانفتاح التجاري في الدول النامية يعرف العديد من الصعوبات، الناتجة أساسا على عدم قدرتها في منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة، خاصة بما يتعلق بجودة الإنتاج، مما ساهم في تراجع الإنتاج المحلي الزراعي أو الصناعي للكثير من الدول النامية.

فبعض مفكري الدول النامية يرى ضرورة عدم تفويت فرصة الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، والمتمثلة أساسا في إمكانية تحويل التكنولوجيا، وتقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة، فضلا عن استفادة المستهلكين من سلع وخدمات ذات جودة عالية، إلا أن البعض يرى أن النظام الجديد للتجارة الخارجية من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية، وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، من حيث التقدم التكنولوجي والعلمي، وهذا يعني أن الخسائر التي تجنيها الدول النامية من الانفتاح التجاري، يمكن أن تكون أكثر من الفوائد التي تحققها في الأجل القصير والمتوسط، إلا أنه يمكن للانفتاح التجاري أن يكون

دافع قوي للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، من خلال إعادة النظر في هياكلها الإنتاجية، ودعم الإنتاج الصناعي.[1]

المبحث الثاني: علاقة مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالنمو الاقتصادي

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية، إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، ولتوضيح أسباب هذه الظاهرة، ولبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول خاصة منها النامية من جوانب متعددة، حيث تبين الأدبيات المختلفة وخاصة التجريبية منها، إلى وجود علاقة سببية بين الصادرات وبين معدل النمو الاقتصادي. كما تعتبر الواردات باعتبارها الجانب الآخر للسياسة التجارية، وسيلة تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الإنتاجية الغير متوفرة محليا، ودعم الاقتصاد المحلي بالسلع الصناعية، والاستهلاكية، وهو الأمر الذي يدعو للتساؤل حول الدور الذي تلعبه الواردات في دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الصادرات والنمو الاقتصادي

يرى الاقتصادي"Kravis"* أن النمو الاقتصادي تؤثر فيه العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية، ومن ثم فهو يعتقد أن أثر الصادرات على النمو ثانوي، ولا يمكن أن يكون أساسي، ومن جهة أخرى نجد أن أدبيات النمو الاقتصادي ثرية بنماذج نمو الناتج من الصادرات، وبصفة عامة فإنها تجمع على العلاقة الإيجابية بين الصادرات والنمو، ويذكر "Thirlwall" إلى أن أقطار كهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة واليابان في وقتنا الحالي شهدت نهضة تنموية، من خلال نمو صادراتها الصناعية، بالإضافة إلى أن هناك اتفاقا بين المنظرين الاقتصاديين، على أنه في القرن التاسع عشر كانت الصادرات تعتبر بمثابة آلة لتحقيق النمو.[2] استندت هذه النجاحات إلى حد كبير على صادرات السلع كثيفة العمالة الغير ماهرة، وتم توجيهها تدريجيا نحو المنتجات التي تنطوي على معرفة أكثر تعقيدا، مما مكنها من اكتساب حصص أكبر في السوق.[3] هذا ويعد الاقتصادي الانجليزي "دينس روبرتسون" أول من أشار في مقال نشره عام 1940، إلى أن الصادرات لها دور في تعزيز

---

[1]– حسين عباس حسين الشمري، كريم عبيس حسان، **تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص**، مكتبة جامعة بابل المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2018، ص 1.

*– Irving Kravis (1917–1992): اقتصادي أمريكي مشهور بعمله في مقارنات الأسعار الدولية، وخبير اقتصادي في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وله عمل رائد في المقارنة الدولية للإنتاج والقوة الشرائية.

[2]– حايد حميد، البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966 –2015)، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أكتوبر 2018، ص 149.

[3]– Palakiyèm Kpemoua, **Exportations et Croissance Economique au Togo**, Document de travail, 2016, p 2.

وتحريك النمو الاقتصادي، ثم في عام 1971 أوضح الاقتصادي "بلاسا" وغيره من الاقتصاديين بأن نمو الصادرات له ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي.[1] كما يمكن أن يؤدي هذا التوسع أيضا إلى النمو الاقتصادي من خلال قانون "Verdoon" الذي ينص على أن التباين في الإنتاجية، الناتج عن التخصص في إنتاج السلع الذي يعزى إلى زيادة الصادرات، من خلال تحسين المؤهلات والمهارات، وإعادة تخصيص الموارد من القطاعات الأقل كفاءة، إلى القطاعات الأكثر كفاءة، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك، يوفر التوسع في قطاع التصدير الوصول إلى تقنيات الجديدة، وهو أمر ضروري للنمو الاقتصادي في عالم تسود فيه المنافسة.[2] بحيث يوضح الشكل (3-2) النمو الاقتصادي الناجم عن توسع الصادرات.

الشكل رقم 3-2: النمو الاقتصادي الناجم عن توسع الصادرات

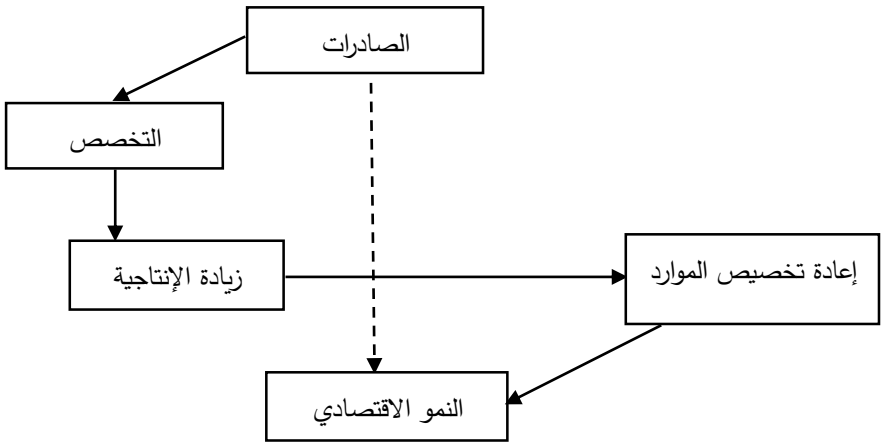

Source: Félix Fofana N'Zue, op.cit, p 201.

إن فكرة النمو الاقتصادي الناجم عن التوسع في الصادرات ليست بالإجماع في الواقع، يعتقد بعض الباحثين أن النمو الاقتصادي هو الذي يخلق إطارا مناسبا لتوسيع الصادرات، في بلد ما وليس العكس، فحسب كل من (Kaldor: 1964, Krugman: 1984)، يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسين المهارات والتقنيات، وهي عناصر تساهم في توسيع الصادرات، على نفس المنوال يرى كل من الاقتصاديين: (Michaely: 1977 Helleiner: 1986) إلى الحاجة للحد الأدنى من التنمية قبل ملاحظة الآثار المفيدة لتوسيع الصادرات.[3]

[1]- هيثم عبد القادر الجنابي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة: 1991 -2011، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 46، 2015، ص 139.

[2]- Félix Fofana N'Zue, Le Rôle des Exportations dans le Processus de Croissance Economique de la Côte d'Ivoire: Ses Implications pour des Stratégies de Création d'Emplois Durables, **African Development Review**, January 2004, p 200.

[3]- Ibid, p 201.

وبالتالي إذا تم تعريف التنمية على أنها نمو اقتصادي مستدام، على مدى فترة زمنية طويلة، ويرافقه تحول ناجح في الهياكل، فيمكن القول إن النمو الاقتصادي هو الذي يدفع إلى التوسع في الصادرات، أي الحجة هنا تخالف قانون "Verdoon"، أي ليست الشركات الموجهة للتصدير هي التي تصبح أكثر إنتاجية، وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي بل الشركات الناجحة هي التي تصدر،[1] ويعرض الشكل (3-3) الآلية التي يؤدي بها النمو الاقتصادي إلى التوسع في الصادرات.

الشكل رقم 3-3: التوسع في الصادرات بفعل النمو الاقتصادي

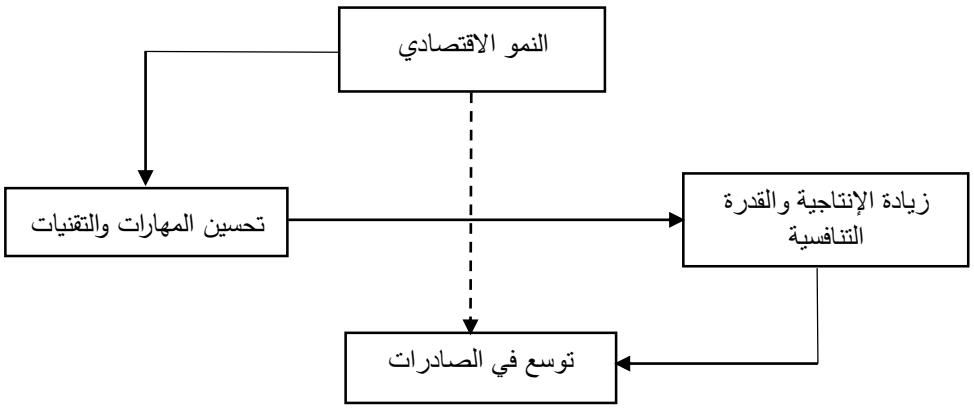

Source: Félix Fofana N'Zue, op.cit, p 201.

هذا وجادل بعض الباحثين (Helpman and Rugman: 1985, Bhagwati: 1988)، بأن التوسع في الصادرات الناتج عن مكاسب الإنتاجية، ووفورات الحجم، سيؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم الصادرات، كما أن التحسن في الإنتاجية سيترتب عليه زيادة الصادرات وما إلى ذلك، كل تأثير له سبب وكل سبب له تأثير، وبالتالي فإن التوسع في الصادرات يؤدي إلى نمو الاقتصاد، والنمو الاقتصادي يساهم في توسع الصادرات.[2] وهو ما يسمى بالعلاقة الدائرية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

أخيرا يشير الموقف المعاكس تماما للمواقف السابقة إلى احتمال عدم وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي. حيث يتم تحديد مسارات النمو الاقتصادي، والتوسع في الصادرات من خلال متغيرات اقتصادية أخرى، ويترتب على ما سبق أنه لا يوجد إجماع على العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، كما تختلف النتائج التجريبية من دراسة إلى أخرى، وحتى ضمن نفس نوع الدراسة، دراسة حسب

[1]– Ibid, p 202.

[2]– Idem, p 202.

حجم العينة، والبلدان التي تم النظر فيها، والمتغيرات المدرجة في التحليل (التحليل ثنائي المتغير أو متعدد المتغيرات) إلخ.[1]

إن الافتقار إلى توافق في الآراء هو أيضا مؤشر على خصوصية الاقتصادات، ودعوة لمراجعة مناهج النمو، ومما سبق تنشأ الحاجة إلى تحليل كل بلد على حدة لاتجاه العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي. لأنه إذا كانت الصلة بين النمو الاقتصادي والصادرات حقيقية، فإن التأثير نفسه يصبح غير مؤكد عندما ننظر إلى البلدان النامية، التي تغرق في الديون والتخلف بسبب التخصص الذي يعرضها لتقلبات أسعار السلع العالمية (سلع أو منتجات أولية أو موارد طبيعية)، بحيث يعتمد الدخل بشكل كبير على عدم استقرار سعر الصرف، والطلب الخارجي، مما يجعل آفاق النمو غير مؤكدة، بالنظر إلى الدور المهم الذي تلعبه صادرات المنتجات الأولية في اقتصاديات الدول النامية.[2]

المطلب الثاني: أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي

توضح العديد من الدراسات العلاقة بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي، والتي تعتمد على بيانات الدول النامية، وبالتالي فإنها تقيس متوسط العلاقة بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي، غير أنها لا تعطي أي معلومات إضافية عن حالة اقتصاد كل بلد بشكل منفرد، ومن بين الدراسات التي عالجت هذا الموضوع باستخدام سلاسل زمنية (Wilson: 1994, Love: 1992)، ومع ذلك لم تجري هذه الدراسات اختبار استقرار البيانات، وبالتالي فإنه من الممكن أنها حصلت على نتائج تقدير زائف، لأن أغلب السلاسل الاقتصادية غير ساكنة.[3]

وفي دراسة العبادي (2003) عن الاقتصاد الأردني استخدم سلاسل زمنية مطولة عن واقع الاقتصاد الأردني، بالاعتماد على أدوات جديدة في تحليل العلاقة بين تذبذب الصادرات والتراكم الرأسمالي وعدد العمال من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى، بحيث اعتمدت الدراسات السابقة في معظمها على النموذج الخطي البسيط، والذي يقيس العلاقة بين تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي دون الرجوع إلى دالة الإنتاج حسب النظرية الاقتصادية، وهناك العديد من الدراسات التي اتبعته بحيث تعتبر الناتج المحلي الإجمالي y هو دالة في معدلات نمو العمالة L، ورأس المال K، والصادرات X، وتم إضافة مؤشر تذبذب الصادرات XI إلى إلى نموذج "Feder"، وذلك بالاعتماد على نفس الأسلوب الذي قام به "Sinha" في عام 1999، هذا ويقيس

[1]– Idem, p 203.

[2]– Palakiyèm Kpemoua, op.cit, p 2.

[3]– خالد محمد السواعي: 2014، مرجع سبق ذكره، ص 190.

مؤشر التذبذب، مدى الانحراف في الصادرات عن مستوى محدد للصادرات، والانحراف يقاس عادة بالنسبة للسنة السابقة، أو الانحراف عن متوسط عدة سنوات سابقة.[1] ومن الشائع أن سبب تذبذب الصادرات في الدول النامية هو التقلبات الحادة في أسعارها، وكمياتها، وبالتالي تذبذب حصيلة صادراتها، وهناك العديد من الدراسات التي تؤيد أن التركز السلعي هو وراء تذبذب صادرات الدول النامية، ومن بين تلك الدراسات "Michaely" (1962)، (1964) "Tassel"، (1972) "Brien"، وبالتالي فإن انخفاض مؤشر التركز السلعي هو دائما في مصلحة الدولة، على عكس ارتفاع قيمته يزيد ذلك من العقبات أمام عملية النمو، وهناك القليل من الدراسات التي أظهرت علاقة إيجابية ضعيفة بين تذبذب حصيلة الصادرات والتركز السلعي، ومن هذه الدراسات (1977) "Sheehey"، (1970) "Massal"، كما أن مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية، يقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة، أو عدد قليل من الدول، وارتفاعه يجعل من الدولة المعنية تتأثر بالقرارات السياسية، والتقلبات الاقتصادية للدول المستوردة للسلع التي تصدرها، ومن المعروف أن الدول النامية تعتمد على تصدير المواد الأولية، وتعتبر الدول الصناعية المستورد الأكبر لتلك المواد، أي الدول النامية تتأثر بالقرارات الاقتصادية التي تتخذها الدول المتقدمة، وبالتالي فإن التأثير السلبي للتركيز الجغرافي للصادرات على حصيلة الصادرات فالنمو الاقتصادي، هو مشابه تماما لتأثير التركز السلعي.[2]

المطلب الثالث: الواردات والنمو الاقتصادي

إن دراسة وتحليل العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي، باعتبارها الجانب الآخر للسياسة التجارية لم يحظ بالاهتمام لدى الباحثين كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو، لأن العلاقة النظرية بين الواردات والنمو الاقتصادي تميل إلى أن تكون أكثر تعقيدا من العلاقة بين الصادرات والنمو. وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل ما إذا كان النمو الاقتصادي يتسبب في زيادة الواردات، أو التوسع في الواردات يؤدي إلى النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك أي فئة من الواردات قد تؤثر على النمو الاقتصادي أو تتأثر به.

يؤكد الفكر الاقتصادي على وجود هذه العلاقة، ويتحدث عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع الانتاجية الغير متوفرة محليا، كما أنها وسيلة لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية، التي لا يمكن توفيرها محليا أيضا، كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي، من مواجهة

[1]– المرجع نفسه، ص 191.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 192–194.

أعباء النمو من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية النهائية، والنصف مصنعة،[1] كما يتم تحديد الطلب على الواردات من خلال العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية، وتشمل بشكل عام أسعار الصرف، أو الأسعار النسبية، والنشاط الاقتصادي، والظروف الاقتصادية المحلية والخارجية، وتكاليف الإنتاج أو العمالة والظروف السياسية، ومع ذلك تعتبر الأسعار النسبية والدخل الحقيقي، من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على طلب الواردات، هذا ويجادل "Rivera-Batiz" (1985) بأن ارتفاع النشاط الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الواردات، والسبب هو أن الدخل الحقيقي المرتفع يعزز الاستهلاك، في هذا الصدد هناك علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والاستيراد.[2]

هذا وأكدت نماذج النمو الداخلية الحديثة على أهمية الواردات كقناة مهمة تسمح للتكنولوجيا والمعرفة الأجنبية من التدفق إلى الاقتصاد المحلي، علاوة على ذلك من المسلم به على نطاق واسع أن الواردات تلعب دورا مركزيا، في البلدان التي تعتمد قاعدتها التصنيعية على الصناعات الموجهة للتصدير، التي تحقق تراكم للنقد الأجنبي، وبالتالي يتم تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق استيراد سلع وخدمات عالية الجودة، والتي بدورها توسع إمكانيات الإنتاج.[3]

ووفقا لنتائج الباحثين يتم استيراد 85% من الأجهزة وآلات النقل التي تحتاجها الاقتصادات الناشئة من العالم المتقدم، وهذا له دور مهم في نموها الاقتصادي حيث توصل "Edwards" (1992) أن الاقتصادات المفتوحة تنمو بشكل أسرع، لأنها قادرة على الاستثمار في توفير واستخدام الآلات المستوردة الأرخص ثمنا، ووفقًا لنظرية "Delong and Summers" يزيد الاستثمار في الآلات من النمو.[4] كما تعد الآلات المستوردة الأجنبية أكثر كفاءة من الآلات المحلية المماثلة، ولذلك تظهر عديد الدراسات التي تم إجراؤها، تشكل خلفية نظرية للاعتقاد بالتأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، تدعم هذه النظريات بشكل خاص استيراد السلع الاستهلاكية للصناعة التي يشار إليها عادة باسم "السلع الوسيطة" أو "السلع الاستثمارية"،

[1]– عصام اسماعيل، قياس فاعلية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي في سورية، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد 40، العدد 03، جامعة تشرين، سوريا، ماي 2018، ص 45.

[2]– Ahmet Uğur, Import and Economic Growth in Turkey: Evidence from Multivariate VAR Analysis, **Journal of Economics and Business**, Vol 11, N° 01, 2008, P 55.

[3]– Ibid, p 55.

[4]– Nasser Ebrahimi, An Analysis of the Relationship of Imports and Economic Growth in Iran (Comparison of Systematic and Unsystematic Cointegration Methods with Neural Network), **International Journal of Economics and Financial**, Vol 07, N° 02, 2017 , P 339.

ويذكر "Krueger" أن الانخفاض في استيراد السلع الاستثمارية، يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو، ويؤدي انخفاض استيراد المواد الخام، والسلع الوسيطة، إلى انخفاض العمالة والإنتاج.[1]

وفقًا لبيانات "Summers and Heston" لسنة 1980 الخاصة بمؤشرات الأسعار الوطنية والدولار لمجموعة السلع الإجمالية، تم تصنيف 60 دولة إلى ست مجموعات، وفقا لدخل رأس المال لكل منها، والجدير بالذكر أن معيار تصنيف كل ست مجموعات دخل، هو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، بحيث تكون الدول التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة تم تصنيفها على أنها دول منخفضة الدخل، والدول التي يزيد ناتجها المحلي الإجمالي عن 75% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، يتم تصنيفها على أنها دول غنية وذات دخل مرتفع، وتم التوصل إلى أن السعر النسبي للسلع الاستثمارية، أعلى في البلدان ذات الدخل المنخفض.[2]

إن النمو الاقتصادي في حالة دول شرق آسيا مثير للاهتمام بشكل خاص، بحيث تعتمد استراتيجية النمو على الصادرات من جهة، وحماية الأسواق المحلية بالحواجز التجارية، لتمكين الشركات المحلية من النمو، من الطفولة إلى القدرة التنافسية الدولية من جهة أخرى، وقد ترك هذا إرثا يتمثل في النظر إلى الصادرات على أنها مفيدة، والواردات باعتبارها ضارة بين صانعي السياسات في المنطقة فضلا عن عامة الناس، ومع ذلك كما أشار الاقتصاديين "Lawrence and Weinstein" (1999)، إلى أن البنك الدولي والأدبيات التجريبية الداعمة، تركز فقط على علاقة النمو بالتصدير، وتتجاهل دور الواردات في تعزيز الإنتاجية والنمو، ففي حالة اليابان توصل "Lawrence and Weinstein" أن الحمائية كانت ضارة بالفعل بالإنتاجية، وأن الصادرات لم تعزز الإنتاجية بينما فعلت الواردات، حيث أشارا إلى أن الابتكار والتنافسية، هما نتاج لضغوط الواردات الأجنبية، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على مستوى المؤسسات المنتجة، وكذلك الاقتصاد ككل.[3]

[1]– Ibid, p 339.

[2]– Idem, p 339.

[3]– Sangho Kim, Hyunjoon Lim, Donghyun Park, **Could Imports be Beneficial for Economic Growth: Some Evidence from Republic of Korea**, Asian Development Bank, Economics and Research Department, Paper Series, N° 103, october 2007, p 1.

خلاصة الفصل:

لا تزال فوائد تحرير التجارة سؤالا مفتوحا ومحل نقاش بشكل متزايد، تم إثبات فوائد الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بشكل جيد نسبيا في أدبيات النمو النظري. ومع ذلك، فإن عيوب السوق، ووفورات الحجم، تعتبر مهمة أيضا في تحديد تلك الفوائد. وفقا للافتراضات النظرية، ونظرية النمو الداخلي، فإن السياق الغير متماثل للشركاء التجاريين، ينطوي على اختلافات كبيرة في وظائف الإنتاج، والتكنولوجيا، مما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية للانفتاح التجاري على البلدان ذات القدرات التكنولوجية الأدنى.

كما تشير نظريات التجارة المعاصرة المدمجة في نماذج النمو الداخلي، إلى أن التجارة قد تكون مفيدة للنمو الاقتصادي مع آليات التأثير الكامنة في وفورات الحجم، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، فضلا عن المنافسة المتزايدة. من المتوقع أن تؤثر هذه الآليات بشكل إيجابي على أنماط إنتاجية الشركات، والصناعات المحلية، وزيادة القيمة المضافة والدخل. ومع ذلك، فإن هذه الآليات أو بالأحرى قدرة البلد على اقتلاع فوائد التجارة مشروطة بالطبيعة الذاتية للتغير التكنولوجي، وتنويع الإنتاج الصناعي، وقاعدة التصدير. بشكل أساسي يفترض الإطار النظري، أن الاختلافات في مستويات التنمية الصناعية، والقدرات التكنولوجية عبر البلدان قد تكون مرتبطة جيدا بالنتائج المختلفة المحتملة للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، اعتمادا على حجم الاقتصاد والكفاءة التكنولوجية، ودرجة التنويع الصناعي.

الفصل الرابع: تجربة الانفتاح التجاري في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية

منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت الدول الأفريقية ومنها الجزائر متشككة في مزايا التجارة الحرة. لكن كل هذا تغير في أواخر الثمانينيات، عندما بدأت البلدان في تنمية اهتمامها بالتجارة متعددة الأطراف. نشأ هذا الاهتمام من ثلاثة مجالات: تسبب بطء وتيرة التكامل الإقليمي في استياء الدول الأفريقية التي تريد تحرير التجارة، الاعتقاد بأنه إذا تمت إدارة التجارة بشكل جيد، فإنها ستلعب دورا مهما في تحديات التنمية التي تواجهها القارة، وأخيرا حقيقة أن التجارة يمكن أن تعزز جهود التكامل الإقليمي.

وعلى غرار العديد من الدول الافريقية، اتبعت الجزائر انطلاقا من تسعينات القرن الماضي، مبدأ حرية التجارة الخارجية، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها من أجل الانفتاح على العالم الخارجي، وتفاعلها ضمن شراكات متعددة الأطراف، تجسدت في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومواصلة المفاوضات حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بحيث أن ارتفاع معدل الانفتاح التجاري مقاس بنسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج، بمتوسط قدره 31,93%، للفترة 1990–2020، كان له الدور في تمويل البرامج التنموية، والاستثمارات العمومية والخاصة. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح، مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. لا شك أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن لها أن تمنحنا إجابة على هذا السؤال، منها مدى قدرة الانفتاح التجاري على تغيير أنماط الإنتاج، وبالتالي تحقيق تنويع على مستوى هيكل الصادرات في الجزائر، وكذلك قدرة الجزائر على استغلال الواردات من التجهيزات الصناعية والمواد نصف مصنعة لإحلال وارداتها من جهة، واستيعاب التكنولوجيا لبناء قاعدة صناعية قادرة على المنافسة من جهة أخرى.

وللتعرف على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، ارتأينا إلى إدراج دراسة قياسية نحاول من خلالها إبراز مدى استجابة النمو الاقتصادي لصدمة الانفتاح التجاري، كما تم الاطلاع على كثير من الدراسات النظرية والتجريبية السابقة، والتي فتحت لنا المجال لترشيح المتغيرات المفسرة ضمن دراستنا.

المبحث الأول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة اختارت الجزائر سياسة حمائية، تتجسد من خلال تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية في ذلك الوقت كان للسلطات العامة هدف مزدوج: تعزيز وتطوير موارد الطاقة، وبناء قاعدة صناعية يمكن أن تحل محل الواردات، وقد تجلت هذه السياسة الحمائية من خلال تدابير مختلفة: الحصص، ووضع تعريفة استيراد جديدة، ومراقبة الصرف.[1] إلا أن نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية ثبت عدم فاعليته، لأنه لم يمنع استيراد منتجات منافسة لتلك المصنعة محليا.[2] ونتيجة لذلك تخللت السياسة التجارية بضع المحاولات للانفتاح، غير أنه منذ عام 1994 بدا أن التزام الدولة بتحرير التجارة أمرا لا رجوع فيه.

المطلب الأول: التجارية الخارجية والنمو الاقتصادي في ظل البرامج التنموية

ابتداءا من سنة 1963 إلى غاية 1980، تميزت اللوائح المنظمة للتجارة الخارجية الجزائرية بتأسيس العناصر الأولى لسيطرة الدولة، استنادا إلى المبادئ الرئيسية التي تم تكييفها مع اليوم التالي للاستقلال، والتي تم تجسيدها بموجب القانون 02/78، المؤرخ في 11 فيفري من سنة 1978، مما يمنح هيئات الدولة فقط سلطة التدخل في التجارة الخارجية، وذلك بهدف حماية الإنتاج الوطني، وكذلك الحصول على أفضل شروط للتوريد (التكلفة، المواعيد النهائية، المفاوضات السارية)، والسيطرة الفعالة على تحركات رأس المال.[3]

جاء التغيير الحقيقي مع تدهور سياق الاقتصاد الكلي المرتبط بالانكماش في سوق النفط في عام 1986، مما أدى إلى انخفاض عائدات التصدير بنسبة 40% وزيادة آجال استحقاق الدين الخارجي، حيث اجتمع فريق الخبراء حول الامين العام لرئاسة الجمهورية مولود حمروش، وتم اقتراح رؤية طويلة المدى تستند إلى البحث عن آليات للإندماج في الاقتصاد العالمي، مما يعني أن استراتيجية النمو المتبعة في تلك الفترة لم تسمح بذلك.[4] ويشكل إيداع طلب الانضمام إلى اتفاقية الجات سنة 1987 أول مظهر من مظاهر هذا التغيير، في السياق الفكري والاقتصادي الكلي، وذلك لتحقيق ثلاث أهداف: تنويع التبادلات من أجل التخصص الضيق، يشكل تحرير التجارة الخارجية الشرط الأول لهذا التنويع للصادرات والإنتاج، الرفع من القدرة التنافسية الصناعية من

---

[1]– Lefgoum Samia, Ouverture commerciale de l'Algérie: quelles retombées en termes de diversification des exportations ?, **Revue des sciences économiques de gestion et commerciales**, Vol 10, N° 18, Université de M'sila, M'sila, juin 2017, p 18.

[2]– Ibid, p 18.

[3]– Habbiche Wahiba, Essai d'évaluation de l'impact de l'ouverture commerciale sur une économie en Algérie, **Revue algérienne des sciences humaines et sociales**, Vol 01, N° 01, Université de Constantine 3, Constantine, juin 2017, p 16.

[4]– Mehdi abbas, L'ouverture commerciale de l'algérie, **Revue Tiers Monde**, N° 210, 2012, p 59.

أجل إعداد الصناعات لمواجهة آثار المنافسة الدولية، ومراقبة ورصد واردات المنتجات الغذائية.[1] إن الآلية التشريعية التي صدرت في جويلية 1988، حتى لو كانت بالكاد تعدل التنظيم السابق للتجارة الخارجية، غير أنها تقدم المبدأ الذي بموجبه تمارس الدولة احتكار التجارة الخارجية، عن طريق الامتيازات الممنوحة للشركات والمنظمات العامة، لكن النقص في النقد الأجنبي الذي وجدت الجزائر نفسها فيه ساهم في القضاء على محاولتها الأولى في الانفتاح.[2] وفي بداية عام 1989 تم اعتماد دستور جديد رفع رسميا الحواجز أمام الانفتاح التجاري، ثم بعد ذلك بدأت حركة لإلغاء الحواجز من خلال القانون التشريعي للعملة والائتمان، وقانون المالية التكميلي لعام 1990، ثم القانون رقم 90-16 الصادر في 1990/08/07 والذي أزال التمييز القائم بين المتعاملين، في القطاعين العام والخاص، كما أن التعليمة رقم 03-91 الصادرة في أفريل 1991 عن بنك الجزائر، والمتعلقة بنظام الصرف الأجنبي سمحت بالمساواة في الحصول على العملات لجميع المتعاملين، سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص، مع امكانية تنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير.[3] عندما سقطت حكومة حمروش بدأت حركة لإعادة التجارة الخارجية للدولة، وسيتوج ذلك بحكومة بلعيد عبد السلام (جويلية 1992 – أكتوبر 1993) التي أصدرت في أوت 1992 تعليمات بإنشاء "لجنة مشتركة بين الوزارات مختصة في مراقبة التجارة الخارجية وطبيعة الالتزامات التجارية مع الخارج" والمسؤولة عن معايير الحصول على العملات الأجنبية، والائتمانات للمستوردين، مرة أخرى وفقا للحكومة تتطلب ندرة موارد النقد الأجنبي هذا النوع من التدابير، ونتيجة لتدهور سياق الاقتصاد الكلي خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات تطلب ذلك تغيير في التوجه الأيديولوجي داخل جهاز الدولة، وأدى التدهور المستمر للوضع المالي إلى قيام حكومة رضا مالك (أوت 1993 – أفريل 1994) بالتفاوض بشأن برنامج استقرار مع صندوق النقد الدولي،[4]وبعد تردد طويل تم ابرام الاتفاق والذي احتوى على برنامجين، يهدف الأول إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي (1994-1995) واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، أما البرنامج الثاني والمتعلق بالتعديل الهيكلي (1995-1998) مهد لاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بحيث تضمن الاتفاق تعديل السياسة الجمركية، بما يتلاءم ومتطلبات الانفتاح التجاري، بحيث تم تخفيض التعريفة الجمركية من 60% سنة 1996، إلى 45% سنة 1997،

[1]– Ibid, p 59.

[2]– Idem, p 59.

[3]– Habbiche Wahiba, op.cit, p 17.

[4]– Ibid, p 60.

وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وتحرير الأسعار.[1] بحيث يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل التجارة الخارجية أكثر إنفتاحا، ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي جاء بها، والتي تمس كل من التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي كما يلي:

الجدول رقم 4-1: إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي

	الاجراءات	السنة
نظام الصرف	تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر، بنسبة 50%	1994
	وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، مدعمة بسياسة مالية مناسبة	94-96
تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية	وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها، وتحرير 10 مواد أساسية، استيرادها يتم تحت معايير تقنية ومهنية	1994
	إلغاء كل منع للتصدير، باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية	1994
	تحرير واردات العتاد المهني والصناعي المستعمل	1994
	إلغاء قائمة الواردات الممنوعة والتي أنشئت في أفريل 1994	1994
	إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالالتزام بالمقاييس المهنية والتقنية (أدوية، حليب، سميد، قمح صلب ولين)	1995
	ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج عن طريق: - بنك الجزائر، وذلك في حدود سقف سنوي - تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي، والوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر	1995 1996
	قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية، الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي	1997

المصدر: مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2008، ص ص 131-132.

منذ سنة 1994، أدى كل من تحرير التجارة الخارجية، وضغوطات برنامج التعديل الهيكلي إلى التنازل على جزء كبير من الآليات المتبعة في وقت سابق، ويبدو أنه بعد الآن لن يمكن حماية الإنتاج الوطني إلا عن

[1]- مصراوي منيرة، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية: 2016-2017، ص ص 126-127.

طريق سعر الصرف، والذي يسمح بزيادة ثمن الواردات، ويعيد القدرة التنافسية لصادراتنا، ومعايير الجودة، وكذلك من خلال مساهمة المؤسسات نفسها من تحسين في نوعية المنتجات وخفض أسعارها.[1]

بعد تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي، تميزت الوضعية الاقتصادية بنوع من التحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سجل الميزان التجاري فائضا بلغ 4,5 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة 2000، كما سجل الاحتياطي هو الآخر مستوى قياسي مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ 11,91 مليار دولار.[2] حيث يرجع العديد من المختصين أن السبب الرئيسي لتحسن الأوضاع الاقتصادية خلال بداية الألفية، إلى التحسن في أسعار النفط. بحيث لم تتمكن المؤسسات الدولية من إحداث الإنعاش المنتظر، لذا شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة إصلاحية توسعية، من خلال تخصيص موارد مالية معتبرة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، والممتدة على طول الفترة 2001 – 2019 وقد تمثلت هذه البرامج فيما يلي:

أولا: سياسة الإنعاش (2001-2004)

شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج الانعاش من خلال الميزانية التكميلية لسنة 2001، وذلك بالاعتماد على ارتفاع دخل الدولة، والاستقرار النسبي في الأسعار، وسعر الصرف، وكذلك السعي إلى التقليل من الضغوطات المالية الخارجية، والتحكم في التضخم، وعجز الميزانية، وتحسين احتياطات الصرف، ومحاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4%، مع الانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الاقتصادية والتجارية، وإعادة توجيه دورها بصفتها سلطة رقابة وضبط، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 525 مليار دج، أي ما يعادل 7,5 مليار دولار أمريكي، ولفترة تمتد من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004، يضاف إلى ذلك غلاف مالي سنوي يفوق 5 مليار دج كإنفاق عمومي سنوي، يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى، كصندوق تنمية مناطق الجنوب، وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.[3] هذا وجاء في برنامج الحكومة العمل على إنجاز الأولويات التالية:[4]

---

[1]- فريد بن يحي، ترجمة: مشري إلهام، **الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 29-30.

[2]- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 112.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 216، 219.

[4]- أنظر إلى:

- فرحول ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

– تدارك التأخر المسجل، خلال عشرية كاملة من الأزمة، والتخفيف من الكلفة الاجتماعية للإصلاحات، والمساهمة في وضع آليات لتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

– المساهمة في إنشاء مناصب الشغل، لا سيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن.

– إنشاء مناطق صناعية، سواء كان ذلك عن طريق تطهير العقار الصناعي أو العصرنة.

– إعادة تهيئة البنى التحتية لتحسين بيئة الأعمال، ومنح دفعة قوية للقطاعات القادرة على خلق الثروة.

– تنشيط الطلب الكلي، والاهتمام بتنمية المورد البشري، وذلك من خلال تحسين ظروف التعليم بشتى أطواره، لتصبح هناك إمكانية الحديث عن النمو المستدام.

– الاهتمام بقطاع الأشغال العمومية حيث نال حصة الأسد من المخصصات المالية بنسبة40,1%، كما خصصت الحكومة خلال هذا البرنامج نسبة 38,8% من أجل التنمية المحلية والبشرية، ثم تقاسمت كل من الفلاحة والصيد البحري النسب 12,4% و8,6% على التوالي. في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عرفت أغلب مؤشرات التجارة الخارجية، والاقتصاد الكلي تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك كما هو موضح في الجدول (4–2).

الجدول رقم 4–2: تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي خلال الفترة: 1990–2004

البيان / السنة	معدل النمو الاقتصادي %	رصيد الميزانية الوحدة: مليون دج	رصيد الميزان التجاري الوحدة: مليون دج	الصادرات الوحدة: مليون دج	الواردات الوحدة: مليون دج
1990	0,8	16 000	35 261	122 279	87 018
1991	–1,2	36 800	94 348	233 589	139 241
1992	1,8	–108 267	60 463	249 010	188 547
1993	–2,1	–162 678	34 517	239 552	205 035
1994	–0,9	–89 148	–15 804	324 338	340 142
1995	3,8	–147 886	–14 742	498 451	513 193
1996	4,09	100 548	242 485	740 811	498 326
1997	1,1	81 472	290 187,6	791 767,5	501 579,9
1998	5,1	–101 228	36 517	588 875,6	552 358,6
1999	3,2	–11 186	229 843,5	840 516,5	610 673

690 425,7	1 657 216	966 789,9	400 039	3,8	2000
764 862,4	1 480 336	715 473,4	184 498	3	2001
957 039,8	1 501 192	544 152,1	52 542	5,6	2002
1 047 441	1 902 054	854 612,1	335 201	7,2	2003
1 314 400	2 337 448	1 023 048	340 969	4,3	2004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، https://www.ons.dz، آخر زيارة: 2022/09/10.

- موقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org، آخر زيارة: 2022/09/10.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن هناك تحسن معتبر في المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، خلال الفترة:2001-2004، بحيث بعدما عرف رصيد الميزانية عجزا في عديد السنوات خلال تسعينات القرن الماضي، شهد خلال سنتي2001 و2002، فائض قدره 498 184 مليون دج، و542 52 مليون دج على التوالي، كما عرفت معدلات النمو ارتفاع ملحوظ، خلال فترة اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث لم تتعدى نسبة 4,09% خلال السنوات السابقة، لتصل إلى معدل قدره 7,2% سنة 2003، كما يتضح خلال الفترة: 2001-2004، أن التجارة الخارجية في الجزائر أصبحت أكثر انفتاحا على الخارج، بحيث أن الصادرات والواردات خلال سنة 1990 لم تتجاوز في المجموع 297 209 مليون دج، لتصل إلى 848 651 3 مليون دج سنة 2004، وذلك راجع بالأساس إلى استيراد المواد الأولية، والنصف مصنعة، وكذلك التجهيزات الموجهة لبرامج النمو من جهة، ولارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، والتي بلغت 38,35 دولار للبرميل سنة 2004، في حين لم تتجاوز خلال الفترة الممتدة: 1990-1999 عتبة 24,34 دولار للبرميل. وفي عام 2001 تم تخفيض هيكل التعريفة إلى ثلاثة معدلات، حيث تراجع الحد الأقصى للمعدل من 45% إلى 40% وإلى 30% فقط عشية توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أدى هذا التفكيك الجزئي إلى خفض المتوسط البسيط الغير مرجح من 23,4% إلى 17,5% فقط،[1] أي أن الجزائر تنتقل من اقتصاد محمي للغاية إلى حالة انفتاح كبير، كما تم تخفيض مؤشر تقييد التجارة الخاص بصندوق النقد الدولي من 10 كحد أقصى، إلى 7 في عام 2001 كما هو موضح في الجدول (4-3).

[1]- Y. Benabdallah, **L'économie algérienne entre réformes et ouverture: quelle priorité?**, site internet: https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%20pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf, Dernière visite: 08/11/2022.

الجدول رقم 4-3: مؤشر تقييد التجارة لسنة 2001 الخاص بصندوق النقد الدولي

الدولة	مؤشر تقييد التجارة لصندوق النقد الدولي
الجزائر	7
مصر	8
المغرب	8
تونس	8
ليتوانيا	1
هنغاريا	5

Source: Y. Benabdallah, op.cit.

ومن الدلالات التي تبعث على الارتياح استقرار سعر الصرف طوال فترة البرنامج، عند متوسط 76,39 دج/للدولار، وذلك نتيجة الصرامة في تطبيق السياسة المالية، والنقدية من جهة، والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، كما بدأ التخلص من كماشة الديون الخارجية بسبب بداية تكوين احتياطي من العملة الصعبة، حيث تقلصت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام، وكذلك خدمة الدين بالنسبة للصادرات.[1]

ثانيا: سياسة دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

بالنسبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، فقد رصد له مبلغ إجمالي قدره 202,7 4 مليار دج، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية،* أهمها ترقية قطاع السكن والنقل، ودعم مشاريع البنى التحتية،[2] وجاء بخمس محاور أساسية، نوجزها في الجدول التالي:

[1]- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

*- كما تجدر الإشارة إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو تضمن برنامجين إضافيين، هما البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب وخصص له مبلغ قدره 390 مليار دج، والبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا بتخصيص يقدر 593,8 مليار دج.

[2]- عنتر بوتيارة وآخرون، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2019، **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلد 15، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 2021، ص 224.

الجدول رقم 4-4: برنامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005-2009

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	المجموع بالنسب المئوية (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1 908,5	45,41
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1 703,1	40,53
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,03
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,85
برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,18
مجموع برنامج الخماسي	4 202,7	100

المصدر: عنتر بوتيارة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 224.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم تخصيص مبلغ قدره 1 908,5 مليار دج، وذلك لتحسين الظروف المعيشية للسكان، نتيجة للضرر الذي لحق بالجبهة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، بينما يأتي في المقام الثاني تطوير المنشآت الأساسية، لتوفير مناخ جيد للاستثمار المحلي والأجنبي، في حين نال برنامج دعم التنمية الاقتصادية حصة 8,03%، والذي يدعم بشكل مباشر قطاعات الفلاحة، والصناعة، والصيد البحري، بهدف تحسين القدرات الإنتاجية المحلية، وبالتالي تغطية جزء هام من الطلب المحلي والأجنبي. هذا وعرفت مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي تذبذبا خلال الفترة: 2005-2009، بما فيها معدلات النمو الاقتصادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 4-5: تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي للفترة 2005-2009

البيان / السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)	رصيد الميزانية الوحدة: مليون دج	رصيد الميزان التجاري الوحدة: مليون دج	الصادرات الوحدة: مليون دج	الواردات الوحدة: مليون دج
2005	5,9	1 030 791	1 927 903,5	3 421 548	1 493 645
2006	1,7	1 186 911	2 420 460,1	3 979 001	1 558 541
2007	3,4	579 231	2 297 334	4 214 163	1 916 829
2008	2,4	-1 288 605	2 522 986,3	5 095 020	2 572 033
2009	1,6	-970 972	492 830,7	3 347 636	2 854 805

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/11/02.
- موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/11/02.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

– من بين الأهداف الأساسية للبرنامج ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل على 5% طوال المرحلة، وذلك لم يتحقق بحيث عرف معدل إيجابي أقصاه 5,9% سنة 2005، في حين سجلت أدنى قيمة له سنة 2009 بمعدل قدره 1,6%، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط نتيجة لتأثير أزمة الرهن العقاري على الطلب العالمي، فبعدما بلغ سعر البرميل 98,96 دولار سنة 2008، تراجع إلى 62,35 دولار للبرميل سنة 2009، في حين أن التراجع الذي عرفه معدل النمو الاقتصادي في سنة 2006 يعود بالأساس إلى عاملين رئيسيين: الأول يتمثل في الجفاف الذي عرفه قطاع الفلاحة منذ سنتين، مما أثر بشكل سلبي على الحجم الكلي للناتج الداخلي الخام، في حين أن العامل الثاني، راجع إلى انخفاض إنتاج قطاع المحروقات بنسبة 2,5%، بسبب الحوادث التي وقعت في وحدات معالجة الغاز والواقعة على مستوى ولاية سكيكدة.

– رغم الرصيد الإيجابي لرصيد الميزان التجاري غير أنه عرف العديد من التذبذبات، خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي، بسبب ارتباطه المباشر بأسعار النفط، في حين عرفت الصادرات ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2009، حيث انخفضت قيمتها وبفارق عن سنة 2008 قدره 384 747 1 مليون دينار، وصاحب ذلك تراجع في معدل النمو لسنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وهو ما يؤكد أن تمويل برنامج دعم النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كلي على الصادرات، والتي تشكل منها المحروقات نسبة مرتفعة، وما يهمنا أكثر أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيف، وفي حالة الجزائر تكشف الأرقام أنه منذ عام 1990 تميزت بتزايد الواردات (خارج النفط والغاز) بنسبة لامست 300%، وبتناقص التصدير خارج المحروقات من نسبة 20% إلى 2,5%، مع الإشارة إلى أن ما نعده صادرات غير نفطية هي في المضمون صادرات نفطية تماما (هيليوم، فوسفات، ومشتقات نفطية أخرى)، هذا وعرفت الواردات تزايد مستمر خلال فترة البرنامج لتصل إلى 805 854 2 مليون دينار، وذلك راجع بالأساس إلى تمويل الواردات من احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، بحيث ارتفعت من 43,11 مليار دولار سنة 2004، إلى 77,78 مليار دولار سنة 2006.

نظرا لكون معدل الاستثمار كان ضعيفا قبل سنة 2000، عرف الاقتصاد الوطني عجوزات مالية، وقفت كحاجز في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. في حين تخطى الاستثمار العمومي حاجز 13% بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2009)، وهو أعلى معدل إذا ما قورن بالدول الناشئة، وحتى المصدرة للنفط.[1] والجدول رقم (4–6) يبين تطور كل من الاستثمار العام والخاص خلال الفترة: 2005–2009.

[1]– عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

الجدول رقم 4-6: تطور كل من الاستثمار العام والخاص

خلال الفترة: 2005-2009

البيان	الاستثمارات المنجزة الوحدة: مليار دج
الاستثمار المحلي:	
- استثمارات ممولة من الميزانية	**9 386**
- استثمارات ممولة من الصندوق الوطني للاستثمار	**229**
استثمارات وطنية خاصة منها:	
- استثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**184**
- استثمار في قطاع الفلاحة	**213**
- استثمار ممول من قبل البنوك	**2 201**
المجموع (أ)	**12 213**
الاستثمارات الأجنبية (ب)	**2 255**
المجموع العام (أ+ب)	**14 468**
الاستثمار المحلي الخاص	**%17,95**
الاستثمار الأجنبي	**%15,58**
نسبة مساهمة مجموع القطاع الخاص	**%33,54**

المصدر: عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 269.

الجدول السابق يبين ارتفاع نسبة الاستثمار العمومي خلال الفترة (2005-2009) إلى 66,46%، وهي نسبة مقلقة، خاصة في حالة وجود ارتباط قوي بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي، لأنه في هذه الحالة لا يمكن استمرارية النمو، في ظل اتسام موارد الميزانية بعدم الثبات، أمام تغيرات التجارة الخارجية، مما يطرح إشكالية ضعف مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي لمواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، من خلال تخصيص مبلغ قدره 286 مليار دولار، وذلك من أجل دعم الجهود المبذولة والتي شرعت فيها الجزائر لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية،[1] وينقسم إلى قسمين، القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 543 11 مليار دج، أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني يتضمن

[1]- مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه،..) بمبلغ يقدر ب 700 9 مليار دج، أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.[1] وقد سعت الحكومة من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:[2]

– خفض معدلات البطالة بخلق 3 ملايين منصب جديد.

– مواصلة دعم قطاع الفلاحة، من خلال البناء الريفي وتجديد العتاد الفلاحي.

– مواصلة دعم التنمية البشرية من خلال تحسين معدلات التمدرس، والرعاية الصحية، بغرض تزويد الاقتصاد الوطني بإطار بشري قادر على دفع عجلة التنمية.

– ترقية اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي، وتجنيد منظومة التعليم وتعبئة التكنولوجيا.

– تثمين قطاعات السياحة والصناعة، والموارد الطاقوية، والمنجمية، بهدف تنويع الاقتصاد الوطني.

– تحسين مناخ الاستثمار، وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات، والعمل على تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية.

قسم البرنامج الخماسي إلى ستة قطاعات، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 4–7: مضمون البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010–2014

القطاعات	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
التنمية البشرية	**10 122**	**%49,5**
المنشآت القاعدية الأساسية	**6 448**	**%31,5**
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	**1 666**	**%8,1**
التنمية الاقتصادية	**1 566**	**%7,6**
الحد من البطالة	**360**	**%1,7**
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	**250**	**%1,6**
المجموع	**20 412**	**%100**

المصدر: بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[1]– هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد 02، العدد 01، مصر، جانفي 2019، ص 47.

[2]– أنظر إلى:

– بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية– مقارنة نقدية**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2001–2014، يومي 11–12 مارس، جامعة سطيف 1، 2013، ص ص 16–17.

– هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

يتضح من خلال الجدول السابق، أنه تم تخصيص حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية لدعم التنمية البشرية، وذلك ما يؤكد على دعم تأهيل المورد البشري. في حين خصص لتطوير المنشآت القاعدية الأساسية مبلغ 448 6 مليار دج، بهدف استكمال الطريق السيار شرق–غرب، بينما استفاد قطاع النقل من 816 2 مليار دج، لترقية النقل الحضري من خلال إنجاز 35 محطة برية، وكذا تحديث 8 مطارات وتوسعة 4 موانئ، ولدعم التنمية الاقتصادية خصص لهذا المحور 566 1 مليار دج، موجهة لقطاعات الفلاحة، والصيد البحري، وللنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرافقة والاستحداث، كما تم تخصيص مبلغ قدره حوالي 100 مليار دج، في شكل مساعدات مباشرة وقروض بنكية ميسرة، ولإنعاش المؤسسات العمومية الاقتصادية، وذلك في شكل تطهير وتخفيض فوائد قروضها البنكية، خصص لهذا الغرض حوالي 400 مليار دج.[1]

من خلال تقييم لنتائج البرنامج فعلى صعيد النمو الاقتصادي ارتفع خلال سنة 2010 إلى 3,6% مقارنة بسنة 2009، غير أنه شهد تذبذب خلال السنوات المقبلة، ليستقر تقريبا عند نفس المستوى 3,8% سنة 2014. والمتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة 2010–2014، يجد أن الميزان التجاري الجزائري بعدما سجل فائض قدره 779,8 321 1 مليون دج لسنة 2010، تراجع إلى 889,9 197 مليون دج، وذلك نتيجة للأزمة النفطية لعام 2014. وهذا التردي في أسعار النفط هو حاصل عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى متعلقة بالعرض والطلب ولعوامل جيوسياسية، نوجزها في استمرار الركود في دول الاتحاد الأوروبي نتيجة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وتراجع الطلب الصيني والأمريكي، بحيث أن أمريكا اتجهت إلى الإنتاج الداخلي لكل من الغاز الصخري، والنفط الصخري، حيث تراجعت وارداتها من 60% من إجمالي استهلاكها في عام 2005، وإلى 20% عام 2013.[2] ونتيجة للارتفاع المستمر للواردات مقارنة بالصادرات والتي عرفت العديد من التذبذبات من جهة، ولتقلص إحتياطات الصرف من جهة أخرى، تم إعادة النظر في كل من رخص الاستيراد والتصدير، حيث عرفت الواردات مستويات قياسية، فعدل وتمم الأمر رقم 03–04 بموجب القانون رقم 15–15، حيث تم تعديل محتوى المادة 6 من الأمر رقم 03–04 وأضاف إليها بعض المواد التي تنظم رخص الاستيراد والتصدير، وفي سنة 2015 صدر النص التطبيقي له الذي يحدد شروط منح هذه الرخص، المتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 15–306 المحدد لشروط و كيفيات تطبيق رخص الاستيراد أو التصدير

[1]– بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 04، العدد 04، جامعة أحمد دراية، أدرار، ديسمبر 2016، ص ص 119–122.

[2]– لحمش مهدي، مداني جميلة، انهيار أسعار النفط لعام 2014 وتداعياته على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) حالة الجزائر فترة 2014–2018، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 11، العدد 01، جامعة خميس مليانة، مليانة، جانفي 2020، ص 54.

للمنتجات والبضائع، والتي قد تأخذ أحد الشكلين المنصوص عليها في الأمر رقم 03-04 المعدل والمتمم، فإما من خلال تقييد كمي للمنتجات المستوردة، وإما فرض رسوم جمركية،[1] بالتالي الاتجاه نحو الحمائية التجارية، بداعي حماية المنتجات المحلية،* والتي تأثرت بشكل سلبي نتيجة ارتفاع حجم الواردات.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) والنموذج الجديد للنمو (2016-2030)

خلال فترة خمسة عشر سنة الفائتة استمرت الحكومة في نفس السياسة الاقتصادية الانفاقية ذات التوجه الكينزي، غير أن اتباع ذلك في الفترة المقبلة أصبح يشكل تحدي، نتيجة تراجع مالية الدولة متأثرة بانخفاض أسعار النفط، (لازالت المحروقات الممول الرئيسي للخزينة)، لهذا تم اقتراح برنامج تنموي في البداية على نفس منوال البرامج السابقة خلال الفترة (2015-2019)، ليتم التراجع عنه عند مطلع سنة 2017، لاستبداله بنموذج تنموي جديد ذو أبعاد قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، يعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وذلك ضمن رؤية استشرافية تعرف بالجزائر آفاق 2030.

قد خصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) ميزانية اجمالية قدرها 262 مليار دولار وفق معدل سنوي قدره 52,4 مليار دولار، بينما بلغت ميزانيتي 2015 و2016 على التوالي: 079,6 4 مليار دج، ثم 894,2 1 مليار دج، وذلك بهدف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7%، وإعطاء عناية خاصة لتكوين الموارد البشرية من خلال تكوين الأطر، واليد العاملة المؤهلة، ومن خلال أهداف المخطط الخماسي فإنه سيتواصل التوجه الاستثماري في ثلاث قطاعات كبرى وهي المنشآت والأشغال العمومية، والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية في مجال الصحة، التربية، السكن....إلخ، فالأولوية أعطيت للقطاعات المنتجة، وللتنمية الاجتماعية، كما أن المخصصات المالية المقدرة بـ 52,4 مليار دولار للاستثمارات العمومية، وهو ما يقارب عجز ميزانية 2015 والذي سيمول عن طريق التمويل بالعجز، وبالتالي فإن السيناريوهات المستقبلية لبرامج الاستثمارات العمومية، تتوقف على اتجاهات سوق النفط.[2] وخلال سيرورة هذا البرنامج خلال السنتين الأوليتين (2015-2016) تم توزيع مخصصاته المالية خلال هذه الفترة كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1]- صافية إقلولي، ولد رابح، عن نسبية تحرير التجارة الخارجية في القانون الجزائري، **مجلة مراجعة نقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 14، العدد 02، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ديسمبر 2019، ص 18.

*- تتخذ تدابير وقائية من طرف الدولة في حالة وجود ارتفاع كبير للواردات من منتوج ما، بحيث يسبب ضرر جسيم للمنتجين المحليين، وقد نص على ذلك في اتفاقية الجات في المادة 19 من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية، هذا وتم تنظيم التدابير الوقائية في قانون المنظمة العالمية للتجارة.

[2]- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، جوان 2017، ص ص 338-339.

الجدول رقم 4-8: التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)

القطاع-السنوات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	5,1	4,7	9,8	0,16
الفلاحة والري	209,4	198,2	407,6	6,84
دعم الخدمات المنتجة	22,6	14,9	37,5	0,63
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1 854,2	441,3	2 295,5	38,50
التربية والتكوين	227,8	78,6	306,4	5,14
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,3	32,7	184	3,08
دعم الحصول على سكن	234,3	24,4	258,7	4,34
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1 760	29,51
عمليات برأس مال	464,6	239	703,6	11,80
المجموع (مليار دج)	4 069,3	1 893,8	5 963,1	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014**، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، عدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص 48.
- **قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015**، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص 38.

من الجدول أعلاه يتبين أن قطاع المنشآت الاقتصادية، نال حصة الأسد من إجمالي ميزانية البرنامج لسنتي 2015 و2016، وذلك بنسبة قدرها 38,5%، بعدما كانت الريادة لقطاع التنمية البشرية خلال البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، ولعل ذلك راجع إلى توجيه مبالغ مالية معتبرة لإتمام البرامج السابقة خصوصا في ظل تراجع الموارد المالية للدولة، وفي المرتبة الثانية نالت مخططات البلدية للتنمية حصة 29,51% ثم عمليات رأس المال، والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتخفيض الفوائد بحصة 11,80%، والملاحظ تراجع في المخصصات المالية القطاعية خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وقد سجلت أكبر التراجعات في قطاع المنشآت القاعدية (-76,36%) ويفسر ذلك بسياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة خلال سنة 2016. وعليه فإن تنفيذ البرنامج جاء في ظروف جد صعبة، مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، وليست ذات الأهمية القصوى، فتقرر من قبل الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص، والمنشأة أساسا لتسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، وذلك للتخلي عن

تعدد الصناديق.[1] وفي ظل تراجع أسعار النفط، والذي يعتبر الممول الرئيسي لبرامج النمو، صودق على النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك ضمن ثلاث مراحل أساسية، تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع خلال الفترة 2016-2019، تضمنت مجموعة من الأهداف أهمها تغطية نفقات التسيير من خلال تحسين إيرادات الجباية المحلية، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية بالاعتماد على السوق المالي الداخلي، بينما المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025، هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، في حين أن المرحلة الثالثة مرحلة الاستقرار امتدت من سنة 2026 إلى غاية 2030، وتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات يصل 5,6%، ولقد تم الاعتماد في تمويل هذه المشاريع على موارد الموازنة العامة، والابتعاد بشكل كلي على الاقتراض من الخارج.[2]

غير أنه ما يطرح التساؤلات هو الاعتماد على موارد الميزانية في بلد مصدر للنفط، وبالتالي تأثر مداخيله بالتقلبات مما يرهن تحقيق الأهداف السابقة في الآجال المحددة. ويوضح الجدول أسفله توزيع ميزانية برنامج النمو الجديد للفترة 2017-2019، على تسع قطاعات أساسية، مع تسجيل نمو في المبلغ الإجمالي للميزانية خلال سنة 2018 فاق 63% مقارنة بسنة 2017، وعموما كانت الحصة الأكبر في مجموع الميزانية للثلاث سنوات من نصيب مخططات البلدية للتنمية، ودعم القاعدة الاقتصادية بنسبة 51%، تلتها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة 17,4%.

الجدول رقم 4-9: توزيع المخصصات المالية في إطار النموذج الجديد للنمو (2017-2019)

القطاع-السنوات	2017	2018	2019	المجموع (مليار دج)	النسبة%
الصناعة	3,6	5,3	3,6	12,5	0,25
الفلاحة والري	101	116,5	101,1	318,6	6,32
دعم الخدمات المنتجة	5,1	73,3	5,1	83,5	1,66
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	139,9	596,5	139,9	876,3	17,37
التربية والتكوين	90,9	101,7	90,9	283,5	5,62
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30,6	77,1	30,7	138,4	2,74
دعم الحصول على سكن	14,9	69,8	15	99,7	1,98
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	835	2 570	50,96

[1]- عنتر بوتيارة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2]- المرجع نفسه، ص 226.

عمليات براس مال	165,3	330	165,3	660,6	13,1
المجموع (مليار دج)	1 386,3	2 270,2	1 386,6	5 043,1	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016**، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، عدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016، ص 67.
- **قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017**، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، عدد 76، الصادرة في 28 ديسمبر 2017، ص 67.
- **قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر 2018**، يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، عدد 79، الصادرة في 30 ديسمبر 2018، ص 30.

للوقوف على نتائج البرنامج خلال السنوات الأولى من تنفيذه، سواء تعلق الأمر بالمالية العامة وتوازناتها أو تحقيق الاستدامة الخارجية، تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات، وذلك كما موضح في الجدول (4-10).

الجدول رقم 4-10: تطور رصيد الميزانية العامة والميزان التجاري للفترة(2017-2019)

المؤشر-السنة	2017	2018	2019
رصيد الميزانية العامة (الوحدة: مليون دج)	-1 234 715	-1 585 141	-1 139 000
الصادرات (الوحدة: مليون دج)	3 928 295,6	4 889 278,6	4 275 399
الواردات (الوحدة: مليون دج)	5 111 297,6	5 403 233	5 005 302,5
رصيد الميزان التجاري (الوحدة: مليون دج)	-1 183 002	-513 954,4	-729 903,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/11/15.
- موقع وزارة المالية، https://www.mf.gov.dz، آخر زيارة: 2022/11/16.
- موقع المديرية العامة للجمارك، https://douane.gov.dz، آخر زيارة: 2020/05/01.

من بين أهداف النموذج الجديد للنمو تقليص عجز الميزان التجاري، وميزانية الدولة، عن طريق تنويع الدخل وتحسين الجباية المحلية، غير أنه يبرز الجدول أعلاه استمرار العجز في الميزان التجاري، متأثر بقيمة الواردات والتي لم تتراجع إلا بقيمة ضئيلة خلال سنة 2019، رغم حزمة التدابير لتقليصها، منها منع 900 سلعة من الاستيراد. في حين أن تقلبات أسعار النفط ساهمت في تذبذب عائدات التصدير فبعد تراجعها خلال الفترة 2014-2016، شهدت تحسنا للفترة 2017-2018، لكن لا تلبث أن تتراجع من جديد.[1] وبالتالي تظل

[1]- طلال عباسي، لعربي يخلف، **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**، ملتقى وطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، يوم 14 نوفمبر، جامعة الجلفة، 2019، ص 26.

الوضعية التجارية والمالية للجزائر غير مستقرة وغير مستدامة، بفعل عدم القدرة على خفض قيمة الواردات من جهة، واستمرار سيطرة المحروقات على عائدات التصدير من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري في الجزائر ومسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

انخرطت الجزائر في عملية الاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف منذ جوان 1987، وعندما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995)، لم تستغل الفرصة الممنوحة للدول المراقبة أو البلدان المنضمة إلى اتفاقية الجات لتصبح عضو كامل في المنظمة الجديدة.[1] في حين أن الانضمام إلى العديد من المنظمات الإقليمية، يكاد يكون تلقائيا وخلال فترة قصيرة إلى حد ما، فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو إجراء معقد بدون حد زمني يرجع هذا إلى طبيعة المنظمة من جهة، كما يرتبط بالهدف النهائي من جهة أخرى، وهو تعديل سياسات الدول المرشحة، وفقا لشروط ومعايير نظام التجارة متعدد الأطراف للمنظمة.[2] يجب أن يحقق مقدم الطلب هدفين: توضيح التغييرات التي سيتعين عليه إجراؤها من أجل جعل النظام الاقتصادي الخاص به يتوافق مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتوفير أساس ملموس خلال المفاوضات، بشأن الوصول إلى أسواق السلع والخدمات.[3] وهنا يقودنا التساؤل: هل هناك تحيز لصالح بلدان مجموعة العمل التي تتمتع بحصرية وضع الأحكام. فيمكنهم تجديد المفاوضات وبالتالي تأجيل الانضمام، كما أن التعديل الذي يجب على مقدم الطلب القيام به له تأثيرات سياسية محلية مما يعقد من عملية الانضمام، حيث يتم دفع السلطات إلى إعادة النظر في التسويات الداخلية الأولية.[4] والشكل أدناه يوضح مراحل عملية الانضمام.

[1]– Mehdi Abbas, **L'accession de l'Algérie à l'omc Entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée**, Laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale, université pierre mendes france, Note de travail N° 03, france, Avril 2009, p 1.

[2]– Ibid, p 2.

[3]– Idem, pp 2–3.

[4]– Idem, p 3.

الشكل رقم 4-1: مراحل عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

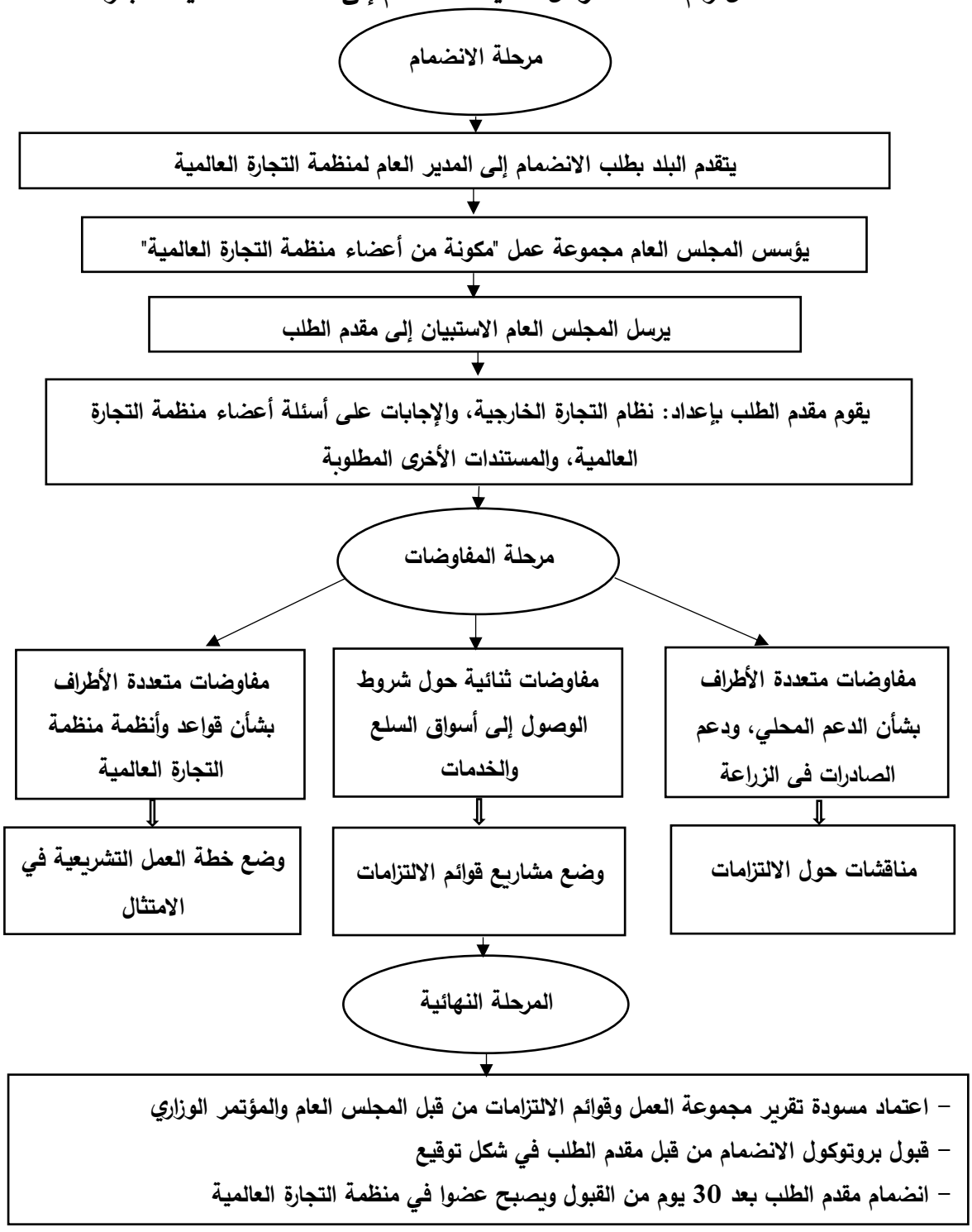

Source: Guechairi Farah, Benchikh houari, Les stratégies de négociation commerciale du processus d'accession à l'omc plus particulièrement le cas de l'Algérie, **Review algérian business performance**, Vol 07, N° 03, Université Kasdi Merbah, Ouargla, août 2018, p 386.

بالنسبة لحالة الجزائر فقد أخذت السلطات الجزائرية وقتها الكافي للتفاوض، وأخذ كل الاحتياطات مع تهيئة الجانب الإصلاحي للاقتصاد، والعمل على تخفيض الالتزامات اتجاه المنظمة، والشركاء التجاريين، كما أن تحضير الاقتصاد الجزائري للانضمام يتطلب عمليات اصلاح تمس كل الجوانب، مع إيجاد نوع من التوازن في درجة انفتاح القطاعات، وإن فعالية المفاوضات تمكن الجانب الجزائري من تجنب أكبر قدر ممكن من الآثار السلبية على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تقليل الالتزامات، وتعظيم الامتيازات والاستفادة من المعاملات التفضيلية، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يحتاج إلى إصلاحات عميقة تستدعي مزيد من الوقت، وإن مسألة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ما هي إلى نتيجة حتمية، خاصة وأنها قطعت شوطا مهما وأساسيا يعد الخطوة الأولى في اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتجارية المتبناة خلال السنوات الأخيرة.[1]

في سنة 1995 تم اعتماد فوج عمل بغرض انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998، وأوكلت له مهام تمثلت في تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار والمتمثلة في المؤتمر الوزاري.[2] فطلب الجزائر للعضوية كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها العديد من الفرص لإنعاش اقتصادها، خاصة في ظل مرحلة الإصلاحات، وما تطلبه من انفتاح تجاري بهدف عصرنة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[3]

– إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني من خلال المنافسة، والتي تعتبر أداة ضغط بالنسبة للمنتجين المحليين، من حيث الجودة والكفاءة في التسيير، كما أن ربط التعريفة الجمركية بحد أقصى وأدنى والامتناع عن القيود الكمية، سيسمح برفع الواردات من الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الصناعية، وإمكانية الاستفادة من التكنولوجيا المرافقة لها في عملية الإنتاج.

[1]– بلعة جويدة، **دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف، السنة الجامعية: 2014–2015، ص296.

[2]– موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc، آخر زيارة: 2022/11/30.

[3]– ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، **مجلة الباحث**، المجلد 03، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2005، ص ص 70–71.

– إن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، سيمنح لها فرص أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات، والتكنولوجيا.

– تسعى الجزائر للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها كدولة عضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها دولة نامية، لعل أهمها الإعفاءات التي تمس عديد القطاعات، منها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الاعفاء إلى 10 سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، هذا ويمكن مواصلة دعم صادرات لمختلف القطاعات لفترة تصل إلى 8 سنوات، وإمكانية فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 8 سنوات. ومن أهم المزايا التي تمنحها المنظمة لأعضائها من الدول النامية إمكانية حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات، بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة.

– إن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية، ليست مقتصرة فقط على الدول الأعضاء بالمنظمة، بل ستشمل جميع دول العالم إيجابا وسلبا وبدرجات مختلفة. وبما أن الدول غير الأعضاء لا تستفيد من المزايا الخاصة بالدول الأعضاء، فإن العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام مادامت الآثار السلبية موجودة فعلا، فمثلا الارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية يؤثر على موازين مدفوعات جميع الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير، ومنها الجزائر بغض النظر عن عضويتها بالمنظمة أم لا.

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو وسيلة لبلد ما للاندماج في هياكل الإنتاج، وشبكات التجارة الدولية، غير أنه من الضروري استكشاف المكاسب المحتملة للانضمام مقارنة بتكلفة الإجراء. بحيث إن مكاسب الانفتاح متعدد الأطراف متجذرة في دروس نظرية التجارة الدولية، لأنها تنطوي على استغلال المزايا النسبية.* إن الدولة التي تصدر سلع لها ميزة نسبية من مصلحتها الالتزام بنظام المنظمة، والذي يعتمد على زيادة الصادرات مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي فإن العضوية في منظمة التجارة العالمية تؤمن الوصول إلى الأسواق، بشكل مماثل وبدءا من حقيقة أن أحد آثار إجراءات الانضمام هو تخفيض التعريفات

* – تظهر نظرية (د. ريكاردو) للمزايا النسبية، أن بلدا ما لديه على الأقل قطاع واحد أو سلعة لها ميزة نسبية. هذا يعني أن هذا البلد لديه على الأقل سبب واحد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. غير أن ذلك لا يأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الممكنة على توازن ميزان المدفوعات وحماية المنتج الوطني.

الجمركية، والحواجز الغير جمركية، فقد يؤدي ذلك إلى خفض قيمة الواردات، من خلال تراجع تكلفة المدخلات، والسلع الوسيطة التي تستوردها الدولة.[1]

بالنظر إلى هذه الامتيازات، من شأن إجراء الانضمام أن يحسن الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المنظم، من خلال تعزيز الميزة النسبية، وخفض تكاليف الواردات اللازمة لبناء القدرات أو التنويع الصناعي، ومع ذلك يجب وضع نطاق الحجة في منظوره الصحيح، أولا لا يوجد دليل إحصائي أو تجريبي لتأكيد ما سبق، ثانيا ليس هناك ما يضمن أن القدرة التنافسية للعرض الوطني ستتحسن بعد انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وأخيرا فإن نسبة الانفتاح التجاري والتي بلغت حوالي 40% في الجزائر لسنة 2020 والمقاسة بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي لا ينبغي أن تضللنا بشأن طبيعة اندماجها الدولي: يعتمد الوضع التنافسي للجزائر على هيمنة المواد الخام في الصادرات، ففي الواقع تمثل حصة المحروقات حوالي 98% من قيمة الصادرات، أي تتركز الميزة النسبية للجزائر في منتجات الطاقة، ولا تواجه صادراتها رسوم جمركية مرتفعة، لا سيما تجاه شريكها التجاري الرئيسي: الاتحاد الأوروبي.[2]

إن انضمام الجزائر يعني الالتزام باتفاقيات المنظمة، والذي يترتب عنها دون شك آثار متباينة، لذلك ستواجه الجزائر تحديات عدة باندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومن بين هذه التحديات انفتاح الأسواق الجزائرية أمام جميع دول الأعضاء، يعني ذلك إغراق السوق الجزائرية بالسلع الأجنبية، وزيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية في حالة عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية، سواء كانت منافسة سعرية، أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها.[3] كما أن الانضمام إلى المنظمة يعني التزام الجزائر بسقف التعريفة الجمركية الذي لا يمكنها تجاوزه، وبالتالي ستفقد قدرتها على حماية المنتج الوطني، وخاصة النسيج الصناعي، بحيث لا يمكن في هذه الحالة فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المصنعة الواردة إليها.[4] هذا وواجهت الجزائر العديد من الصعوبات حالت دون انضمامها لعل أهمها عدم قدرتها بالالتزام بمبادئ المنظمة، كما أنها لم تستطع تقديم كل الإجابات والتوضيحات حول الأسئلة المقدمة من طرف الدول الأعضاء خلال كل جولة، هذا بالإضافة إلى النظرة التشاؤمية للعديد

[1]– Mehdi Abbas, op.cit, pp 3-4.

[2]– Ibid, p 4.

[3]– سلامي ميلود، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 02، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سبتمبر 2017، ص 252.

[4]– المرجع نفسه، ص 252.

من الخبراء الاقتصاديين، وهو أمر جد معقول عند الأخذ بعين الاعتبار تبعية الاقتصاد للمحروقات، وفشل الجزائر في تنويع منتجاتها، وبالرغم من التكاليف المتوقعة لا تزال الجزائر تفكر في إيجاد الطريق للاندماج في النظام التجاري العالمي،[1] والتساؤل الذي يطرح نفسه هل يمكن تحقيق الهدف المعلن عنه، والمتمثل في تنويع موارد السلع والخدمات بما فيها موارد السلع الوسيطة، والتجهيزات الصناعية، وكذلك هيكل الصادرات، من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟ إن الشيء المؤكد لا يمكن تحقيق الأهداف السابقة من خلال الانضمام فقط. بحيث ينتج التنويع الإنتاجي وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات على مجموعة من السياسات (السياسة الصناعية، وسياسة البحث والتطوير، سياسة البنية التحتية)، والعمل المشترك للعديد من المتغيرات (الإطار التنظيمي والمؤسسي، ومناخ الاستثمار، والحوكمة الرشيدة، وتوافر رأس المال البشري).[2] وفي حالة عدم توفر الشروط السابقة، من غير المتوقع أن تكون هناك تأثيرات مباشرة، ومؤثرة بدرجة كبيرة على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: الشراكة الأورو جزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري

شهد العقد الأخير من التسعينيات قيام الاتحاد الأوروبي بتقييم روابطه مع شركائه التقليديين على الشواطئ الجنوبية، والبحر الأبيض المتوسط، بدافع الخروج من حالة القصور في سياسة التعاون الإنمائي السابقة، والأهم من ذلك رغبته في الحفاظ على موقعه الاقتصادي القوي في المنطقة، في ظل عالم يزداد عولمة أطلق الاتحاد مبادرة جديدة تسمى الشراكة الأوروبية المتوسطية.[3]

مثل المناطق الأخرى على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، تم إدراج المغرب العربي بسرعة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية، الناتجة عن نواة الصناعة الأوروبية الجديدة، هذا وتعتبر البلدان المغاربية جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية، لأسباب تتعلق بالقرب الجغرافي والتاريخ، بحيث يتمتع الأوروبيون بحضور اقتصادي قوي في المنطقة المغاربية، وتتمثل الأهداف الاقتصادية الرئيسية لهذه المبادرة الجديدة في إنشاء منطقة تجارة حرة وخلق الظروف الاقتصادية والسياسية بين الضفتين، لتجسيد التعاون الاقتصادي والمالي، ولدعم التنمية

[1]– فرحول ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2]– Mehdi Abbas, op.cit, p 4.

[3]– Sabrina Manaa, Samia Benzaim, Le Partenariat Algéro-Européen Aperçu Général sur la Balance Commerciale et les Flux d'Investissement Direct Etranger, **Revue Recherches économiques et managériales**, N° 24, Université Mohamed Khider, Biskra, décembre 2018, p 5.

وتعزيز منطقة التجارة الحرة.[1] وتتمثل أبرز دوافع بلدان المغرب العربي ومنها الجزائر من هذه الشراكة فيما يلي:[2]

– فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية والزراعية، وبالتالي تحقيق فائض من خلال مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي.

– الحصول على تمويلات في شكل قروض إنمائية، لدعم مشاريعها، إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية، والمساهمة في نقل التكنولوجيا، من خلال المشاريع الأوروبية في أراضي المغرب العربي.

– إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة وتشجيع الاستثمار، وتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة بين الطرفين، وبعث العلاقات في إطار أشمل، ومساعدة الدول خاصة منها النامية في مجهوداتها الرامية إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية وتبني المنهج الليبيرالي، مع تحقيق مسعى إقامة منطقة تبادل حر، مع احترام الالتزامات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة.

لم تختلف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عن الاتفاقات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وباقي بلدان جنوب المتوسط، فبعدما وقعت كل من تونس، الكيان الصهيوني، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، وقد جاء هذا العقد في 110 مواد موزعة على تسعة أبواب، شملت مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية، وقد نال الجانب الاقتصادي حصة الأسد بخمسة أبواب كاملة، وبمقتضى المادة السادسة من العقد يتوجب على الطرفين إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة، انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية، والغير جمركية على حركة السلع

[1]– Ibid, p 5.

[2]– أنظر إلى:

– شطاب نادية، سلامة وفاء، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، **مجلة معارف**، المجلد 11، العدد 20، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة، جوان 2016، ص 272.

– زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2004، ص ص 54–55.

بين الطرفين، ووضع رزنامة للتفكيك التدريجي للحواجز الجمركية، التي اتفق الطرفين على تطبيقها.[1] وقد تم تقسيم المنتجات إلى ثلاث قوائم كالتالي:[2]

– **القائمة الأولى:** تضم السلع الوسيطة، والمنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية، والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء، حيث ستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويمثل استيراد هذه المواد 25% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي.

– **القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية، الكهربائية، والإلكترونية، ومعدات النقل وقطع الغيار، وسيتم اعتماد التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعدل تخفيض 20% كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي.

– **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة على سلع الاستهلاك، وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10% لكل سنة، وتمثل هذه القائمة 40% من حجم الاستيراد الوارد من المجموعة الأوروبية.

هذا ويعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم مختلف المشاريع التي تندرج ضمن التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي، ويعتبر برنامج (MEDA) هو الأداة المالية الرئيسية، التي ينفذ الاتحاد الأوروبي من خلالها الشراكة الأوروبية المتوسطية (المصممة لمحاولة تقليص الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب في البحر الأبيض المتوسط)، واشتمل على 3,4 مليار يورو للفترة 1995–1999 (MEDA 1)، ثم منح مساعدة مالية قدرها 5,3 مليار يورو للفترة 2000–2006 لدول البحر الأبيض المتوسط، بعد الموافقة على اللائحة (MEDA2)،[3] وفي ما يتعلق بالتعاون المالي فقد حدد مؤتمر برشلونة مجموعة من الميادين للتدعيم المالي، من بينها تقديم المساعدة المالية للدول التي اتفقت مع صندوق النقد الدولي، بهدف إجراء إصلاحات هيكلية بقصد تخفيض الآثار السلبية لعملية الإصلاحات الهيكلية، ومنح مساعدات في المجالات الاجتماعية

[1]– محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، المجلد 03، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2016، ص 36.

[2]– عبد الله ياسين، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد 03، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، مارس 2017، ص 52.

[3]– Sabrina Manaa, op.cit, p 6.

كالصحة والتعليم، كذلك الإسكان بقصد تحسين التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك تمويل النشاطات الغير حكومية، والجمعيات ونشاط المجتمع المدني.[1]

يركز برنامج MEDA على أولويات ترتبط بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي تمثلت في:[2]

– الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة، من خلال زيادة المنافسة مع تحقيق نمو اقتصادي دائم، يقوده القطاع الخاص.

– التخفيف من تكلفة التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية، مع تعزيز العمليات الإقليمية، وعمليات عبر الحدود، بهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

– تأهيل المؤسسات من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تعمل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تكييفها مع التغيرات الاقتصادية الدولية، وجعلها قادرة على المنافسة سواء محليا أو في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تسطير برنامج يهدف إلى الانتاج بالمواصفات الدولية، والاعتماد على المنافسة الشديدة كمتغير يجب مواجهته، والانتاج للخارج أي جعل التصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة.

هذا وقد بدأت الجزائر في تنفيذ برنامج تأهيل مدعوم من طرف الاتحاد الأوروبي، قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة، في إطار برامج (MEDA) والذي تحصلت من خلاله على مساعدات مالية من طرف الاتحاد الأوروبي بلغت 95 مليون يورو، حيث خصص مبلغ 57 مليون يورو لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و38 مليون يورو موجهة لإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية.[3]

وعند مقارنة الجزائر بدول المغرب العربي لم تتحصل الجزائر إلا على 32,9%، من المساعدات المخصصة لها، وبالتالي تعتبر الدولة الأقل تأثرا ببرنامج (MEDA) مقارنة بتونس والمغرب، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1]– علالي مخطار، **آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية: 2014–2015، ص ص 263–264.

[2]– أنظر إلى:

– محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 37–38.

– علالي مخطار، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[3]– محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الجدول رقم 4-11: كفاءة صرف الإلتزامات برنامج (MEDA) للفترة (1995-2005)

الوحدة:(مليون يورو)

MEDA	الالتزامات (A)	المدفوعات الفعلية (B)	النسبة (B/A)
الجزائر	437	144	%32,9
المغرب	1 472	783	%53,2
تونس	875	568	%64,9

Source: Sabrina Manaa, op.cit, p 6.

تشير التقارير الواردة من المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) إلى الاعتماد الاقتصادي القوي لدول المغرب العربي على الاتحاد الأوروبي، حيث تستوعب أوروبا حوالي 60% من الصادرات المغاربية، وتوفر 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا وتعتمد تونس والمغرب على 80 إلى90% من عائدات السياحة على الأوروبيين، ويعتبر المغرب العربي هو المنطقة التي لديها أعلى معدل للاعتماد على التجارة مع الاتحاد الأوروبي، ويضع هذا الاعتماد القوي اقتصاداتها في وضع هش في ظل تراجع النمو في أوروبا.[1]

في المقابل تمثل التجارة البينية المغاربية حوالي 2% في المتوسط من القيمة الإجمالية للتجارة (بين 1 و5% حسب الدولة) بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، ووفقا لخبراء المنتدى الأورو متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية، فإن ضعف التجارة البينية المغاربية يشكل خسارة في إمكانيات التنمية للمنطقة، دون القدرة على قياسها كميا، ومن الواضح أن اقتصادات دول المنطقة ليس لها وزن كاف للتأثير، كما أن أسواق البلدان المغاربية مقسمة إلى حد كبير، في حين أن التكامل الإقليمي من شأنه أن يخلق الظروف الملائمة لاقتصاديات الحجم مع سوق يقارب 120 مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك فإن أحد آثاره الإيجابية هو جعل هذه السوق الإقليمية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب مع تأثير مفيد على النمو، والبطالة.[2] ولكن هل سيكون للدول المغاربية القدرة على زيادة حجم التجارة فيما بينها، وتقليل الاعتماد على الاتحاد الأوروبي؟ حيث يمكن أن يلعب التكامل في مجالات (الطاقة والصناعات النسيجية، والبتروكيماويات، والغذاء) دور مهم في تقليل الاعتماد القوي على الاتحاد الأوروبي، لكن دول المنطقة ستظل معتمدة على أوروبا لجزء كبير من صادراتها (الهيدروكربونات والمنتجات الزراعية والصناعات التحويلية)، ووارداتها من المنتجات الصناعية ذات القيمة

[1]- Abdelwahab Biad, **La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne**, site internet: https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1866, Dernière visite: 11/12/2022.

[2]- Ibid.

المضافة، غير أن تدهور السياق الإقليمي، لا سيما على الجبهة الأمنية، زاد من تقييد التعاون الإقليمي، وكان التهديد الإرهابي منذ التسعينيات بمثابة ذريعة لتعزيز القيود على حركة الأشخاص والبضائع، على الحدود بين البلدان المغاربية، وقد تم التضحية بالتكامل والتعاون الإقليميين لمقتضيات أخرى، وهكذا بالنسبة للجزائر فإن عائدات النفط تقلل من جاذبية التكامل الإقليمي، الذي لا تتصور الضرورة الاقتصادية الملحة له، أما بالنسبة للمغرب فإن التعاون مع أوروبا يعتبر بديل مربح.[1]

إن موقف الجزائر من الشراكة يجب أن يوضح الأهداف وبلورة استراتيجية لتحقيقها، وإن علامات عدم التكافؤ توضحها مسائل عديدة، على مستوى البعد الاقتصادي والتجاري، هناك عديد الدلائل التي تبين عدم التكافؤ بين الجزائر وأوروبا من بينها:[2]

– إن دول الاتحاد الأوروبي تتميز باستقرار اقتصادي بالرغم من بعض الأزمات، وفي المقابل تعيش الجزائر وضعا متأزما على المستويات الاقتصادية وغير الاقتصادية، بسبب ما شهدته من أزمات اقتصادية وسياسية، خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، مما ترتب عليه تخوف دول الاتحاد الأوروبي من الاستثمار في الجزائر.

– تتسم اقتصاديات الدول الأوروبية بالتنوع في الإنتاج، وحركية التبادل التجاري والقدرة على المنافسة بينما اقتصاد الجزائر يعيش في ظل أزمة طال أمدها، كما يفتقر لتنوع الإنتاج، والقدرة على المنافسة، فهو اقتصاد أحادي يعتمد بشكل شبه كلي على النفط والغاز، وبالتالي هناك فوارق شاسعة وتباين وتناقض واضح في العديد من القضايا بين أوروبا والجزائر: في الإنتاج، والدخل، وانفتاح التجارة، ومعدلات النمو، والبطالة والاستثمار. ناهيك عن الاختلاف في البنى التحتية، والمؤسسات السياسية.

منذ دخول اتفاقية التعاون التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ مطلع سبتمبر 2005 اتجهت الجزائر إلى تكثيف مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد، بهدف تجسيد ترقية الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين الانتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية.[3] لكن السؤال المطروح هل حققت الجزائر الأهداف المنتظرة من هذا الاتفاق أم لا؟ حيث أن إلقاء نظرة على العلاقات

[1]– Idem.

[2]– بوضياف ياسين، أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: مأزق المأمول والممكن، **مجلة الدراسات الافريقية**، المجلد 38، العدد 2، كلية الدراسات الأفريقية العليا، القاهرة، جوان 2016، ص 273.

[3]– محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قبل وبعد عقد الاتفاقية، نجد أنه لم تطرأ تغيرات ملحوظة على حجم وهيكل التجارة الخارجية بين الطرفين، وذلك كما هو موضح في الجدول (4-12).

الجدول رقم 4-12: المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة 2000-2015

الوحدة:(مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	13,78	12,34	11,47	14,52	17,59	25,55	28,75	26,20
الواردات	5,25	5,89	6,72	7,77	9,78	10,25	11,82	14,43
الميزان التجاري	8,53	6,45	4,75	6,75	7,81	15,30	16,93	11,77
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	23,33	41,27	27,94	30,33	49,40	44,68	51,32	39,23
الواردات	20,65	20,98	20,47	21,31	21,94	22,41	22,80	20,24
الميزان التجاري	2,68	20,29	7,47	9,02	27,46	21,88	28,52	19,99

المصدر: عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 58.

من الجدول أعلاه يتضح أنه رغم ارتفاع قيمة الصادرات إلى 25,55 مليار دولار سنة 2005، أي بنسبة تقارب 54% مقارنة بسنة 2000. إلا أن حصة دول الاتحاد من اجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت نوعا ما، فبينما كانت تتراوح نسبتها ما بين 55% و66% قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، ففي سنتي 2003 و2004 بلغت النسبة 57,27% و57,12% على التوالي، أما في سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (2005) فقد بلغت النسبة 64,55% في حين لم تسجل سوى 48,77% سنة 2007 و49,09% سنة 2010.[1] ويعود هذا التراجع إلى اتجاه الدول الأوروبية نحو تشجيع التبادل التجاري الداخلي، خاصة مع أوروبا الشرقية ومجموعة العشر التي انضمت للاتحاد الأوروبي في ماي 2005، وفي المقابل فهو يعتبر مؤشر ايجابي لقدرة الصادرات الجزائرية على دخول المنافسة في الأسواق العالمية الغير أوروبية، لكن هذه الحالة لم تعمر طويلا فسرعان ما استرجع الاتحاد الأوروبي هيمنته على الصادرات الجزائرية بنسبة قدرها 54,55% سنة 2012، و64,11% سنة 2013. أما بالنسبة للتركيب السلعي فنجد أن قطاع المحروقات ما زال يشكل من 96% إلى 98% من الصادرات الجزائرية لأوروبا، رغم الامتيازات التي كانت تحصلت عليها الجزائر بموجب عقد الشراكة،[2] ويرجع

[1]- محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]- المرجع نفسه، ص 41.

سبب ذلك إلى صعوبة احداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني، وبالتالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في الأجل القصير والمتوسط. أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث تضاعفت حوالي 4 مرات ما بين سنتي 2000 و2015 إذ انتقلت من 5,25 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 21 مليار دولار سنة 2015، وهذا دليل واضح على الضعف الذي لازالت تعاني منه الصناعة التصديرية، في ظل سيطرة الواردات من المنتجات الأجنبية على الأسواق الجزائرية.

خلال السنوات الأخيرة عرفت التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي انخفاض ملحوظ، ففي عام 2018 بلغت التجارة الثنائية 39,8 مليار يورو، بزيادة طفيفة مقارنة بـ 37,4 مليار يورو في عام 2017، غير أنها تراجعت إلى حد ما في عامي 2019 و2020، ففي عام 2020 بلغت تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر 24,9 مليار يورو، حيث أن الواردات الأوروبية تقدر بحوالي 11,4 مليار يورو وتتكون أساسا من الهيدروكربونات ومنتجات التعدين (93,5%)، تليها المواد الكيميائية (3,3%)، بينما بلغت الصادرات الأوروبية إلى الجزائر 13,5 مليار يورو تتكون من الآلات ومعدات النقل (28,9%) والمنتجات الزراعية والمواد الخام (23,7%)، والمنتجات الكيماوية (20%).[1]

كشف تقييم اتفاق الشراكة الذي صادق عليه الطرفين الجزائري والأوروبي بعد مرور أزيد من عشر سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أهم الصعوبات التي عرقلت اتفاق الشراكة، وتعتبر الجزائر هي المتضرر الأول وذلك راجع لعديد الأسباب، لعل أهمها خسائر الميزانية العامة الناتجة عن التفكيك الجمركي، وتوقعت وزارة المالية هذه الخسائر وفق السيناريوهات التالية:[2]

– خسائر الميزانية لسنة 2006 (تاريخ التفكيك الجمركي الكلي للقائمة الأولى من السلع)، يتوقع خسارة الجزائر ما قيمته 26,3 مليار دج من إيرادات الرسوم الجمركية، والرسم على القيمة المضافة، ما يعادل 0,4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

– خسائر الميزانية لسنة 2006 (تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة)، يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40,5 مليار دج، من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، أي بنسبة 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

[1]– site de l'Union européenne, https://www.eeas.europa.eu/algerie/lunion-europeenne-et-lalgerie_fr?s=82, Dernière visite: 11/12/2022.

[2]– محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

– يتوقع أن تحقق الجزائر خسارة في ميزانية 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع)، ما قيمته 118 مليار دج من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

– خسائر سنة 2018 (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع)، يحتمل أن تفقد الجزائر ما يعادل 188,8 مليار دج من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، أي ما يعادل 3,1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

لقد تضررت الجزائر كثيرا جراء توقيع اتفاق تجاري بهذا الحجم في ظل رقعة جغرافية تضم 27 دولة منها ألمانيا والتي تصنف ضمن أكبر الدول المصدرة في العالم، هذا وتشكل أول قطب صناعي في العالم بنسبة 26% من الناتج العالمي أي 100 مرة الناتج الداخلي الخام في الجزائر، وحسب التقديرات خسرت الجزائر إلى غاية سنة 2012 ما قيمته 2,5 مليار دولار لصالح الجانب الأوروبي دون أن تحقق مصالح اقتصادية تستحق الذكر. فهدف الجزائر واضح هو تحقيق شراكة استراتيجية ومتكافئة من حيث الفرص، في حين يسعى الطرف الأوروبي تحقيق عديد الأهداف من أهمها الأمن الطاقوي، وتقسيم العمل الدولي، على أساس التفوق، وليس بالضرورة تقسيم المنافع،[1] لذا يجب مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى جاهزية المؤسسة الجزائرية للتنافسية الإقليمية، وإيجاد الآليات المناسبة كي تنتقل الجزائر من وضعية المتضرر إلى موقع الشريك الفعلي.

إن اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية حتى يحقق النجاح يجب أن يلبي مصالح الجانبين، والحوافز الأساسية لتلك الشراكة بالنسبة للجزائر، وذلك لانفتاحها نحو الاتحاد. بالنسبة للتركيب السلعي نجد أن قطاع المحروقات ما زال يشكل من 96% إلى 98% من الصادرات، كما أن الآثار السلبية المتوقعة على الاقتصاد الجزائري نتيجة للشراكة ساهمت في انخفاض نسبة الانفتاح التجاري نحو الاتحاد الأوروبي، فرغم الارتفاع في قيمتها إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت نوعا ما، من جهة أخرى إن تفعيل هذه الشراكة سيوفر بعض المزايا للاقتصاد الجزائري، منها زيادة حجم الاستثمارات الأوربية المباشرة في الجزائر، بفعل بنود الاتفاق المشجعة للاستثمار، حيث قدر رصيد الاستثمارات الأوروبية في الجزائر بنحو 14 مليار يورو في نهاية عام

[1]– بشير مصيطفى، **الاصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 62–63.

2017، كما يوفر المجال لفتح الأسواق الأوربية في وجه الصادرات الجزائرية، ومن ثم إمكانية نفاذ المنتجات الجزائرية إلى سوق تضم أكثر من 450 مليون فرد، خاصة تلك التي تملك فيها مزايا نسبية.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر ولعينة من الدول العربية والمتقدمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020

في البداية سنقوم بإلقاء نظرة على مؤشرات الانفتاح التجاري لعينة من الدول العربية، وبعض الدول المتقدمة بهدف الإجابة على سؤال جوهري والمتمثل في: ماهي أهم العوامل التي تؤثر على نسبة الانفتاح التجاري؟ وفي حالة ارتفاعها هل ينعكس ذلك بالإيجاب على معدلات النمو؟ وفي هذا السياق يركز التحليل على مؤشر الانفتاح التجاري مقاس بنسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما سيتم التطرق إلى تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على مؤشرات الانفتاح التالية: نسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة واردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا نسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري لعينة من الدول المتقدمة والعربية للفترة 1990-2020

ستة عقود من النمو التي استمرت من عام 1947 إلى أزمة الرهن العقاري تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 7 مرات (في الحجم)، في حين أن حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات تضاعفت بنحو 21 مرة، وبالتالي نمت التجارة الدولية في المتوسط ثلاث مرات أسرع من الإنتاج، حيث أن متوسط درجة انفتاح الاقتصاد العالمي (الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي)، قد ارتفعت بشكل كبير إلى غاية أزمة الرهن العقاري التي أوقفت فجأة ديناميكية الانفتاح في عام 2009، أين شهدت التجارة الدولية انخفاضا غير مسبوق (-12% تقريبا على مدار العام)، وهو أكثر وضوحا من انخفاض الإنتاج، ومن ثم فإن الاقتصاد العالمي يمر بحركة موجزة ولكن حقيقية من تراجع العولمة، مما يثبت أن تراجع التجارة الدولية هذا العام أسرع من ذلك الذي حدث في عام 1931 (السنة السوداء للتجارة العالمية)، ورغم استئناف مصار الانفتاح بعد عام 2010، إلا أن درجة الانفتاح التي تم الوصول إليها اليوم أقل من تلك التي كانت عام 2008.[1] والجدير بالذكر أن معدل الانفتاح التجاري هو مؤشر يتأثر بالعديد من العوامل، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، والجدول التالي يوضح التغيرات التي طرأت على معدل الانفتاح التجاري في العالم، والاتحاد الأوروبي، وعينة من الدول المتقدمة.

[1]- Pierre Berthaud, **Introduction à l'économie international le commerce et investissement**, 2^{e} édition, De Boeck Supérieur, Belgique, 2017, pp 2-3.

الجدول رقم 4-13: معدل الانفتاح التجاري: صادرات السلع والخدمات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم والاتحاد الأوروبي وعينة من الدول المقدمة للفترة (1990-2020)

الوحدة: %

السنوات	معدل الانفتاح التجاري (العالمي)	معدل الانفتاح التجاري (الاتحاد الأوروبي)	معدل الانفتاح التجاري (الصين)	معدل الانفتاح التجاري (الولايات المتحدة الأمريكية)	معدل الانفتاح التجاري (كندا)	معدل الانفتاح التجاري (اليابان)
1990	19,33	26,17	13,61	9,25	25,16	10,22
1991	19,21	26,36	14,48	9,66	24,44	9,78
1992	20,65	26,20	15,65	9,70	26,28	9,69
1993	20,14	26,17	16,70	9,54	29,23	9,07
1994	20,87	27,58	18,53	9,89	32,88	9,00
1995	21,85	29,04	17,95	10,63	36,21	8,97
1996	22,03	29,41	17,92	10,74	37,22	9,47
1997	23,15	31,59	19,47	11,12	38,25	10,54
1998	23,36	32,07	18,43	10,51	40,16	10,52
1999	23,70	32,29	18,16	10,30	42,00	9,95
2000	25,98	35,85	20,89	10,69	44,35	10,62
2001	25,28	35,78	20,31	9,68	42,18	10,22
2002	25,26	35,07	22,64	9,13	40,20	11,01
2003	25,79	34,38	26,98	9,04	36,99	11,63
2004	27,41	36,03	31,06	9,64	37,45	12,97
2005	28,53	37,42	33,83	10,01	36,97	14,01
2006	29,80	39,56	36,03	10,66	35,50	15,87
2007	30,05	40,59	35,43	11,49	34,31	17,49
2008	30,71	40,97	32,60	12,48	34,48	17,42
2009	26,52	36,16	24,75	10,94	28,58	12,52
2010	28,92	40,02	27,18	12,31	29,23	15,03
2011	30,51	42,76	26,56	13,53	30,75	14,92
2012	30,56	44,19	25,49	13,52	30,35	14,54
2013	30,35	44,26	24,59	13,54	30,33	15,91

17,54	31,73	13,53	23,51	44,86	30,12	2014
17,61	31,85	12,43	21,35	45,73	29,25	2015
16,26	31,50	11,90	19,58	45,20	28,42	2016
17,75	31,41	12,16	19,69	46,70	29,36	2017
18,52	32,07	12,28	19,11	47,26	29,16	2018
17,44	31,64	11,73	18,41	47,14	28,28	2019
15,55	29,36	10,20	18,58	46,36	26,37	2020

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/10/01.

من خلال الجدول (4-13) يتضح أن التغيرات التي عرفها معدل الإنفتاح التجاري العالمي، يمكن تقسيمها لمرحلتين حيث أن المرحلة الأولى والممتدة من سنة 1990 إلى غاية أزمة الرهن العقاري* لسنة 2008، حيث تميزت هذه المرحلة بالارتفاع المستمر والتدريجي لمعدل الانفتاح التجاري العالمي، حيث ارتفع بين عامي 1990 و2008، من 19,33% إلى 30,71%، لينخفض سنة 2009 إلى 26,52% وذلك بسبب آثار وتداعيات الأزمة والتي أدت إلى إنهيار عام للأسواق المالية العالمية. فمثلا خلال الفترة ما بين 3 سبتمبر 2008 و22 أكتوبر 2008، تراجع مؤشر داو جونز للأسهم الثلاثين (30) الممتازة بـ 26,1% من قيمته، ومؤشر ناسداك للشركات التكنولوجية بـ 30,8%، كذلك ساهمت الأزمة في المضاربة المالية للسلع الآجلة، في أعقاب انهيار أسواق المشتقات المالية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والغذاء العالمي، كما أثرت الأزمة بشكل كبير على البنوك وشركات التأمين، وعانت بشكل كبير نتيجة التخلف عن دفع الرهن العقاري أو تخفيض قيمة الرهن، ونتيجة لترابط الاقتصاد الأمريكي بمختلف اقتصاديات العالم، امتدت تداعيات الأزمة للعديد من الدول متقدمة منها أو نامية، فحسب صندوق النقد الدولي انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 5% عام 2007 وإلى 3,9% عام 2008، وإلى 3% عام 2009، وتراجع الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر قاطرة الاقتصاد العالمي، مما يعني تراجع الطلب الأمريكي على المحروقات والمواد الأولية، وارداتها السلعية أو الخدمية من الأسواق العالمية، وبالتالي تضرر الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول وانخفاض حجم صادراتها، وإعلان العديد من الشركات الصناعية والخدماتية عن تقليص نشاطاتها بسبب الأزمة والركود

* – أزمة الرهن العقاري أو أزمة الرهون العقارية الثانوية أو أزمة الإسكان الأمريكية أو أزمة الائتمان، أو الأزمة المالية العالمية، كلها مسميات لأزمة مازالت تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا، وكانت أبرز تجلياتها نقص سيولة السوق وسيولة التمويل في النظام البنكي الأمريكي، والتي بدأت عام 2006 بعد انفجار فقاعة سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، لتتطور بعد ذلك وتصبح أزمة مالية عالمية.

الاقتصادي.[1] أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020 والتي عرفت تحسن تدريجي للاقتصاد العالمي على العموم، والأمريكي على الخصوص، تميز معدل الانفتاح التجاري العالمي بنوع من الاستقرار، إلا أنه لم يصل لمعدل السنة التي سبقت الأزمة (2008) وذلك راجع لعدة أسباب لعل أبرزها السياسات الحمائية المتبعة من طرف العديد من الدول، وتراجع أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته العديد من الدول، وأيضا تداعيات فيروس كورونا السلبية على التجارة الدولية. ومن بين النقاط المهمة وما يلفت النظر في الإحصائيات السابقة، وكذلك كما يلاحظ في الجدول (4-13)، هو انخفاض معدل الانفتاح التجاري، في العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، مقارنة بمعدل الانفتاح العالمي، ومعدل الانفتاح التجاري لدول الاتحاد الأوروبي. ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول، وبالتالي انخفاض نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية لسنتي 2018 و2019، 20,58 بليون دولار و21,43 بليون دولار على التوالي، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الصين لسنتي 2018 و2019، 13,89 بليون دولار و14,34 بليون دولار على التوالي، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول الإتحاد الأوروبي، كفرنسا لسنتي 2018و2019، 2,78 بليون دولار و2,71 بليون دولار على التوالي، وفي إسبانيا بلغ 1,39 بليون دولار لسنة 2019، وهو ما يبين انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين.[2] كما أن نصيب الفرد في الولايات المتحدة من التجارة منخفض، إذا قورن بمتوسط نصيب الفرد في الدول المتطورة الأخرى، كما أن ضخامة الإنتاج وتنوعه في تلك الدول يجعلها مكتفية ذاتيا في العديد من السلع، غير أن وجود فائض كبير من الإنتاج الصناعي والزراعي من جهة، وكذلك حاجاتها لبعض المعادن والمنتجات الأولية من جهة أخرى، يجعلها مضطرة دائما إلى الاتجاه للخارج.[3] من خلال الاطلاع على الجدول (4-14) أدناه، يتضح عدم وجود علاقة واضحة ومباشرة بين متوسط معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الاتحاد الأوروبي، وبعض الدول المتقدمة، فرغم تحقيق الاتحاد الأوروبي لأعلى معدل انفتاح غير أن متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 1990-2020 لم يتعدى عتبة 1,53%، وعلى العكس فإن الصين وخلال نفس الفترة حققت متوسط معدل نمو قدره 9,11%، رغم أن متوسط الانفتاح

[1]- يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، فيفري 2009، ص ص 7-9.

[2]- اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة 2022/10/01.

[3]- فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 101.

التجاري لم تتعدى قيمته 22,56%.لكن ذلك لا يعكس تراجع قيمة صادرات السلع والخدمات في الصين، باعتبار أنها خلال العشر سنوات الأخيرة خلال الفترة 2010-2020 ارتفعت من 1,66 بليون دولار إلى 74 ,2بليون دولار، بنسبة 60,58%، أي أنه في حالة الصين سبب تراجع معدل الانفتاح التجاري خلال السنوات الأخيرة راجع إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أعلى من ارتفاع قيمة الصادرات، انتقل الناتج من 6,09بليون دولار لسنة 2010، إلى14,69 بليون دولار لسنة 2020 أي زيادة قدرها 8,6 بليون دولار. بينما اليابان حققت معدلات نمو منخفضة في العقود الأخيرة، وذلك في ظل تباطء نمو الصادرات، حيث انتقلت من 869,99 مليار دولار لسنة 2010، إلى904,63 مليار دولار لسنة 2019،* جاء ذلك بعد الطفرة التي عرفتها خلال الفترة 1970-1990، بحيث بلغ متوسط معدل النمو 4,41%.

لا شك أن العامل المشترك هو أن معدل الانفتاح التجاري مقاس بنسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة ما بين ارتفاع متباطئ وتراجع، نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة سريعة مقارنة بنمو الصادرات، ما يؤكد توجه عديد من الدول إلى السياسات الحمائية، ومحاولة تحقيق التوازنات الخارجية من خلال تحقيق التوازن ما بين الصادرات والواردات، مع العمل على زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 4-14: متوسط معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الاتحاد الأوروبي ولعينة من الدول المتقدمة خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: %

البلد	متوسط معدل النمو الاقتصادي	متوسط معدل الانفتاح التجاري (صادرات السلع والخدمات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
الاتحاد الأوروبي	**1,53**	**37,20**
الصين	**9,11**	**22,56**
الولايات المتحدة الأمريكية	**2,29**	**11,04**
اليابان	**0,88**	**13,29**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/10/05.

بينما يعرف معدل الانفتاح التجاري في العالم العربي، العديد من التغيرات وحالة من عدم الاستقرار في العديد من الفترات، وذلك راجع للعديد من الأسباب لعل أهمها أن أغلب الدول العربية تتميز بنوع من التخصص

*- بلغت صادرات اليابان لسنة 2020 ما قيمته: 794,29 مليار دولار متأثرة بتداعيات فيروس كورونا.

الحاد في صادراتها، وبالتالي فإن التغيرات المفاجئة في الأسعار أو في الطلب العالمي على تلك السلع أو الخدمات يكون له تأثير مباشر على كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

رغم التطورات تبقى الخصائص العامة التي تميز الاقتصاديات العربية ارتباطها بالريع واتجاهها للخارج، وهو ما يفسر هشاشتها وتعرضها للتقلبات الخارجية، كما عانت الدول العربية العديد من الأزمات السياسية، والحروب كحرب الخليج سنة 1990 التي كان لها تأثير كبير خاصة على الاقتصاد العراقي إلى غاية منتصف التسعينات من القرن الماضي.[1]

بما أن البلدان العربية هي جزء من الاقتصاد العالمي، ونظرا للخصائص التي تميز اقتصاداتها فإن انعكاسات الأزمة العالمية لسنة 2008 كانت قوية على هذه البلدان، حيث انخفضت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي إلى 47,90% سنة 2009، أي انخفاض بـ 10 نقاط كاملة مقارنة بسنة 2008، كما هو موضح في الجدول (4-15).

الجدول رقم 4-15: معدل الانفتاح التجاري: صادرات السلع والخدمات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي ولعينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: %

السنوات	معدل الانفتاح التجاري (العالم العربي)	معدل الانفتاح التجاري (المغرب)	معدل الانفتاح التجاري (تونس)	معدل الانفتاح التجاري (مصر)	معدل الانفتاح التجاري (السعودية)	معدل الانفتاح التجاري (العراق)
1990	32,31	24,55	43,55	20,35	40,33	7,69
1991	28,94	22,31	40,36	27,46	38,30	1,29
1992	30,55	22,17	39,53	28,39	39,10	0,58
1993	28,71	22,06	40,44	25,83	34,35	0,07
1994	29,66	20,93	44,93	22,57	34,00	0,04
1995	31,39	22,67	44,90	22,54	37,33	0,005
1996	32,50	21,83	42,10	20,75	40,02	0,009
1997	37,31	23,92	39,11	18,84	39,15	63,84
1998	33,11	23,40	38,52	16,21	29,63	77,89
1999	36,33	25,15	37,97	15,05	34,66	77,63
2000	42,81	26,78	39,54	16,20	43,40	75,70

[1]- صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**، مؤسسة فريديش إيبرت للنشر، بغداد، 2013، ص 12.

65,27	39,63	17,48	42,81	28,20	41,06	2001
70,57	40,94	18,31	40,78	28,91	41,91	2002
77,39	45,85	21,79	39,48	27,50	45,87	2003
56,27	50,98	28,23	42,22	28,10	49,13	2004
54,34	57,05	30,34	44,93	30,91	52,91	2005
51,03	59,83	29,95	46,02	32,75	54,05	2006
45,90	59,93	30,25	51,08	34,57	54,10	2007
50,32	62,11	33,04	55,65	35,74	57,35	2008
39,40	47,08	24,95	45,04	28.00	47,90	2009
39,43	49,57	21,34	49,49	32,23	50,89	2010
44,48	56,04	20,56	48,53	34,70	55,23	2011
44,49	54,27	16,39	48,54	34,93	56,38	2012
39,67	51,91	17,01	46,96	32,77	54,51	2013
41,33	46,87	14,24	44,92	34,63	51,03	2014
35,34	33,32	13,18	40,07	34,80	43,94	2015
32,09	31,14	10,34	40,02	35,35	40,81	2016
37,95	34,85	15,81	43,82	37,22	44,53	2017
43,97	40,03	18,91	48,28	38,77	47,06	2018
38,05	36,04	17,50	49,29	39,10	44,30	2019
27,2	26,2	13,1	37,9	34,9	37,5	2020

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/10/10.

يمكن تقسيم الدول العربية إلى الدول المنتجة للنفط، وتشكل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من صادراتها ومن الناتج المحلي الإجمالي، كالعراق والسعودية، ويلاحظ من الجدول (4-15) انخفاض معدل الانفتاح التجاري في الدولتين ما بين الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة. حيث شكل جويلية 2014 بداية هبوط تدريجي لأسعار النفط مع ظهور زيادة في المعروض الخام، بفعل زيادة الإنتاج من جهة، وظهور بوادر تباطؤ اقتصادي خفض من الاستهلاك اليومي للدول من جهة أخرى، خاصة خلال سنة 2020 بحيث أثر فيروس كورونا سلبيا على

أسعار النفط، وفي نهاية عام 2015 أغلق خام برنت عند 30 دولار للبرميل وواصل هبوطه مطلع سنة 2016 إلى حدود 27 دولار.[1] وهو أدنى مستوى منذ 12 سنة.*

في حين أن بقية الدول العربية خاصة كل من تونس والمغرب ومصر، والتي تتميز هي الأخرى بالتخصص الحاد في صادراتها، حيث تعتمد أساسا على بعض المنتجات الزراعية، والصناعات التحويلية، وخدمات قطاع السياحة، سعت لتحرير تجارتها الخارجية تحت ضغوط المنظمات الدولية، والتي تدخل في إطار الإجراءات التصحيحية للانفتاح على العالم الخارجي، هذا ويلاحظ وجود إرتفاع في معدل الانفتاح التجاري في تونس مقارنة بالمغرب ومصر، وذلك راجع إلى السياسات التجارية التي تهدف إلى الانفتاح التجاري، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي تميزت التجارة الخارجية في تونس بمجموعة من الأحداث لعل أهمها هو الانضمام إلى "GATT" (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة)، ثم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية "OMC" سنة 1995، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995، والتي تنص على إنشاء منظمة تجارة حرة لمعظم المنتجات الصناعية على مدى 12 عام، بينما يعرف معدل الانفتاح التجاري في المغرب، نوع من الاستقرار خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019 وذلك راجع للجهود المبذولة للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي قامت بها المغرب مع عدة دول وكذا ازدهار قطاع السياحة.[2]

كما سعت مصر هي الأخرى للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الجات عام 1994، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ابتداء من عام 1995، كما وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2001، وابرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والاقليمية،[3] والتي من بينها اتفاقية التجارة الحرة

---

[1]– محمد خبيصة، **رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018**، موقع أنترنت:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA/1277523، آخر زيارة: 2022/10/16.

*– دفعت اجتماعات بين "أوبك"، ومنتجين مستقلين في النصف الأول لسنة 2016 إلى صعود برميل النفط من أدنى مستوياته في 12 عاما إلى متوسط 38 دولار، وبعد أكثر من 5 اجتماعات في 2016 اتفق الأعضاء في "أوبك" بقيادة السعودية ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا في ديسمبر 2016 على تنفيذ خطة لخفض إنتاج للخام بنحو 1.8 مليون برميل اعتبارا من مطلع 2017، ويتوزع الخفض بين 1.2 مليون برميل يوميا من جانب أعضاء في أوبك، و600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين، على وقع الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي، بين "أوبك" ومنتجين مستقلين صعد خام برنت إلى 55 دولارا للبرميل. ومع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستهلكين، ظلت أسعار الخام تتراوح حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017.

[2]– ملال شرف الدين، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 2000–2013، **مجلة تاريخ العلوم**، المجلد 04، العدد 07، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2017، ص ص 168–171، بتصرف.

[3]– آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (مصر–الجزائر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، السنة الجامعية: 2010–2011، ص 257.

الموقعة مع تركيا سنة 2007، إلا أنه تعتبر معدلات الانفتاح التجاري في مصر منخفضة مقارنة بتونس والمغرب من جهة كما أنها تعرف نوع من عدم الاستقرار من جهة أخرى. ولعل أهم المعوقات التي تواجه تطور الصادرات المصرية هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع السياحة، وكذلك تراجع الإيرادات السنوية لقناة السويس والتي ترتبط هي الأخرى بأسعار النفط، وبالنشاط التجاري العالمي، كما أن الصادرات المصرية تواجه منافسة كبيرة من عديد الدول، وانخفاض تحويلات المصريين من الخارج خلال العام المالي 2015-2016 لتصل إلى حوالي 12,4 مليار دولار مقارنة بـ 18,4 مليار دولار للعام المالي 2011-2012، كما أن الاضطرابات الأمنية الداخلية التي عرفتها في العديد من الفترات، ساهمت في زيادة حجم الصعوبات التي واجهت قطاع التجارة الخارجية، والتي كان لها تأثير سلبي على معدل الانفتاح التجاري في مصر.[1]

يتضح من خلال الجدول (4-16) أدناه أن الدول العربية هي الأخرى تتميز بعدم وجود ارتباط مباشر وواضح ما بين معدلات النمو والانفتاح التجاري، حيث حققت تونس أعلى متوسط نسبة صادرات سلع وخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي قدره 43,77% للفترة 1990-2020، وذلك مقارنة بالدول المصدرة للنفط والمتمثلة في العراق والسعودية، وأيضا مقارنة بالمغرب ومصر، رغم ذلك لم يتجاوز متوسط معدل النمو ولنفس الفترة 3,37%. بحيث انتقل الناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة 2010-2020 من 46,21 مليار دولار لسنة 2010، إلى 42,54 مليار دولار، أي تراجع قدره 3,67 مليار دولار، كما تراجعت الصادرات ولنفس الفترة بمبلغ قدره 6,11 مليار دولار، في حين نجد أن مصر والمغرب أقل انفتاحا، إلا أنهما حققا متوسط معدل نمو أعلى من تونس، بحيث تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر من 218,98 مليار دولار لسنة 2010، إلى 365,25 مليار دولار لسنة 2020،[2] مصحوب بتطور الصادرات. مما سبق يتضح رغم ارتفاع نسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس إلا أنها لم تحقق توازنها الخارجي بحيث سجل الميزان التجاري عجز خلال السنوات السابقة، كما أن سبب ارتفاع نسبة الانفتاح التجاري راجع إلى انخفاض الصادرات بوتيرة أقل من انخفاض الناتج مما أثر سلبيا على تجارتها الخارجية، بينما يفسر انخفاض نسبة الانفتاح التجاري في مصر إلى ارتفاع الناتج بوتيرة أعلى من تطور الصادرات. بينما الدول العربية التي تعتمد صادراتها بدرجة كبيرة على النفط كالسعودية والعراق عرفت نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجع خلال السنوات الأخيرة. ففي حالة السعودية ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 528,21 مليار دولار

[1]- مريم عبد الواحد كشك، تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، العدد 17، جامعة الأزهر، القاهرة، جانفي 2017، ص ص 291-292، بتصرف.

[2]- اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/10/16.

لسنة 2010، إلى 703,37 مليار دولار،[1] بينما عرفت الصادرات نوع من الاستقرار مما ساهم في تراجع نسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج. وعلى العموم شهدت العديد من الدول العربية خلال العقود الأخيرة، زيادات طفيفة في معدلات الانفتاح، نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها من أجل استعادة توازناتها الداخلية والخارجية، إلا أن لم يصل النمو الاقتصادي إلى المستويات المتوقعة.

الجدول رقم 4-16: متوسط معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري لعينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: %

البلد	متوسط معدل النمو الاقتصادي	متوسط معدل الانفتاح التجاري (صادرات السلع والخدمات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
المغرب	4	28,76
تونس	3,37	43,77
مصر	4,39	20,87
العراق	7,88	39,98
السعودية	3,29	43,03

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/10/16.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على معدلات الانفتاح التجاري، لعل أهمها الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها تأثير سلبي على معدلات الانفتاح التجاري، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية. بينما تتأثر معدلات الانفتاح التجاري في الاقتصاديات العربية النفطية بشكل خاص بأسعار النفط، حيث سجلت معدلات مرتفعة خاصة في السنوات التي عرفت ارتفاع غير مسبوق، بينما تنخفض بشكل ملاحظ خلال الصدمات النفطية، أما بخصوص بعض الدول العربية الأخرى كتونس ومصر، تعرف معدلات متذبذبة، وغير مستقرة، وذلك راجع بالأساس إلى التخصص في صادراتها من جهة، وإلى الأزمات السياسية والأمنية التي عرفتها العديد من الدول العربية في العقود الأخيرة من جهة أخرى، بعكس الدول المتقدمة بشكل عام والأوروبية بشكل خاص، تعرف معدلات الانفتاح فيها نوع من الاستقرار، وذلك نتيجة تعدد صادراتها، خاصة منها الزراعية أو الصناعية، كما أن انخفاض نسبة الصادرات

[1]- المرجع نفسه.

إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، هو راجع بالأساس إلى ضخامة الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لعلاقة الانفتاح التجاري مقاس بنسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي بالنمو الاقتصادي تتسم بعدم الوضوح، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو العربية، كما أن اقتصاديات الدول خاصة العربية منها، تتميز خلال السنوات الأخيرة بارتفاع قيمة الناتج، بوتيرة أعلى من تطور الصادرات، مما يدل على اتباعها لاستراتيجية إحلال الواردات ذات التوجه الداخلي، ويأتي هذا التحول أيضا بصفة خاصة في عدد كبير من الدول المتقدمة، التي انتهجت فيما سبق استراتيجية ذات توجه تصديري، ويبدو أن التحول نحو استراتيجية إحلال الواردات مرتبط بالتغيرات الاقتصادية الهامة في آليات النظام الاقتصادي العالمي،* ما يؤكد توجه عديد من الدول المتقدمة أو النامية إلى السياسات الحمائية، ومحاولة تحقيق توازناتها الخارجية، مع العمل على زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ويرى الكثير من واضعي السياسات الاقتصادية، إن استراتيجية إحلال الواردات هي الممهدة لتطبيق استراتيجية تنمية الصادرات، وذلك باعتبار أن أغلب الدول تسعى في البداية للاعتماد على الذات وبناء قاعدة صناعية قادرة على المنافسة، والرفع التدريجي لنسبة الصادرات إلى الواردات.

المطلب الثاني: تحليل معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

خلال العقود الأخيرة سعت الجزائر نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، فعملت على اتباع سياسات تجارية منفتحة، بغرض منح طفرة للاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو معتبرة، ويتجسد ذلك من خلال ارتفاع مؤشرات الانفتاح التجاري، من الشكل أدناه نلاحظ إن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد منفتح على العالم، حيث أن نسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى مستويات عالية، بمتوسط قدره 59% خلال الفترة 1990-2020. كما يتضح ارتفاع نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمتوسط قدره 31,94% خلال الفترة 1990-2020، وفي حالة الجزائر يعني ذلك اعتماد الانفاق المحلي على الطلب الأجنبي للمحروقات، أي أن ارتفاع الإنفاق الأجنبي له دور مهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي في حالة الاستغلال الجيد لإيرادات المحروقات، لذلك فكل اضطراب في الطلب الدولي قد ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي، ونلاحظ أن المنحنى الممثل لمؤشر نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي لم يكن مستقر، ويمكن تقسيم تطوره إلى ثلاث مراحل فخلال

* - خلال الفترة 1980-1990: ارتفعت الصادرات العالمية من السلع والخدمات بنسبة 56,25%، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 49,78%.

وخلال الفترة 1990-2020: ارتفعت الصادرات العالمية من السلع والخدمات بنسبة 19,12%، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26,76%.

الفترة الأولى والممتدة من سنة 1990إلى غاية سنة 1999 سجل متوسط قدره 23,07%، وتعتبر نسبة منخفضة نتيجة تراجع أسعار النفط بحيث لم تتجاوز خلال هذه الفترة عتبة 24,42 دولار للبرميل، بينما خلال الفترة الثانية 2000-2010 ارتفعت بمتوسط قدره 41,59% وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات حيث سجلت متوسط قدره 52,87 دولار للبرميل، وخلال الفترة الأخيرة والممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2020، عرف الاقتصاد الجزائري صدمة حادة نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط خلال سنة 2015، مما أثر بشكل سلبي على نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بحيث انخفضت بشكل كبير مقارنة بالفترة السابقة بمتوسط قدره 27,27%، وسجل سعر برميل النفط خلال هذه الفترة أدنى قيمة له سنة 2020 بسعر 39,18 دولار للبرميل متأثر أيضا بالتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، بعدما سجل أعلى قيمة له سنة 2011 بسعر 112,89 دولار للبرميل، مما يؤكد العلاقة الواضحة والمباشرة بين نسبة الانفتاح التجاري مقاسة بنسبة الصادرات إلى الناتج مع أسعار النفط. وبالتالي فإن الصادرات خارج المحروقات تتميز بضعف المنافسة بسبب ارتفاع التكاليف، والافتقار إلى مهارات التسويق، وتبقى هامشية والأداء الاقتصادي مرتبط تقريبا بالتغيرات في الطلب وأسعار المحروقات. بحيث يدر قطاع المحروقات أكثر من 70% من إيرادات الميزانية، و97% من عائدات التصدير، و40% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري.[1]

بينما بلغ متوسط نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2020 معدل قدره 27,06% بحيث تعتبر نسبة مرتفعة، وتشير في حالة الجزائر إلى ارتفاع مساهمة السلع الأجنبية في تلبية الطلب المحلي، كما أن ارتفاع قيمة الواردات يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، في حالة توفر السياسات الاقتصادية التي تسمح باستغلال السلع الرأسمالية، والمواد الأولية، والنصف مصنعة في العملية الإنتاجية لخلق الثروة، أي يمكن الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، في إطار الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لأن يصبح الاستيراد عامل للنهوض بقطاع التصدير. هذا وعرف معدل الانفتاح التجاري مقاس بنسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج، العديد من التغيرات وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة، وعلى العموم إلى غاية سنة 2013 يأخذ المنحنى الموضح لنسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج قيم أدنى مقارنة لنسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج، أي أن قيمة الواردات دائما ما

[1]- Brahmi Souad, Bouteldja Abdenacer, Ouverture commerciale de l'Algérie: états de lieux et perspective Trade Opening of Algeria: Assessment and Perspectives, **Revue finance et marches**, Vol 05, N° 09, Université Abdelhamid Ibn Badis, Mostaganem, septembre 2018, p 69.

هي مقيدة بحجم الصادرات للخارج للحفاظ على معدلات تغطية مقبولة، وذلك كما هو موضح في الشكل (4-2)، كما عرف الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014، أرصدة إيجابية باستثناء سنتي (1994-1995)، غير أنه خلال الفترة 2015-2020 ارتفعت نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج، مقارنة بنسبة الصادرات إلى الناتج، مما أثر بشكل سلبي على رصيد الميزان التجاري، وهو ما يوضحه الشكل (4-3).

هذا ويمكن القول أن قيمة الواردات عرفت تراجع خلال السنوات الأخيرة، حيث عرفت انخفاض سنة 2015 مقارنة بسنتي 2013 و2014 لتبلغ قيمتها 646 51 مليون دولار، وذلك كما هو موضح في الملحق رقم 5، ونجد أن انعكاس الصدمة السعرية للنفط خلال سنة 2015 كان حاد في جانب الصادرات أكبر منه في جانب الواردات. لكبح الرصيد السلبي للميزان التجاري لجأت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والتي تمثلت أساسا في تسقيف العديد من الواردات، عبر اعتماد نظام رخص الاستيراد، وإلزام العديد من المستوردين على التصنيع محليا، وسحب الرخصة في حالة عدم الاستجابة لهذا الشرط، أما بخصوص السياسة الجمركية تم تعديل معدلات التعريفة الجمركية وهو ما تضمنه قانون المالية لسنة 2018،[1] وفي ظل السياسات الحمائية استمرت الواردات في التراجع خلال السنوات الأخيرة، وذلك بعد أكثر من أربعة عشر سنة من الاتجاه التصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009، وارتبط هذا التقلص بثلاث مجموعات وهي: المواد الأولية، والمواد نصف مصنعة، والتجهيزات الصناعية، في ظل وجود استقرار نسبي لمجموعات المنتجات الأخرى.

بينما سجلت معدلات النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري، تذبذب وذلك كما هو موضح في الشكل (4-2) أدناه، حيث أن معدل النمو راكد عند مستوى منخفض في أوائل التسعينيات، ويمكن تفسير ذلك من خلال زيادة الدين الخارجي في الجزائر، وابتداءا من عام 1995 شهد نوع من الاستقرار، ومع بداية الألفية وإتباع الجزائر لسياسات مالية توسعية كان لها الأثر الإيجابي على معدلات النمو، من خلال تخصيص مبالغ معتبرة لدعم البرامج التنموية، وذلك في ظل ارتفاع احتياطات الصرف، في حين شهدت تراجع ملاحظ خلال الأزمات النفطية والاقتصادية، والصحية، والسبب في ذلك التراجع في قيمة الصادرات النفطية مما أثر سلبا على الانفاق العام وعلى دعم برامج النمو، بحيث عرفت معدلات النمو تراجع مستمر من 3,8% سنة 2014، إلى -5,1% سنة 2020.

[1]- شتاتحة عمر، **فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، السنة الجامعية: 2018-2019، ص 173.

وخلاصة هذا التحليل أن الاقتصاد الجزائري بشكل عام والتجارة الخارجية بشكل خاص، لا زالت تتمتع بهامش مناورة للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، لتجنب صدمة اقتصادية في الأفق، ولكنه هامش يتناقص مع الوقت في ظل التأثير المستمر لأسعار النفط على التوازنات الداخلية والخارجية للجزائر، والدليل على ذلك تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وضعف الصادرات على تمويل الواردات، وبالتالي تسجيل عجز في الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة. هذا وتعرف موجودات النقد الأجنبي تراجع سريع، حيث تقلصت لدى بنك الجزائر من 197 مليار دولار نهاية 2013، إلى ما يقارب 116 مليار دولار عام 2016، أي تراجع بنسبة 41 بالمائة في 3 سنوات.[1] ما يعني مؤشرا عن أزمة اقتصادية ومالية في الأفق.

الشكل رقم 4-2: تطور مؤشرات الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: (2020-1990)

الوحدة: %

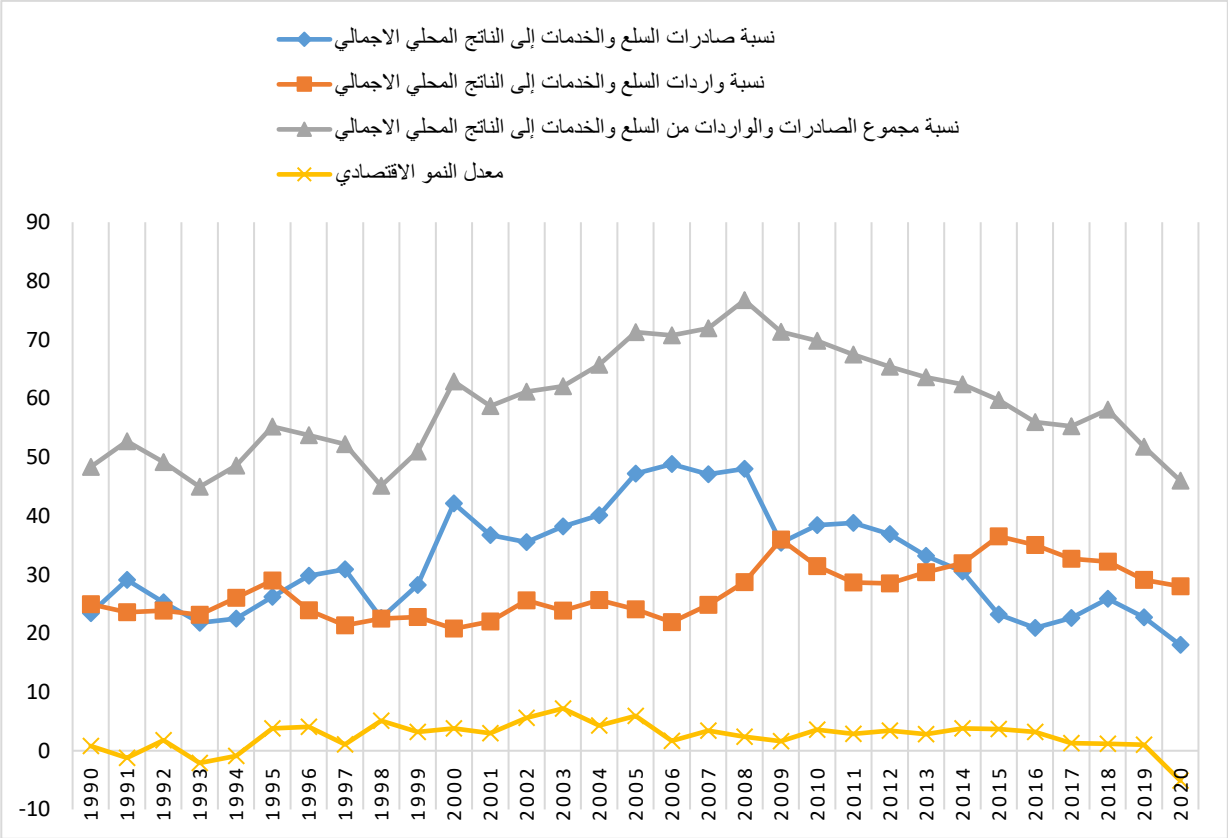

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الاحصائيات الواردة في الملحق رقم 1 والملحق رقم 2.

[1]- بشير مصيطفى، **اقتصادنا الفرصة المتبقية**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 37.

الشكل رقم 4-3: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2020)

الوحدة: مليون

دولار

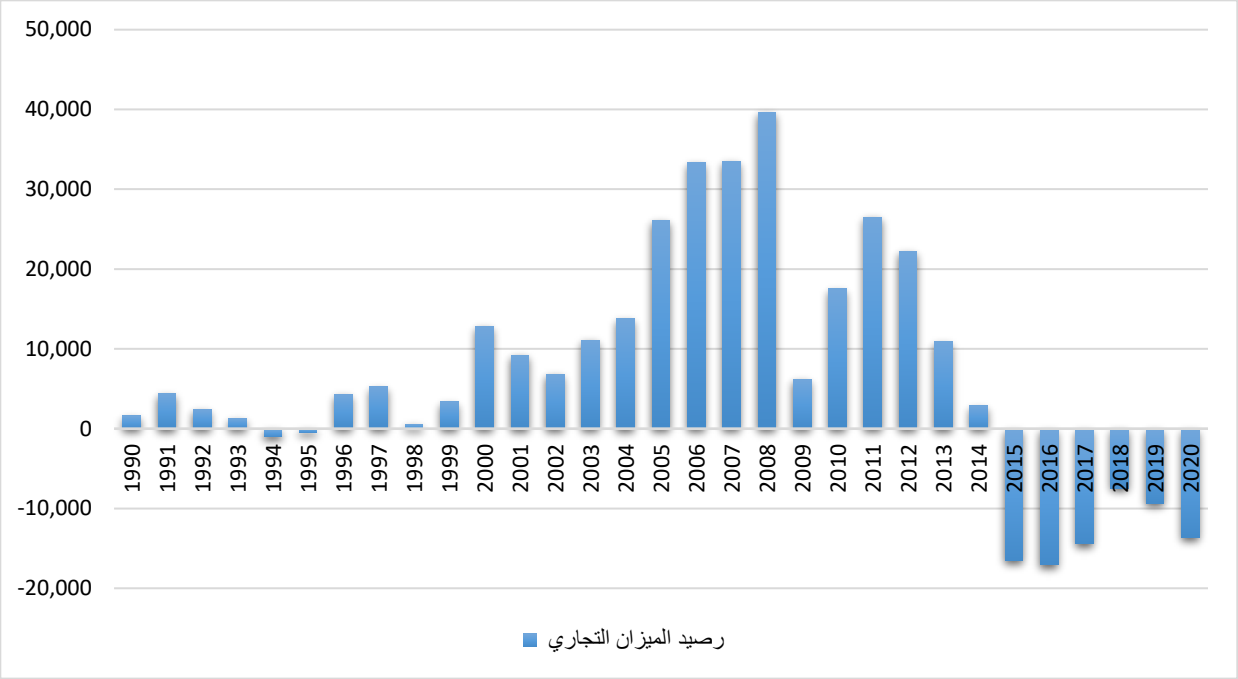

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الاحصائيات الواردة في الملحق رقم 6.

المطلب الثالث: تحليل هيكل الصادرات والواردات في الجزائر للفترة 1990-2020

يشكل تحليل الصادرات مؤشرا جيدا للجهاز الإنتاجي، من خلال انعكاس مزايا نسبية معينة، تثبت قدرة بلد ما على تعزيز نظام الإنتاج الخاص به في الأسواق الدولية، يمكن دراسة الارتباط بين هيكل الصادرات والنمو من خلال مؤشرين: تنويع الصادرات وتعقيدها، فيما يتعلق بالقناة الأولى تشرح كيف أن زيادة تنويع الصادرات يمكن أن يزيد من فرص النمو، أي بتقليل الاعتماد على منتجات معينة، تكون أسعارها وأحجامها متقلبة يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجنب تدهور شروط التبادل التجاري، بينما تتعلق القناة الثانية بنسبة الصادرات الصناعية إلى السكان، فمن خلالها يمكننا أن نقدر درجة تعقيد الصادرات، كما يعد تطور الصادرات مؤشرا على قدرة الدولة على استيعاب رأس المال المادي، والبشري.[1]

[1]- Kalafate Nadia, **Politiques commerciales et croissance économique Dans les PED Le cas de l'Algérie**, Thèse Doctorat en Sciences Commerciales, Université d'Oran 2, Oran, Année universitaire: 2015-2016, pp 162-163.

تشير طبيعة التطور في المكونات السلعية للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1990–2020، إلى حقيقة أن قطاع الصناعة الاستخراجية قد تزايد دوره في الاقتصاد الجزائري، مقابل تدهور موقع القطاعات السلعية الغير نفطية، فقد ارتفعت قيمة صادرات الطاقة من 865 10 مليون دولار سنة 1990، مقابل 244 33 مليون دولار لسنة 2019، و016 20 مليون دولار لسنة 2020، ويعود سبب تراجع صادرات الطاقة خلال سنة 2020، لتراجع الطلب العالمي على النفط متأثر بداعيات فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل عام وقطاع النقل بشكل خاص، مقابل ارتفاع صادرات المواد الغذائية ولنفس الفترة من 50 مليون دولار لسنة 1990، مقابل 437 مليون دولار لسنة 2020. بحيث لم تتجاوز صادرات الجزائر من غير المحروقات للفترة 1990–2020، نسبة 3,53%، كما هو موضح في الشكل (4–4)، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها ضعف القاعدة الإنتاجية، ومحدودية سياسة التصنيع لأجل التصدير، وضيق السوق الدولية أمام المنتجات الغير نفطية، وحصر أسواقها في دول محددة. بحيث أن الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة، ويمثل الشريك التجاري الأول بنسبة تفوق 50% للفترة 1990–2020، ويرجع السبب الرئيسي في هيمنة الاتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية إلى طبيعة الصناعة في الاتحاد، والتي تعتمد بشكل أساسي على المحروقات، وهذه الأخيرة تعتبر الميزة الرئيسية للصادرات الجزائرية.[1]

مما سبق نلاحظ أن سلة الصادرات في الجزائر لا تقدم إمكانات نمو حقيقية، بحيث لا توفر منتجات التصدير في الجزائر فرصة للتقدم التكنولوجي السريع، وبالتالي يجب تحديد ودعم الإنتاج في القطاعات ذات إمكانات النمو هدفا مهما للسياسة الاقتصادية في الجزائر، ولهذا السبب يعد التحول الهيكلي ضرورة ملحة، وعلى الرغم من أن الجزائر انتهجت سياسات اصلاح اقتصادي لتصحيح هيكل صادراتها، إلا أنه يلاحظ بأن صادرات الطاقة لا تزال تشكل العامل المؤثر، وفي ظل التطور النسبي للصناعات الاستخراجية في الجزائر، يقابل ذلك ثبات نسبي لبقية القطاعات الإنتاجية، وما يعني ذلك من اعتماد بقية القطاعات على العوائد النفطية لمواجهة العجز المتصاعد. السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية تغيير هيكل صناعة الدولة ونقل منتجاتها إلى أعلى سلسلة القيمة. تتطور البلدان من خلال قدرتها على زيادة عدد الأنشطة المختلفة، التي يمكنها المشاركة فيها بنجاح، والتحرك نحو أنشطة معقدة بشكل متزايد، بالنسبة للدول المتقدمة تعتمد على سياسات واضحة: خلق بيئة يمكن أن يزدهر فيها تنوع أكبر من الأنشطة الإنتاجية، خاصة منها ما هو معقد نسبيا.

[1]– حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

الشكل رقم 4-4: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: %

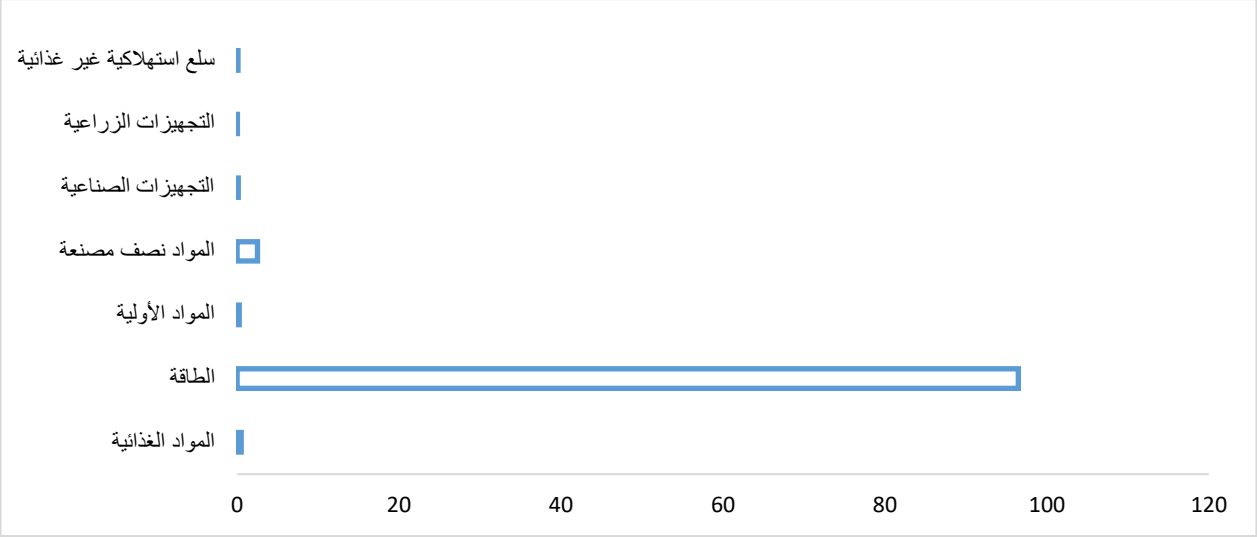

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الاحصائيات الواردة في الملحق رقم 4.

بما أن صادرات الجزائر اعتمدت على نحو متصاعد خلال الفترة 1990-2020 على المنتوجات الاستخراجية على حساب القطاعات السلعية الأخرى، لذا من المنطقي استنتاج بأن مكونات الواردات تشكل منها المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية نسب مرتفعة بلغت 38%، ومن واقع هذه النسبة تظهر لنا مدى عجز الجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب المحلي، للاحتياجات الغذائية الأساسية، والصناعية الاستهلاكية، وما يوضحه الشكل (4-5) أدناه بأن التجهيزات الصناعية، والمواد نصف مصنعة، تحقق الصدارة في الهيكل السلعي للواردات، إلا أنها لم تنعكس إيجابا على الصادرات خارج المحروقات، وذلك راجع للاستهلاك المحلي للمواد الأولية، والمواد نصف مصنعة، هذا وتأتي التجهيزات الصناعية في الصدراة خلال الفترة 1990-2020، وما يفسر ارتفاع هذا النوع من الواردات ضعف صناعات التجهيز الصناعي في الجزائر، إضافة إلى الطلب المرتفع على التجهيزات الصناعية في إطار البرامج التنموية. كما يلاحظ أن كل من التجهيزات الصناعية، والزراعية والمواد النصف مصنعة سجلت تراجع خلال الفترة 2014-2020 (الملحق رقم 5)، ويرجع هذا أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في النصف الثاني من سنة 2015 للحد من ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري. والتي كان أبرزها وضع المرسوم التنفيذي رقم 306/15 المؤرخ في 2015/12/6 الخاص بأنظمة رخص الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى الرفع من التعريفات الجمركية، وصولا إلى التوقيف التام

لاستيراد بعض السلع،[1] حيث بلغت فاتورة إستيراد التجهيزات الصناعية لسنة 2019 ما مقداره 10 845 مليون دولار، بعد أن كانت في حدود 18 906 مليون دولار سنة 2014، كما بلغت الواردات من المواد نصف مصنعة سنة 2019 ما مقداره 9 840 مليون دولار، مقارنة بـ 12 740 مليون دولار سنة 2014، غير أن الإجراءات التي تبنتها الحكومة والمتعلقة بالحد من الواردات لم يصاحبها إحلال حقيقي من خلال التصنيع المحلي، بل تعتبر مجرد إجراءات ظرفية، لوقف تراجع احتياطي الصرف، ومعالجة العجز في الميزان التجاري.

الشكل رقم 4-5: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة:%

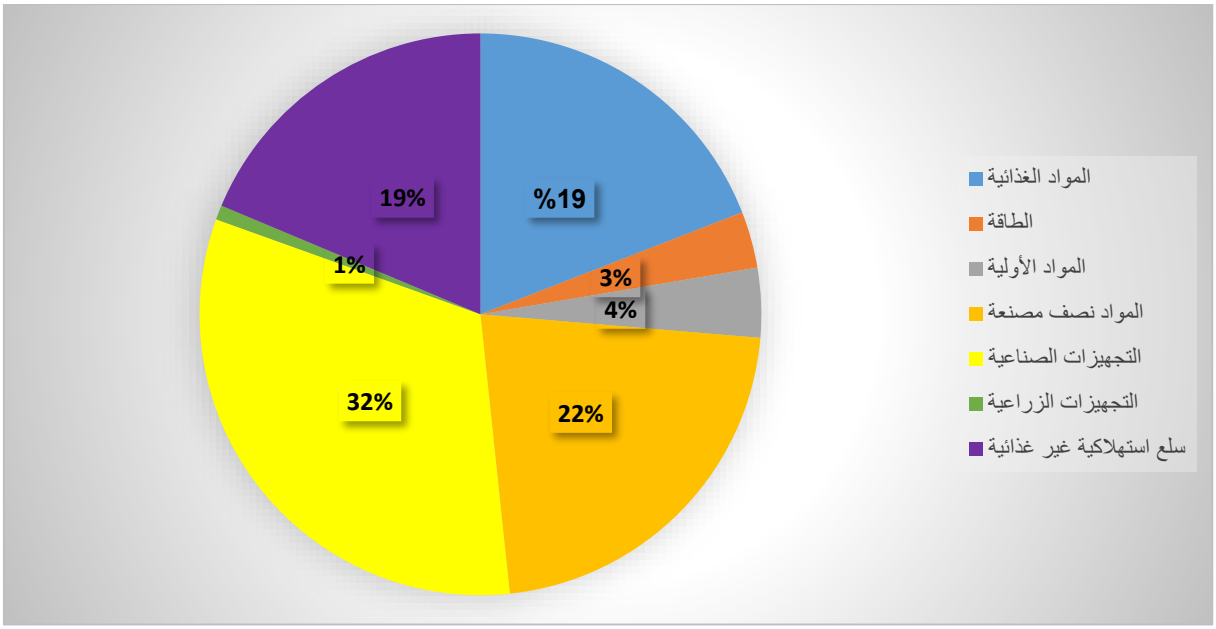

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الاحصائيات الواردة في الملحق رقم 5.

يبين التركيب السلعي للواردات الخلل الهيكلي للقطاع الإنتاجي في الجزائر، واعتمادها على السوق الخارجية لتحقيق أهدافها التنموية، وفي هذا النمط من الاستيراد تكمن حدة تبعية الجزائر لتكنولوجيا البلدان الصناعية المتطورة بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع قيمة الواردات، واستيراد منتجات ذات جودة متدنية، أثر ذلك بشكل مباشر على الإنتاج الوطني، كما أن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة وانفتاح التجارة الخارجية على المنتجات الآسيوية بشكل عام، والصينية بشكل خاص من جهة أخرى، انعكس ذلك بشكل سلبي على تنافسية الشركات المحلية، وفيما يلي سنوضح أهم الموردين للجزائر خلال الفترة 2014-2019.

[1]- نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد 06، العدد 02، جامعة لونيسي علي البليدة 2، البليدة، ديسمبر 2017، ص 42.

الجدول رقم 4-17: توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2014-2019)

الوحدة:%

المنطقة الاقتصادية	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاتحاد الأوروبي	50,6	49,3	47,7	44	45,5	44,4
الدول الأوروبية الأخرى	7,0	7,3	6,8	9,3	9,2	9,1
أمريكا الشمالية	5,7	6,4	6,0	5,3	4,6	4,7
أمريكا اللاتينية	7,2	6,2	6,6	7,2	8,2	8,7
المغرب العربي	1,3	1,3	1,5	1,3	1,2	1,3
الدول العربية	3,3	3,7	4,1	3,3	4,1	4,3
إفريقيا	0,8	0,7	0,5	0,4	0,4	0,5
آسيا	23,2	24,1	25,9	27,9	25,8	26,1
بقية العالم	0,9	1,0	0,9	1,3	1,0	0,9
المجموع	100	100	100	100	100	100

Source: Office National des Statistiques, **Evolution des échanges éxterieurs de marchandises de 2014 a 2019**, Collections Statistiques, N° 220, 2021, p 16.

لا يزال الاتحاد الأوروبي هو الممول الرئيسي للجزائر للفترة 2014-2019 بمتوسط 46,91%، لتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية بنسبة 25,5%، ويرجع ذلك إلى سيطرت هذه المناطق على الصناعة والتجارة الدولية، بينما يظهر الجدول (4-17)، أعلاه انخفاض قيمة واردات الجزائر من الدول الافريقية والعربية، بسبب تشابه الهيكل الإنتاجي، بحيث نجد أن هذه الدول تتخصص في الصناعات الاستخراجية، بالإضافة إلى غياب سياسات تكامل اقتصادي بين هذه الدول، والتي من شأنها رفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية والافريقية.

في حين يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر خلال العقود الأخيرة، وذلك راجع إلى الوزن الاقتصادي للاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي، كما أن الموقع الجغرافي للجزائر ساهم في الرفع من حجم المعاملات، غير أن استمرار ذلك راجع بالأساس إلى توافق المصالح السياسية والاقتصادية بين الطرفين، بحيث أن الدول الآسيوية بشكل عام والصين بشكل خاص، أصبحت تنافس الدول الأوروبية على السوق الجزائرية، خاصة في

ظل تطور العلاقات بين الصين والجزائر على الصعيد السياسي، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على حجم التجارة بين البلدين.

من خلال تحليل قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، يمكن القول إنه يتيح مجموعة من الفرص للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، كما يواجه العديد من التحديات. بحيث هناك إمكانية للاستفادة من الواردات والتي تشكل منها التجهيزات الصناعية والمواد نصف مصنعة نسبة مرتفعة في العملية الإنتاجية، في حالة الاعتماد على سياسات اقتصادية ناجعة، ومساهمة العوامل الداخلية والتي يجب استغلالها بشكل كفء لإحلال الواردات وتقليص نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي كهدف أولي، والاتجاه إلى التصدير كهدف نهائي.

أما بالنسبة لهيكل الصادرات وفي ظل سيطرة قطاع المحروقات لا يتيح إمكانية لدعم النمو الاقتصادي، بحيث يواجه العديد من التحديات والتي تحول دون الاستخدام الأمثل للطاقة التصديرية، ومنها على سبيل المثال المنافسة والاغراق، وتبعية الجزائر لتكنولوجيا البلدان الصناعية، مما ساهم في العجز المستمر للميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة، وذلك يعكس حالة الضعف خاصة في القطاع الإنتاجي الصناعي.

ومن خلال تحليل معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، تبين عدم وضوح العلاقة بين مؤشرات الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يقودنا لدراسة ذلك قياسيا.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2020

يعتبر الاقتصاد القياسي هو فرع النظرية الاقتصادية المسؤول عن القياس، والتحقق من العمليات التجريبية التي تؤدي إلى قبول أو رفض فرضيات النظرية الاقتصادية،[1] مما يجعل من الممكن التحقق من وجود علاقات معينة بين الظواهر الاقتصادية، وقياس هذه العلاقات بشكل ملموس، وبالتالي فإن الاقتصاد القياسي يعتمد على الرياضيات والإحصاء، من أجل تحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة.[2]

ويعد تشكيل نموذج القياس الاقتصادي أول مشكلة تواجه الباحث، بحيث أن العديد من علماء الاقتصاد يشجعون على التبسيط، لتمثيل عدة علاقات اقتصادية معقدة، لأن النماذج المبسطة سهلة الفهم، ويتزعم هذا

[1]- site internet: https://www.universalis.fr/encyclopedie/econometrie/, Dernière visite: 04/01/2023.

[2]- **L'économétrie pour les nuls**: **Introduction**, site internet: https://www.captaineconomics.fr/-l-econometrie-pour-les-nuls-introduction , Dernière visite: 04/01/2023.

الفريق كل من الاقتصاديين (Karl Propper, Milton Friedman)، بينما يرى الباحث (Koopmans)، أنه يمكننا في البداية الانطلاق بنموذج مبسط، ثم ننتقل تدريجيا إلى نماذج أكثر تعقيد، بينما يرى باحثون آخرون أنه يمكن الانطلاق من نموذج عام يحتوي على كل المتغيرات الاقتصادية الممكنة، ثم نبسطه تبعا للبيانات المتوفرة.[1]

المطلب الأول: تقديم المتغيرات ودراسة استقراريتها

لمعرفة تأثير صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر، تم الاعتماد على الدراسات السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري، توصلنا إلى الاعتماد على مجموعة من المتغيرات السنوية التي تغطي الفترة 1990−2020، وذلك للإجابة على فرضية الدراسة، والتي تشير إلى إمكانية استجابة النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل قوي ومستمر لصدمة الانفتاح التجاري، لنقوم بعد ذلك بدراسة استقراريتها، حيث سنعتمد على منهجية القياس الاقتصادي، إذ يعطى الشكل الرياضي الخطي للنموذج على النحو التالي:

$$GDP_t = \alpha + \beta LOPENXM_t + \emptyset LINV_t + \gamma LOP_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

– معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (GDP): يعتبر هذا المتغير ممثل للنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاقتصاد الوطني في حالة نمو إذا كان الناتج المحلي الإجمالي y للفترة الزمنية t=1 أكبر من الناتج المحلي الاجمالي للفترة الزمنية السابقة t=0 أي: $y_1 > y_0$، ويمكن القول إن الاقتصاد الوطني حقق نمو، عندما تكون قيمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي موجبة، وذلك باستعمال الأسعار الحقيقية الثابتة، لنزع تأثير التضخم. (إحصائيات البنك الدولي)

– لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري (LOPENXM): مقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الجزائر منذ اتباعها لنظام اقتصاد السوق سعت إلى تحرير تجارتها الخارجية، من خلال العديد من الآليات، لعل أهمها خفض الرسوم الجمركية، والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، غير أن نتيجة الأزمات النفطية من جهة، وتعرض الصناعات المحلية الناشئة للمنافسة من جهة أخرى، كان سببا في إتباع الجزائر خلال العديد من الفترات للسياسات الحمائية، وتجسد ذلك في نظام الحصص، ومنع الاستيراد الكلي لبعض السلع بغرض حماية المنتجات الوطنية. (إحصائيات البنك الدولي)

[1]– تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص 2−3.

– لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة (LINV): يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي)،* تحسينات الأراضي، ومشتريات الآلات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمباني التجارية والصناعية، معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010. بحيث يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت طريقة دقيقة لقياس الاستثمار المحلي في رأس المال المادي والبشري، ويعبر على كافة الاستثمارات الجديدة في البلد، كما يمكن تقسيمه إلى نوعين: تكوين رأس المال الثابت له آثار مباشرة على الطاقات الإنتاجية كإنشاء المصانع، وتكوين رأس المال الثابت يساعد على توسيع الطاقات النتاجية كالطرق، بينما الاستثمار في المدارس يساهم في تكوين رأس المال البشري.[1] (إحصائيات البنك الدولي)

– لوغاريتم أسعار النفط (LOP): حيث أكدت العديد من الدراسات أن لأسعار النفط دور مهم في الاقتصاد الجزائري، سواء تعلق الأمر بتمويل البرامج التنموية من جهة، كما تساهم في الرفع من معدل الانفتاح التجاري من جهة أخرى، فالجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط، تعرف معدلات انفتاح مرتفعة، وذلك نتيجة للدور المزدوج لحصيلة الصادرات، بحيث تساهم في زيادة نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تعتبر مصدر لتمويل الواردات، وبالتالي تعمل على الرفع في نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي. (إحصائيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط)

– تمثل كل من: $\beta, \emptyset, \gamma$، معالم النموذج الخطي، بينما تمثل: α الحد الثابت.

أولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المدرجة في النموذج

تستوجب عملية التقدير استقرار السلاسل الزمنية وخلوها من الجذر الوحدوي، لذلك يتم الاستعانة بالعديد من الاختبارات لتلافي هذا المشكل، أشهرها اختبار (ADF)، واختبار (PP)، وسنستعين في هذه الحالة باختبار (ADF) كما هو موضح في الجدول الموالي:

* – يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، من أهم محددات النمو الاقتصادي والتي أشارت إليه أغلب النظريات الاقتصادية.

[1] – بوفنش وسيلة، تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1980–2018، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، المجلد 13، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جويلية 2021، ص 63.

الجدول رقم 4-18: نتائج اختبار (ADF)

المتغيرات	ADF test				I
	عند الفرق الأول		عند الفرق الثاني		
	بثابت	بثابت وقاطع	بثابت	بثابت وقاطع	
GDP	-7.44 (-2.96)*	-8.03 (-3.57)*	- -	- -	I(1)
LOPENXM	-0.50 (-2.98)*	-5.45 (-3.58)*	-7.63 (-2.98)*	-7.57 (-.360)*	I(2)
LOP	-5.49 (-2.96)*	-4.64 (-3.58)*	- -	- -	I(1)
LINV	-2.71 (-2.97)*	-0.39 (-3.59)*	-8.61 (-2.97)*	-9.18 (-3.58)*	I(2)

*: القيم الموجودة داخل الأقواس تعبر عن القيمة الاحتمالية (P-value).

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12 (أنظر الملحق رقم 8).

يتضح من خلال النتائج المعروضة أعلاه، أن معظم السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، ومستقرة بعد الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، باستثناء سلسلتي (LINV) و(LOPENXM)، تعدت إلى الدرجة الثانية من حيث تكاملها، وبالتالي مستقرة بعد الفرق الثاني.

ثانيا: تحديد درجة إبطاء نموذج (VAR)

يمكن تحديد درجة تأخر مسار (VAR) بإجراء تقدير درجات تأخير مختلفة على السلاسل المستقرة، بحيث يتم الاعتماد على معايير مختلفة منها: أكايك (AIC)، شوارتز(SC)، وحنان كوين (HQ)، ومعيار الخطأ التنبؤي النهائي (FPE)، على أن يتم الاختيار وفق أدني قيمة إحصائية لهذه المعايير، والتي تقابل درجة التأخير المثلى وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 4-19: فترات إبطاء نموذج (VAR)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
1.471320	1.606211*	1.414235	4.83e-05	NA	-15.09218	0
1.285254	1.959711	0.999832	3.25e-05	35.19095	6.502269	1
0.688189*	1.902211	0.174429*	1.56e-05*	36.19059*	33.64521	2

المصدر: مخرجات برنامج EIVIEWS 12.

يتضح من الجدول (4-19) أن فترة الابطاء المثلى هي الفترة (2)، أين توافق أدني قيمة لأغلبية المعايير وعليه سوف يتم تقدير نموذج (VAR)، مبطأ بفترتي تأخير في هذه الحالة.

ثالثا: تقدير نموذج (VAR) وصلاحيته

يمكن التعبير رياضيا عن نموذج (VAR) لعدد من المتغيرات (K)، ذو الدرجة P في الحالة العامة بالصيغة التالية:

$$X_t = A_0 + A_1X_{t-1} + A_2X_{t-2} + \cdots + A_pX_{t-p} + \varepsilon_t \ \ldots\ldots\ldots (1)$$

كما يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{P} A_iX_{t-i} + \varepsilon_t \ \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث X_t متجه المتغيرات الداخلية، A_i مصفوفة المعالم التي سوف تقدر، (p) درجة تأخر النموذج، (ε_t) متغير عشوائي.

وعليه سنقوم بتقدير نموج (VAR)، لكشف درجة استجابة النمو الاقتصادي لصدمة الانفتاح التجاري، وهذا بعد تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتحديد درجة إبطاء نموذج (VAR) نقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) للسلاسل المستقرة، ويأخذ النموذج الشكل الرياضي الآتي:

$$\mathrm{DGDP} = \mathrm{f}(\mathrm{DDLOPENXM}, \mathrm{DLOP}, \mathrm{DDLINV})$$

بعد تقدير نموذج الدراسة، وجدنا أن النموذج معنوي من الناحية الإحصائية ملثما توضحه المعادلة الآتية:

DGDP = - 0.514084993346*DGDP(-1) + 0.0217397325189*DGDP(-2) + 6.8871495363*DDLOPENXM(-1) - 0.954775264348*DDLOPENXM(-2) - 0.188442654411*DLOP(-1) + 1.38374374119*DLOP(-2) + 14.9240976396*DDLINV(-1) + 11.2921646978*DDLINV(-2) - 0.250839924459.

R^2 =39.36 %.

كما أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية (أنظر الملحق رقم 9)، ومتانة النتائج ROBUSTNESS (TESTS) نلخصها في فيما يلي:

الجدول رقم 4-20: الاختبارات القياسية التشخيصية

الاختبارات التشخيصية		
LM (Serial Correlation (p=3))	10. 05	(0.86)**
Normality	7.49	(0.48)**
Heteroscedasticity	144.97	(0.79)**

**: القيم الموجودة داخل الأقواس تعبر عن القيمة الاحتمالية (P-value).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج EIVIEWS 12 (أنظر الملحق رقم 10).

تظهر نتائج الجدول (4-20) من خلال اختبار (LM) أن قيمة prob = 0.86، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما توضح نتائج نفس الجدول عند إجراء اختبار (J.B) أن قيمة prob تساوي 0.48، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي سلسلة البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التباين ونجد هذا الاختبار محققا كون قيمة prob لاختبار ثبات التباين بلغت 0.79، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. كما يمكن اختبار مدى استقراريه نموذج (VAR) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 4-6: نتائج اختبار استقرار نموذج (VAR)

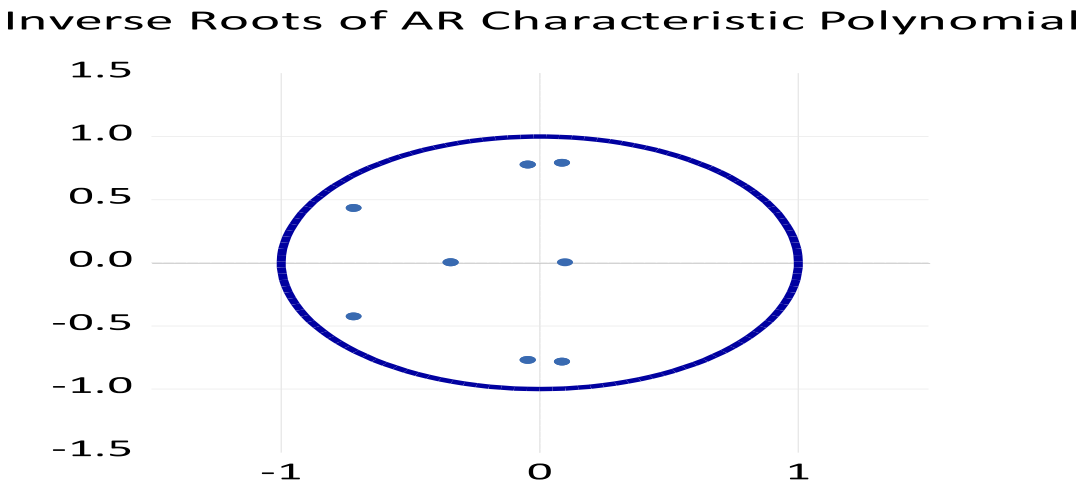

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

من الشـــكل أعلاه يتضـــح أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة، أي جذور الوحدة أقل من الواحد، وبالتالي نموذج (VAR) مستقر (أنظر الملحق رقم 10).

المطلب الثاني: تحليل دوال الاستجابة وتحليل التباين

نتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج (VAR)، وكيفية استجابة النمو الاقتصادي لأي تغير مفاجئ في صدمة لوغاريتم الانفتاح التجاري، وكذلك استجابة لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت (DDLINV) لصدمة لوغاريتم الانفتاح التجاري، وفيما يلي توضيح لذلك:

الشكل رقم 4-7: استجابة النمو الاقتصادي لنفسه ولصدمة لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري

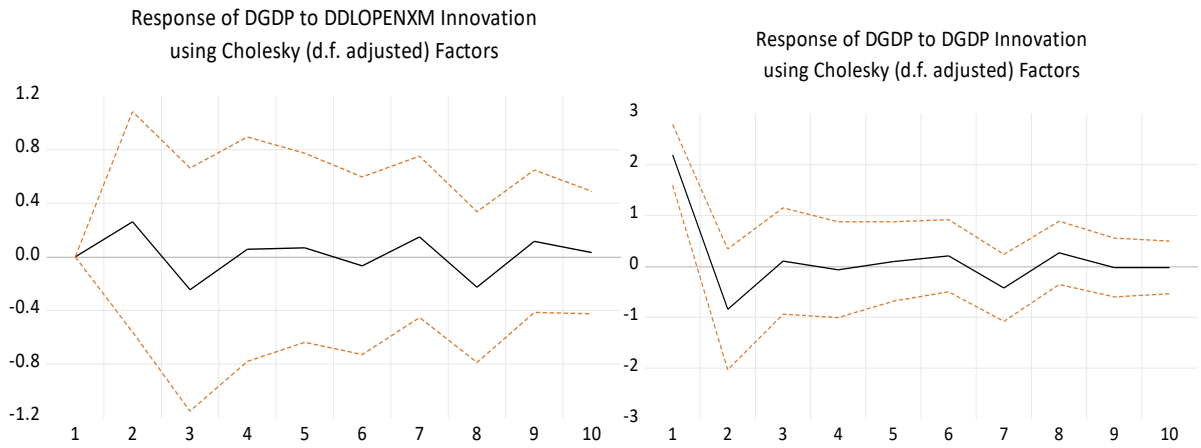

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12 (انظر الملحق رقم 11).

من الشكل (4-7) يستجيب النمو الاقتصادي لصدمة لوغاريتم الانفتاح التجاري خلال الفترة الثانية بقيمة 0.26 بعدما كانت منعدمة في الفترة الأولى بمقدار الصفر، إلا أنها سرعان ما تتحول إلى استجابة سالبة خلال الفترة الثالثة حيث يستجيب معدل نمو الاقتصادي لصدمة لوغاريتم الانفتاح التجاري بشكل عكسي باستجابة ضعيفة قدرها 0.24-، وتعود هذه الاستجابة بمقدار موجب وضعيف خلال الفترتين الرابعة والخامسة، لتبقى ما بين استجابة سالبة تارة واستجابة موجبة تارة أخرى بين الفترة السادسة والسابعة ب 0.06- و0.14 على الترتيب، كما تشهد خلال الفترتين الثامنة والتاسعة نفس السيناريو السابق المتعلق بالفترتين السادسة والسابعة، باستجابة سالبة قدرها 0.22- واستجابة موجبة بمقدار 0.11 تواليا، حتى تشهد استجابة موجبة خلال نهاية الفترة، ولكنها ضعيفة تصل إلى 0.03، وبهذا يمكن القول إن أثر صدمة لوغاريتم الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي في الجزائر غير واضحة كونها متذبذبة بين قيم سالبة وموجبة وغير مستمرة.

الشكل رقم 4-8: استجابة لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت لنفسه ولصدمة لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري

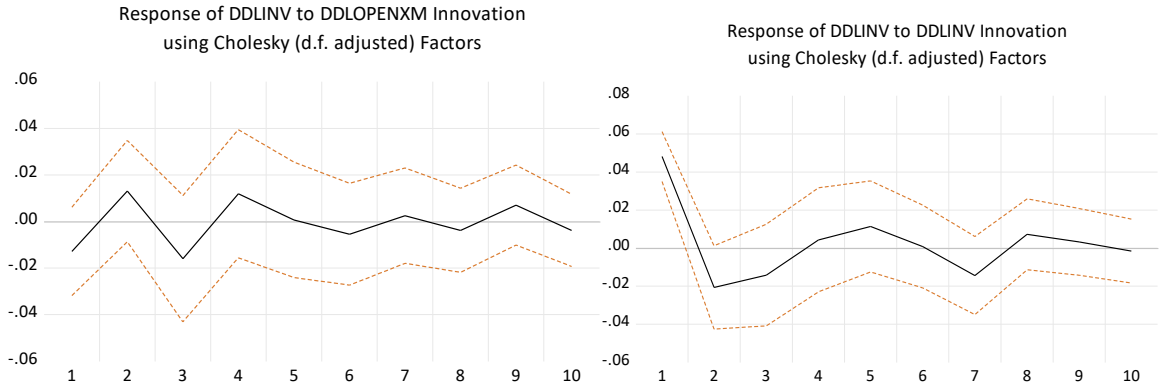

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12 (انظر الملحق رقم 11).

من الشكل (4-8) الذي يوضح استجابة لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت لنفسه، ولصدمة لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري، نلاحظ أن (DDLINV) يستجيب لصدمة (DDLOPENXM)، بشكل عكسي خلال الفترة الأولى بمقدار 0.01-، ومخالف للدراسات التي تؤكد بأن أي زيادة في معدلات الانفتاح التجاري من شأنها أن تؤثر إيجابا على الاستثمار، ولكن هذه الاستجابة سرعان ما تزول وتتحول بإشارة موجبة وبقيم ضعيفة تصل إلى 0.01 خلال الفترة الثانية، كما نجد أنها تتقلب إلى استجابة سالبة خلال الفترة الثالثة، إلا أنه بداية من الفترة الرابعة إلى الفترة الخامسة، يلاحظ أن لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت يستجيب بشكل طردي بإشارة موجبة وضعيفة جدا، حتى تتقلب إلى استجابة سالبة بمقدار 0.005-، في حين تتذبذب بين استجابة موجبة واستجابة سالبة من الفترة السابعة إلى نهاية الفترة العاشرة بقيم ضعيفة جدا. وعدم استجابة إجمالي تكوين رأس المال الثابت لصدمة الانفتاح التجاري بشكل إيجابي ومستمر راجع إلى سببين رئيسيين: يتمثل الأول في الدور الذي تلعبه احتياطات الدولة من العملة الأجنبية خاصة على المدى القصير، في تمويل الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الصناعية، بحيث رغم صدمة أسعار النفط لسنة 2015، والتي أثرت بشكل مباشر على نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج، غير أن نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج، شهدت استقرار خلال السنوات الأخيرة، وبالتالي استمرار تمويل الاستثمارات المحلية، رغم تراجع معدل الانفتاح التجاري مقاس بنسبة الصادرات إلى الناتج، بينما يتمثل السبب الثاني في مساهمة صندوق ضبط الإيرادات من جهة، وسياسة التمويل بالعجز من جهة أخرى، في ثبات اتباع الدولة للسياسات المالية التوسعية لدعم البرامج التنموية، رغم تراجع حصيلة صادرات المحروقات. أي أن كل من احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وصندوق ضبط الإيرادات، من بين الآليات التي ساهمت بشكل

مباشر في امتصاص الصدمات المفاجئة في معدل الانفتاح التجاري، والتي قد تؤثر على إجمالي تكوين رأس المال الثابت. غير أن ذلك كان له آثار سلبية على رصيد الدولة من الاحتياطات الأجنبية، ورصيد صندوق ضبط الإيرادات. مما استوجب فيما بعد بتجميد العديد من المشاريع، وتقليص الاستثمارات خاصة العمومية منها، واتباع سياسات تجارية حمائية، للحد من عجز الميزان التجاري.

الشكل رقم 4-9: استجابة معدل نمو الاقتصادي لصدمة لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت

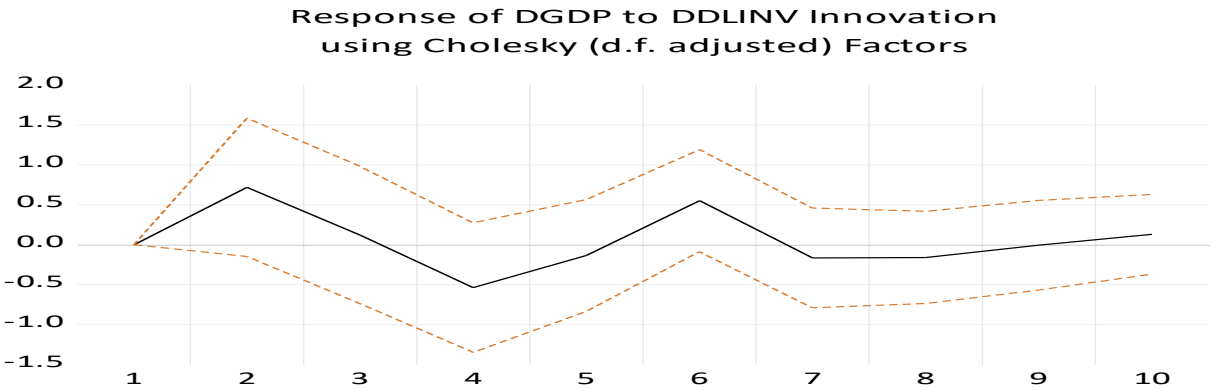

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12 (أنظر الملحق رقم 11).

حدوث صدمة في لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت، تجعل معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي يستجيب بشكل طردي متناقص، وبإشارة موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية، خلال الفترتين الثانية والثالثة ب 0.71 و0.12 على الترتيب، بعدما كانت الصدمة منعدمة في الفترة الأولى بدون أثر.

تزول الآثار الإيجابية السابقة، إذ يتحول تأثير صدمة (DDLINV) على (DGDP) إلى تأثير عكسي خلال الفترة الرابعة والخامسة ب 0.53- و0.13- تواليا، وتخالف هذه القيم النظرية الاقتصادية التي تنص على أن أي زيادة فعلية حقيقية في الاستثمار تنعكس بدورها إجابا على معدلات النمو الاقتصادي. وخلال الفترة السادسة تحقق استجابة موجبة بمقدار 0.55، إلا أن الاستجابة السابقة تنقلب بإشارة سالبة، وتعكس التأثير السلبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بشكل مستمر يبدأ من الفترة السابعة إلى الفترة التاسعة، حتى تعود الاستجابة خلال نهاية الفترة بإشارة موجبة قدرها 0.13، وتكشف عن ضعف الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

أكد نموذج "Harrod-Domar" تأثير فعالية الاستثمار بشكل واضح على معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن العلاقة بين الزيادة في الناتج، وحجم الاستثمار تعد من بين المؤشرات الهامة التي تعكس مدى الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات، وهذه العلاقة تكون أفضل كلما أمكن تحقيق زيادة أكبر في الناتج باستخدام حجم أقل

من الاستثمارات. وعدم استجابة النمو الاقتصادي لصدمة لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر، يفسر بعدم قدرة الاستثمارات المحلية على خلق القيمة المضافة، فرغم الاستثمارات العمومية والخاصة المنجزة، سواء تعلق الأمر ببرامج دعم الشباب، أو القروض الممنوحة للمستثمرين الخواص، إلا أن الثابت هو سيطرت المحروقات على الصادرات والهيكل الإنتاجي، مما يؤكد عدم فعالية الاستثمارات في دعم النمو.

فعلى سبيل المثال لا الحصر فشلت العديد من الصناعات الناشئة في الجزائر كصناعة السيارات، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى النظام المعتمد "أس كي دي" الذي يتمثل في استيراد السيارة في أجزاء مجمعة مسبقا، يتم تركيبها في الموقع، وفتح ذلك الطريق لتجاوزات مثل الاستيراد المقنع، وتحويل غير قانوني للأموال نحو الخارج، وتضخيم فواتير استيراد السيارات، وسعرها في السوق، رغم الامتيازات الضريبية والجمركية الممنوحة.

سنحاول معرفة مدى مساهمة نسبة التباين التي يساهم بها الانفتاح التجاري، في الناتج المحلي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، باستعمال أداة تحليل التباين، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-21: تحليل مكونات التباين لمعدلات النمو الاقتصادي

Variance Decomposition of DGDP:					
DDLINV	DLOP	DDLOPNXM	DGDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	2.191670	1
8.446839	0.280645	1.117392	90.15512	2.473477	2
8.165373	4.941330	1.974124	84.91917	2.551089	3
11.76327	6.906498	1.891146	79.43908	2.638683	4
11.94876	7.006864	1.945096	79.09928	2.646514	5
15.52394	6.714151	1.912573	75.84933	2.713050	6
15.36537	6.799220	2.140803	75.69461	2.759308	7
15.38502	6.755621	2.758105	75.10125	2.786993	8
15.33435	6.884609	2.920998	74.86004	2.791621	9
15.46644	7.185952	2.916499	74.43111	2.799781	10

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

يتضح من الجدول (4-21) أن لوغاريتم معدلات الانفتاح التجاري يساهم بنسبة ضعيفة في تباين خطأ التنبؤ، لمعدل النمو الاقتصادي، حيث تتراوح ما بين 1.11%، و1.97%، وهذا ما بين الفترة الثانية والفترة السادسة، ووصلت أعلى نسبة مساهمة بمقدار 2.92% خلال الفترة التاسعة، وبذلك تكون مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي مساهمة ضعيفة، وبالتالي هذه النتائج تعزز ما أفرزته دوال الاستجابة السابقة، عندما قمنا بتتبع استجابة معدل النمو لصدمة لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري.

المطلب الثالث: اختبار سببية "Granger" بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

يستعمل عادة للكشف عن اتجاه السببية بين المتغيرات اختبار غرانجر للسببية، وهو شائع الاستخذام للكشف عن سببية الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي. وبعد إجراء السببية كما هو موضح في الجدول (4-22)، يتبين أن متغير الانفتاح التجاري معبر عنه بالمؤشر(DDLOPENXM) لا يسبب في النمو الاقتصادي، المعبر عنه بالمؤشر(DGDP) كون قيم الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% بقيمة 0.30، وهذا ما يتطابق مع النتائج التي تحصلنا عليها في نموذج (VAR) السابق، وهذا يمكن تفسيره بأن الاقتصاد الجزائري غير مهيأ للإستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، بحيث أن ارتفاع معدل الانفتاح التجاري في الجزائر، راجع لمدى وفرة الموارد الطاقوية، وارتفاع أسعارها، خاصة عندما يتعلق الأمر بنسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج، وتتوافق نتائجنا التجريبية مع رؤى الاقتصاد الدولي الجديد التي تتعلق بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو، حيث إن لجودة وتنوع سلة الصادرات دور مهم في التأثير على النمو، فعندما تؤخذ جودة الصادرات في الاعتبار: قد يكون للتجارة تأثير سلبي على النمو، عندما تخصصت البلدان في منتجات منخفضة الجودة، في حين أن التجارة تعزز النمو بمجرد أن تخصص البلدان في منتجات عالية الجودة، وتعرض سلة صادراتها الحد الأدنى المطلوب من الجودة. بحيث أنه كلما ارتفعت جودة سلة الصادرات، زاد تأثير الانفتاح على النمو. كما أن زيادة الهامش الواسع للصادرات عن طريق إدخال منتجات جديدة إلى حزمة التصدير، من خلال الابتكار المصمم بعناية على سبيل المثال، يمكن أن يكون لها آثار مهمة على النمو.

الجدول رقم 4-22: نتائج اختبار السببية

Sample: 1990 2020				
Lags: 2				
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	Causality
DDLOPENXM does not Granger Cause DGDP	27	1.26696	0.3014	———
DGDP does not Granger Cause DDLOPENXM	27	0.04823	0.9530	———
DLOP does not Granger Cause DGDP	28	0.53191	0.5945	———
DGDP does not Granger Cause DLOP	28	0.36976	0.6949	———
DDLINV does not Granger Cause DGDP	27	1.80839	0.1874	———
DGDP does not Granger Cause DDLINV	27	4.98604	0.0164	——→

DLOP does not Granger Cause DDLOPENXM	27	3.19141	0.0607	———
DDLOPENXM does not Granger Cause DLOP	27	4.81934	0.0184	⟶
DDLINV does not Granger Cause DDLOPENXM	27	5.18049	0.0143	⟶
DDLOPENXM does not Granger Cause DDLINV	27	1.56762	0.2310	———
DDLINV does not Granger Cause DLOP	27	1.11693	0.3451	———
DLOP does not Granger Cause DDLINV	27	0.18762	0.8302	———

⟶ : يشير هذا الرمز الى وجود سببية/ ——— : يشير هذا الرمز الى عدم وجود سببية

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برمجية EVIEWS 12 (أنظر الملحق رقم 12).

المطلب الرابع: تحليل ومناقشة النتائج

من خلال تحليل الصدمات، للكشف عن التفاعلات الحاصلة بين متغيرات الدراسة، يتضح أن استجابة النمو الاقتصادي لصدمة الانفتاح التجاري ضعيفة جدا، حيث أن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وإن كان إيجابي خلال بعض الفترات، فهو ضعيف وغير مستمر، والمتمعن جيدا في واقع الاقتصاد الجزائري وأداء قطاعاته الإنتاجية يجد أن هذه النتيجة مقبولة من الناحية الواقعية، فلعل كل الإسهامات النظرية التي أخذت على عاتقها تحديد العلاقة بين التحرير التجاري والنمو في الاقتصاديات النامية كانت تؤكد هذه النتيجة، مستدلة بفرضية أن النمو قد يكون قبل الانفتاح على الأسواق الخارجية. وبالرجوع إلى فرضية الاقتصاديين النيوكلاسيك والتي تؤكد على أن نمو قطاع معين، يساهم ذلك في نمو القطاعات الأخرى، لم تتحقق في حالة الجزائر، حيث أن تطور الصناعات الاستخراجية لم يساهم في نمو القطاعات الأخرى.

من ناحية أخرى انتقد الاقتصاديين "Rodriguez and Rodrik" (1999) الأعمال التي تدعم الفرضية القائلة بأن النمو الاقتصادي مدعوم بالانفتاح التجاري. حيث أكدا على أن معظم البلدان النامية، والتي تمر بمرحلة انتقالية لديها قدرة هيكلية منخفضة على التكيف، ولا يمكنها التعامل مع الصناعات من البلدان المتقدمة، لذلك لا يمكنها الاستفادة من الانفتاح التجاري. من ناحية أخرى وفقًا لـ "Amadou" (2006)، فإن تحرير التجارة له تأثير سلبي على النمو في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، بسبب عدم تنفيذ السياسات المكملة لسياسة الانفتاح التجاري. أي بعبارة أخرى فإن عدم كفاءة المؤسسات السياسية والاقتصادية يمثل عاملا مهما يمكن أن يفسر التأثير السلبي لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي. فحسب الدراسات الحديثة أنه في ظل تراجع التنافسية وبدون تغيير للقاعدة الإنتاجية، فإن الانفتاح التجاري لن تكون له آثار إيجابية واضحة على معدلات النمو الاقتصادي، حيث أشار كل من الاقتصاديين "Fontagne and Guerin" (1997) إلى

أن العوامل الداخلية تحدد نتائج انفتاح الدولة، إذا تم استيفاء شروط معينة، على سبيل المثال من خلال رأس المال البشري المؤهل، يلعب الانفتاح دورا محفزا للنمو.

أما الدراسة التي قام بها "Halit and Yanikkaya" (2003)، على عينة متكونة من 100 دولة للفترة الممتدة ما بين 1970 و1997، فقد توصل من خلالها إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. هذا وأكدت نظريات النمو ذات المنشأ الداخلي أنه يجب التركيز على القنوات التي من خلالها يؤثر الانفتاح التجاري على النمو، والمتمثلة أساسا في تكوين رأس المال المادي، نمو ناجم على الاستثمارات، نمو ناتج على التنافسية، وأخيرا عامل المعرفة، نمو ناتج على التكنولوجيا، وبالتالي فأن الانفتاح التجاري في الجزائر لم يوجه إلى الاستثمار المنتج، ولا يعتبر الانفتاح التجاري ذات أهمية بالنسبة للجزائر في ظل التأخر التكنولوجي، بحيث تعرف نقص في استغلال الواردات من التجهيزات الصناعية (توطين التكنولوجيا)، بما يخدم العمليات الإنتاجية المختلفة. كما أكدت دراسة "Rodrik" (1997) بشكل خاص أن البلدان النامية، على الرغم من استفادتها من التجارة مع البلدان الصناعية، لن تكون قادرة على تطوير قطاعاتها الصناعية على المدى الطويل، ومن المفارقات أن الدول الغير صناعية لن تحاول ذلك بسبب الفوائد التي تجنيها بعض الفئات من التجارة الخارجية مع الدول الصناعية، بحيث لا تغير الاستراتيجيات وتستمر في الاعتماد على انتاج سلع كثيفة العمالة ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهو ما ينطبق على حالة الجزائر حيث أن ارتفاع فاتورة الاستيراد في العديد من الفترات كان له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري كما أن المواد الأولية والتجهيزات الصناعية، وإن كانت تمثل نسبة مرتفعة من الواردات إلا أنها وجهت في الغالب للصناعات التركيبية ولم يكن لها آثار إيجابية على تنوع الصادرات أو في تغيير الهيكل الانتاجي. ولتطوير قطاعاتها الصناعية الخاصة بها قد تختار البلدان النامية ومنها الجزائر اللجوء إلى التدابير الحمائية مؤقتا على الأقل، مع اتباع السياسات الصناعية لتجنب الوقوع في فخ "سلوك البحث عن الريع". هذا هو الخيار الذي اتخذته كوريا الجنوبية في أوائل السبعينيات، والتي اختارت اتخاذ تدابير حمائية في قطاع الصناعات الثقيلة، من أجل حمايته من المنافسة من الدول الصناعية في أوروبا، والولايات المتحدة، لقد ثبت أن خيار التخلي عن المزايا اللحظية للتجارة الحرة، والتخصص وفقا للثروات الطبيعية أو وفقا للمزايا النسبية، كان واعدا لأن كوريا الجنوبية هي الآن واحدة من الدول الصناعية.

خلاصة الفصل:

كان الغرض من هذا الفصل تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام عدة مؤشرات تعبر عن الانفتاح، بحيث أن مؤشر الانفتاح التجاري معبر عنه بنسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت اقتصادية أو سياسية، في حين يرتبط بالدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر بكمية الصادرات من الحروقات وأسعارها، أي انفتاح مرتبط بوفرة الموارد الطبيعية، ويعرف هذا المعدل في عديد الدول ارتفاع متباطئ وتراجع خلال الفترة 1990-2020، نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة سريعة مقارنة بنمو الصادرات، ما يؤكد توجه عديد من الدول إلى السياسات الحمائية، خلال السنوات الأخيرة، واتباعها لاستراتيجية إحلال الواردات ذات التوجه الداخلي، هذا ومس هذا التحول عدد كبير من الدول المتقدمة، التي انتهجت فيما سبق استراتيجية ذات توجه تصديري، في حين أن معدل الانفتاح التجاري في الجزائر مقاس بنسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أقل ارتباط بوفرة الموارد الطبيعية، وإن كانت تعتبر من أهم مصادر تمويله، بحيث أنه يخضع أيضا للقيود والاتفاقيات التجارية، إما من خلال تقييد كمي للمنتجات المستوردة، وإما فرض رسوم جمركية، كما أن الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، والتقارب الجزائري الصيني ساهم في الرفع من نسبة الواردات إلى الناتج.

هذا وأظهرت الاستجابة الدفعية للصدمات، أن أثر صدمة الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي في الجزائر غير واضحة كونها متذبذبة بين قيم سالبة وموجبة وغير مستمرة، وباستعمال أداة تحليل التباين، وصلت أعلى نسبة مساهمة بمقدار 2,92%، وبذلك تكون مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي مساهمة ضعيفة، وبالتالي هذه النتائج تعزز ما أفرزته دوال الاستجابة السابقة. وبعد إجراء السببية حسب مفهوم "Granger" بين الانفتاح التجاري والنمو لاقتصادي، يتبين أن الانفتاح التجاري لا يسبب في النمو الاقتصادي، وهذا يمكن تفسيره بأن الاقتصاد الجزائري غير مهيأ للإستفادة من مزايا الانفتاح التجاري.

خاتمـــــــــــــــة

تناولت هذه الدراسة تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، بناءا على الأدبيات التجريبية، أستخدم المقياس المعتمد بشكل شائع، والمتمثل في نسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر للانفتاح التجاري. وفي ضوء التطورات في النظرية الاقتصادية والممارسات الاقتصادية القياسية في مجالات التجارة الدولية والنمو، ينظر حسب العديد من الدراسات إلى الانفتاح التجاري على أنه عامل مهم لتحقيق النمو، والأدبيات حول هذا الموضوع غزيرة الإنتاج، والانفتاح مرادف لتوسيع المعروض من المدخلات، وتفاقم القدرة التنافسية، وزيادة العوامل الخارجية التكنولوجية، وتوسيع السوق، وما إلى ذلك. في الوقت نفسه، في حالة عدم توفر السياسات المكملة، باعتبارها عاملا يبطئ النمو نظرا لكون السياسة التجارية جزءا من الأدوات الأساسية لاستراتيجية النمو.

بشكل أساسي يفترض الإطار النظري، أن الاختلافات في مستويات التقدم الصناعي، والقدرات التكنولوجية عبر البلدان قد تكون مرتبطة جيدا بالنتائج المختلفة المحتملة للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، اعتمادا على حجم الاقتصاد، والكفاءة التكنولوجية، ودرجة التنويع الصناعي. ولقد تبين من الدراسة أن الاقتصاد الجزائري غير مهيأ للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، وارتفاع معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، والتي سوف تعمل في البداية على زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي استمرار تمويل الواردات، غير أنها ستؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، نتيجة عدم تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير بهدف تنمية الصادرات وتنويعها، وما لذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي.

فكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر تجدها تسارع في ظل ارتفاع عائدات المحروقات لعقد الاتفاقيات التجارية، والسعي للانفتاح التجاري، دون الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات بعيدة المدى، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري قد بقي تابعا لقطاع المحروقات، وغير قادر على تغيير أنماط الانتاج، بحيث أن المتغير يتمثل في السياسات التجارية التي هي ما بين الانفتاح والسياسات الحمائية، على الأخص التي تمس جانب الواردات في حين أن هناك ثبات في هيكل الصادرات والواردات، فلما يكون الاقتصاد الجزائري في وضع مالي جيد، يسعى صناع القرار إلى الاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف، هذا التحليل يؤكد غياب السياسات التكميلية التي ترافق الانفتاح التجاري، وهو ما كرس هذه النتائج السلبية في الجزائر. أي يجب التركيز على القنوات التي من خلالها يؤثر الانفتاح التجاري على النمو، وتوجيهه إلى الاستثمار المنتج، كما لا يعتبر الانفتاح التجاري ذات أهمية بالنسبة للجزائر في ظل التأخر التكنولوجي، بحيث تعرف نقص في استغلال عائدات المحروقات،

خاصة عندما يتعلق الأمر بالواردات من التجهيزات الصناعية (توطين التكنولوجيا)، بما يخدم العمليات الإنتاجية المختلفة.

أولا: النتائج واختبار الفرضيات

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات كما سبق ذكرها أعلاه، وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- **الفرضية الأولى مرفوضة:** يستجيب النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل قوي ومستمر لصدمة الانفتاح التجاري.

استجابة النمو الاقتصادي لصدمة الانفتاح التجاري في الجزائر ضعيفة جدا، وإن كانت إيجابية خلال بعض الفترات، فهي غير مستمرة، وذلك يتطابق مع نتائج اختبار السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حسب مفهوم "Granger"، والمتمعن جيدا في واقع الاقتصاد الجزائري وأداء قطاعاته الإنتاجية يجد أن هذه النتيجة مقبولة من الناحية الواقعية، ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاد الجزائري غير مهيأ للإستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، بحيث أن ارتفاع معدل الانفتاح التجاري في الجزائر، راجع لمدى وفرة الموارد الطاقوية، وارتفاع أسعارها، خاصة عندما يتعلق الأمر بنسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

حيث أن لجودة وتنوع سلة الصادرات دور مهم في التأثير على النمو، أي زيادة الهامش الواسع للصادرات عن طريق إدخال منتجات جديدة إلى حزمة التصدير، يمكن أن يكون لها آثار مهمة على النمو.

- **الفرضية الثانية مقبولة:** معدل الانفتاح التجاري في الجزائر مقاس بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتحدد من خلال أسعار المحروقات، والقيود الكمية والسعرية على الواردات.

تعد الجزائر دولة غنية بالمحروقات، مما يجعل اقتصادها بشكل عام ومعدلات الانفتاح بشكل خاص عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، في حين تتحدد نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفقا للقيود الكمية والسعرية. فكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر نجدها تسعى للانفتاح في ظل ارتفاع عائدات المحروقات.

- **الفرضية الثالثة مرفوضة:** إن اتباع الجزائر لتوجه استراتيجي للسياسة التجارية قائم على الانفتاح التجاري، ساهم في تغيير أنماط الإنتاج، وانعكس ذلك بالإيجاب على هيكل الصادرات والواردات.

سلة الصادرات في الجزائر لا تقدم إمكانات نمو حقيقية، بحيث لا توفر منتجات التصدير في الجزائر فرصة للتقدم التكنولوجي السريع، كما يبين التركيب السلعي للواردات الخلل الهيكلي للقطاع الإنتاجي في الجزائر واعتمادها على السوق الخارجية لتحقيق أهدافها التنموية، وفي هذا النمط من الاستيراد تكمن حدة تبعية الجزائر لتكنولوجيا البلدان الصناعية المتطورة، ولم يساهم ذلك في تغيير أنماط الإنتاج.

- **الفرضية الرابعة مقبولة:** يعتبر الاقتصاد الجزائري غير مهيأ للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، وبالتالي لا يملك القدرات الاستيعابية اللازمة لاستيعاب اقتصاديات الحجم، كما أن المنافسة الناتجة من الانفتاح التجاري، انعكست بشكل سلبي على الصناعات المحلية.

إن استفادة الجزائر من مزايا الانفتاح التجاري يكون من خلال الاستخدام الأمثل لآليات التأثير (وفورات الحجم، والتكنولوجيا)، غير أن ذلك لم يتحقق، لأنه مشروط بتنويع الإنتاج الصناعي، وقاعدة التصدير، كما أن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وانفتاح التجارة الخارجية على المنتجات الآسيوية بشكل عام، والصينية بشكل خاص من جهة أخرى، انعكس ذلك بشكل سلبي على تنافسية الصناعات المحلية.

- **الفرضية الخامسة مقبولة:** إن ارتفاع نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والتي تشكل منها التجهيزات الصناعية نسب مرتفعة، لم تساهم في زيادة معدلات النمو.

لم يستفد الاقتصاد الجزائري من الواردات، والتي تشكل منها التجهيزات الصناعية والمواد نصف مصنعة نسبة مرتفعة في العملية الإنتاجية، وذلك نتيجة عدم اتباع سياسات اقتصادية ناجعة، كما أن العوامل الداخلية لم يتم استغلالها بشكل كفء لإحلال الواردات، وتقليص نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي كهدف أولي، والاتجاه إلى التصدير كهدف نهائي.

- **الفرضية السادسة مقبولة:** ارتفاع نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ساهمت في تمويل الاستثمار المحلي والبرامج التنموية، إلا أن ذلك لم تكن له آثار إيجابية على معدلات النمو.

لم يستجب النمو الاقتصادي في الجزائر لصدمة لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت، يفسر ذلك بعدم قدرة الاستثمارات المحلية على خلق القيمة المضافة، فرغم الاستثمارات العمومية والخاصة المنجزة، إلا أن الثابت هو سيطرت المحروقات على الصادرات والهيكل الإنتاجي، مما يؤكد عدم فعالية الاستثمارات في دعم النمو.

كما يمكن إضافة مجموعة من النتائج، التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة:

– إن إستفادة الجزائر من مزايا الانفتاح التجاري، يكون من خلال الاستخدام الأمثل لآليات التأثير (وفورات الحجم، والتكنولوجيا)، غير أن ذلك لم يتحقق، لأنه مشروط بالطبيعة الذاتية للتغير التكنولوجي، وتنويع الإنتاج الصناعي، وقاعدة التصدير، أي أن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج، والتي تشكل منها التجهيزات الصناعية نسب مرتفعة لم تساهم في زيادة معدلات النمو بسبب عدم فعالية الاستثمار من جهة، وعدم قدرة الجزائر على توطين التكنولوجيا، واستغلالها بما يخدم تنويع قاعدة الصادرات.

– ساهم السياق الغير متماثل للشركاء التجاريين للجزائر وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي، والذي ينطوي على اختلافات كبيرة في وظائف الإنتاج، والتكنولوجيا، إلى تأثيرات غير متكافئة للانفتاح التجاري، لصالح الشريك الأوروبي، بحيث أن الشراكة لم تأثر بالإيجاب على هيكل الواردات أو الصادرات في الجزائر، ولم تحقق الأهداف المأمولة منها، خاصة فيما يتعلق بتأهيل المؤسسات على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتقليص الفروقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

– تتحدد العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال عديد العوامل، تتمثل أساسا في قدرة الشركات والصناعات المحلية على التكيف، والتعامل مع مستويات الإنتاجية الدولية، وقدرتها على التطور. القدرات "المقلدة" و"الاستيعابية" اللازمة لاستيعاب اقتصاديات الحجم، والتجارة المرتبطة بالعوامل الخارجية المعرفية. يتم تحديد نطاق تأثير "المزاحمة" المحتمل على الشركات والصناعات المحلية، الناتج من الانفتاح التجاري، من خلال وجود اختلافات كبيرة في تقنيات الشركاء التجاريين. في هذه الحالة، قد يؤدي الانفتاح التجاري إلى تدمير القدرة على بناء قدرات الميزة النسبية لشركات الصناعات المحلية، ويرهن إمكانات النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل. وهو ما ينطبق مع حالة الجزائر بحيث أن اتفاقيات الشراكة والمبادلات التجارية، تتم مع بلدان ذات تقنيات عالية، وبالتالي سير حجم المبادلات في اتجاه واحد.

– بسبب عدم تنفيذ السياسات المكملة لسياسة الانفتاح التجاري في الجزائر، وعدم كفاءة المؤسسات السياسية والاقتصادية، يمثل ذلك عاملا مهما يمكن أن يفسر التأثير السلبي لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي. فحسب الدراسات الحديثة أنه في ظل تراجع التنافسية، وبدون تغيير للقاعدة الإنتاجية، فإن الانفتاح التجاري لن تكون له آثار إيجابية واضحة على معدلات النمو الاقتصادي. الشيء المؤكد لا يمكن زيادة معدلات النمو من خلال الانفتاح فقط، بل يعتمد ذلك على (الإطار المؤسسي، فعالية ومناخ الاستثمار، الحوكمة، وتوفر رأس المال البشري)، في حالة عدم توفر الشروط السابقة من غير المتوقع أن تكون هناك تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

– أنه يجب التركيز على القنوات التي من خلالها يؤثر الانفتاح التجاري على النمو والمتمثلة أساسا في تكوين رأس المال المادي، نمو ناجم على الاستثمارات، نمو ناتج على التنافسية، وأخيرا عامل المعرفة، نمو ناتج على التكنولوجيا، وبالتالي فأن الانفتاح التجاري في الجزائر لم يوجه إلى الاستثمار المنتج، ولا يعتبر الانفتاح التجاري ذات أهمية بالنسبة للجزائر في ظل التأخر التكنولوجي.

– للإستفادة من مزايا الانفتاح التجاري لا توجد إجابة واحدة تنطبق على كل البلدان النامية، فالتعامل مع هذه القضية يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب ظروفها وامكانياتها.

– على الرغم من توفر الجزائر على الموارد الطبيعية، والتي كان لها الدور البارز في الرفع من معدلات الانفتاح التجاري، ودعم الاستثمارات العمومية والخاصة، إلى أن ذلك لم ينعكس بشكل إيجابي ومستمر على معدلات النمو.

– إن النظريات التي أكدت على أن الصادرات لها دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي، ظهرت خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث عرفت حينها الصادرات تصاعد مستمر مقارنة بنمو الناتج، خاصة في العديد من الدول الآسيوية، مما عزز فكرة أن الانفتاح التجاري الذي تقوده الصادرات يعزز من معدلات النمو، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة، نما الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أعلى من الصادرات، وتوجهت العديد من الدول إلى إحلال الواردات، مع السعي إلى تحقيق توازناتها الخارجية.

– ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال العديد من السنوات خلال فترة الدراسة، لا يعكس بالضرورة إندماجها في الاقتصاد الدولي، في ظل مساهمة صادرات المحروقات في الرفع من معدلات الانفتاح. كما أنها تتأثر بمجموعة من المتغيرات لعل أهمها: البرامج التنموية المتبعة، ورصيد الميزان التجاري، كما أن لاحتياطات الدولة من العملات الأجنبية دور مهم في استمرار تمويل الواردات، وهو ما يفسر عدم الانعكاس المباشر لأسعار النفط على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر.

– وفقا لنظريات النمو الداخلي أن النظام الذي يحكم العملية الإنتاجية له دور مهم في تحفيز النمو، في حين أنه في حالة الجزائر، لم يوفر الموارد الكافية لا من حيث التنظيم، أو المعرفة لاستغلال ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري، بما يخدم الاقتصاد الوطني.

– اختلاف بنية التبادل بين الاقتصاديات على صعيد التجارة الدولية، باتجاه تبادل معرفي غير متكافئ، معبر عنه باتساع الفجوة الإنتاجية بين الدول، أي ما عقد أكثر من موقف الدول النامية، هو أن الدول المتقدمة تحولت إلى نظم انتاج غير تقليدية، تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المعرفية.

– الانفتاح التجاري يعمل على تسهيل انتقال عناصر الإنتاج، غير أن المهارات وظروف الاستثمار هي التي تحدد الفارق الذي يمكن الدول ومنها الجزائر، على الاستفادة من مزايا الانفتاح.

– أظهرت الاستجابة الدفعية للصدمات، أن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفة جدا، وإن كانت إيجابية خلال بعض الفترات، فهي غير مستمرة، كونها متذبذبة بين قيم سالبة وموجبة. وبعد إجراء اختبار السببية حسب مفهوم "Granger" بين الانفتاح التجاري والنمو لاقتصادي، يتبين أن الانفتاح التجاري لا يسبب في النمو الاقتصادي.

– باستعمال أداة تحليل التباين، يتضح أن أعلى نسبة مساهمة مقدرة بـ 2,92%، وبذلك تكون مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي مساهمة ضعيفة، وبالتالي هذه النتائج تعزز ما أفرزته دوال الاستجابة السابقة، عندما قمنا بتتبع استجابة معدل النمو لصدمة معدل الانفتاح التجاري.

ثانيا: التوصيات

على الرغم من وجود العديد من التحديات حتى يصبح الاقتصاد الجزائري مهيأ للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري، إلا أن هناك دائما مجال ليتحقق ذلك، من خلال الاعتماد على استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار السياسات التكميلية للانفتاح، مع تجسيد مجموعة من التوصيات التي يرى الطالب أنها ضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة من الانفتاح في الجزائر.

– بالنظر إلى الافتراضات النظرية والأدلة التجريبية، نجادل في أن الانفتاح التجاري بمعنى نظام التجارة المحايد قد لا يكون خيارا سياسيا مثاليا، وقد يؤثر سلبا على البلدان النامية، في ضوء استمرار الاختلافات في التكنولوجيا ونمط الإنتاج عبر البلدان. في حالة حدوث التجارة بين شركاء في مراحل مختلفة من التطور التكنولوجي والصناعي، قد لا يكون تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي إيجابيا وفوريا. لهذا الغرض على الجزائر التفكير في توجيه تبادلاتها التجارية إلى الدول العربية، والافريقية، ودراسة الفرص المتاحة، نظرا لسياق السياسة المتشابه والهيكل الاقتصادي المماثل.

– إن التوجه الاستراتيجي للسياسة التجارية يتم من خلال الجمع بين تدابير التجارة البديلة للواردات، أي خفض نسبة الواردات إلى الناتج خاصة من السلع الاستهلاكية، وتصنيع الصادرات، أي زيادة نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى الناتج المحلي الاجمالي، والتي إذا ما تم تطبيقها بشكل صحيح، قد تؤثر على المزايا النسبية للصناعات المحلية، والتي بدورها تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

– باعتبار أن جزء كبير من الواردات، يمول عن طريق حصيلة الصادرات، بالتالي هناك استنزاف لاحتياطات الصرف، دون أن يكون لذلك تأثير على معدلات النمو. لذا يجب إعادة النظر في نوعية وحجم الواردات المستوردة، وإيجاد الآليات المناسبة لتوجيهها بما يخدم الصناعات المحلية.

– تحديد الصناعات الناشئة، التي تستحق الحماية فعلا، بحيث تكون قادرة على المنافسة بعد فترة زمنية معينة حتى لا نذهب إلا فوضى المنع، وبالتالي حماية صناعات ضعيفة، وما لذلك من تأثيرات سلبية، على حصيلة الرسوم الجمركية، ورفاهية المستهلك. كما أن اتباع التقييد الكمي للعديد من المنتجات، أدى إلى ارتفاع أسعارها وكرس السلوكيات الاحتكارية، مما أثر سلبيا على حصيلة الدولة من الرسوم الجمركية، لذا ندعو إلى تجنب التقييد الكمي، أو المنع التام، والتوجه للقيود السعرية لحماية الصناعات الناشئة.

– لقد أصبح تنويع الصادرات عاملا رئيسيا في تحديد وشرح الاختلافات في معدلات النمو، عبر إفريقيا والبلدان ذات التكوين التصديري الأكثر تنوعا والتي شهدت نموا أسرع. أي اتباع الجزائر لسياسة الانفتاح التجاري، دون السعي إلى تنويع سلة الصادرات، لن يحقق الانفتاح الأهداف المنتظرة منه.

– في حالة اتباع صناع القرار لسياسات حمائية، وحتى تنعكس بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري، يجب أن تكون متبوعة بتشجيع الاستثمار الأجنبي، بقصد تشجيع الصناعة الوطنية، يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي، وما يصاحبها من تطوير لأساليب الإنتاج، خاصة في ظل تراجع كفاءة الاستثمار المحلي.

– الاهتمام بالتقدم التكنولوجي الناتج داخليا عن قرارات المؤسسة عن طريق البحث والتطوير، يمكن أن يساهم في النمو بشكل أكثر فعالية من التكنولوجيا المستوردة، وهو ما نص عليه نموذج "ROMER" (1990).

– نقترح إعادة النظر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما يخدم مصالح الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى جاهزية المؤسسات الإنتاجية في الجزائر على المنافسة الإقليمية.

ثالثا: آفاق الدراسة

يعتبر موضوع أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، من المواضيع التي لا تزال عالقة، نظرا للعلاقة المعقدة بين المتغيرين، وللفصل النهائي في هذا الموضوع نحتاج إلى المزيد من الجهود، مع التركيز على بعض المواضيع في المجالات التالية:

– تم اقتراح مجموعة من السياسات التكميلية حتى يحقق الانفتاح التجاري الأهداف المرجوة منه، ويمكن لدراسة مستقبلية، أن تكشف السياسات الفعالة والآليات، التي يمكن من خلالها أن تستفيد الدول النامية من مزايا الانفتاح.

- تحديد أثر الانفتاح التجاري على قطاعي الزراعة والصناعة في الجزائر.
- أثر تنويع الصادرات على اقتصاديات الدول النامية.
- تأثير الانفتاح التجاري على عدالة توزيع الدخل في الاقتصاديات النامية.
- أثر السياسات الحمائية على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.
- وأخيرا، فإن أحد الموضوعات الحساسة للغاية التي يمكن معالجتها هو تأثير اعتماد سياسات الانفتاح على تدمير البيئة في البلدان النامية.

تمت بفضل الله

قائمة المراجع

أولا- المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1- أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الجيزة، 2014.

2- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

3- أماني جرار، **منظمات الأعمال التنموية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2019.

4- أحمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000.

5- أحمد يحي الرفيق، **التجارة الدولية**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.

6- أحمد هاشم اليوشع، **عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2003.

7- أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية**، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1999.

8- أيهم أسد، **تفكيك العولمة باستخدام نظريتي النظم العالمية والتبادل اللامتكافئ**، الطبعة الأولى، التلوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2008.

9- إي راي كانتربري، ترجمة: سمير كريم، **موجز تاريخ علم الاقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

10- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.

11- إبراهيم الناصر، **منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية (الحالة السعودية)**، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.

12- بن أحمد الحاج، جمال جويدان الجمل، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018.

13- بلقاسم زايري، **المالية والتجارة الدولية**، الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2016.

14- بن أحمد الحاج، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.

15- بدوي إبراهيم، **أثر العولمة ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011.

16- بشير مصيطفى، **الاصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

17- بشير مصيطفى، **اقتصادنا الفرصة المتبقية**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

18- تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

19- جون كينيت جالبريت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

20- جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

21- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1990.

22- حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.

23- خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

24- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

25- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.

26- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

27- خمش مجد الدين، **العولمة وتأثيراتها في المجتمع العربي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

28- رائد محمد عبد ربه، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

29- روبرت صولو، ترجمة: ليلى عبود، **نظرية النمو**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

30- رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014.

31- زيد عبود علوش، **لبنان التنمية: آفاق وتحديات أبعاد إنسانية**، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت، 2014.

32- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

33- سعدون حمود حيثر الربيعاوي، حسين وليد حسين عباس، **رأس المال الفكري**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

34- سفيان بن عبد العزيز، **الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية**، النشر الجديد الجامعي، تلمسان، 2016.

35- سعد علي حمود الغنزي، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008.

36- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، الجزء الأول: نظرية التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

37- سامى عفيفى حاتم، **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

38- سي محمد كمال، **مدخل الاقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

39- شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

40- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978.

41- صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية: النظريات والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

42- صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**، مؤسسة فريديش إيبرت للنشر، بغداد، 2013.

43- عبد الزهرة فيصل يونس، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي**، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

44- عادل مجيد عيدان العادلي، حسين وليد حسين عباس، **الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

45- عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

46- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

47- عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

48- عمر صقر، **سياسات التجارة الخارجية**، دار المهندس للطباعة، القاهرة، 2005.

49- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

50- عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

51- عبد القادر سيد أحمد، **مفاوضات الشمال والجنوب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

52- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

53- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.

54- فريدريك م.شرر، ترجمة: على أبو عمشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.

55- فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

56- فريد بن يحي، ترجمة: مشري إلهام، **الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

57- فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

58- كامل وزنه، **آدم سميث: قراءة في اقتصاد السوق**، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007.

59- كامل بكرى، **الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

60- محمد عبد الله شاهين محمد، **أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الاقتصادي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017.

61- محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، **إقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

62- محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

63- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

64- محمد راتول، **الاقتصاد الدولي: مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

65- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

66- مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.

67- محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

68- مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، **الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

69- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

70- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2008.

71- نسرين عبد الحميد نبيه، **نظرية التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012.

الرسائل والأطروحات:

1- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر: 1989-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015.

2- الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية: 2017-2018.

3- آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (مصر-الجزائر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، السنة الجامعية: 2010-2011.

4- بدر شحدة سعيد دحمان، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية:2011-2012.

5- بلوكاريف نادية، **تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال وأثره على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2017-2018.

6- برواين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر: 1980-2016**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2017-2018.

7- بلعة جويدة، **دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف، السنة الجامعية: 2014-2015.

8- تلمساني حنان، **أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2017-2018.

9- حداد بسطالي، **أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية: 2019-2020.

10- حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية: 2006-2007.

11- حداد بسطالي، **أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية: 2019-2020.

12- سموك نوال، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2018-2019.

13- شهرزاد بورداش، **أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2016-2017.

14- شتاتحة عمر، **فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، السنة الجامعية: 2018-2019.

15- صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006.

16- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2013-2014.

17- عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2000-2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2013-2014.

18- علالي مخطار، **آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية -حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية: 2014-2015.

19- فطيمة بزعي، **الإشهار والنمو الاقتصادي مع إشارة خاصة لحالة فرنسا والجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، السنة الجامعية: 2018-2019.

20- ميلود فرحول، **أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة: 1980-2015**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، السنة الجامعية: 2019-2020.

21- مسعود جمانى، **أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي وإمكانية إستفادة الجزائر من التجربة الفرنسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية: 2018-2019.

22- محمد زعلاني، **التطوير التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، السنة الجامعية: 2010-2011.

23- محمد موساوي، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر: 1970-2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2014-2015.

24- مصراوي منيرة، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية: 2016-2017.

25- نادية مسعودي، **دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السنة الجامعية: 2011-2012.

26- يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2017-2018.

المجلات:

1- العربي رحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2015، **مجلة أبعاد اقتصادية**، المجلد 08، العدد 01، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، جويلية 2018.

2- أحمد تهامي عبد الحي، ظاهرة التبعية: أصولها-أبعادها-مآلاتها، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 25، العدد 02، جامعة الإسكندرية، جويلية 2018.

3- بلعربي عبد القادر، حولية يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد01، العدد 01، جامعة أحمد دراسة، أدرار، نوفمبر 2013.

4- بعوش دليلة، الآليات القانونية لمكافحة الإغراق التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 31، العدد 04، جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2020.

5- بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، المجلد 01، العدد 04، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، أكتوبر 2017.

6- بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 04، العدد 04، جامعة أحمد دراية، أدرار، ديسمبر 2016.

7- بوضياف ياسين، أثر الشراكة الأورو جزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: مأزق المأمول والممكن، **مجلة الدراسات الافريقية**، المجلد 38، العدد 02، كلية الدراسات الأفريقية العليا، القاهرة، جوان 2016.

8- بوفنش وسيلة، تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1980-2018، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، المجلد 13، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جويلية 2021.

9- جمال محمد صيام، فاطمة عبد الشافي منصور، تقدير الاستثمارات المطلوبة لخطة التنمية وفجوة الموارد باستخدام نموذج هارود-دومار، **مجلة الاقتصاد الزراعي**، المجلد 09، العدد 01، جامعة المنصورة، القاهرة، جانفي 2018.

10- جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج صولو المطور للمدة (1980-2014)، **مجلة واسط للعلوم الانسانية**، المجلد 11، العدد 31، جامعة واسط، العراق، 2015.

11- حمزة علي، الياس حفيظ، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي حالة الجزائر خلال الفترة: 1980-2010، **مجلة التنظيم والعمل**، المجلد 03، العدد 01، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، جانفي 2014.

12- حايد حميد، البشير عبد الكريم، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966-2015)، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أكتوبر 2018.

13- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، جوان 2017.

14- خالد بن جلول، حمزة بعلي، أحمد بن خليفة، دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام سببية (TYDL)، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد 12، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، جوان 2021.

15- رشيد ساطور، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 04، العدد 03، جامعة لونيسي علي البليدة 2، البليدة، ديسمبر 2013.

16- رشيد بوعافية، سارة عزاز، أثر رأس المال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2014، **مجلد الاقتصاد الجديد**، المجلد 10، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جانفي 2019.

17- زيد علي أحمد أحمد، أثر الاستثمار في رأس المال البشري (قطاع التعليم العالي) على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2002-2016، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 09، العدد 02، جامعة قناة السويس، مصر، 2018.

18- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2004.

19- سمير حنا بهنام، أثر التجار الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة 1990-2009، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 22، جامعة الموصل، الموصل، 2011.

20- سمير حنا بهنام، أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا، للمدة: 1990-2011، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، الموصل، ديسمبر 2013.

21- سالمي ميلود، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة، **مجلة القانون والمجتمع**، المجلد 07، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، جوان 2019.

22- سلامي ميلود، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 02، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، سبتمبر 2017.

23- شطاب نادية، سلامة وفاء، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، **مجلة معارف**، المجلد 11، العدد 20، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة، جوان 2016.

24- صافية إقلولي، ولد رابح، عن نسبية تحرير التجارة الخارجية في القانون الجزائري، **مجلة مراجعة نقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 14، العدد 02، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ديسمبر 2019.

25- طارق بن خليف، النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير، **مجلة الدراسات الاقتصادية المالية**، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2012.

26- عز الدين حيدر، عماد إبراهيم، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 39، العدد 05، سوريا، 2017.

27- عبد الغفور حسن كنعان، التقدم التكنولوجي في ظل العولمة وآثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة عن الصناعات الآسيوية، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 27، العدد 80، جامعة الموصل، الموصل، 2005.

28- عصام اسماعيل، قياس فاعلية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي في سورية، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد 40، العدد 03، جامعة تشرين، سوريا، ماي 2018.

29- عطا الله أبو سيف أبادير، رشا حسن فهمى السيد، تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 33، العدد 03، جامعة حلوان، 2019.

30- عنتر بوتيارة وآخرون، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2019، **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلد 15، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 2021.

31- عبد الله ياسين، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد 03، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، مارس 2017.

32- قادري محمد، الابتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة تركيا خلال الفترة 1990-2014 باستخدام التكامل المتزامن، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان 2017.

33- كمال عبد حامد آل زيارة، تحديد عوامل النمو الاقتصادي في قطاعات الإنتاج السلعي العراقية للمدة (2004-2013)، **مجلة أهل البيت**، المجلد 01، العدد 23، جامعة أهل البيت، العراق، 2019.

34- ليلى بعوني، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ماي 2017.

35- لحمش مهدي، مداني جميلة، انهيار أسعار النفط لعام 2014 وتداعياته على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) حالة الجزائر فترة 2014-2018، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 11، العدد 01، جامعة خميس مليانة، مليانة، جانفي 2020.

36- محمد شريكات، صارة زعيتري، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2017، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، المجلد 03، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر 2019.

37- مولود كبير، مراد بهلول، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة: 1980-2014، **مجلة البديل الاقتصادي**، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2017.

38- محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 07، العدد 02، جامعة حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2014.

39- موفق خزعل حمد، أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 23، جامعة بغداد، العراق، 2010.

40- موراد تهتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1990-2013، **مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية**، المجلد 02، العدد 01، جامعة العربي تبسي، تبسة، مارس 2017.

41- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، **مجلة الباحث**، المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2002.

42- محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، المجلد 03، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2016.

43- ملال شرف الدين، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013، **مجلة تاريخ العلوم**، المجلد 04، العدد 07، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2017.

44- مريم عبد الواحد كشك، تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، العدد 17، جامعة الأزهر، القاهرة، جانفي 2017.

45- نادية شطاب، مرابط فوزي، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية GRANGER، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، المجلد 01، العدد 37، أكتوبر 2015.

46- نوري حاشي، علي حبيطة، دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: 1980-2014، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، جوان 2019.

47- نزار كاظم صباح، أريج عبد الزهرة ثايه، تحليل وقياس أثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدة: 1985-2016، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، المجلد 07، العدد 26، جامعة القادسية، العراق، جوان 2018.

48- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، **مجلة الباحث**، المجلد 03، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2005.

49- هيثم عبد القادر الجنابي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة: 1991 - 2011، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 46، بغداد، 2015.

50- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد 02، العدد 01، مصر، جانفي 2019.

51- يوسف حوشين، العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد 02، العدد 02، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2015.

52- يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، فيفري 2009.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- البشير عبد الكريم، دحكان بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-**، منتدى الاقتصاديين المغاربة.

2- بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2001-2014، يومي 11-12 مارس، جامعة سطيف 1، 2013.

3- طلال عباسي، لعربي يخلف، **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**، ملتقى وطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، يوم 14 نوفمبر، جامعة الجلفة، 2019.

القوانين:

1- **قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014**، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، عدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014.

2- **قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015**، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.

3- **قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016**، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، عدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016.

4- **قانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017**، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، عدد 76، الصادرة في 28 ديسمبر 2017.

5- **قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر 2018**، يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، عدد 79، الصادرة في 30 ديسمبر 2018.

المواقع الالكترونية:

1- الموسوعة السياسية، **متلازمة هولندا**، موقع أنترنت: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7.

2- جلال خشيب، **النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي**، موقع أنترنت: https://www.alukah.net/culture/0/79854/.

3- حسن محمود جابر، **التنظير الماركسي في العلاقات الدولية**، موقع أنترنت: https://political-encyclopedia.org.

4- سليمان أحمد، **مدرسة التبعية**، موقع أنترنت: https://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?t=37138.

5- عشتار محمود، **(التبادل اللامتكافئ) التجارة العالمية تنقل القيمة من الضعيف للقوي**، موقع أنترنت: https://kassioun.org/economic/item/39694-13347.

6- موقع منظمة التجارة العالمية، https://www.wto.org.

7- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، https://www.ons.dz.

8- موقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org.

9- موقع وزارة المالية، https://www.mf.gov.dz.

10- موقع المديرية العامة للجمارك، https://douane.gov.dz.

11- موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/ar/processus-daccession-de-lalgerie-a-lorganisation-mondiale-du-commerce-omc.

12- موقع بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz.

13- موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، http://www.oapecorg.org/ar/Home.

14- محمد خبيصة، **رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018**، موقع أنترنت:
.https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA/1277523
15- **نظرية التبادل اللامتكافىء**، موقع أنترنت: .https://www.startimes.com/?t=20895801

التقارير:

1- محمد سيد أبو السعود، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 95، جويلية 2010.

2- محمد ولد عبد الدائم، **انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية**، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، أوت 2004.

3- صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 19، الكويت، 2003.

مطبوعات جامعية:

1- حسين عباس حسين الشمري، كريم عبيس حسان، **تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص**، مكتبة جامعة بابل المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2018.

ثانيا: قائمة المراجع بالغات الأجنبية:

LIVRES:

1- Dominique Guellec, Pièrre Ralle, **Les Nouvelles Théories de la Croissance**, Cinquième Edition, Editions la Découverte, Paris, 2003.

2- David Begg Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, **Macroéconomie Adaptation Française**, 2eme Edition, Dunod, Paris, 2002.

3- Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, **Le commerce international: théories politiques et perspectives industrielles**, 3^{e} édition, Presse de l'université du québec, canada, 2006.

4- Fidelis Ezeala-Harrison, **Economic Developement: Theory and Policy Applications,** Green Wood ublishing Group, united states of America, 1996.

5- Gregory Mankiw, **Macroéconomie**, 3 ème Edition, Boeck, Paris.

6- Katheline Schubert, **Macroéconomie: Comportements et Croissance,** 2eme Edition, Edition Vuibert, Paris, 2000.

7- Jean-Louis Mucchielli, **Principes D'économie Internationale,** Economica, Paris, 1989.

8- Lahsen Abdelmalki, René Sandretto, **Le commerce international: Analyses institutions et politiques des Etats**, Boeck Supérieur, Belgique, 2017.

9- Michael P.Todaro, Stephen C. Smith, **Economic Dévelopment,** Eleventh Edition, Pearson, United states of America, 2012.

10- Paul Krugman et autres, **économie internationale**, 9e édition**,** Pearson Education, France, 2012.

11- Pierre Berthaud, **Introduction à l'économie international le commerce et investissement**, 2e édition, De Boeck Supérieur, Belgique, 2017.

THESES:

1- Gilbert Niyongabo, **Politiques D'ouverture Commerciale et Développement Economique**, Thèse Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, France, 2007.

2- Kalafate Nadia, **Politiques commerciales et croissance économique Dans les PED Le cas de l'Algérie**, Thèse Doctorat en Sciences Commerciales, Université d'Oran 2, Oran, Année universitaire: 2015-2016.

3- Zouhair Mrabet, **L'impact de l'ouverture commerciale sur le marché du travail des pays en voie de développement: le cas de la Tunisie,** Thèse Doctorat en Sciences Economiques, Université Paris-Est, France, 2010.

REVUES ET PERIODIQUES:

1- Abbas Hirzellah, Said Chaouki, Abdellatif Chelil, Paradigme du Progrés: de la Croissance au Développement Durable, **Revue les Cahiers du Poidex**, Vol 06, N°02, Université Abdelhamid ibn Badis, Mostaganem, Décembre 2018.

2- Alexandru Minea, The Role of Public Spending in the Growth Theory Evolution, **Romanian Journal of Economic Forecasting**, N°02, Institute of Economic Forecasting, 2008.

3- Andrea bassanini, Stefano scarpetta, les Moteurs de la croissance dans les pays de L'oced analyse empirique sur des données de panal, **Revue économique de L'oced**, N°33, Février 2001.

4- Aantonio carlos peixoto, La théorie de la dépendance: bilan critique, **Revue française de science politique**, N° 27, 1977.

5- Ahmet Uğur, Import and Economic Growth in Turkey: Evidence from Multivariate VAR Analysis, **Journal of Economics and Business**, Vol 11, N°01, 2008.

6- Bekihal Mohammed, Adouka Lakhdar, Ouverture commerciale et performance économique: le cas de l'Algérie pour la période 2000-2015, **Journal Al-riyada for Business Economics**, Vol 06, N°01, Université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Janvier 2020.

7- Brahmi Souad, Bouteldja Abdenacer, Ouverture commerciale de l'Algérie: états de lieux et perspective Trade Opening of Algeria: Assessment and Perspectives, **Revue finance et marches**, Vol 05, N°09, Université Abdelhamid Ibn Badis, Mostaganem, septembre 2018.

8- Corden,M., Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation, **journals Oxford Economic Papers**, New Series, Vol 36, N°03, Novembre 1984.

9- Fayçal Mokhtari, Faouzi Tchiko, Capital Social et Croissance économique une approche analytique, **Revue les cahiers du mecas**, Vol 02, N° 01, université aboubeker belkaid, Tlemcen, Avril 2006.

10- Félix Fofana N'Zue, Le Rôle des Exportations dans le Processus de Croissance Economique de la Côte d'Ivoire: Ses Implications pour des Stratégies de Création d'Emplois Durables, **African Development Review**, January 2004.

11- George J. Stigler, The Economies of Scale, **The Journal of Law and Economics,** Vol 1, octobre 1958.

12- Guechairi Farah, Benchikh houari, Les stratégies de négociation commerciale du processus d'accession à l'omc plus particulièrement le cas de l'Algérie, **Review algérian business performance**, Vol 07, N° 03, Université Kasdi Merbah, Ouargla, août 2018.

13- Hendrik Vandenberg, Alfredo R.M.Rosete, Extending The Harrod-Domar Model: Warranted Growth With Immigration, Natural Environmental Constraints and Technological Change, **Review of Political Economy**, Vol 13, N° 01, USA, 2018.

14- Habbiche Wahiba, Essai d'évaluation de l'impact de l'ouverture commerciale sur une économie en Algérie, **Revue algérienne des sciences humaines et sociales**, Vol 01, N° 01, Université de Constantine 3, Constantine, juin 2017.

15- Honglin yang, Lixin tian, Zhan wen ding, Rene wable resources technological progress and economic growth, **International journal of nonlinear science**, Vol 01, N° 03, 2006.

16- Konrad Zweig, The Forerunners of Limits to Growth: Smith, Malthus, Ricardo, And Mill, **Journal of Futures**, Vol 11, N° 06, Decembre 1979.

17- Keld Laursen, Valentina Meliciani, The Importance of Technology-Based Intersectoral Linkages for Market Share Dynamics, **Review of World Economics,** Vol 136, N° 4, December 2000.

18- Lefgoum Samia, Ouverture commerciale de l'Algérie: quelles retombées en termes de diversification des exportations ?, **Revue des sciences économiques de gestion et commerciales**, Vol 10, N° 18, Université de M'sila, M'sila, juin 2017.

19- Mehdi abbas, L'ouverture commerciale de l'algérie, **Revue Tiers Monde**, N° 210, 2012.

20- Nadide Sevil Tuluce, Asuman koç Yurtkur, Term of Strategic Entrepreneur Ship and Schumpeter's Créative Déstruction Theory, **Review Social and Behavioral Sciences**, Vol 207 ,N° 11, OCTOBER 2015.

21- Nasser Ebrahimi, An Analysis of the Relationship of Imports and Economic Growth in Iran (Comparison of Systematic and Unsystematic Cointegration Methods with Neural Network), **International Journal of Economics and Financial**, Vol 7, N°2, 2017.

22- Sébastian Edwards , openness Trade libéralisation and growth Developing contries , **journal of economic littérature** , London, Vol 31, N°3, September 1993.

23- Sabrina Manaa, Samia Benzaim, Le Partenariat Algéro-Européen Aperçu Général sur la Balance Commerciale et les Flux d'Investissement Direct Etranger, **Revue Recherches économiques et managériales**, N°24, Université Mohamed Khider, Biskra, décembre 2018.

24- Tania Georgia Viclu, Larisa Mihoreanu, Carmen Costea, An Essay on the Applicability of the Linder Hypothesis in Determining the Patterns of the Romanian International Trade, **Journal of Economic Development, Environment and People,** Vol 05, N° 01, Mars 2016.

SIMINAIRES:

1- Patrick Messerlin, **The world trade regime, the WTO and large scale crises: Perspectives after the Pittsburg G20 Summit,** Asia-Pacific Trade Economists' Conference Trade-Led Growth in Times of Crisis, October 2009.

SITES INTERNETS:

1- Abdelwahab Biad, **La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne**, site internet: https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1866.

2- Jean-Marc Siroën, **L'ouverture commerciale est-elle mesurable ?, in Ouverture et développement économique**, site internet: https://www.researchgate.net/publication/292699655_L'ouverture_commerciale_est-elle_mesurable_in_Ouverture_et_developpement_economique.

3- **L'économétrie pour les nuls: Introduction**, site internet: https://www.captaineconomics.fr/-l-econometrie-pour-les-nuls-introduction.

4- Paul mattick, **Marx et Kenes**, site internet: https://www.marxists.org/francais/mattick/works/1955/11/mattick19551100.pdf.

5- Papa Samba Ndiaye, **Samir Amin Théoricien de L'échange Inégal et de la Déconnexion,** site internet: https://www.seneplus.com/opinions/samir-amin-theoricien-de-lechange-inegal-et-de-la-deconnexion.

6- site de l'Union européenne, https://www.eeas.europa.eu/algerie/lunion-europeenne-et-lalgerie_fr?s=82.

7- site internet: https://www.universalis.fr/encyclopedie/econometrie/.

8- Y. Benabdallah, **L'économie algérienne entre réformes et ouverture: quelle priorité?**, site internet:

https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%20pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf.

RAPPORTS:

1- **les sources de la croissance économique au maroc**, Rapport royaume du Maroc haut commissariat au plan, Septembre 2005.

2- Nafissatou thiam, **Croissance économique capital physique et capital humain: Théories et application dans les pays en Développement,** Rapport de recherche de partement des sciences économiques, université de montréal, Canada, 2000.

DOCUMENTS DE TRAVAIL:

1- Jonas Kibala Kuma, **Dérivation des équations de convergence dans le modèle de Solow: Démarche Mathématique**, Centre de Recherches Economiques et Quantitatives, Université de Kinshassa, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, 2019.

2- Jean-philippe koutassila, **le syndrome Hollandais: théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun**, document de travaill, N° 24, 1998.

3- Mehdi Abbas, **L'accession de l'Algérie à l'omc Entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée,** Laboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale**,** université pierre mendes france, Note de travail N° 03, france, Avril 2009.

4- Nathalie Avallone, Françoise Nicolas, **Théorie de la Croissance: les Leçons pour les pays en Développement**, Document de Travail de la caisse des dépots et consignations, Paris, décembre 2002.

5- Office National des Statistiques, **Evolution des échanges éxterieurs de marchandises de 2014 a 2019**, Collections Statistiques, N° 220, 2021.

6- Palakiyèm Kpemoua, **Exportations et Croissance Economique au Togo**, Document de travail, 2016.

7- Sangho Kim, Hyunjoon Lim, Donghyun Park, **Could Imports be Beneficial for Economic Growth: Some Evidence from Republic of Korea**, Asian Development Bank, Economics and Research Department, Paper Series, N°103, october 2007.

الملاحق

الملحق رقم 1: معدل الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (1990-2020)

الوحدة: %

السنوات	معدل الانفتاح التجاري (مقاس بنسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي)	معدل الانفتاح التجاري (مقاس بنسبة واردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي)	معدل الانفتاح التجاري (مقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي)
1990	23,4	24,93	48,33
1991	29,1	23,59	52,69
1992	25,3	23,86	49,16
1993	21,8	23,13	44,93
1994	22,5	26,05	48,55
1995	26,2	28,99	55,19
1996	29,8	23,94	53,74
1997	30,9	21,33	52,23
1998	22,6	22,51	45,11
1999	28,2	22,77	50,97
2000	42,1	20,78	62,88
2001	36,7	22,01	58,71
2002	35,5	25,62	61,12
2003	38,2	23,87	62,07
2004	40,1	25,64	65,74
2005	47,2	24,07	71,27
2006	48,8	21,91	70,71
2007	47,1	24,86	71,96
2008	48	28,71	76,71
2009	35,4	35,95	71,35
2010	38,4	31,42	69,82
2011	38,8	28,68	67,48
2012	36,9	28,51	65,41
2013	33,2	30,40	63,6
2014	30,5	31,92	62,42
2015	23,2	36,52	59,72
2016	20,9	35,05	55,95

2017	22,6	32,68	55,28
2018	25,9	32,20	58,1
2019	22,7	29,09	51,79
2020	18	27,99	45,99

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/11/02.

الملحق رقم 2: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020)

الوحدة: %

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1990	0,8
1991	-1,2
1992	1,8
1993	-2,1
1994	-0,9
1995	3,8
1996	4,1
1997	1,1
1998	5,1
1999	3,2
2000	3,8
2001	3
2002	5,6
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2,4
2009	1,6
2010	3,6

2011	2,9
2012	3,4
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,7
2016	3,2
2017	1,3
2018	1,2
2019	1
2020	-5,1

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/11/15.

الملحق رقم 3: أسعار النفط في الجزائر للفترة (1990-2020)

السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)
1990	24,42
1991	20,98
1992	20,03
1993	17,49
1994	16,17
1995	17,42
1996	21,27
1997	19,72
1998	13,07
1999	18,08
2000	28,72
2001	24,71
2002	24,83
2003	28,82

38,32	2004
54,58	2005
66,02	2006
74,66	2007
98,6	2008
62,16	2009
80,25	2010
112,89	2011
111,52	2012
109,44	2013
99,61	2014
52,82	2015
44,20	2016
54,20	2017
71,16	2018
64,51	2019
39,18	2020

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، http://www.oapecorg.org/ar/Home، آخر زيارة 2022/10/01.

الملحق رقم 4: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنة	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الزراعية	سلع استهلاكية غير غذائية	مجموع الصادرات
1990	50	10865	32	211	76	3	67	11304
1991	55	11726	43	169	61	5	42	12101
1992	79	10387	32	226	66	2	44	10836
1993	99	9612	26	287	17	0	50	10091
1994	33	8053	23	198	9	2	22	8340
1995	110	9731	41	274	18	5	61	10240
1996	136	12494	44	496	46	3	156	13375
1997	87	13378	40	387	23	1	23	13939
1998	27	9598	45	254	9	7	16	9956
1999	24	12084	41	281	47	25	16	12518
2000	32	21419	44	465	47	11	13	22031
2001	28	18484	37	504	45	22	12	19132
2002	35	18091	51	551	50	20	27	18825
2003	48	23939	50	509	30	1	35	24612
2004	59	31302	90	571	47	0	14	32083
2005	67	45 588	134	656	36	0	14	46495
2006	73	53608	195	828	44	1	43	54792
2007	92	59605	153	988	44	1	34	60917
2008	121	77192	340	1390	69	0	34	79146
2009	113	44411	170	692	25	0	49	45477
2010	305	56143	165	1089	27	0	33	57762
2011	356	71662	160	1583	35	0	15	73811
2012	314	70571	167	1519	30	0	18	72620
2013	402	63662	108	1608	25	0	18	65823
2014	323	58362	110	2350	15	2	10	61172
2015	239	33081	105	1685	17	0	11	35138
2016	327	27887	84	1299	35	0	18	29668

2017	350	33202	73	845	78	0	20	34569
2018	373	38897	93	1626	90	0	33	41113
2019	408	33244	96	1445	83	0	36	35312
2020	437	20016	71	1287	77	0	37	21925
المجموع	5 202	1 008 294	2 863	26 273	1 321	111	1 021	1 045 123

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- حداد بسطالي، **أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية: 2019-2020، ص ص 232-233.

- موقع بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz، آخر زيارة: 2022/10/01.

الملحق رقم 5: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنة	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الزراعية	سلع استهلاكية غير غذائية	مجموع الواردات
1990	2140	144	677	1806	3693	78	1146	9684
1991	1938	156	410	1861	2443	153	720	7681
1992	2092	120	612	1933	2445	51	1153	8406
1993	2177	125	595	2074	2567	55	1195	8788
1994	2816	56	619	2143	2428	33	1270	9365
1995	2753	118	789	2372	2937	41	1751	10761
1996	2601	110	498	1788	3022	41	1038	9098
1997	2544	132	499	1564	2833	21	1094	8687
1998	2533	126	540	1722	3120	43	1319	9403
1999	2307	154	469	1547	3219	72	1396	9164
2000	2415	129	428	1655	3068	85	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	3435	155	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	4423	148	1655	12009
2003	2687	114	689	2857	4955	129	2112	13543
2004	3597	173	784	3645	7139	173	2797	18308

20357	3107	160	8452	4088	751	212	3587	2005
21456	3011	96	8528	4934	843	244	3800	2006
27439	4008	142	9954	6918	1277	313	4827	2007
39479	5036	86	15434	9154	1378	595	7796	2008
39297	6145	234	15140	10165	1201	549	5863	2009
40212	5987	330	15573	9944	1406	945	6027	2010
47300	7944	229	15951	10431	1776	1164	9805	2011
50376	9997	329	13604	10629	1839	4955	9023	2012
54903	12205	449	15745	10810	1766	4356	9572	2013
58330	10287	657	18906	12740	1884	2851	11005	2014
51646	9773	579	16593	11512	1508	2352	9329	2015
46727	8275	501	15394	11482	1559	1292	8224	2016
48980	13120	585	13368	10483	1456	1899	8069	2017
48574	13755	537	12824	10468	1814	977	8199	2018
44632	12526	437	10845	9840	1921	1369	7694	2019
35547	8226	198	8697	7614	2199	890	7723	2020
829 265	154 907	6 827	266 735	182 387	33 227	26 904	158 278	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 232-233.

- موقع بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2022/10/01.

الملحق رقم 6: رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري
1990	1 620
1991	4 420
1992	2 430
1993	1 303
1994	-1 025
1995	-521
1996	4 277
1997	5 252

1998	553
1999	3 354
2000	12 858
2001	9 192
2002	6 816
2003	11 069
2004	13 775
2005	26 138
2006	33 336
2007	33 478
2008	39 667
2009	6 180
2010	17 550
2011	26 511
2012	22 244
2013	10 920
2014	2 842
2015	-16 508
2016	-17 059
2017	-14 411
2018	-7 461
2019	-9 320
2020	-13 622

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المراجع الموثقة في الملحق رقم 4 والملحق رقم 5.

الملحق رقم 7: إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة (1990-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1990	25,42
1991	23,08
1992	21,16
1993	19,88

20,76	1994
20,93	1995
20,17	1996
19,39	1997
23,44	1998
22,96	1999
24,20	2000
25,73	2001
27,89	2002
29,09	2003
31,48	2004
34,03	2005
36,14	2006
39,78	2007
44,72	2008
48,65	2009
52,06	2010
53,57	2011
57,43	2012
62,36	2013
66,36	2014
70,14	2015
72,59	2016
75,06	2017
76,94	2018
74,17	2019
70,31	2020

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات موقع البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، آخر زيارة: 2023/01/02.

الملحق رقم 8: اختبار (ADF) للسلاسل المدرجة في نموذج الدراسة

أولا: المتغير (GDP) عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.5458	-1.446486	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.679322	1% level Test critical values:
	-2.967767	5% level
	-2.622989	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.5685	-2.017560	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.296729	1% level Test critical values:
	-3.568379	5% level
	-3.218382	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

ثانيا: المتغير (GDP) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-7.447268	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.679322	1% level Test critical values:
	-2.967767	5% level
	-2.622989	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-8.034755	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.309824	1% level Test critical values:
	-3.574244	5% level
	-3.221728	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

ثالثا: المتغير (LOPENXM) عند المستوى

Null Hypothesis: LOPENXM has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.6091	-1.315610	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.670170	1% level Test critical values:
	-2.963972	5% level
	-2.621007	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOPENXM has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.9774	-0.507836	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.296729	1% level Test critical values:
	-3.568379	5% level
	-3.218382	10% level

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

رابعا: المتغير (LOPENXM) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LOPENXM) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.8742	-0.506083	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.724070	1% level Test critical values:
	-2.986225	5% level
	-2.632604	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOPENXM) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0007	-5.450308	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.323979	1% level Test critical values:
	-3.580622	5% level
	-3.225334	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

خامسا: المتغير (LOPENXM) عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(LOPENXM,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-7.632876	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.724070	1% level Test critical values:
	-2.986225	5% level
	-2.632604	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOPENXM,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-7.577587	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.374307	1% level Test critical values:
	-3.603202	5% level
	-3.238054	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

سادسا: المتغير (LOP) عند المستوى

Null Hypothesis: LOP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.4643	-1.611874	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.670170	1% level Test critical values:
	-2.963972	5% level
	-2.621007	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.5714	-2.012079	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.296729	1% level Test critical values:
	-3.568379	5% level
	-3.218382	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

سابعا: المتغير (LOP) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0001	-5.494344	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.679322	1% level Test critical values:
	-2.967767	5% level
	-2.622989	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0050	-4.645882	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.339330	1% level Test critical values:
	-3.587527	5% level
	-3.229230	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

ثامنا: المتغير (LINV) عند المستوى

Null Hypothesis: LINV has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.9831	0.480284	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.670170	1% level Test critical values:
	-2.963972	5% level
	-2.621007	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINV has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.3339	-2.481812	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.309824	1% level Test critical values:
	-3.574244	5% level
	-3.221728	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

تاسعا: المتغير (LINV) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0851	-2.711493	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.699871	1% level Test critical values:
	-2.976263	5% level
	-2.627420	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.9822	-0.396556	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.356068	1% level Test critical values:
	-3.595026	5% level
	-3.233456	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

عاشرا: المتغير (LINV) عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(LINV,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-8.619836	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.689194	1% level Test critical values:
	-2.971853	5% level
	-2.625121	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINV,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-9.186706	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.323979	1% level Test critical values:
	-3.580622	5% level
	-3.225334	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

الملحق رقم 9: نتائج تقدير نموذج (VAR)

DDLINV	DLOP	DDLOPENXM	DGDP	
−0.012858	0.012920	−0.010823	−0.514085	DGDP(−1)
(0.00658)	(0.04187)	(0.00853)	(0.26122)	
[−1.95468]	[0.30857]	[−1.26850]	[−1.96805]	
0.001221	0.007879	−0.000286	0.021740	DGDP(−2)
(0.00695)	(0.04423)	(0.00901)	(0.27591)	
[0.17577]	[0.17815]	[−0.03179]	[0.07879]	
0.019394	2.099095	−0.487630	6.887150	DDLOPENXM(−1)
(0.11367)	(0.72357)	(0.14744)	(4.51415)	
[0.17061]	[2.90102]	[−3.30726]	[1.52568]	
−0.191915	0.675318	−0.401908	−0.954775	DDLOPENXM(−2)
(0.13590)	(0.86507)	(0.17628)	(5.39691)	
[−1.41215]	[0.78065]	[−2.28000]	[−0.17691]	
0.033534	−0.139365	−0.015111	−0.188443	DLOP(−1)
(0.03566)	(0.22697)	(0.04625)	(1.41599)	
[0.94047]	[−0.61402]	[−0.32673]	[−0.13308]	
−0.002524	−0.206737	−0.110487	1.383744	DLOP(−2)
(0.03112)	(0.19810)	(0.04037)	(1.23586)	
[−0.08109]	[−1.04362]	[−2.73712]	[1.11966]	
−0.429283	0.185604	0.774209	14.92410	DDLINV(−1)
(0.22045)	(1.40324)	(0.28594)	(8.75439)	
[−1.94730]	[0.13227]	[2.70761]	[1.70476]	
−0.308080	−1.846391	0.806125	11.29216	DDLINV(−2)
(0.19610)	(1.24823)	(0.25435)	(7.78735)	
[−1.57105]	[−1.47920]	[3.16932]	[1.45006]	

0.000458	0.057357	−0.002139	−0.250840	C
(0.01094)	(0.06961)	(0.01418)	(0.43426)	
[0.04190]	[0.82400]	[−0.15083]	[−0.57763]	
0.583575	0.452852	0.700297	0.393621	R-squared

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

الملحق رقم 10: نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج (VAR)

أولا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.3249	(16, 34.2)	1.187986	0.3117	16	18.21003	1
0.7946	(16, 34.2)	0.678188	0.7872	16	11.35284	2
0.8689	(16, 34.2)	0.590794	0.8638	16	10.05370	3

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي

Prob.*	df	Chi-sq	Skewness	Component
0.5017	1	0.451442	−0.316734	1
0.0495	1	3.858673	−0.926004	2
0.1517	1	2.055066	−0.675782	3
0.7254	1	0.123404	0.165600	4
0.1655	4	6.488586		Joint

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

ثالثا: اختبار ثبات التباين

Joint test:

Prob.	df	Chi-sq
0.7968	160	144.9730

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

رابعا: استقرار نموذج (VAR)

Modulus	Root
0.833574	−0.714072 − 0.430054i
0.833574	−0.714072 + 0.430054i
0.792475	0.090138 − 0.787332i
0.792475	0.090138 + 0.787332i
0.775292	−0.041827 − 0.774163i
0.775292	−0.041827 + 0.774163i
0.340089	−0.340089
0.101247	0.101247

No root lies outside the unit circle.

VAR satisfies the stability condition.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

الملحق رقم 11: تحليل دوال الاستجابة النبضية لنموذج (VAR)

أولا: الرسوم البيانية لدوال الاستجابة النبضية لنموذج (VAR)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

ثانيا: جداول دوال الاستجابة النبضية للنموذج (VAR)

Response of DGDP:

DDLINV	DLOP	DDLOPENXM	DGDP	Period
0.000000	0.000000	0.000000	2.191670	1
(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.29825)	
0.718878	-0.131035	0.261463	-0.844008	2
(0.43289)	(0.44125)	(0.41077)	(0.59303)	
0.120922	0.551738	-0.245182	0.104010	3
(0.42995)	(0.44558)	(0.45312)	(0.52232)	
-0.536310	-0.399112	0.056539	-0.066897	4
(0.40583)	(0.35705)	(0.41872)	(0.47008)	
-0.133643	0.099439	0.067538	0.095283	5
(0.35035)	(0.30086)	(0.35256)	(0.39002)	
0.552961	-0.058663	-0.067397	0.207017	6
(0.31999)	(0.27908)	(0.33129)	(0.35459)	
-0.164995	0.153209	0.149058	-0.424526	7
(0.31228)	(0.24696)	(0.30085)	(0.32926)	
-0.158494	-0.083987	-0.226352	0.264844	8
(0.28851)	(0.23952)	(0.28137)	(0.31074)	
-0.004879	-0.108612	0.115787	-0.024363	9
(0.28084)	(0.22258)	(0.26558)	(0.28890)	
0.131717	0.163592	0.031305	-0.023013	10
(0.24941)	(0.19097)	(0.22859)	(0.25868)	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

Response of DDLOPENXM:

DDLINV	DLOP	DDLOPENXM	DGDP	Period
0.000000	0.000000	0.070866	−0.010117	1
(0.00000)	(0.00000)	(0.00964)	(0.01371)	
0.037293	−0.008380	−0.047296	−0.000304	2
(0.01468)	(0.01548)	(0.01591)	(0.02178)	
−0.003279	−0.021307	−0.030693	0.004667	3
(0.01691)	(0.01751)	(0.01777)	(0.02164)	
−0.043444	0.019886	0.022577	−0.015978	4
(0.01877)	(0.01772)	(0.02023)	(0.02344)	
0.019990	−0.000408	0.007718	0.029181	5
(0.02006)	(0.01618)	(0.02021)	(0.02027)	
0.016162	−0.000946	0.010447	−0.022365	6
(0.02011)	(0.01562)	(0.02011)	(0.01917)	
−0.003319	0.001208	−0.021811	0.003402	7
(0.01878)	(0.01410)	(0.01824)	(0.01752)	
−0.014503	−0.010121	−0.000631	0.003219	8
(0.01633)	(0.01358)	(0.01550)	(0.01520)	
−0.001225	0.009300	0.010828	−0.000550	9
(0.01576)	(0.01211)	(0.01426)	(0.01412)	
0.015661	−0.000454	4.32E−05	0.004575	10
(0.01438)	(0.01021)	(0.01335)	(0.01287)	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

Response of DLOP:

DDLINV	DLOP	DDLOPENXM	DGDP	Period
0.000000	0.296530	0.184509	−0.037939	1
(0.00000)	(0.04035)	(0.06235)	(0.06741)	
0.008940	−0.042261	0.120655	0.016660	2
(0.06760)	(0.06737)	(0.06429)	(0.09347)	
−0.006454	−0.063152	−0.076843	−0.045642	3
(0.06286)	(0.06348)	(0.06681)	(0.07994)	
0.060126	−0.049898	−0.138821	0.085100	4
(0.06196)	(0.04762)	(0.06707)	(0.06526)	
−0.079439	0.052624	0.092359	−0.081340	5
(0.06823)	(0.05913)	(0.07085)	(0.07284)	
−0.000559	0.034748	0.026759	0.049236	6
(0.06854)	(0.05886)	(0.06887)	(0.06064)	
0.049153	−0.045738	0.001762	−0.005973	7
(0.06602)	(0.05259)	(0.06326)	(0.05866)	
−0.004641	0.015240	−0.032536	−0.025988	8
(0.05865)	(0.03992)	(0.05344)	(0.04720)	
−0.017533	−0.014116	−0.018932	0.027853	9
(0.05108)	(0.03555)	(0.04856)	(0.04241)	
−0.023052	0.012694	0.039732	−0.019172	10
(0.04675)	(0.02964)	(0.04272)	(0.03758)	

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

Response of DDLINV:

DDLINV	DLOP	DDLOPENXM	DGDP	Period
0.048169	−0.005036	−0.012854	0.023132	1
(0.00655)	(0.00930)	(0.00948)	(0.01014)	
−0.020678	0.012106	0.013080	−0.039578	2
(0.01099)	(0.01139)	(0.01087)	(0.01603)	
−0.014183	−0.004289	−0.015954	0.025982	3
(0.01335)	(0.01378)	(0.01356)	(0.01683)	
0.004323	−0.009959	0.011891	−0.002752	4
(0.01366)	(0.01284)	(0.01377)	(0.01666)	
0.011377	0.014363	0.000651	−0.004072	5
(0.01195)	(0.01078)	(0.01240)	(0.01435)	
0.000757	−0.006797	−0.005478	0.001979	6
(0.01087)	(0.00904)	(0.01094)	(0.01251)	
−0.014444	0.000461	0.002486	−0.006318	7
(0.01027)	(0.00839)	(0.01024)	(0.01095)	
0.007248	−0.001562	−0.003815	0.011847	8
(0.00931)	(0.00729)	(0.00904)	(0.01054)	
0.003251	0.001994	0.007042	−0.008510	9
(0.00878)	(0.00773)	(0.00858)	(0.00994)	
−0.001576	0.002530	−0.003835	0.001011	10
(0.00841)	(0.00697)	(0.00776)	(0.00954)	

Cholesky Ordering: DGDP DDLOPENXM DLOP DDLINV

Standard Errors: Analytic

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

الملحق رقم 12: نتائج اختبار سببية "Granger"

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/13/23 Time: 10:43
Sample: 1990 2020
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.3014	1.26696	27	DDLOPENXM does not Granger Cause DGDP
0.9530	0.04823		DGDP does not Granger Cause DDLOPENXM
0.5945	0.53191	28	DLOP does not Granger Cause DGDP
0.6949	0.36976		DGDP does not Granger Cause DLOP
0.1874	1.80839	27	DDLINV does not Granger Cause DGDP
0.0164	4.98604		DGDP does not Granger Cause DDLINV
0.0607	3.19141	27	DLOP does not Granger Cause DDLOPENXM
0.0184	4.81934		DDLOPENXM does not Granger Cause DLOP
0.0143	5.18049	27	DDLINV does not Granger Cause DDLOPENXM
0.2310	1.56762		DDLOPENXM does not Granger Cause DDLINV
0.3451	1.11693	27	DDLINV does not Granger Cause DLOP
0.8302	0.18762		DLOP does not Granger Cause DDLINV

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر، ومعرفة أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة: 1990-2020، وذلك بالاعتماد على أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، واختبار السببية حسب مفهوم (Granger) بين الانفتاح التجاري والنمو لاقتصادي، ولمعرفة تأثير صدمة الانفتاح التجاري معبر عنه بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما تم تضمين متغيرات أخرى مستقلة ذات صلة بموضوع دراستنا تمثلت في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وأسعار النفط، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها، أن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفة جدا، وإن كانت إيجابية خلال بعض الفترات، فهي غير مستمرة، كونها متذبذبة بين قيم سالبة وموجبة، حيث لم يحقق الانفتاح التجاري أثر إيجابي مستمر، وبعد إجراء اختبار السببية حسب مفهوم (Granger) بين الانفتاح التجاري والنمو لاقتصادي، يتبين أن الانفتاح التجاري لا يسبب النمو الاقتصادي. كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية استفادة الجزائر من الانفتاح التجاري بشرط توفر السياسات التكميلية، التي تمس عديد الجوانب: الإطار المؤسسي، فعالية ومناخ الاستثمار، توفر رأس المال البشري. وفي حالة عدم توفر الشروط السابقة من غير المتوقع أن تكون هناك تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، الصادرات والواردات، نموذج (VAR).

Abstract:

This study aims to analyze the reality of trade openness in Algeria and its impact on economic growth during the period 1990-2020, based on (VAR) and causality test according to Granger concept between trade openness and economic growth, in addition to knowing the impact of trade openness shock expressed in the ratio of total exports and imports of goods and services to gross national product, and economic growth expressed in the ratio of real gross national product growth. Other independent variables relevant to our study were also included, represented by the total fixed capital and oil prices. The obtained results showed that the impact of trade openness shock on Algeria's economic growth was very weak, although was positive during some periods, but not persistent, being fluctuating between negative and positive values, as trade openness hadn't achieved a continuous positive

impact. After causation test was carried out according to Granger concept between trade openness and economic growth, trade openness is shown to not cause economic growth. The study also touched upon Algeria's potential to benefit from trade openness, provided that complementary policies were available which affect many aspects: the institutional framework, the investment effectiveness and climate and the availability of human capital. In case that the previous conditions weren't met, it is not expected that there will be direct impacts on Algeria's economic growth.

Keywords: trade openness, economic growth, exports and imports, (VAR) model.